الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية


أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

**التخصص: تسويق و تجارة دولية**

# أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية

## دراسة لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2000 - 2018


ـ من إعداد الطالبة : سعاد جرمون

ـ تحت إشراف الدكتور : السعيد بوشول

ـ المشرف المساعد الدكتور : عقبة عبد اللاوي


نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

**أمام اللجنة المكونة من : الاثنين 20 جانفي 2020**

| أعضاء اللجنة | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| الدكتور عبد القادر عبيدلي | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | رئيساً |
| الدكتور السعيد بوشول | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مشرفاً و مقرراً |
| الدكتور عقبة عبد اللاوي | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مشرف مساعد |
| الدكتور نذير غانية | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مناقشاً |
| الدكتور عبد الله عياشي | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مناقشاً |
| أ.د إسماعيل بن قانة | أستاذ | جامعة ورقلة | مناقشاً |
| الدكتور عبد الغفار غطاس | أستاذ محاضر أ | جامعة برج بوعريريج | مناقشاً |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

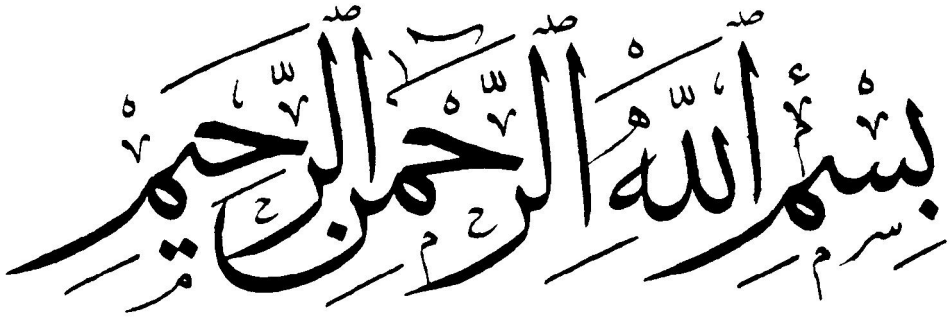

**«وَعَلَّمَكَ مَا لم تَكُن تَعلم وَكَانَ فضلُ الله عَليكَ عَظِيماَ»**

سورة النساء الآية ﴿113﴾

« صدق الله العظيم »

**قال علي بن أبي طالب:**

«..محبة العلم دين يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته، والعلم حاكم والمال محكوم عليه...مات خُزّان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.. »

**من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي**

**من ديوان الإمام الشافعي :**

يريد المرء أن يعطى مناه ... ويأبى الله إلا ما أرادا

قول المرء فائدتي ومالي ... وتقوى الله أفضل ما استفادا

# إهداء

**أهدي هذا العمل المتواضع إلى :**

إلى أحبة قلبي والدي و والدتي اللذين لا أتمنى إلا رضاهما عني

إلى زوجي الغالي الذي كان و لازال نِعم السند و المعين

" إلى قرة عيني و زينة حياتي ابني " يحي

إلى اخوتي و أخواتي أاحبتي و عزوتي

إلى كل العائلة و الصديقات

إلى كل من شجعني لتحقيق حلمي العلمي

إلى كل باحث يسعى للارتقاء بالعلم في كل مكان

**إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء .**

**سعاد**

# شكر وعرفان

**(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)**

**سورة النمل الآية ﴿19﴾**

أتقدم بجزيل الشكر و عظيم التقدير إلى :

- **د. السعيد بوشول ، د. عقبة عبد اللاوي** ، اللذان نلت شرف التأطير و النصح و التوجيه و المساعدة منهما لإنجاز هذه الأطروحة ؛
- **د. عقبة ريمي** ، الذي منحني من وقته و لم يبخل علي بالتوجيه و المساعدة فيما يخص الجانب القياسي ؛
- كل أعضاء فريق التكوين في دكتوراه تخصص تسويق و تجارة دولية الذين رافقوني بنصائحهم القيّمة خلال سنوات التكوين أخص بالذكر الدكتور شاهد إلياس، و الدكتور مخزومي لطفي ؛
- إلى أساتذتي الأفاضل الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان المسبق على مجمل نصائحهم وتوجيهاتم التي ستنير دربي العلمي .
- إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين رافقوني طيلة المواسم الجامعية .

أدعو الله عز و جل أن يجازيهم عنا خير الجزاء

**سعاد**

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية لخمسة عشرة دولة نامية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى2018.

وتمّ الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير المستقل سلاسل القيمة العالمية للخدمات والمتغير التابع التنمية الاقتصادية. كما تم الاستعانة ببرنامج Eviews10 وبرنامج Stata14.

وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمستقلة في بلدان عينة الدراسة، كما بيّنت نتائج تقدير النماذج باستخدام وسط المجموعة المدمجة (PMG) وجود علاقة طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات ومؤشرات التنمية الاقتصادية للنماذج الثلاثة المقدّرة.

**الكلمات المفتاحية:** سلاسل قيمة عالمية للخدمات، تنمية اقتصادية، وسط المجموعة المدمجة(PMG) .

**الترميز الاقتصادي (JEL):** L8,F23, O11,O14

**Abstract**:

This study aims to measure the impact of participation in global value chains of services on the economic development of fifteen developing countries in the period from 2000 to 2018.

A group of economic indicators was used to express the independent variable, global value chains for services, and the variable dependent on economic development. Eviews10 and Stata14 software were also used.

The results of the joint integration test showed that there is a long-term relationship between each of the dependent and independent variables in the study sample countries, as the results of model estimation using the middle of the combined group (PMG) showed a positive relationship between participation in global value chains of services and economic development indicators for the three estimated models .

**Key words:** Global value chains on services, Economic development, Pooled mean group (PMG).

**Economic coding (JEL) :** O14,O11,F23,L8

# الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ♦ الاهداء ..... | IV |
| ♦ الشكر ..... | V |
| ♦ الملخص ..... | VI |
| ♦ الفهرس ..... | VII |
| ♦ قائمة الجداول ..... | IX |
| ♦ قائمة الأشكال ..... | XII |
| ♦ قائمة الملاحق ..... | XVII |
| ♦ قائمة الاختصارات و الرموز ..... | XIX |
| ♦ المقدمة ..... | أ |
| الفصل الأول : أدبيات نظرية حول سلاسل القيمة العالمية للخدمات و التنمية الاقتصادية | |
| ♦ أولا : سلاسل القيمة العالمية ( مفاهيم و مرتكزات ) ..... | 03 |
| ♦ ثانيا : سلاسل القيمة العالمية للخدمات ..... | 17 |
| ♦ ثالثا : التنمية الاقتصادية ..... | 39 |
| ♦ رابعا : علاقة سلاسل القيمة العالمية للخدمات بالتنمية الاقتصادية ..... | 70 |
| ♦ خلاصة الفصل الأول ..... | 80 |
| الفصل الثاني : عرض و مناقشة الدراسات السابقة و ما يميّز الدراسة الحالية | |
| ♦ أولا : عرض الدراسات السابقة ..... | 83 |
| ♦ ثانيا : مناقشة الدراسات السابقة و ما يميّز الدراسة الحالية ..... | 101 |
| ♦ خلاصة الفصل الثاني ..... | 112 |
| الفصل الثالث : الدراسة الميدانية | |
| ♦ أولا : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ..... | 114 |
| ♦ ثانيا : النتائج و مناقشتها ..... | 187 |
| ♦ خلاصة الفصل الثالث ..... | 200 |
| ♦ الخاتمة ..... | 201 |
| ♦ المصادر و المراجع ..... | 208 |
| ♦ الملاحق ..... | 219 |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | الميزان التجاري الامريكي ل iPhones سنة 2009 (مليون دولار) | 35 |
| 02-01 | فئات المنتج سبعة عشر التي جمعها مكتب USA للتحليل الاقتصادي للخدمات المتداولة | 36 |
| 03-01 | دورات Kondratieff | 52 |
| 01-02 | ملخص الدراسات السابقة | 104 |
| 02-02 | مؤشرات / بيانات الدراسات السابقة و مصادرها | 107 |
| 01-03 | مساهمة القيمة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للأرجنتين سنة 2015 | 117 |
| 02-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للبرازيل سنة 2015 | 121 |
| 03-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لبلغاريا سنة 2015 | 125 |
| 04-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لبروناي سنة 2015 | 128 |
| 05-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للصين سنة 2015 | 132 |
| 06-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لهنغاريا سنة 2015 | 136 |
| 07-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للهند سنة 2015 | 139 |
| 08-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لماليزيا سنة 2015 | 143 |
| 09-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للمكسيك سنة 2015 | 147 |
| 10-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية سنة 2015 | 151 |
| 11-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لجنوب افريقيا سنة 2015 | 155 |
| 12-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للفلبين سنة 2015 | 158 |
| 13-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات رومانيا سنة 2015 | 162 |
| 14-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات روسيا سنة 2015 | 165 |
| 15-03 | مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لتركيا سنة 2015 | 168 |
| 16-03 | صادرات الخدمات الابداعية كنسبة من مجموع التجارة في الخدمات للأرجنتين | 173 |
| 17-03 | مؤشر اداء الخدمات اللوجستية سنة 2017 | 157 |
| 18-03 | المتغيرات المختارة للدراسة التطبيقية | 178 |
| 19-03 | أهم اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل | 183 |

| | | |
|---|---|---|
| 20-03 | نتائج اختبارات جذر الوحدة | 188 |
| 21-03 | نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن فيشر بانل | 189 |
| 22-03 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% استخدام PMG,MG | 191 |
| 23-03 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـــ HDI استخدام PMG,MG | 195 |
| 24-03 | **تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـــ NV.SRV استخدام PMG,MG** | 198 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | **مفهوم سلاسل القيمة العالمية** | 03 |
| 02-01 | رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لـ Porter | 04 |
| 03-01 | مصفوفة مصادر ونتائج مخاطر سلاسل القيمة العالمية | 13 |
| 04-01 | المشاركة الخلفية و الأمامية : العرض والطلب من المدخلات الوسيطة | 16 |
| 05-01 | دورة حياة الخدمة | 18 |
| 06-01 | نظرة تحليلية لأنماط تقديم الخدمات | 20 |
| 07-01 | The Boeing Dreamliner "صنع في العالم" | 22 |
| 08-01 | موقف الخدمات في عملية الانتاج | 23 |
| 09-01 | منحنى ابتسامة يوضح دور الخدمات في عملية الانتاج | 24 |
| 10-01 | ماذا تعني خدمات التصنيع من التصنيع | 25 |
| 11-01 | سلسلة خدمات iPod | 27 |
| 12-01 | خدمات في هاتف Nokia | 28 |
| 13-01 | دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية وأنماط التجارة في الخدمات | 32 |
| 14-01 | نظرية مراحل النمو | 44 |
| 15-01 | مراحل الدورة الاقتصادية | 49 |
| 16-01 | منحنى Kuznets | 50 |
| 17-01 | دورة Kuznets | 51 |
| 18-01 | الركائز الثلاث الأساسية للتنمية المستدامة | 56 |
| 19-01 | أهداف التنمية المستدامة | 57 |
| 20-01 | مؤشر التنمية البشرية | 65 |
| 21-01 | الإطار العملي للأبعاد الثالثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 66 |
| 22-01 | المؤشرات الأساسية الشاملة للنمو والتطور | 68 |
| 23-01 | الأبعاد العشرة للرفاه العام | 70 |
| 24-01 | آليات عمل سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية | 70 |
| 25-01 | **نمو سلاسل القيمة العالمية كنسبة من التجارة الدولية (1970 إلى 2015)** | 75 |

| | | |
|---|---|---|
| 01- 03 | صادرات وواردات الخدمات في الأرجنتين خلال ( 2000-2017) ، مليون دولار | 115 |
| 02- 03 | صادرات الخدمات المختلفة للأرجنتين كنسبة من صادرات الخدمات | 116 |
| 03-03 | نفقات البحث والتطوير للأرجنتين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) | 117 |
| 04-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للأرجنتين سنة 2015 . | 117 |
| 05-03 | صادرات وواردات الخدمات البرازيل خلال 2000-2017 (مليون دولار ). | 119 |
| 06-03 | صادرات الخدمات المختلفة للبرازيل كنسبة من صادرات الخدمات (2000-2017) | 120 |
| 07-03 | نفقات البحث والتطوير للبرازيل (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014 | 120 |
| 08-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للبرازيل سنة 2015 | 121 |
| 09-03 | صادرات وواردات الخدمات بلغاريا خلال 2000-2017 (مليون دولار) . | 122 |
| 10-03 | صادرات الخدمات المختلفة لبلغاريا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017 | 123 |
| 11-03 | نفقات البحث والتطوير لبلغاريا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015 | 124 |
| 12-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لبلغاريا سنة 2015 | 125 |
| 13-03 | صادرات وواردات الخدمات برونای خلال2000 -2016(مليون دولار) . | 126 |
| 14-03 | صادرات الخدمات المختلفة لبروناي كنسبة من صادرات الخدمات 2001-2014 | 127 |
| 15-03 | نفقات البحث والتطوير لبروناي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014 | 128 |
| 16-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لبروناي سنة 2015 | 129 |
| 17-03 | صادرات وواردات الخدمات الصين خلال 2000-2017( مليون دولار) . | 130 |
| 18-03 | صادرات الخدمات المختلفة للصين كنسبة من صادرات الخدمات 2001-2018 | 131 |
| 19-03 | نفقات البحث والتطوير الصين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015 | 132 |
| 20-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للصين سنة 2015 | 133 |
| 21-03 | صادرات وواردات الخدمات هنغاريا خلال 2000-2017 (مليون دولار) . | 134 |
| 22-03 | صادرات الخدمات المختلفة لهنغاريا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017 | 135 |
| 23-03 | نفقات البحث والتطوير لهنغاريا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015 | 135 |
| 24-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لهنغاريا سنة 2015 | 136 |
| 25-03 | صادرات وواردات الخدمات الهند خلال 2000-2017 (مليون دولار) . | 138 |
| 26-03 | صادرات الخدمات المختلفة للهند كنسبة من صادرات الخدمات 2001-2018 | 138 |

| | | |
|---|---|---|
| 27-03 | نفقات البحث والتطوير للهند (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015 | 139 |
| 28-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للهند سنة 2015 | 140 |
| 29-03 | صادرات وواردات الخدمات ماليزيا خلال 2000-2017 (مليون دولار ). | 141 |
| 30-03 | صادرات الخدمات المختلفة لماليزيا كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017 | 142 |
| 31-03 | نفقات البحث والتطوير لماليزيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015 | 143 |
| 32-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لماليزيا سنة 2015 | 144 |
| 33-03 | صادرات وواردات الخدمات المكسيك خلال 2000- 2017 (مليون دولار) | 145 |
| 34-03 | صادرات الخدمات المختلفة للمكسيك كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017 | 146 |
| 35-03 | نفقات البحث والتطوير للمكسيك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015 | 147 |
| 36-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لماليزيا سنة 2015 | 147 |
| 37-03 | صادرات وواردات الخدمات السعودية خلال 2000-2017(مليون دولار) | 149 |
| 38-03 | صادرات الخدمات المختلفة للسعودية كنسبة من صادرات الخدمات2000-2016 | 150 |
| 39-03 | نفقات البحث والتطوير للسعودية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2013 | 151 |
| 40-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للمملكة العربية السعودية سنة 2015 | 152 |
| 41-03 | صادرات وواردات الخدمات جنوب افريقيا خلال 2000-2017(مليون دولار ) | 153 |
| 42-03 | صادرات الخدمات المختلفة لجنوب افريقيا كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017 | 154 |
| 43-03 | نفقات البحث والتطوير لجنوب افريقيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2001-2012 | 154 |
| 44-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لجنوب افريقيا سنة 2015 | 155 |
| 45-03 | صادرات وواردات الخدمات فليبين خلال 2000-2017(مليون دولار) . | 157 |
| 46-03 | صادرات الخدمات المختلفة للفليبين كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017 | 157 |
| 47-03 | نفقات البحث والتطوير للفليبين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2002-2013 | 158 |
| 48-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للفلبين سنة 2015 | 159 |
| 49-03 | صادرات وواردات الخدمات رومانيا خلال 2000-2017(مليون دولار) . | 160 |
| 50-03 | صادرات الخدمات المختلفة لرومانيا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017 | 161 |
| 51-03 | نفقات البحث والتطوير لرومانيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015 | 161 |

| | | |
|---|---|---|
| 52-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لرومانيا سنة 2015 | 162 |
| 53-03 | صادرات وواردات الخدمات روسيا خلال 2000-2017(مليون دولار) . | 164 |
| 54-03 | صادرات الخدمات المختلفة لروسيا كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017 | 164 |
| 55-03 | نفقات البحث والتطوير لروسيا (٪من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015 | 165 |
| 56-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لروسيا سنة 2015 | 165 |
| 57-03 | صادرات وواردات الخدمات تركيا خلال ( 2000-2017) ، مليون دولار . | 167 |
| 58-03 | صادرات الخدمات المختلفة لتركيا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017 | 167 |
| 59-03 | نفقات البحث والتطوير لتركيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2014 | 168 |
| 60-03 | دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لتركيا سنة 2015 | 169 |
| 61-03 | مؤشر التقييد التجاري لتجارة الخدمات في الصين سنة 2017 | 170 |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% باستخدام PMG | 220 |
| 02 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% باستخدام MG | 221 |
| 03 | إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ GDP per% | 221 |
| 04 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ HDI باستخدام PMG | 222 |
| 05 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ HDI باستخدام MG | 223 |
| 06 | إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ HDI | 223 |
| 07 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ NV.SRV باستخدام PMG | 224 |
| 08 | تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ NV.SRV باستخدام MG | 225 |
| 09 | إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ NV.SRV | 225 |

# قائمة الاختصارات والرموز

# قائمة الاختصارات و الرموز

| الاختصار | التسمية بالكامل |
|---|---|
| TIVA | التجارة في القيمة المضافة |
| HIY | يمثل مقياس HIY الاصلي الاحرف الاولى لأسماء الباحثات : Hummels و Ishii و Yiاللواتي وضعن مفهوم القيمة المضافة الاجنبية في التجارة تحت هذا الاختصار |
| MRIO | جدول للمدخلات و المخرجات متعدد المناطق |
| UNO-ACTU | حيث تقديم الخدمات واستهلاكها يتم في وقت واحد |
| GATT | الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة |
| GATS | الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات |
| IDE/JETRO | معهد الاقتصادات النامية و منظمة التجارة الخارجية اليابانية |
| OECD | منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية |
| ITS Global | استشاريون حول القضايا العالمية ، و هي شركة استشارية ديناميكية متخصصة في السياسة العامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ |
| BOP | خدمات التصنيع على مدخلات مملوكة للآخرين |
| FATS | مصادر محلية ( الاستعانة بمصادر خارجية أو داخلية ) |
| FDI | الاستثمار الاجنبي المباشر |
| BPM6 | الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات |
| COMTRADE | قاعدة بيانات الأمم المتحدة |
| R & D | البحث و التطوير |
| PPP | تعادل القوة الشرائية |
| GNP | الناتج القومي الاجمالي |
| CPI | مؤشر أسعار المستهلك |
| HDI /IDH | مؤشر التنمية البشرية |
| IDI | مؤشر التنمية الشاملة |
| SEDA | مؤشر تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة |
| GVC | سلاسل القيمة العالمية |
| STI | مديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار |

| | |
|---|---|
| EDU | مديرية التعليم والمهارات |
| ELS | مديرية التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية |
| TAD | مديرية التجارة والزراعة |
| WIPO | المنظمة العالمية للملكية الفكرية |
| WTO | منظمة التجارة العالمية |
| UNCTAD | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| STRI | مؤشر التقييد التجاري لتجارة الخدمات |
| FVASH | حصة القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات |
| DVASH | حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات |
| CIP | مؤشر تنافسية الاداء الصناعي |
| MD | المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| FCE | الإنفاق الاستهلاكي النهائي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) |
| GGFCE | الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) |
| GDP per % | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي |
| NV.SRV | الخدمات ، وما إلى ذلك ، القيمة المضافة (٪ من إجمالي الناتج المحلي) |
| GCF | تكوين رأس المال الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) |
| ECI | مؤشر التعقيد العالمي |
| HS | نظام التصنيف المنسق |

# المقدمة العامة

## تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن تطورات واضحة في تقسيم العمل الدولي، التي انعكست بشكل واضح على أنماط التجارة الدولية السائدة في العالم. وتعد سلاسل القيمة العالمية أبرز تلك التطورات التي ظهرت منذ النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين، والتي شكلت التقسيم الدولي الأحدث للعمل، كما أنها تعد طريقة مستخدمة لفهم أنماط التجارة الدولية السائدة في القرن الواحد والعشرين، التي تمثل تجارة القيمة المضافة، حيث يزداد فيها نصيب السلع والخدمات الوسيطة، كما تقسم فيها العمليات الإنتاجية على مراحل لزيادة إنتاجية العمالة حتى لو تمت في مكان واحد، كما تضاف قيمة في كل مرحلة.

في السنوات الأخيرة أصبحت سلاسل القيمة العالمية (GVCs) تربط بين الاقتصادات بشكل وثيق أكثر من أي وقت مضى، حيث يقوم كل بلد بدور متخصص في مراحل معينة في سلسلة الإنتاج. ولم تقتصر سلاسل القيمة العالمية على المنتجات، بل امتدت إلى الخدمات التي تدخل في مراحل إنتاجها، فحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية لسنة 2015 فإن الخدمات تمثل 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و60٪ من العمالة العالمية، و46٪ من الصادرات العالمية مقاسة بالقيمة المضافة، ويعزى النمو المطرد لقطاع الخدمات على مر السنين إلى عدة عوامل حيث لعبت التكنولوجيات الجديدة وعولمة الأسواق المالية والتحرك نحو تحرير التجارة دورا محوريا.

تُكَوِّن الخدمات كالأبحاث والتصاميم، والتسويق، والتأمين، والشحن، والتمويل جزءا كبيرا من القيمة المضافة في السلع والمنتجات. كما تمتد سلاسل القيمة العالمية في الوقت الحالي إلى قطاعات الخدمات الخالصة كالرعاية الطبية والمصارف والتأمين والأبحاث والدراسات.

إنّ نمو وتطور سلاسل القيمة العالمية وزيادة أعداد الدول المشاركة فيها، ولّد رغبة لدى الدول النامية في تعميق التعاون مع تلك السلاسل في إطار قطاعات مختلفةخاصة قطاع الخدمات الذي أصبح يشكل جزءا هاما من التحولات الاقتصادية في معظم اقتصاديات العالم. كما أنه يشكل أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول النامية ما يساهم في رفع النمو الاقتصادي فيها.

### ❖ إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

**إلى أي مدى تساهم سلاسل القيمة العالمية للخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟**

وبهدف معالجة هذه الاشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية والقيم المضافة للخدمات؟

### ❖ فرضيات البحث:

ومن خلال ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، وبهدف الإجابة عنها استندنا إلى مجموعة من الفرضيات هي:

- تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها محركا للنمو بالتالي ترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- باعتبار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات ترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهذا ينعكس إيجابا على مستوى التنمية البشرية؛
- تلعب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات دورا إيجابيا في زيادة القيمة المضافة للخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

### ❖ دوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الاسباب دفعتنا لاختيار لهذا الموضوع منها:

- مواصلة البحث في مجال سلاسل القيمة العالمية والذي تم مباشرته في مذكرة الماستر لكن حاليا يتم من جانب دراسة قطاع الخدمات كونه شكل نقطة تحول في الكثير من الاقتصاديات؛
- الدور الهام الذي حظي به موضوعي سلاسل القيمة العالمية وقطاع الخدمات في المحافل الدولية كونهما شكلا نقطة تحول في الكثير من اقتصاديات العالم؛
- قلة المراجع المتعلقة بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية خاصة باللغة العربية وهذا ما ولّد الرغبة لدينا في البحث حوله كإضافة علمية؛
- أيضا الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية خاصة والمكتبات العربية عامة بمثل هاته البحوث الأكاديمية التي تتناول موضوع التجارة الدولية والمتخصصة في موضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات باستخدام مجموعة من المؤشرات الدولية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة تقديم طرح نظري شامل لموضوع سلاسل القيمة العالمية وسلاسل القيمة العالمية للخدمات؛
- تحديد أي من مؤشرات سلاسل القيمة العالمية للخدمات الأكثر تأثيرا عن التنمية الاقتصادية؛
- ابراز الآثار من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وانعكاسها عن الاقتصادات.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

- أهمية الظاهرة المدروسة وحضورها في الإقتصاد العالمي وتأثيرها في نمط الأنتاج والتجارة وآثارها الاقتصادية واهتمام المؤسسات الدولية والمجموعات الاقتصادية بها كآلية ونمط جديد للإنتاج والتجارة والإندماج؛
- تعرضت العديد من الدراسات السابقة لموضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات من ناحية

متخصصة في نوع محدد مثل: الخدمات في الخارج والسياحة ...إلخ، أو التطرق إلى جزئية معينة مثل دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية ...إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو محاولتنا الإلمام بموضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات من الناحية الكلية، حيث نعرج على مجموعة من النقاط الأساسية ذات الصلة المباشرة بالموضوع؛

- أما الأهمية الاخرى للدراسة فتكمن في محاولتنا لدراسة وضعية البلدان النامية من ناحية قطاع

الخدمات ضمن سلاسل القيمة العالمية وقياس تأثيره على التنمية الاقتصادية لها، وذلك من خلال استغلال بعض المؤشرات الاقتصادية ذات صلة مباشرة بموضوع البحث وفقا لما توصلت له أحدث الابحاث، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تطبيق المؤشرات الدولية كونها تمثل أدوات جد مهمة وذات أبعاد يمكن الاستفادة منها في حالة العديد من البلدان النامية.

❖ **حدود الدراسة:**

اهتمت الدراسة بموضوع قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية من خلال التطرق لدراسة الدول الآتية: الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، بروناي، الصين، هنغاريا، الهند، ماليزيا، المكسيك، السعودية، جنوب افريقيا، الفلبين، رومانيا، روسيا، تركيا، في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018

❖ **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

من أجل دراسة اشكالية البحث و الإجابة عن الأسئلة المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في البحث تعين إتباع المنهج التكاملي باعتباره الأنسب لمثل هاته الدراسات كونه يتحقق بفرض وجود علاقة بين الإطار النظري و التطبيقي للبحث ،و يجمع المنهج المتكامل من جهة على المنهج التقويمي و التقييمي الذي تم استخدامه في الجزء النظري لهذه الدراسة حيث أن اشكالية الدراسة تحتاج إلى التأصيل العلمي الذي يتم من خلال تقديم مجموعة من الدراسات السابقة و مقارنتها مع الدراسة الحالية ، بالإضافة إلى المنهج الوصفي و التحليلي ، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي تحديدا الاستقراء الناقص من أجل الحكم على الكل بما يوجد في الجزء و الخروج بنتائج يمكن تعميمها .

كما استخدمت الدراسة المسح المكتبي في تحرير الشق النظري من البحث والتي تم تحصيلها من الكتب والمقالات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع والكثير منها مؤصل، والتي بموجبها تم ضبط إجراءات الدراسة التطبيقية. كما تم استخدام البرامج الاحصائية التي شملت كل من برنامج Stata 14 , Eviews 10 وفقا لما يتماشى مع متطلبات الجزء التطبيقي للدراسة.

❖ **الصعوبات الملازمة لإنجاز البحث:**

قلّة الدراسات التطبيقية التي تجمع بين سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية والتي استخدمت الاسلوب الاحصائي القياسي، مما شكّل صعوبة في المفاضلة واختيار المؤشرات المناسبة، ولتحديد عناصر الظاهرة وأهم المؤشرات المحددة لها اعتمدنا على الإطار النظري التأصيلي.

❖ **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة وفقا لمنهجية IMRADحيث تتضمن في محتواها ثلاث فصول نعرضها كما يلي:

عرضنا في **الفصل الأول** الأدبيات النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية، وقد قسمناه إلى أربع محاور رئيسية، فالمحور الأول شمل على مفاهيم ومرتكزات عن سلاسل القيمة العالمية، يليه المحور الثاني عن سلاسل القيمة العالمية للخدمات، ثم المحور الثالث عن التنمية الاقتصادية، اما المحور الرابع فاشتمل على العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك يشكّل **الفصل الثاني** أيضا من الدراسة التأصيل النظري لإشكاليتها، حيث يعرض فيه مجموعة من الدراسات السابقة التي تتنوع بين مقالات فردية ومقالات محررة ضمن تقارير تابعة لمنظمات دولية وأخرى أطروحة دكتوراه وهي متباينة زمنيا بين 2018 و2010 ومرتبة حسب حداثتها، وتناولنا فيه محورين، حيث يعرض المحور الأول عرض الدراسات السابقة، اما المحور الثاني فيشتمل على مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

أما **الفصل الثالث** فهو الجزء التطبيقي في الموضوع، أدرجنا فيه الطريقة والأدوات المناسبة للبحث والنتائج المحصل عليها ومناقشتها. وفي ختام الدراسة تم اقتراح جملة من التوصيات على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج في إبراز الآفاق المستقبلية للدراسة.

# الفصل الأول

## الفصل الأول:
## أدبيات نظرية حول سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية

**تمهيد:**

لقد أدت سرعة التقدم التكنولوجي في العقود القليلة الماضية في مجالات النقل والاتصالات، بما في ذلك إنشاء شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى أن تسعى الشركات للاستفادة من موارد الإنتاج البعيدة، ومكّنتها من خدمة أسواق متزايدة الاتساع. كما أدت زيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدها في كثير من المنتجات وازدياد المنافسة إلى توزيع مراحل الإنتاج على دول متعددة أو ما يمكن تسميته بسلاسل القيمة "أو الإنتاج" العالمية. ولم تقتصر سلاسل القيمة العالمية على المنتجات، بل امتدت إلى الخدمات التي تدخل في مراحل إنتاجها. كما يسّر تحسن الاتصالات والشركات المتعددة الجنسيات تحرك الناس بصفتهم مقدمي خدمات مستقلين أو بصفتهم موظفين. فالخدمات تعتبر من القطاعات المتلقية لتدفقات الاستثمارات الدولية. وبغية الإلمام أكثر بموضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا الفصل إلى استعراض الادبيات النظرية فيهما حيث سنستهلّ الفصل بسلاسل القيمة العالمية كمدخل عام ثم نتخصص في سلاسل القيمة العالمية للخدمات وتليه التنمية الاقتصادية، ثم نتطرق إلى علاقة سلاسل القيمة العالمية للخدمات بالتنمية الاقتصادية.

## أولا: سلاسل القيمة العالمية (مفاهيم ومرتكزات )

### 1. سلاسل القيمة العالمية:

قد شهد نمط التجارة العالمية تحولات ملحوظة في الآونة الأخيرة، ونتيجة لقوى العولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توسّع فهم تجارة السلع والخدمات من حيث تصدير أو استيراد السلع أو الخدمات التي تنتجها شركة واحدة في مكان واحد وفي بلد واحد ثم تسلم بعد ذلك إلى طرف غير ذي صلة في بلد آخر. وينطوي إنتاج السلع وتزايد الخدمات الآن على مزيج من السلع والخدمات والمدخلات الوسيطة، التي يتم الحصول عليها من مصادر عالمية وقد أدى هذا "التجزؤ" في الإنتاج في مهام السلع والخدمات إلى خلق سلاسل القيمة العالمية. ويرى تقرير من المنتدى الاقتصادي العالمي (2012) أن ظهور سلاسل القيمة العالمية كجوهر مركزي أدى إلى التقارب والتكامل الاقتصادي العالمي، ويؤكد أن سلاسل القيمة العالمية أصبحت العمود الفقري للاقتصاد العالمي.

### 1.1. مفهوم سلاسل القيمة العالمية

قدم مفهوم سلسلة القيمة في البداية من قبل البروفيسور Michael Porter في كتابه "The Competitive Advantage" في عام 1985، وأشار إلى أن الأنشطة داخل المنظمة تضيف قيمة إلى الخدمة والمنتجات التي تنتجها المنظمة، وينبغي تشغيل جميع هذه الأنشطة على المستوى الأمثل إذ يمكن للمنظمة الحصول على أي ميزة تنافسية حقيقية. وتشمل أنشطة إنشاء سلاسل القيمة هذه جميعها عناصر مثل الخدمات اللوجستية والعمليات والتسويق والمبيعات.[1]

**الشكل رقم 01-01: مفهوم سلال القيمة العالمية**

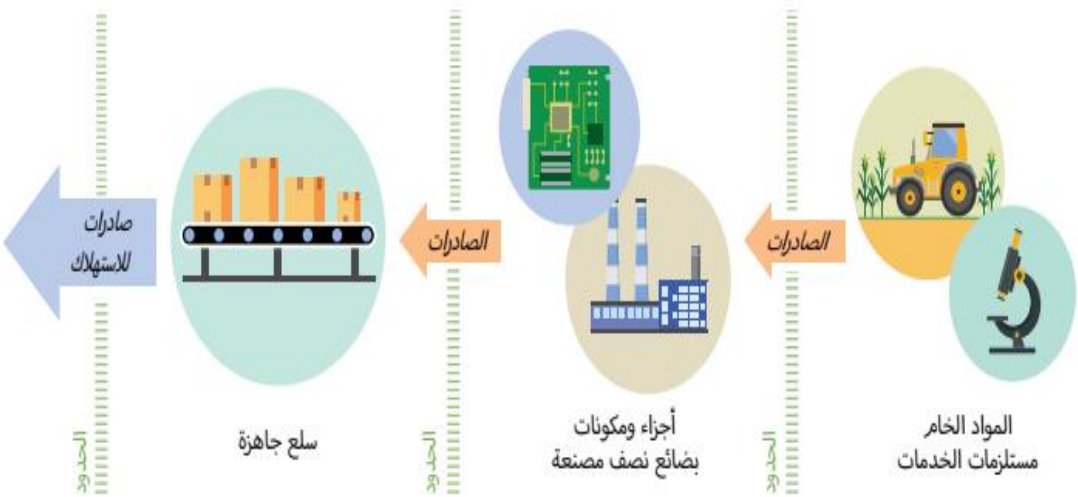


**المصدر**: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، 2019، ص1. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

[1] Hongni Zhang, **Research Hewlett Packard through its Value Chain**, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8; August 2010, p179.

ويميز Porter بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم:[1]

- **الأنشطة الأساسية:** هي المعنية مباشرة بإنشاء أو تسليم منتج أو خدمة، ويمكن تجميعها

إلى خمس مجالات رئيسية هي: الخدمات اللوجستية الواردة والعمليات واللوجستيات الصادرة والتسويق والمبيعات، ويرتبط كل نشاط من هذه الأنشطة الرئيسية بأنشطة الدعم التي تساعد وتحسن فعاليتها أو كفاءتها؛

- **أنشطة الدعم**: المشتريات، وتطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث والتطوير)، والموارد البشرية، والبنية التحتية (نظم التخطيط والتمويل والجودة وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك).

**الشكل رقم 01 –02: رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لـ Porter**

**Source** : André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, l'harmattan, France, 2010, p355.

كما عرّف Gereffi & Korzeniewicz سنة 1994 سلسلة القيمة العالمية بأنها مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، تربط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي.[2]

وبصفة عامة فإن سلاسل القيمة العالمية هي آلية لزيادة القيمة في عملية إنشاء منتج نهائي، حيث تتكون من مراحل التكنولوجيا المختلفة من إنتاج وتصميم وتسويق. وضمن كل سلسلة عالمية هناك:[3]

- الروابط الأمامية من خلال صادرات السلع والخدمات الاولية التي يتم استيرادها بعد ذلك في شكل منتج نهائي (منتجي قطع الغيار والمكونات للمنتجات المعقدة مع ارتفاع القيمة المضافة)؛
- الروابط الخلفية التي تشكل حول إنتاج وتصدير السلع والخدمات تامة الصنع واستيراد السلع والخدمات الاولية) المنتجون الرئيسيون للمنتجات النهائية ).

[1] Heba Elsayed Tolba, **The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade**, (ME15Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7, Dubai-UAE, 2015 Paper ID: D526, 22-24 May, p3.
[2] E. Armando et al**, Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin,** RAI Revista de Administração e Inovação, 13 May 2016, p39. http://dx.doi.org/10.1016/j.rai.2016.01.002 .
[3] Meshkova T, Moiseichev E, (2016) **Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains,** Foresight and STI Governance, vol. 10, no 1, DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82, p70.

### 2.1. مميزات التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية:

هناك ثلاث خصائص لتجارة سلاسل القيمة العالمية تجعلها متميزة عن التجارة التقليدية في السلع: (1) تخصص الإنتاج، (2) الترابط بين الشركات والبلدان، و (3) دور القوة والسلطات المتعددة الجنسيات وما يصاحبه من تكامل التجارة والاستثمار، حيث نسردها بمزيد من التفصيل:[1]

✓ **تخصص الانتاج:** ويظهر تخصص الإنتاج في شبكات سلاسل القيمة العالمية، حيث تركز الشركات الفردية بل وحتى البلدان الفردية على مهام أو مراحل منفصلة في إطار عملية الإنتاج، على سبيل المثال بدلا من إنتاج السيارات تنتج فقط المحركات؛ وبدلا من إنتاج القمصان فإنها تنتج فقط النسيج أو ببساطة القيام الخياطة...إلخ، وهذا التخصص يسمح للشركات والبلدان بالمشاركة في سلاسل القيمة التي لا تملك فيها صناعة تاريخية أو خبرة شاملة.

ويتطلب التخصص أن تصبح البلدان ذات منافسة مفرطة في هذه المهام المحددة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المهارات الأعلى والتحسينات المستمرة في تكاليف الجودة والإنتاج. وتتطلب القدرة التنافسية على نحو متزايد الحصول على خدمات أكثر تخصصا وجودة وفعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك خدمات الشبكة (الاتصالات والنقل والطاقة)، والتمويل المحتمل، والخدمات المهنية (القانونية والمحاسبية وخدمات الأعمال والخدمات اللوجستية والبحث والتطوير والتسويق). وفي كثير من البلدان النامية، تعاني الهياكل الأساسية للخدمات المحلية من نقص في الموارد المالية، كما أن التمويل مقيد، وأيضا مجموعات الموارد البشرية للخدمات المهنية والتقنية المحلية صغيرة. والآثار الأساسية الأخرى للتخصص هي الترابط بين الشركات والبلدان؛

✓ **الترابط بين الشركات والبلدان:** في عالم من إنتاج سلاسل القيمة العالمية تكون الشركات والبلدان مترابطة بشكل كبير، وتعتمد على بعضها البعض كمدخلات وأسواق على حد سواء. وهكذا، فإن النهج التجاري التقليدي للتجارة يصبح له نتائج عكسية في بيئة سلاسل القيمة العالمية. وتتطلب الشركات في سلسلة إنتاجية الحصول على مدخلات منخفضة التكلفة وعالية الجودة من جميع أنحاء العالم، مما يمكنها من تحرير الموارد للتركيز على كفاءاتها الأساسية. ويعني ذلك تحديد فترات الإنتاج في شبكات سلاسل القيمة العالمية وكذلك السرعة والقدرة على التنبؤ والمرونة يعتبران أمران حاسمان. وهكذا، برزت كفاءة سلسلة القيمة كعامل حاسم بصفة خاصة بالنسبة للتجارة العالمية. وتتجاوز أهمية الترابط في سلاسل القيمة العالمية الروابط المادية وتشمل الحاجة الأكبر إلى معرفة عميقة بأسواق المقصد والمصدر من حيث الجودة والتكلفة والموثوقية والمعايير؛

[1] THE WORLD BANK, **Factory Southern Africa? SACU in Global Value Chains**, The International Bank for Reconstruction and Development, 2016, p3-4.

✓ **دور القوة والسلطات المتعددة الجنسيات وما يصاحبه من تكامل التجارة والاستثمار:** تختلف تجارة سلاسل القيمة أيضا عن التجارة التقليدية في الدور المهيمن الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما من خلال الاستثمارات المتعددة الجنسيات عبر الحدود وفي إدارة الشركات المتعددة الجنسيات لسلاسل القيمة العالمية. وغالبا ما تعتمد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن بيئة سياسة الاستثمار تلعب دورا حاسما. وترتبط السياسة التجارية وسياسة الاستثمار ارتباطا جوهريا في عالم من سلاسل القيمة العالمية. ونظرا لأن تجارة سلاسل القيمة تستند إلى التعاقد الخارجي والتعاقد من الباطن، والعقود فيما بين الشركات، فإن الشركات متعددة الجنسيات التي تنسق شبكات الإنتاج تتطلب ضمانات بأن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها ستحمي، وأن حقوقها بموجب قانون العقود ستنفذ.

### 3.1. تحليل سلاسل القيمة العالمية:

ظهرت فكرة تحليل «سلسلة القيمة» عام 1985كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، ويعتبر Porterأول من وضع أسس تحليل «سلسلة القيمة»[1].

ويقوم أسلوب تحليل سلسلة القيمة بتجزئة الشركة إلى مجموعات من الأنشطة بهدف فهم سلوك التكلفة لديها ومصادرها الحالية أو المحتملة لتحقيق الميزة التنافسية[2].

كما يبحث تحليل سلسلة القيمة في مدخلات العمل والتكنولوجيات والمعايير واللوائح والمنتجات والعمليات والاسواق في صناعات ومواقع محددة من أجل تقديم رؤية شاملة لهذه الصناعات العالمية،[3] ويتم تحليل سلاسل القيمة العالمية على أربعة أبعاد وهي:[4]

- **بنية المدخلات والمخرجات:** تتمثل الخطوة الأولى لتحليل سلاسل القيمة في تحديد أنشطة

القطاعات الرئيسية لعملية إنتاج السلعة أو الخدمة. وتشكل كل هذه الأنشطة مجتمعة هيكل المدخلات والمخرجات الذي يشمل عادة البحوث والتصميم والمدخلات والإنتاج والتوزيع والتسويق والمبيعات وإعادة التدوير والخدمات المساندة. بعد دراسة عامة للصناعة باستخدام البيانات الثانوية والمقابلات، وينبغي أن يكون من الممكن تحديد هيكل المدخلات والمخرجات وبالتالي تمييز شرائح سلسلة من القيمة المضافة إلى المنتج أو الخدمة. ومن الجوانب الهامة الأخرى لهذه المرحلة التحليلية تحديد الشركات التي تشارك في السلسلة وخصائصها الرئيسية (مثل النطاق الجغرافي وشكل الملكية والحجم)؛

[1] Raphaële Granger**, Identifier les activités créatrices de valeur, France,** http://www.manager-go.com/strategie-entreprise/chaine-de-valeur.htm , 28-01-2016

[2] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص91.

[3] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, **Global value chains in Latin America: A development perspective for upgrading**, ECLAC Books, No. 127 (LC/G.2617-P), Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2014, p82.

[4] Veronika Hämmerle, Magistra (Mag.), **Upgrading through Fair Trade in Tourism:** Analysing the Opportunities of the first Fair Trade Tourism Businesses in the Global Economy - A South African Case Study, Wien, 2013, p15.

- **النطاق الجغرافي: في** اقتصاد اليوم، تتفرق سلاسل القيمة على الصعيد العالمي، وتنفذ أنشطة السلسلة المختلفة عادة في أجزاء مختلفة من العالم، في حين تجري البحوث والتطوير والتصميم في الدول الغنية. ويبدأ التحليل الجغرافي لشركة في سلاسل القيمة بتحديد الشركات الرائدة في كل جزء من السلسلة باستخدام المصادر الثانوية للبيانات الثابتة والمنشورات المتخصصة في الصناعة والمقابلات مع خبراء الصناعة. ويقدم عدد الشركات الرائدة في منطقة أو بلد معين معلومات عن مركزها ضمن سلسلة القيمة، وهذه المعلومات مقترنة بالبيانات على الصعيد القطري (مثل صادرات الصناعة) وتوضح مساهمة البلد في سلسلة القيمة؛
- **الحوكمة:** والغرض من هذه الخطوة التحليلية هو اكتشاف السيطرة وآليات التنسيق في سلسلة القيمة، وبالتالي تحديد الصلاحيات والسلطة بين أعضائها، وقد يختلف هيكل الحوكمة داخل سلاسل القيمة اعتمادا على قطاع الصناعة، ومرحلة تطوير الصناعة وأيضا ضمن سلسلة واحدة بين مختلف مستويات مراحل الإنتاج؛
- **السياق المؤسسي:** تتشكل سلاسل القيمة العالمية من خلال اللوائح والسياسات المحلية والوطنية والدولية، فضلا عن الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المحلية السائدة. ولكي نفهم تصميم سلسلة القيمة، وطريقة عملها، وما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للمشاركين وصانعي السياسات، من الضروري مراعاة هذه الظروف الإطارية. ويوفر هيكل المدخلات والمخرجات والتوزيع الجغرافي وهيكل الحوكمة منظورا من أعلى إلى أسفل لكيفية هيكلة هذه السلاسل وكيفية عملها على المستوى العالمي. فالظروف المحلية، مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والسياسات الصناعية، والبنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، ورأس المال البشري، والتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في الصناعة، يحددون كيف تتنافس الشركات القائمة في بلد محدد ضمن السلسلة.[1]

## 2. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

هناك العديد من الطرق التي تمكّن العاملين أو الشركات أو البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث يمكنهم القيام بذلك من خلال الانخراط في واحد أو أكثر من أنواع كثيرة من الأنشطة التي يتم تنفيذها في بلدان مختلفة بطريقة منسقة لجلب منتج، وقد تشمل هذه الانشطة على سبيل المثال، الزراعة، استخراج الموارد الطبيعية، والبحث والتطوير، وأنواع مختلفة من التصنيع، والتصميم، والإدارة، والتسويق، والتوزيع أو خدمات ما بعد البيع. ولن تعني المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالضرورة الاتجار المباشر بالسلع أو الخدمات عبر الحدود، بل أن تكون مرتبطة بهذه الأنشطة من خلال عملية خلق القيمة. كما يتم تحديد نوع المشاركة بطبيعة عملية خلق القيمة نفسها، وتبعا لنوع المنتج والموقع الجغرافي للأنشطة المختلفة، ستكون بعض سلاسل القيمة إقليمية، وسيكون لبعضها طابع عالمي حقيقي. وفي حين أنه قد يكون من الصعب التقاط جميع جوانب المشاركة في سلسلة القيمة تجريبيا، فهناك اهتمام قوي بفهم كيفية مساهمة نشاط سلسلة القيمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، وكيف يمكن أن تكون مختلفة عن أنواع التجارة

[1] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, op, cit, p82.

التقليدية والاستثمارات، وكيف يمكن للسياسات تحقيق أقصى قدر من المنافع المرتبطة بالمشاركة في سلسلة القيمة. وفي هذا الساق، تم تريس جهود برة لوضع مقاس لتحدد الخصائص المختارة للبلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمة عل مستوى القطاع الأثر إجمالا.[1]

### 1.2. محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

الخصائص الهيكلية للبلدان هي المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ونجد العناصر التالية:[2]

- **حجم السوق**: كلما كان حجم السوق المحلية أكبر، انخفضت المشاركة المتخلفة في بلد ما، وترتفع مستوى المشاركة المستقبلية. الحدس هو أن البلدان التي لديها سوق أكبر يمكن أن تعتمد على مجموعة واسعة من الوسطاء المحليين سواء من حيث المشتريات والمبيعات؛
- **مستوى التنمية**: كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل كلما ارتفعت نسبة المشاركة الإجمالية إلى الأمام والخلف. وتميل البلدان المتقدمة النمو إلى الحصول على مصدر أكبر من الخارج وتبيع حصة أكبر من صادراتها الإجمالية كمنتجات وسيطة؛
- **الهيكل الصناعي**: كلما ارتفعت حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي زادت المشاركة المتخلفة، وانخفضت المشاركة المستقبلية؛
- **الموقع**: يتم تنظيم نشاط سلاسل القيمة حول محاور التصنيع الكبيرة، فكلما زادت المسافة إلى مراكز التصنيع الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا قلت المشاركة المتخلفة، مما يشير إلى أن هناك قسطا كبيرا لتحديد مواقع الاقتراب من اقتصادات "المقر الرئيسي". ويمكن أن تؤدي التجارة والسياسات الأخرى أيضا دورا هاما، ولا سيما على:[3]

✓ انخفاض التعريفات الجمركية على الواردات، سواء في الداخل أو في أسواق التصدير، والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تسهل المشاركة في سلاسل القيمة إلى الأمام والخلف ;

✓ إن انفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي يميل إلى أن يكون له ارتباط كبير مع كل من التكامل إلى الوراء والأمام؛

✓ أداء الخدمات اللوجستية، بما في ذلك تيسير التجارة، وحماية الملكية الفكرية، وتقدير جودة البنية التحتية، فضلا عن جودة المؤسسات، لها تأثيرات قوية على التكامل مع سلاسل القيمة العالمية.

[1] Kowalski, P. et al, **"Participation of DevelopingCountries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies"**, OECD Trade Policy Papers, No. 179, OECD Publishing, Paris,2015, p13. http://dx.doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en

[2] Kowalski, P. et al, op, cit, p7.

[3] ibid, p8.

ويظهر التحليل أيضا أن الدوافع الهيكلية والسياساتية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تختلف بشكل كبير حسب القطاع ومع مستوى التنمية. ويشير ذلك إلى أن هناك ميزة في تحليل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أساس القطاعات الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يبدو أن دوافع المشاركة التي تتأثر بالسياسة على المدى القصير والمتوسط تلعب دورا أقل في تحديد مشاركة البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل أو المتوسطة الدخل.

وهذا قد يعني ضمنا أنه من أجل التغلب على عيب نسبي في العوامل الهيكلية (على سبيل المثال في المسافة إلى أقرب مركز تصنيع) قد يحتاج بلد منخفض الدخل إلى تغيير موقفه من حيث بيئة السياسات نسبيا أكثر من بلد مرتفع الدخل.

## 2.2. آثار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

نجاح الاقتصاديات الناشئة في سلاسل القيمة العالمية دفع المزيد من الدول النامية إلى السعي للمشاركة في شبكات الإنتاج العالمية كونها تسمح لهذه الدول بالاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وذلك بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب لكن لا ننسى أن هذا الاندماج له مخاطر أيضا، وفي هذا الجزء سنتطرق إلى كل من مكاسب و مخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

### 1.2.2. مكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

في السنوات الأخيرة، يتم استخدام مفهوم سلسلة القيمة على نطاق واسع كأداة تيسيريه لإدماج المشاريع الصغيرة في سوق القيمة العالمية. وتركز برامج تنمية سلاسل القيمة على تحسين القدرة التنافسية لبرامج الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة النواة. ووفقا للأدبيات فإن الاندماج في سلاسل القيمة يساعد الشركات الصغيرة على:

- ❖ زيادة الكفاءة الداخلية للعملية؛
- ❖ تطوير الروابط بين الشركات التي تقلل من تكاليف المعاملات؛
- ❖ الترقية على طول سلسلة القيمة (إدخال العلامات التجارية المنتج، والمنتجات الجديدة، وتحسين المنتجات الحالية في السوق بشكل أسرع من منافسيه).

وتكشف الدراسات أيضا أنه من خلال إقامة علاقات تعاونية واسعة بين الشركات يسهل: تقاسم المعارف والتكنولوجيات والمدخلات؛ تطوير أكبر في الاستجابة للمطالب العالمية؛ وتحقيق مستويات تصدير أكبر نتيجة للكفاءة الجماعية والقدرة التنافسية.[1]

وهناك العديد من الآثار للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على مستوى الارتقاء الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[2]

[1] Edakkandi Meethal Reji, op, cit, p29.
[2] Victor Kummritz, Daria Taglioni and Deborah Winkler,op,cit ,P4-6.

✓ **الانفتاح التجاري ومكاسب الكفاءة عبر القطاعات:**

إن قنوات الاقتصاد الكلي التي يمكن من خلالها الانفتاح على التجارة أن تعزز الإنتاجية الإجمالية والنمو. ويؤدي الانفتاح التجاري إلى توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة عبر القطاعات داخل البلدان، ومن ثم يرفع النمو وتسمح الصادرات في نموذج Ricardo الشهير المكون من دولتين وقطاعين، وعامل واحد بالتخصص في الميزة النسبية للبلد، والتي تحدد في نموذجه الاختلافات التكنولوجية بين البلدان. وعلى النقيض من ذلك، وقد حولت النظرية التجارية الجديدة ل Helpman و Krugman1985()، والتي عممها Grossmanو Helpman (1991)، التركيز من المكاسب الثابتة من التجارة إلى التجارة الديناميكية التي زادت فيها الاستثمارات والمعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بزيادة نمو الإنتاجية يمكن أن تحول أنماط التجارة وتسرع النمو الاقتصادي العام في ظل نظرية جديدة، والتخصص هو نتيجة لحجم الكفاءة المصاحبة لذلك؛

✓ **استيراد المدخلات والارتقاء الاقتصادي داخل القطاعات:**

ركزت معظم الدراسات المتعلقة بآثار المدخلات المستوردة على إنتاجية البلدان المتقدمة، كجزء من المؤلفات التي نقلت إلى الخارج والتي بدأت في منتصف التسعينيات، عندما بدأت البلدان المتقدمة النمو في تقييم ما إذا كانت الواردات (أو نقلها إلى الخارج) للمدخلات المادية (عادة أقل من البلدان ذات الدخل المنخفض) تترتب عليها آثار إيجابية في مجال الرعاية الاجتماعية في بلدان المنشأ. على سبيل المثال، الدراسة الأساسية ل Rossi-Hansberg Grossman (2008) أظهر أن النقل إلى الخارج يمكن أن ينطوي على مكاسب في الإنتاجية مماثلة للتقدم التكنولوجي بالنسبة إلى دولة نقل الخدمات إلى الخارج لأنه يقلل من متوسط تكلفة المدخلات. ووسع Baldwin and Robert Nicoud(2014 )هذا الإطار وأظهرا أن نقل الأعمال إلى الخارج يمكن أن يحول أيضا شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد المتقدم. وعلى صعيد الاقتصاد النامي، طور كل من Li و2015 Liu وZiسنة 2014 نماذج تقوم فيها بتحقيق مكاسب للبلدان المضيفة. ويتعلق ذلك بفرع أقدم من المؤلفات التي درست آثار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأبرزها Fenestra وHanson (1996) أن البلدان الخارجة عن الخدمات والبلدان المضيفة تستفيد من تفتيت الإنتاج نظرا لأن متوسط كثافة المهارات يرتفع في كلا البلدين عندما تكون الفجوة التكنولوجية الأولية بين البلدين كبيرة بما فيه الكفاية.

ويمكن القول بأن سلاسل القيمة العالمية شكّلت نقطة تحوّل في الاقتصاد العالمي حيث مكّنت من: [1]

✓ **تزايد الترابط بين الاقتصادات في الأنشطة التجارية العالمية:** حيث تكون الأنشطة الاقتصادية مجزأة عبر البلدان. فاليوم أكثر من نصف واردات التصنيع في العالم هي من السلع الوسيطة (السلع الأولية وقطع الغيار، والمنتجات شبه المصنعة)، وأكثر من 70٪ من واردات الخدمات في العالم هي الخدمات الوسيطة مثل خدمات

[1] Heba Elsayed Tolba, op, cit, p5.

الأعمال التجارية، والتجارة في القيمة المضافة (TIVA) تتنامى بشكل متزايد بين البلدان وتشتمل على القيمة المضافة المحلية التي تؤدي إلى زيادة في إجمالي الصادرات؛

✓ **تخصص الشركات والبلدان في المهام ووظائف الأعمال:** لذلك معظم السلع وحصة متزايدة من الخدمات "تقدم في العالم" مع شركات وبلدان مختلفة متخصصة في وظائف محددة (مرحلة الإنتاج)، والمهام التي تكون جماعية لتشكل سلاسل القيمة؛

✓ **الشركات والأنشطة في شبكات المشترين والمنتجين:** تتحكم وتنسق الشركات والأنشطة في شبكات المشترين والمنتجين في شركات سلاسل القيمة العالمية، والمشاريع المتعددة الجنسيات تؤدي دورا مركزيا، حيث تؤثر السياسة على كيفية تشكيل هذه الشبكات ومكان تواجد أنشطتها؛

✓ **محركات جديدة للأداء الاقتصادي:** في سلاسل القيمة العالمية، تعتمد التجارة والنمو على الكفاءة ومصادر المدخلات في الخارج، فضلا عن الوصول إلى المنتجين النهائيين والمستهلكين في الخارج. وتشكل تجزئة الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية وسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتؤثر سلاسل القيمة العالمية أيضا على سوق العمل، وذلك أساسا من خلال التأثير على الطلب عن مجموعات المهارات المختلفة. فمفاهيم الفكرة الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية هي أن تنتج سلعة نهائية، عن طريق ربط البلدان بالتتابع، وفي حين أن هناك على الأرجح العديد من النهج المذكورة سلفا لتوصيف هذا الربط، مع التركيز على ثلاثة شروط تلتقط من خلالها الجوانب الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية:

- يتم إنتاج منتج جيد في اثنين أو أكثر من مراحل متتابعة؛
- هناك بلدين أو أكثر يوفران قيمة مضافة أثناء إنتاج السلعة؛
- يجب أن يستخدم بلد واحد على الأقل المدخلات المستوردة في مرحلته من عملية الإنتاج، وبعض من الناتج يجب تصديره.

### 2.2.2. مخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يمكن أن تسهم سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في التنمية إلا أن المشاركة فيها لا تخلو من المخاطر، ففي عالم يزداد ترابطا تنتقل آثار الأحداث المحلية (أزمات، أحداث، كوارث طبيعية...) أسرع وأبعد من أي وقت مضى، لذلك تحظى مخاطر سلاسل القيمة العالمية باهتمام خاص، وقد تم تحديد ثلاث خصائص ناشئة عن انتشار سلاسل القيمة العالمية تقود النمو نحو الخطر هي[1]:

✓ تزايد عدد الشركات ضمن سلاسل القيمة مما يعني تزايد عدد نقاط توقف التوريد المحتملة؛

✓ انخفاض وضوح الرؤية الناجمة عن زيادة طول سلسلة القيمة مما يعيق بدوره جهود الكشف والاستجابة؛

[1]WTO, Op.Cit, p 97

- ✓ زيادة الآثار العالمية للأنشطة المحلية في سلسلة القيمة مما يزيد من مخاطر النتائج دون المستوى العالمي الأمثل.

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2002) و Giulianiوآخرون (2005) حذّروا من المزالق المحتملة للبلدان النامية من زيادة التكامل العالمي:[1]

- ✓ بما أن الشركات الرائدة تحكم سلاسل القيمة العالمية، فإن مشاركة وآفاق تطوير الشركات من البلدان النامية المشاركة في هذه السلاسل قد تعتمد على قرارات ونجاحات هذه الشركات الرائدة؛
- ✓ إذا كانت شركات البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هذه تؤدي فقط أنشطة كثيفة العمالة وأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، ولم ترتقي إلى المزيد من الانشطة ذات القيمة المضافة، فإن الفوائد المرتبطة بالتداعيات التكنولوجية لن تتحقق؛
- ✓ من أجل الدخول في سلاسل القيمة العالمية، تحتاج الشركات إلى أن تكون قادرة على المنافسة في نطاق ضيق من العمليات، مثل التجميع المنخفض التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشركات قادرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويمكن للمشترين في هذه السلاسل أن يعززوا المنافسة بسهولة. وبالنظر إلى أن هناك مزايا ومساوئ للمشاركة في وسلاسل القيمة العالمية، فمن الواضح أن الشركات في البلدان النامية تحتاج إلى ذلك كما تحتاج إلى ضمان مشاركتهم بطريقة تعزز النمو المستدام هذا هو "الطريق السريع" إلى القدرة التنافسية، وعلى النقيض من ذلك إلى "الطريق المنخفض" الذي تتبعه عادة شركات في البلدان النامية تتنافس من خلال قيادة هوامش الربح بدلا من تحسين الإنتاجية والأجور والأرباح.[2]

وقد تم تصنيف المخاطر في سلاسل القيمة العالمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية[3]:

- ❖ **مخاطر تشغيلية:** مصدرها من داخل الشركة وهي ناجمة عن اضطرابات في تنسيق مجموعة من العمليات ذات القيمة المضافة، كالتصميم والتصنيع والتوزيع؛
- ❖ **مخاطر الإمدادات:** ناجمة عن الروابط مع المنبع، وهي تؤثر سلبا على الوقت والتكلفة أو مواصفات المدخلات المطلوبة كإفلاس المورد؛
- ❖ **مخاطر الطلب:** تتعلق بالروابط مع المصب، نتيجة لعدم مطابقة المنتج مع الطلب بسبب تغير أذواق المستهلكين أو التوسع في الأسواق مع عدم توفر معلومات كافية حول التفضيلات المحلية.

إضافة إلى مجموعة من المخاطر التي تقع خارج نطاق سلسلة القيمة وتم تصنيفها إلى مخاطر بيئية بما فيها المخاطر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومخاطر أمنية، ومخاطر الشركات...

إن تصنيف المخاطر مهم كونه يساعد على إدراك المخاطر والاستجابة لها، وقد تم ملاحظة نوعين من المخاطر وفقا للمكان: محلية وعالمية، ومستويين من النتائج الناجمة عنها: مستوى محلي وآخر عالمي موضحة في الشكل

[1] Paul Grota, op, cit, p11-12.
[2] Paul Grota ,op,cit,p12.
[3] Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, **supply chain perspectives and issues,** WTO,2013, pp 99-100

**الشكل رقم 01-03**: مصفوفة مصادر ونتائج مخاطر سلاسل القيمة العالمية

| | نتائج مخاطر محلية | نتائج مخاطر عالمية |
|---|---|---|
| **مستوى المصدر محلي** | مخاطر تشغيلية:<br>مخاطر محلية ناجمة عن العرض أو الطلب | مخاطر الشبكة:<br>مخاطر ناجمة عن شركة أو منطقة تنتشر لتؤثر على سلسلة التوريد بأكملها |
| **مستوى المصدر عالمي** | مخاطر التوطين:<br>مخاطر ناجمة عن قرارات الشركات في أسواق أو مناطق معينة | مخاطر الشركة:<br>مخاطر ناجمة عن قرارات على مستوى الشركات التي تؤثر سلبا على كامل سلسلة التوريد |

**source:** Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, **supply chain perspectives and issues,** WTO,2013, p 102.

وكثيرا ما تتعرض سلاسل القيمة العالمية أحيانا للانتقاد بسبب السلوك المفترس لبعض الشركات الرائدة التي تستفيد من الموارد البشرية والطبيعية للبلدان النامية بطريقة غير مسؤولة أو غير مستدامة، للتعامل مع هذه المسألة فمن المهم أن يتم مراقبة بعناية الترتيب المتنامي للمسؤولية المؤسسية والاجتماعية للمنظمة، وأن تخلق حوافز للشركات الرائدة للامتثال للمبادئ الرئيسية للاستثمار المسؤول والأعمال التجارية التي تدعم التنمية الاقتصادية، مثل مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول أو الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا مبادئ توجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات. ولذلك فإن العلاقات العمودية في سلاسل القيمة قد تثير قضايا المنافسة، والحكومات بحاجة إلى وضع أطر مناسبة للمنافسة لتفادي العلاقات الأسرية وفقدان الحرية الاقتصادية في سلاسل القيمة التي لها آثار سلبية على اقتصاداتها.[1]

## 3. قياس سلاسل القيمة العالمية:

إن فهم المشاركة الحالية للبلد في سلاسل القيمة أمر أساسي لضمان سياساته الصناعية والتجارية التي يمكن أن تسهل تحقيق مكاسب الإنتاجية المستدامة وزيادة فرص العمل الجيدة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. غير أن دراسة المشاركة والأداء التجاريين من خلال عدسة سلسلة القيمة العالمية يتطلبان طريقة منقحة لقياس وتحليل التدفقات عبر الحدود وعبر الصناعة في السلع والخدمات. وعلى وجه الخصوص، فإن القدرة التنافسية في مكونات ومهام محددة (بدلا من الميزة النسبية في المنتجات النهائية) لها أهمية قصوى لأنها تمكن من المشاركة في سلاسل القيمة الأكبر، وبالتالي زيادة القيمة المضافة المولدة محليا على مر الزمن.

[1] Heba Elsayed Tolba, op,cit, p20-21.

### 1.3. قياس سلاسل القيمة العالمية:

قد نظر الباحثون في الطرق المناسبة لقياس مدى مشاركة كل بلد على حدا في سلاسل القيمة العالمية، ومع استخدام جداول المدخلات والمخرجات الدولية كوسيلة مشتركة لتحقيق ذلك، فإن صادرات البلد (أو الطلب النهائي) يمكن تقسيمها إلى مكون يستحوذ على القيمة المضافة المنتجة محليا، ويستحوذ على القيمة المضافة المستوردة التي تدمج في صادرات البلد (الطلب النهائي). كما أن التحليل الكامل لسلاسل القيمة العالمية سيعتبر أيضا أن صادرات البلد لا تحتاج إلى سلع نهائية فحسب، بل يمكن أن تستخدم أيضا كمدخلات في إنتاج البلد (وصادراته). وقد وضعت كل من و Ishiiو Yi(2001) (HIY)مفهوم القيمة المضافة الأجنبية في التجارة، وهو ما يشير إلى القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في صادرات البلد، مع التعبير عن القيمة الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات. وكما ناقش Koopmanوآخرون سنتي (2011،2014) تدبير HIY الأصلي وخلصوا إلى انه لم يكن كافيا لتحليل كامل لسلاسل القيمة العالمية. وعلى وجه الخصوص كان مقياس HIY الأصلي يتطلب أن تحتوي المدخلات الوسيطة المستوردة على قيمة أجنبية بنسبة 100٪، مما يعني أن البلد لا يستطيع الحصول على واردات وسيطة تجسد قيمته المضافة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي بلد أن يستورد المدخلات الوسيطة، ويضيف قيمة ثم يصدر السلعة الناتجة لاستخدامها كمدخل وسيط في إنتاج السلع النهائية في بلد آخر. وقد وضع Koopman وآخرون سنة (2011) مؤشرات بديلة للمشاركة في سلاسل القيمة تسمح بذلك، أحدهما لتقسيم المحتوى الخارجي والمحلي للقيمة المضافة للصادرات، مع حصة القيمة المضافة الأجنبية التي تشير إلى حصة صادرات البلد التي تتألف من المدخلات التي تم إنتاجها في بلدان أخرى، وبالتالي لا تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويسمح نهج Koopman وآخرون( 2011)أيضا بحساب حصة الصادرات ذات القيمة المضافة المجسدة للبلد كمدخلات وسيطة في صادرات البلدان الأخرى، وهو ما يشير إليه Koopman وآخرون) 2011 )على أنه " الصادرات المضافة ". وبالإضافة إلى ذلك، يقدم هذان الإجراءان وصفا شاملا للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. يشير الأول إلى المدى الذي تشكل فيه صادرات البلد قيمة مضافة تم إنشاؤها في الخارج، وبالتالي توضح على مدى مشاركة الشركات والصناعات التحويلية في سلاسل القيمة العالمية، حيث تستحوذ هذه الأخيرة على مساهمة القطاع المحلي في صادرات البلدان الأخرى، مما يشير إلى مدى المشاركة في منبع سلاسل القيمة العالمية نسبيا والقطاعات التي لديها في حد ذاتها مدخلات أقل نسبيا من مصادر محلية أو أجنبية. ويتطلب حساب القيمة المضافة الأجنبية في التجارة جدول متعدد للمدخلات والمخرجات (MRIO)، يستند إلى الجداول الوطنية للمكاتب الدولية عن طريق تقسيم استخدام المنتجات حسب المنشأ. وتشير الصفوف في جدول MRIO إلى استخدام الناتج الإجمالي من صناعة معينة في بلد معين، وتتألف من عنصرين رئيسيين. الأول هو الاستخدام الوسيط، الذي يوفر معلومات عن الاستخدام الوسيط من قبل الصناعات المحلية والصناعات في بلدان أخرى. والثاني هو المعلومات عن الطلب النهائي، الذي ينقسم بين الطلب على السلع النهائية من المصادر المحلية والأجنبية على السواء. وتقدم أعمدة جدول MRIOمعلومات عن الكميات الوسيطة اللازمة

لإنتاج الناتج الإجمالي. وبالتالي فإن مجموع الأعمدة يعطي مجموع الإنتاج المحلي والأجنبي للوساطة التي تستخدم في إنتاج المخرجات في صناعة معينة وبلد معين. ومن شأن الجمع بين هذا المبلغ ومجموع القيمة المضافة في كل صناعة وبلد أن يعطي قيمة الناتج الإجمالي. [1]

### 2.3. قياس المشاركة وتوزيع المكاسب في سلاسل القيمة العالمية:

عندما يتعلق الأمر بقياس المشاركة في سلاسل القيمة، فإن النهج الذي جذب أكبر قدر من الاهتمام حتى الآن هو مؤشر "التخصص الرأسي" الذي أشار إليه Hummels وآخرون سنة 2001 وتم تنقيحه من قبل Koopman وآخرون (2011). وكانت مؤشرات المشاركة هذه من بين المقاييس الرئيسية المستخدمة في تلخيص الأفكار التجريبية من المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى قياس نشاط سلاسل القيمة العالمية باستخدام نظم منسقة من جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان، وتستند قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى هذا النهج، وتوفر مؤشرات أخرى من بينها تحليلا لتدفقات التجارة الإجمالية إلى مختلف أنواع القيمة المضافة الأجنبية والمحلية. وعموما يلاحظ مؤشر المشاركة الخلفية مدى استخدام الشركات المحلية للقيمة المضافة المتوسطة الأجنبية للأنشطة التصديرية في بلد معين. ويشير مؤشر المشاركة في مؤشرات سلاسل القيمة إلى المدى الذي تستخدم فيه الشركات في البلدان الشريكة صادرات بلد معين كمدخلات في صادراتها الخاصة. وهذه هي المقاييس الرئيسية لنشاط "سلاسل القيمة" الذي تم التحقيق فيها بهدف تحديد خصائصها الرئيسية وفهم علاقتها بعوامل مثل حجم السوق ومستوى التنمية والانفتاح على التجارة والاستثمار والأداء في مجالات السياسات الأخرى. ويقدم الشكل المرفق توضيحا تخطيطي للروابط الخلفية والأمامية بين البلدان المرجعية والبلدان الشريكة. فالبلد المرجعي (i) الذي يمثل مصدر القيمة الأجنبية المضافة من البلد (k) لمعالجة إنتاج الصادرات إلى الوجهات (j)، هو في صميم عقدة سلاسل القيمة من حيث القيمة، ويشتري المدخلات الأجنبية (A)، ويجمعها مع القيمة المضافة المحلية وتبيع الناتج للعملاء الأجانب عن طريق صادرات (B). وفي حالة المشاركة الامامية، فإن البلد المرجعي (i) هو مصدر القيمة المضافة التي يستخدمها شريكه الأجنبي (l) لإنتاج الصادرات من حيث القيمة يمثل هذا الرابط (C) إلى بلد ثالث (X) أنها تبيع مدخلاتها. [2]

[1] Neil Foster-McGregor, Florian K aulich, Robert Stehrer**, Global Value Chains in Africa**, UNIDO,2015, P6-7.
[2] Kowalski, P. et al**,** op, cit, p14.

**الشكل رقم01 –04: المشاركة الخلفية والأمامية: العرض والطلب من المدخلات الوسيطة**

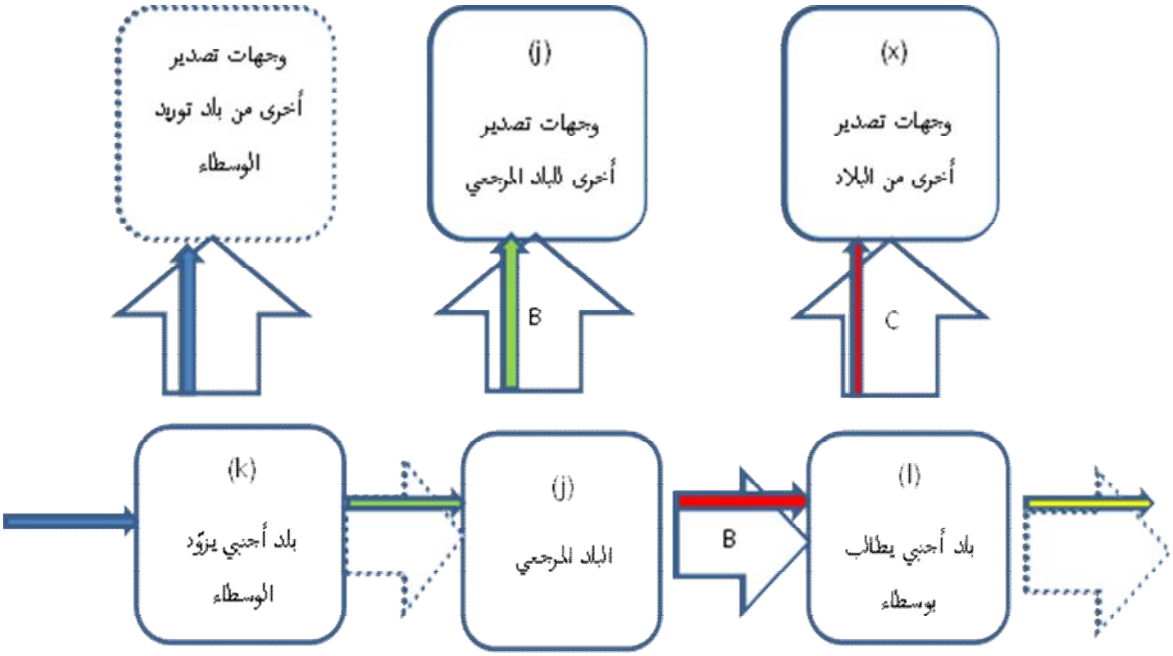


**Source:** Kowalski, P. et al**, "Participation of DevelopingCountries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies"**, OECD Trade Policy Papers, No. 179, OECD Publishing, Paris,2015, p14. http://dx.doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en

**ملاحظة:** تشير الأسهم الخضراء إلى القيمة المضافة الأجنبية المجسدة في الوسيطة المستوردة المستخدمة في تصدير البلد المرجعي (i) – الارتباط الخلفي. وتدل الأسهم الحمراء على القيمة المضافة للبلد المرجعي (i) المجسدة في صادراته الوسيطة التي تستخدم لصادرات البلد (l) – الربط الأمامي.

قد لا تضمن المشاركة الاعلى في سلاسل القيمة العالمية مكاسب أعلى، فتفكيك الروابط الأمامية والروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يوفر رؤية مفيدة للمكاسب التي تذهب إلى بلد ما ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، فإذا تم قياس الأرباح من خلال "صافي القيمة المضافة" من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فتزيد بالتالي من الروابط الأمامية مقارنة بالروابط الخلفية، وهي أعلى المكاسب. هذا يعني ضمنا أنه من خلال مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، فإنه يقوم بإنشاء المزيد من الصادرات للقيمة المضافة المحلية من القيمة المضافة الأجنبية التي تستوردها. وبالتالي يمكن أن يكون الربط الخلفي تقديرا جيدا لمدى المكاسب الصافية. [1]

[1] Rashmi Banga, **Measuring value in global value chains**, UNCTAD, May 2013, P16.

**ثانيا: سلاسل القيمة العالمية للخدمات**

## 1. مدخل إلى سلاسل القيمة العالمية للخدمات

لم يؤد التجزؤ والتخصص الدولي إلى زيادة حصة الخدمات في النشاط الاقتصادي فحسب، بل شدد أيضا على الطابع المتكامل للسلع والخدمات في عمليات الإنتاج. ومشاركة الخدمات في سلاسل القيمة العالمية ليست دائما قابلة للمقارنة مباشرة مع السلع فكلها تعتمد على الوظيفة التي تؤديها خدمات معينة في سلاسل القيمة العالمية. فالخدمات تستحق الاهتمام لأنها متعددة الوظائف.[1] ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الجزء إلى سلاسل القيمة العالمية للخدمات بشيء من التفصيل.

### 1.1. الخدمات والقيمة المضافة:

يغطي مصطلح الخدمات مجموعة متنوعة من المنتجات والأنشطة غير الملموسة من الصعب أن تختزل في تعريف واحد، وفي كثير من الأحيان يصعب الفصل بين الخدمات والبضائع التي يقترن بعضها ببعض بدرجات متفاوتة.

وحسب نظام الحسابات القومية لسنة 2008: فإن الخدمات هي نتيجة لنشاط إنتاجي ينتج عنه تغّير في أحوال الوحدات المستهلكة، أو يسهل تبادل المنتجات أو الأصول المالية. وهذان النوعان من الخدمات يمكن أن يطلق على أولهما الخدمات التحويلية، والثاني الخدمات الهامشية. والخدمات التحويلية هي نواتج يتم إنتاجها حسب الطلب وتتكون في أغلب الحالات من تغييرات في أحوال الوحدات المستهلكة تحدث نتيجة أنشطة المنتجين بناء على طلب المستهلكين. والخدمات التي ينتج عنها تغيير ليست وحدات منفصلة يمكن تصنيفها تحت حقوق ملكية معيّنة، ولذا

يمكن الاتجار فيها بشكل منفصل عن إنتاجها. وعندما يتم إنتاجها، يجب إتاحتها للمستهلكين. ويمضي نظام الحسابات القومية 2008 في وصف الخدمات التحويلية على النحو التالي: يمكن أن تأخذ التغييرات التي يطلب مستهلكو الخدمات من منتجيها القيام بها أشكالاً مختلفة على النحو التالي:[2]

- تغييرات في أحوال البضائع الاستهلاكية: يقوم المنتج بالعمل مباشرة على بضائع يملكها المستهلك عن طريق نقلها وتنظيفها وإصلاحها أو تحويلها بشكل آخر؛
- تغييرات في الأحوال المادية للأشخاص: بأن يقوم المنتج بنقل الأشخاص أو تزويدهم بأماكن إقامة أو بعلاج طبي أو جراحي أو بتحسين مظهرهم، إلخ؛
- تغييرات في الحالة الذهنية للأشخاص: كأن يقدم المنتج خدمات تعليمية أو معلوماتية أو مشورة أو ترفيه أو خدمات مشابهة، وجها لوجه مع المستهلك.

[1] Patrick Low, **Modes of Service Delivery and Global Value Chain Participation**, Trade Hot Topics, the Commonwealth, ISSUE 135,2016, p4.

[2] الأمم المتحدة، **دليل احصائيات التجارة الدولية في الخدمات**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات، جنيف، السلسلة ميم، العدد86،2010، ص10.

وقد تكون التغيرات مؤقتة أو دائمة. فعلى سبيل المثال قد ينتج عن الخدمات الطبية أو التعليمية تغيرات دائمة في حالة المستهلكين تفيدهم على مدى فترات طويلة. ومن ناحية أخرى، فإن حضور مباراة في كرة القدم هي تجربة قصيرة الأمد. وبوجه عام فإن التغيرات يفترض أنها تؤدي إلى تحسينات، لأن الخدمات يتم إنتاجها بناء على طلب المستهلكين. وتجري التحسينات على أشخاص المستهلكين أو على بضائع يمتلكونها، ولكن هذه الخدمات ليست كيانات مستقلة تنتمي للمنتج. ولا يمكن إجراء حصر لتلك التحسينات من قبل المنتج، كما لا يمكن الاتجار بها بشكل منفصل عن إنتاجها.

ويعرف نظام الحسابات القومية2008الخدمات الهامشية على النحو التالي: تنتج الخدمات الهامشية حينما تقوم وحدة مؤسسية بتيسير تغيير ملكية البضائع أو المنتجات التي تحتوي على معرفة، أو بعض الخدمات أو الأصول المالية بين وحدتين مؤسستين أخريين. ويقوم بتوريد الخدمات الهامشية تجار الجملة وتجار التجزئة وأنواع كثيرة من المؤسسات المالية. وتشبه الخدمات الهامشية الخدمات التحويلية من حيث أنها ليست كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق ملكية على أساسها، كما أنها لا يمكن الاتجار بها بشكل منفصل عن إنتاجها. وحين يتم إنتاجها تكون قد قدمت إلى المستهلكين. [1]

**الشكل رقم 01 – 05: دورة حياة الخدمة**

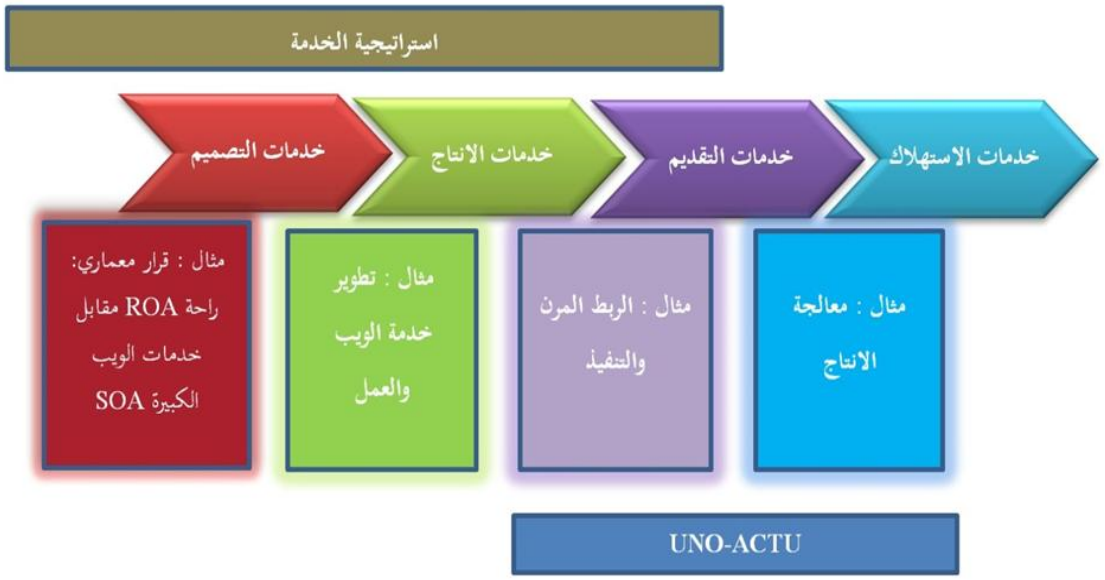


**Source:** Benjamin Sebastian Blau, **Coordination in Service Value Networks A Mechanism Design Approach**, KIT Scientific Publishing 2011, p20.

يتم تحديد دورة الحياة العامة وتقييمها على أساس استراتيجية عالمية، أي استراتيجية الخدمة التي تحدد متطلبات واهداف حافظة الخدمات. بناء على المتطلبات الأولية، تضع مرحلة تصميم الخدمة الأساس أثناء التعامل مع القرارات المفهومية فيما يتعلق بتصميم الخدمة (على سبيل المثال خدمة الغرف متوفرة طوال الوقت للاختيار ولتنفيذ خدمة ويب).

[1] الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص10.

واستنادا إلى التصميم الأولي، يتم تطوير الخدمة نفسها في مرحلة إنتاج الخدمات ويتم إعداد جميع الموارد اللازمة لتوفير الخدمات، وفقا لخاصية الخدمة المركزية حسب مبدأ [UNO-ACTU]، حيث تقديم الخدمات واستهلاكها يتم في وقت واحد يعني أنها تتزامن مع مرور الوقت في ظل وجود منتج ومستهلك. وعلى النقيض من السلع التي يمكن فيها فصل الإنتاج والاستخدام والملكية عن الكيان الاقتصادي نفسه، وتجدر الاشارة أنه لا يمكن معاملة الخدمة بمعزل عن المنتج أو المستهلك. فحسب Hil سنة 1999 "الخدمات تنطوي على علاقات بين المنتجين والمستهلكين". وهذا يعني أن عملية الإنتاج والاستهلاك لا يمكن فصلهما. ويذكر أن الإنتاج يتزامن مع الاستهلاك. ويعتبر مبدأ [UNO-ACTU] من أهم خصائص الخدمات. وبالتالي فمن الأساسي تمييز الخدمات عن السلع.[1]

وتشمل بعض الخدمات العناصر المادية في عملية خلق القيمة (مثل قطع الغيار أثناء عملية الإصلاح). ومع ذلك، يتم إنشاء معظم القيمة في شكل عناصر غير ملموسة وغير مادية. وتخلق الخدمات قيمة عندما يستفيد مستهلكو الخدمة من تجربة الخدمة دون نقل الملكية (مثل حجز غرفة فندقية). وبسبب هذه الحقيقة، يعتبر تقييم الجودة وضمانها مسألة بالغة الأهمية في سياق الخدمات كخبرة والنتيجة غير الملموسة من الصعب قياسها وتعتمد بقوة على الوحدة الاقتصادية التي يتم توفيرها.[2]

### 2.1. طرق تقديم الخدمات في التجارة:

عندما بدأ العلماء والحكومات في التفكير في بناء نظام دولي لقواعد تجارة الخدمات في الثمانينات، أشاروا إلى النموذج الذي اعتمده الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) قبل عقود. إلا أن طبيعة الخدمات جعلت من الضروري بناء شيء مختلف قليلا. ويمكن ملاحظة ذلك في اعتماد أربعة أنماط للتسليم بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS). ولا يمكن إنتاج مجموعة من الخدمات واستهلاكها إلا في وقت واحد. وهذا يعني الحاجة إلى القرب المادي، والخدمات الأخرى قد لا تتطلب القرب البدني ولكن لا تزال تتطلب الإنتاج والاستهلاك في وقت واحد. الحاجة إلى القرب المادي والإنتاج والاستهلاك المتزامن لها تم تقليصها من خلال التكنولوجيات الرقمية الحديثة، مما يجعل الخدمات أكثر قابلية للتخزين وأسهل للإنتاج وتستهلك على مسافة. والهيكل المنظم للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يغطي هذه الاحتمالات. كما قسم الاتفاق العام بشأن التجارة هيكل الخدمات لأربعة أساليب بديلة للتسليم يتناقض أيضا مع التحدي المتمثل في توفير تقصير للخدمات من خلال تحديدها من حيث المعاملات.

- **الوضع 1**: هو التجارة عبر الحدود في الخدمات، ويشبه الطريقة التي يتم بها تداول السلع عادة. معظم المعاملات في هذا الوضع يفترض أنها ذات طابع رقمي؛

[1] Benjamin Sebastian Blau, op, cit, p20-21.
[2] Benjamin Sebastian Blau, op, cit, p22.

- **الوضع 2**: هو الاستهلاك في الخارج، الذي يغطي خدمات مثل السياحة والحضور في المؤسسات التعليمية أو الطبية الأجنبية. وفيما يتعلق بالمعاملة التجارية، يعني الاستهلاك في الخارج أن البلد المستلم هو المصدر والبلد الذي ينشأ منه المستهلك هو المستورد. وهنا، فإن البلد المستورد يوافق على عدم حجب نزوح سكانه للاستهلاك في مكان آخر: في جوهره، الالتزام بالامتناع عن فرض قيود على الواردات؛
- **الوضع 3**: يغطي إنشاء الأعمال (وبعبارة أخرى، الاستثمار)؛
- **الوضع 4**: يغطي حركة مؤقتة من الناس، المشار إليها في الاتفاق باسم "الطبيعيين". وهؤلاء هم الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلد آخر للعمل كموردين للخدمات.

وتطرق العديد من الباحثين لفكرة تغطية هذه الأساليب الأربعة غير كاملة، بالنظر إلى أن الخدمات المدرجة في تصدير السلع لا يتم تحديدها بشكل منفصل أو مسجلة بوصفها تجارة الخدمات. وقد بذلت قضية لإدراج "الوضع 5" وهو جديد في اتفاقات الخدمات لتغطية تجارة الخدمات التي لا يمكن تحديدها بطريقة صحيحة لأنها مضمنة حاليا في تجارة السلع.[1]

**شكل 01-06 نظرة تحليلية لأنماط تقديم الخدمات**

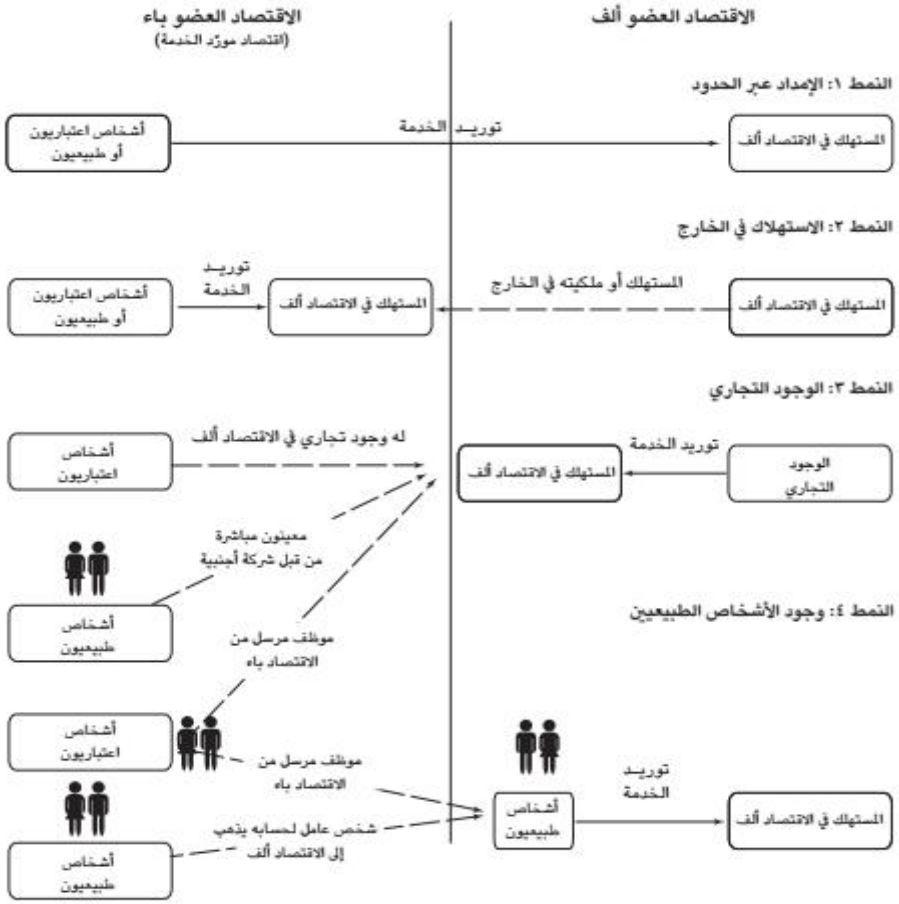


**المصدر**: الأمم المتحدة، **دليل احصائيات التجارة الدولية في الخدمات**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات، جنيف، السلسلة ميم، العدد86،2010، ص18.

[1] Patrick Low, op.cit, p3.

### 3.1. ظهور سلاسل قيمة الخدمات:

على الرغم من أن الظاهرة حديثة، فإن العولمة تحدث تحولا مماثلا في الخدمات كما حدث في الصناعة التحويلية، وفي نماذج الأعمال الجديدة، وخدمات الشركات مثل شركة السلع تسعى إلى رفع سلسلة القيمة والاستعانة بمصادر خارجية في مهام الخدمات غير الأساسية. وهذا يؤدي إلى أن تصبح الخدمات متجسدة في صادرات الخدمات العامة وليس فقط في صادرات السلع. وقد أدى تطوير سلاسل قيمة الخدمات إلى تكوين صادرات الخدمات التي تشهد تغييرا ملحوظا. فالخدمات التجارية الأخرى مثلا أصبحت أكثر أهمية من خدمات "السفر" التقليدية و "النقل" في تجارة الخدمات العالمية. وكان أكبر المساهمين في النمو الأخير الخدمات التجارية المكثفة للمعرفة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات البحث والتطوير والخدمات المالية والخدمات القانونية والمحاسبية والاستشارية الإدارية والهندسة المعمارية والخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات التقنية والمهنية والإعلانات وأبحاث السوق والإعلام والطاقة والخدمات البيئية. تقليديا كان مقدمي الخدمات مقيدين بسبب عدم قدرتهم على التقاط وتخزين وتملك قيمة غير الملموسة. لكن بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح ذلك توفير مجموعة متزايدة من الخدمات "الذكية" التي تحول مجتمعاتنا وأدائنا الاقتصادي. وهي تمكن القطاعين العام والخاص من معالجة العديد من التحديات الهامة للمجتمع في مجالات مثل كفاءة الطاقة، وتحسين الرعاية الصحية، والنقل الأذكى، وتحسين الخدمات العامة. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أساسية لتنفيذ "الشبكة الذكية" وغيرها من التكنولوجيات الذكية أو "الخضراء". فالتجارة الإلكترونية وظهور وانتشار شبكات النطاق العريض منخفضة التكلفة وانتشار الكمبيوتر ذو الخدمات المتقدمة، يمكن أن تساعد على دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لقد رأينا فقط البدايات المبكرة لهذا التحول إلى الخدمات المقدمة إلكترونيا. هذا سيكون هو مجال النمو في المستقبل، الذي يوفر مكاسب في الإنتاجية والعمالة عالية الأجر وأداء الصادرات والحد من الفقر.[1]

وهناك عدة عوامل مهمة لإنشاء سلاسل قيمة الخدمات حيث يبدو أن هناك ترابطا قويا بين رأس المال البشري وصادرات الخدمات، فضلا عن وجود علاقة قوية بين البنية التحتية الإلكترونية (حسب قياس انتشار الإنترنت) وصادرات الخدمات. وقد أظهرت مدخلات الموارد البشرية في دراسات حالة مختلفة لمصدري الخدمات أن لها أهمية كبيرة بالنسبة لقرارات فريق تقنية المعلومات حول امكانية الاستعانة بمصادر خارجية في عمل الخدمات، وعلى أي مستوى من القيمة المضافة، والعوامل التي تشمل الوصول إلى أعداد الأشخاص المدربين، ونوعية التدريب وهياكل الأجور المرتبطة بها هي عوامل حاسمة في هذه القرارات. ومن أجل السماح للخدمات بأن تكون ذات عوامل تمكينية لخلق سلاسل القيمة العالمية وتشغيلها، فإن السياسات التجارية والاستثمارية المفتوحة هي أمر بالغ الاهمية، حيث أن البساطة التنظيمية والفعالية هي أيضا محددات هامة في القدرة التنافسية للخدمات وقدرة بلد ما على التقاط "مهام" الخدمات

[1] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p31.

في سلسلة القيمة، ويمكن أن يكون ذلك هاما بصفة خاصة بالنسبة لقدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أن تكون قادرة على إدراج نفسها في جزء من ناتج الخدمات المفرطة. [1]

## 2. البعد التجاري للخدمات في سلاسل القيمة العالمية:

ظهر تعبير "صنع في العالم" الذي صاغته في عام 2011 منظمة التجارة العالمية ومعهد الاقتصادات النامية ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (IDE/JETRO)في عملهم التعاوني الرائد بشأن "التجارة في المهام"، الذي ركز على تشغيل سلاسل القيمة العالمية للسلع، وقد غيرت هذه الدراسة المتطورة بشكل جذري المفاهيم الكامنة وراء القياسات التقليدية لتدفقات التجارة. ويظهر الشكل التوضيحي سلسلة الإنتاج المرتبطة ب the Boeing Dreamliner (الشكل المرفق)، وكيف أن الدراسة تجاهلت إلى حد كبير مساهمة قطاع الخدمات، مع التركيز أساسا على مكونات التصنيع. ولم تتجاهل الدراسة فقط كيف تساهم مهام الخدمات في تشغيل سلاسل قيمة السلع العالمية، ولكنها أهملت أيضا تحديد كيفية تقسيم أنشطة الخدمات نفسها إلى سلاسل قيمة الخدمات العالمية. وقد أدى إطلاق مشروع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي الجديدة في جانفي 2013 (OECD)بشأن التجارة في القيمة المضافة مع مراعاة الخدمات بشكل كامل، خطوة حاسمة في سد هذه الفجوة، مما يبين بصورة أخرى أن القيمة المضافة للخدمات تشكّل جزء هام في التجارة العالمية.[2]

**الشكل رقم 01 – 07: The Boeing Dreamliner "صنع في العالم"**

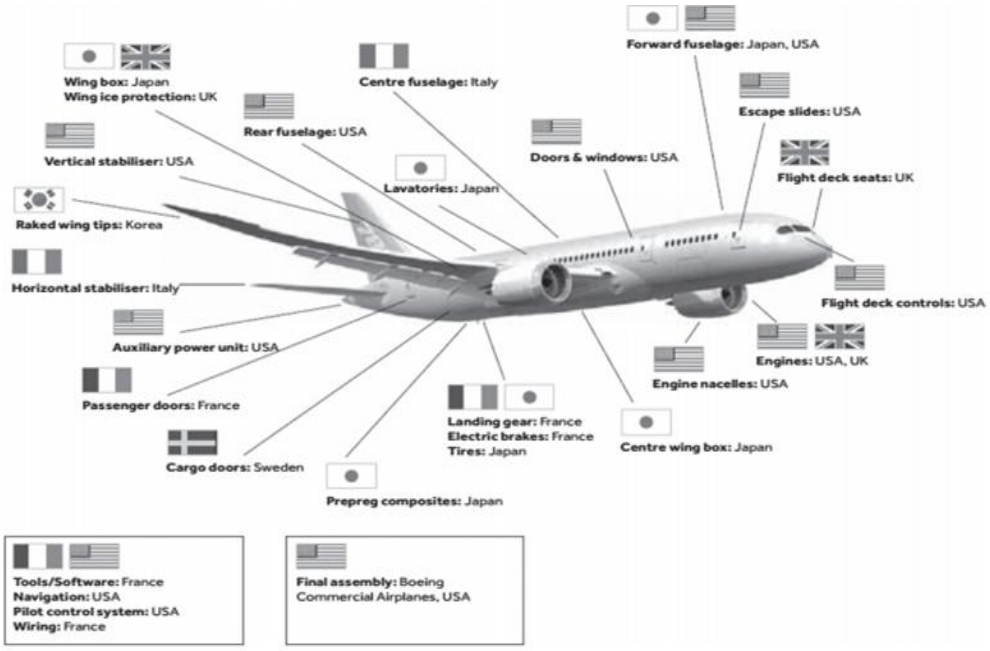


**Source:** Stephenson, S and J Drake-Brockman, **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, Commonwealth Trade Policy Discussion Papers 2014/04, Commonwealth Secretariat, London,2014, p10

[1] World Economic Forum, op, cit, p23.
[2] Stephenson, S and J Drake-Brockman, **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, Commonwealth Trade Policy Discussion Papers 2014/04, Commonwealth Secretariat, London,2014, p9-10.

### 1.2. الخدمات في سلاسل القيمة العالمية:

بما أن مقصد الاستهلاك لسلاسل القيمة العالمية يتوافق مع مصادر الطلب المعاد تكوينه، فإن الفرص تظهر للتخصص وزيادة الإنتاج عبر مجموعة كاملة من الخدمات، بخلاف تلك المرتبطة تقليديا بالإنتاج، مما يفتح مساحة جديدة لموردي الخدمات المحليين لربطهم بسلاسل القيمة العالمية. قد تنشأ هذه الفرص أيضا مع مرور الوقت في قطاعات ما قبل التصنيع من سلاسل القيمة العالمية على سبيل المثال، نظرا لأن الأسواق الكبيرة في المواقع الجديدة تميل إلى طلب منتجات مختلفة لتلبية الظروف والأذواق المحلية، مما يؤدي إلى البحث والتطوير المحلي وغيرها من جوانب الإنتاج. وأخيرا، فإن الروابط بين التجارة والاستثمار ذات أهمية خاصة لتوفير الخدمات بسبب الحاجة إلى القرب المادي لتوريد مجموعة من الخدمات. حتى عندما لا يكون هذا شرطا تقنيا، كما هو الحال في قضية خدمات التوزيع للبضائع، فإنه قد يفضي إلى تفضيل يتعلق بعلاقات العمل بين المنتجين والمستهلكين.[1]

**الشكل رقم 01 – 08: موقف الخدمات في عملية الانتاج**

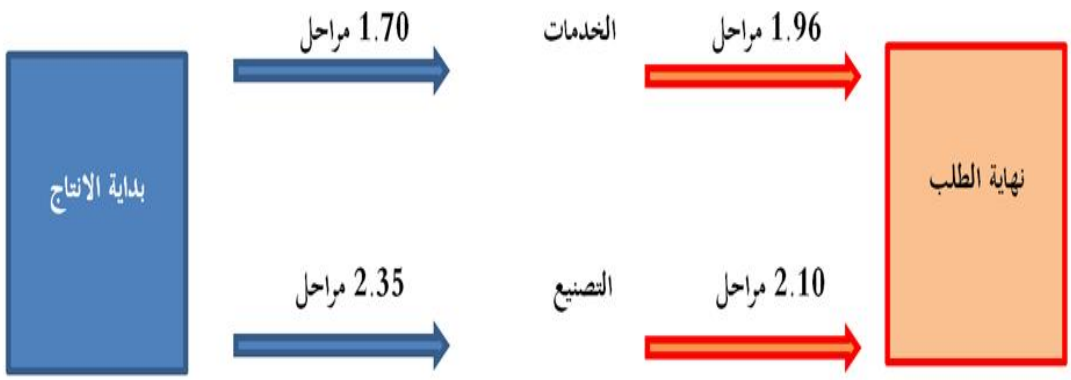


**Source:** Lanz, Rainer; Maurer, Andreas, **Services and global value chains: Some evidence on servicification of manufacturing and services networks**, WTO Staff Working Paper, No. ERSD-2015-03,2014, p7.

لفهم أفضل لتجزئة سلاسل القيمة وموقف الخدمات فيها، الشكل التالي يحمل مؤشرين لطول سلاسل قيمة التصنيع والخدمات استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات للولايات المتحدة. ويحدد مؤشر مراحل الإنتاج الروابط الخلفية عن طريق قياس متوسط عدد المراحل المطلوبة لإنتاج السلعة أو الخدمة. على نحو مماثل، ومؤشر المسافة إلى الطلب النهائي يلتقط الروابط الأمامية عن طريق قياس متوسط العدد من المراحل قبل وصول السلعة أو الخدمات إلى الطلب

[1] Patrick Low, op, cit, p4-5.

النهائي. في حين أن المؤشرات لا تكشف مدى المعاملات الدولية لكنها تساعد على فهم أفضل لموقف الخدمات في سلاسل الإنتاج. ويمكن إجراء ملاحظتين رئيسيتين:[1]

- **أولا:** على النقيض من التصنيع، فإن الخدمات تتميز بعدد أقل من الروابط الخلفية. في حين أن التصنيع جيد ينطوي على متوسط2.35 مراحل الإنتاج، وتوفير خدمة يتطلب في المتوسط فقط 1.7مراحل الإنتاج. ومن ثم فإن إنتاج الخدمات أقل تجزؤا من إنتاج السلع؛
- **ثانيا: قطاع** الخدمات أكثر تقدما من الروابط الخلفية مع متوسط المسافة إلى نهاية الطلب من 1.96 مراحل.

**الشكل رقم 01 – 09: منحنى ابتسامة يوضح دور الخدمات في عملية الانتاج**

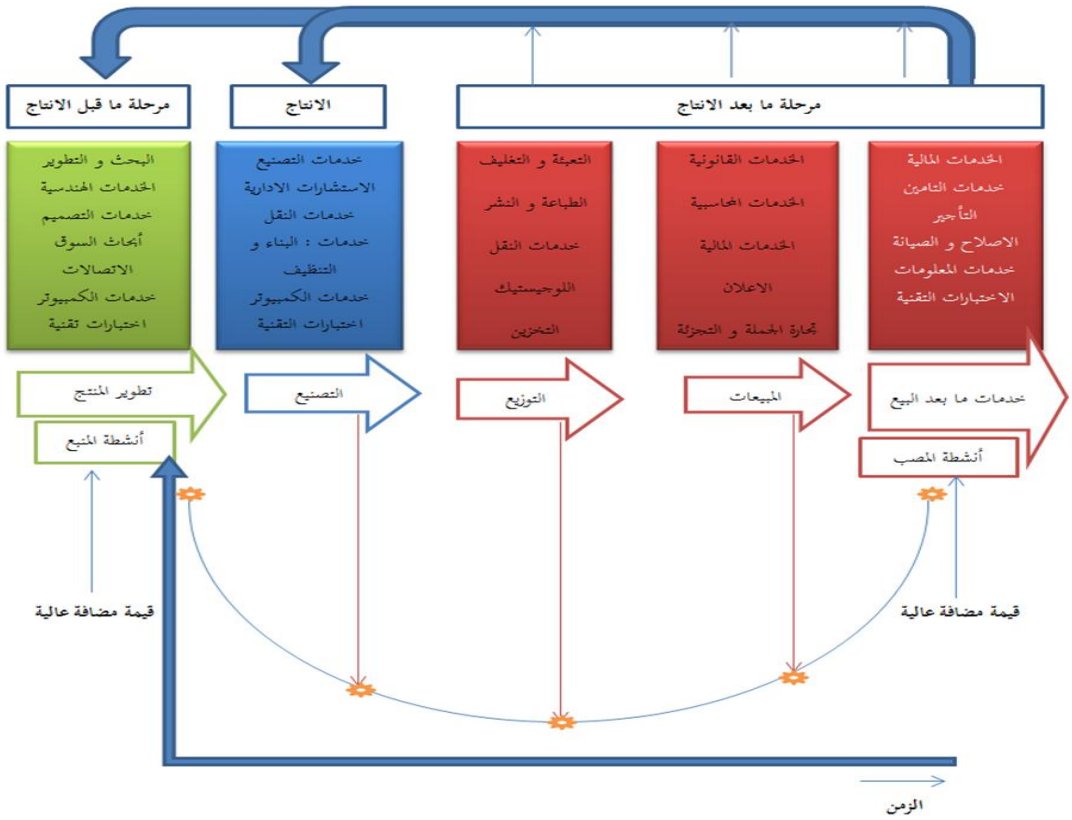


**Source**: KONISHI Yoko, **Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases**, RIETI, March 2017, p7.

فكرة سلاسل القيمة التي تغطي السلع والخدمات أفضل صدى مع أصحاب المصلحة في الخدمات، على الرغم من أن السلسلة في كثير من الأحيان حلقة خطية مغلقة. أي نشاط سلسلة القيمة أو مجموعة من الأنشطة (وظيفة الأعمال) يمكن أن تصبح ذات كفاءات أساسية أو يمكن الاستعانة بمصادر خارجية، ويمكن أيضا أن يتم نقلها إلى الخارج، مما يؤدي إلى فرص تنافسية جديدة للتخصص على مستوى البلد ومستوى الشركة. والتحدي بالطبع هنا هو رفع سلسلة القيمة إلى خدمات ذات قيمة مضافة أعلى.[2]

[1] Lanz, Rainer; Maurer, Andreas, **Services and global value chains: Some evidence on servicification of manufacturing and services networks**, WTO Staff Working Paper, No. ERSD-2015-03, p7.
[2] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p24.

### 2.2. خدمات التصنيع:

الأدب حول خدمات التصنيع يجد مصدره في عمل Theodore Levitt(1972). وكان استنتاجه المهم هو: "لا توجد هناك مثل هذه الخدمات، ولا توجد سوى صناعات تكون مكوّنات الخدمة فيها أكبر أو أقل من غيرها من الصناعات ". وينبغي التأكيد على أن Levitt كتب هذا في عام 1972، وقد تم التشكيك بالفعل في الخدمات قبل توسيع سلاسل القيمة العالمية لكن في التقرير الذي أعده and S. Miroudot C. Cadestin((2017، يشير إلى الأهمية المتزايدة للخدمات في أنشطة التصنيع حيث يصبح هناك صعوبة أكثر لتمييز السلع من الخدمات. وتشمل هذه الظاهرة:[1]

- ✓ الزيادة في استخدام مدخلات الخدمات المقاسة في جداول المدخلات والمخرجات أو استخدامات العرض في الحسابات الوطنية إلى حصة أعلى من القيمة المضافة الناشئة في صناعات الخدمات؛
- ✓ التحول نحو أنشطة الخدمات داخل شركات التصنيع ذات الموارد الأقل المخصصة للصناعات التحويلية الأساسية أنشطة التجميع والمزيد من المهن المتعلقة بدعم وظائف الخدمة مثل البحث والتطوير والتصميم والتوزيع والخدمات اللوجستية، التسويق، المبيعات، خدمات ما بعد البيع، تكنولوجيا المعلومات، والإدارة؛
- ✓ التقارب بين السلع والخدمات المباعة مجمعة من قبل شركات التصنيع التي تبيع بشكل متزايد خدمات لإضافة المزيد من القيمة.

**الشكل رقم 01 – 10: ماذا تعني خدمات التصنيع من التصنيع**

Source : Miroudot, S. and C. Cadestin, **"Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities"**, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing , Paris, 2017,p8, http://dx.doi.org/10.1787/465f0d8b-en .

ويعتبر الطلب على الخدمات في مجال الإنتاج والخدمات المتصلة بالاستهلاك حقيبة مختلطة. وبعضها عبارة عن أنشطة ذات تقنية عالية وأنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مثل تصميم وتصنيع الآلات والمعدات والإعلانات والتسويق والبيع. بينما يضيف آخرون قيمة أقل، مثل خدمات التنظيف في مرافق الإنتاج والتعبئة والتغليف، على الرغم من أنه يمكن أن

[1] Miroudot, S. and C. Cadestin, op, cit, p9.

يوسع كثيرا فرص العمل الرسمية. وقد صاحب الطلب المتزايد على الخدمات على جانب العرض زيادة الطلب على الخدمات في سلة الاستهلاك المرافقة لنمو الدخل. وقد أتاحت زيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بإنتاج نوع من سلاسل القيمة وزيادة الدخل وخلق فرصا جديدة لكي تشارك البلدان النامية في سلاسل القيمة وربما تقوم بتحسين مساهمتها. ومع ذلك، فإن التنبيه الهام هنا هو أن عددا من الخدمات الجانبية للطلب المتعلقة بوظائف مثل الدعاية والتسويق والتجزئة يمكن أن تكون في بعض الحالات في موقع محدد، وبالتالي فإن الفرصة لإضافة قيمة محليا وللارتقاء سوف تعتمد على مكان السوق. والمصدر الثاني الذي يحتمل أن يثير القلق هو أن القيمة المضافة التي يقدمها الموردون المحليون تقتصر على انخفاض المهارات، وانخفاض قيمة الإنتاج. وقد يحدث ذلك إما بسبب منع مقدمي الخدمات المحليين من رفع مستوى عملياتهم أو عدم قدرتهم على القيام بذلك[1].

### 3.2. أمثلة على قيمة الخدمات المضمنة والمجسدة في صادرات السلع

الخدمات التي يتم تجميعها مع السلع والتي يتم تداولها بشكل غير مباشر تندرج ضمن فئتين: الخدمات المجسدة والمضمنة أي مدمجة. والخدمات المجسدة هي الخدمات الواردة في منتجات قطاعات التعدين والزراعة والصناعة التحويلية والمدخلات خلال عملية الإنتاج (مثل الطاقة والنقل والاتصالات والتأمين والمحاسبة والتصميم والبرمجيات والخبرة التقنية الأخرى). ويتم تسليمها داخل المنتج ويمكن أن تكون الخدمات الأخرى جزءا لا يتجزأ من نقطة بيع البضائع، على سبيل المثال: التمويل، والتدريب، الصيانة، الإصلاح وغيرها من خدمات ما بعد البيع. يتم تسليمها جنبا إلى جنب مع المنتج. ويشير ITS Global (2010) إلى أن توقعات صادرات الخدمات المجسدة ستعتمد على أي تحولات في كثافة استخدام الخدمات الوسيطة لإنتاج وتسليم صادرات البضائع. ويقدر أن تستخدم الخدمات التي تستخدم في إنتاج البضائع أكثر من واحد مليار دولار أمريكي إلى صادرات الخدمات المجسدة كل عام. وتشكل الخدمات المجسدة عنصرا متزايد الأهمية في القيمة المضافة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية للعديد من الصناعات التحويلية المتطورة. ودور الخدمات في تيسير مهام التجارة من خلال ربط النقاط في سلسلة إمدادات السلع معترف بها على نحو متزايد. وكذلك هو حقيقة أن الخدمات المجسدة عنصر من الإنتاج والتجارة.[2]

#### ❖ رقاقة الاتصالات عالية السرعة TCM905:

إنتاج رقاقة الاتصالات عالية السرعة TCM905 من تكساس تستفيد من مدخلات القيمة المضافة الكبيرة من الخدمات (بالخط العريض) في سلسلة القيمة ،حيث تخضع للخطوات التالية: خبراء تكنولوجيا المعلومات: تحسين جودة التصميمات لمعدات الهاتف الرقمية (إريكسون: السويد) ، المصممين : خلق مخططات للرقاقة (فرنسا)،الشركات الفرعية تنتج النماذج الأولية (اليابان)،الإنتاج : يحدث في مواقع مختلفة (في جميع أنحاء العالم)، المهندسين: إصلاح المشاكل عن بعد من خلال نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية (تايوان)،الشركات: حزمة رقائق المخلوطة (جنوب شرق

[1]Patrick Low, op, cit, p1-2.
[2] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p25.

آسيا)،رقائق مزروعة في مفاتيح الهاتف إريكسون (الولايات المتحدة والمكسيك وأستراليا) ، النقل / التأمين: يتم شحن الرقائق إلى منافذ عالمية ، التوزيع: يتم توزيع الرقائق على البائعين في جميع أنحاء العالم ، سلسلة القيمة المذكورة هذه هي مثال مثير للاهتمام لعدم وجود حدود جغرافية في إنتاج منتج صغير الحجم، ولكن ذات قيمة مضافة عالية تلعب فيه الخدمات دورا حاسما. حيث يتم توفير خدمات التصميم وتكنولوجيا المعلومات والهندسة والبحث والتطوير والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات النقل / التأمين من الشركات المتخصصة والخبراء الموجودين في بلدان مختلفة، مما يتيح "تحقيق رقاقة الجنرال من خلال استكمال وتعزيز خطوات التصنيع الفعلية. وتبدأ سلسلة قيمة السلع التقليدية وتنتهي بسلسلة من أنشطة الخدمات الخالصة.[1]

### ❖ خدمات في جهاز IPod:

أكثر من 50 في المائة من قيمة iPod لا علاقة لها بمكونات البضائع وكل ما يتعلق بأنشطة الخدمات التي ينطوي عليها التصميم والتجزئة والتوزيع. كما هو مبين في الشكل، حيث تمثل مكونات البضائع أقل من ثلث القيمة الإجمالية للمنتج الإجمالي، مما يشير إلى أن الخدمات تمثل الثلثين، على الرغم من أن كم من القيمة التي تضاف من قبل كل من مكونات الخدمات الفردية مثل البحث والتطوير، وتطوير البرمجيات، والهندسة، والتسويق، والنقل، والتعبئة والتغليف وغيرها ليست واضحة.[2]

**الشكل رقم 01 – 11: سلسلة خدمات iPod**

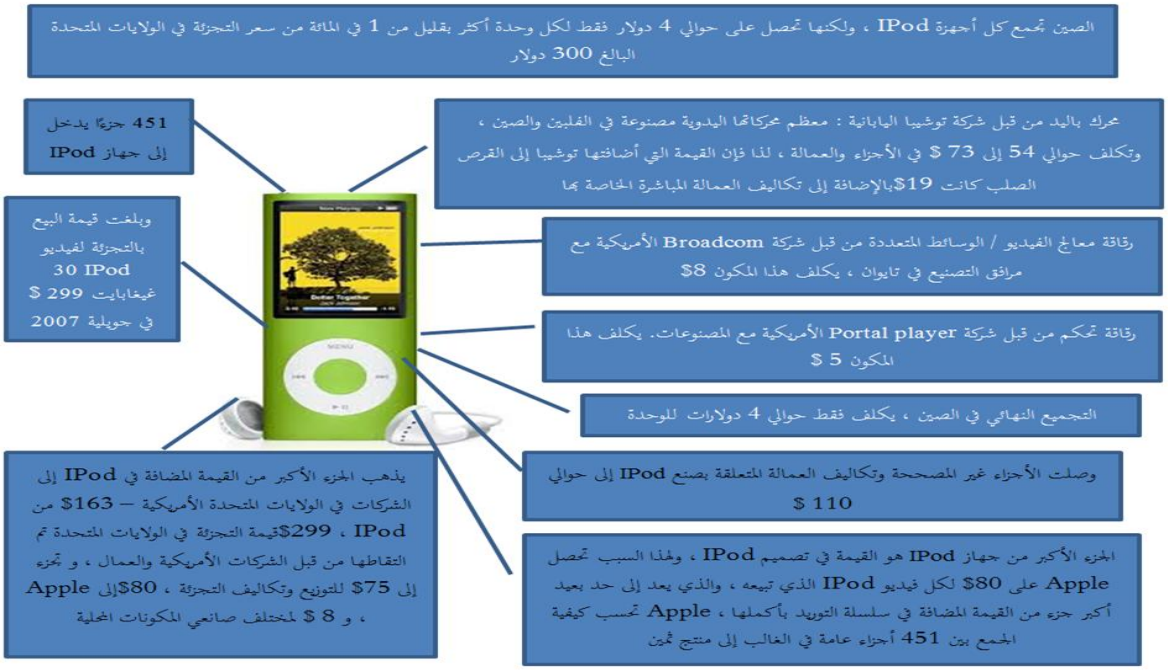


**Source**: Stephenson, S and J Drake-Brockman, **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, op.cit, p27.

[1] World Economic Forum, op, cit, p18.
[2] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p26.

❖ **خدمات في هاتف Nokia:**

يتوفر المزيد من التفاصيل لتكلفة هاتف Nokia N95. في هذه الحالة يبين الشكل أن مكونات البضائع تمثل الثلث من التكلفة الإجمالية، والقيمة المضافة في وظائف الدعم الداخلي Nokia ويمثل الثلث الآخر التوزيع والتجزئة، معا تمثل سدس مجموع الكلفة؛ والباقي السادس هو التراخيص، والتجمع النهائي وأرباح التشغيل، وبالتالي فإن الخدمات تمثل 50 في المائة من قيمة هاتفNokia .[1]

**الشكل رقم 01 – 12: خدمات في هاتف Nokia**

دوائر متكاملة 6%
الكاميرا 3%
أجزاء أخرى 11%
تراخيص 4%
القيمة المضافة في وظيفة الدعم الداخلية في Nokia 31%
أرباح التشغيل في Nokia16%
التوزيع 4%
تجارة التجزئة 11%
التجميع النهائي 2%

**Source:** Stephenson, S and J Drake-Brockman, **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, op.cit, p28.

## 3. أهمية تواجد الخدمات في سلاسل القيمة العالمية:

كان هناك اهتمام كبير في حوار السياسة التجارية مع سلاسل القيمة العالمية للسلع. في هذه العملية، فقد أصبح من المفهوم بشكل أفضل أن المصنوعات المتقنة تحولت بشكل أعلى (مثل iPhone) وهنا القيمة المضافة تساهم بها مدخلات الخدمات، وغالبا ما تكون في مرحلة البحث والتطوير ومرحلة التصميم، أو في مرحلة اللوجستيات والتوزيع. وجميع أنواع المهام على طول خطوات الإنتاج المختلفة لسلسلة القيمة بين هاتين النقطتين المضافتين ذات القيمة المضافة العالية يجري الاستعانة بمصادر خارجية على نحو متزايد ونقلها إلى أي مكان يمكن فيه أداء كل مهمة على حدى. هذه التجارة الوسيطة أو داخل شركات في الخدمات يمكن وصفها بأنها "التجارة في المهام".

[1]Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p27.

### 1.3. دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية:

على الرغم من أن سلاسل قيمة الخدمات متشابهة في المفهوم مع سلاسل قيمة السلع، إلا انها تختلف إلى حد ما في الطريقة التي تعمل بها. على وجه الخصوص هي أقل عرضة للنظر مثل السلاسل الخطية: قد يكون من الأكثر دقة التفكير في الخدمات على أنها "متداخلة" في شبكات الخدمات الأوسع نطاقا ". وبالتالي فإن الإصلاح في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب تطبيق التكنولوجيا الرقمية على اتساع نطاق خدمات الأعمال التجارية، هو الذي أدى إلى ظهور سريع لسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في الخدمات أيضا. والواقع أن الخدمات الوسيطة، ولا سيما الخدمات التجارية المعرفية، هي الآن العنصر الأسرع نموا في التجارة العالمية.[1]

بالإضافة إلى ذلك تختلف طبيعة المشاركة في GVC من قِبل قطاعي الخدمات والتصنيع اختلافًا ملحوظًا، حيث تعرض الخدمات مزيدًا من الروابط الأمامية. فالخدمات، بما في ذلك الخدمات التجارية والمالية وتجارة الجملة، لها روابط أمامية عالية للغاية تعكس أنها مدخلات وسيطة في وجهات تصديرها، ولها روابط خلفية محدودة تعكس أن إنتاج الخدمات التجارية والمالية يستخدم مدخلات أجنبية محدودة. وبالمثل، فإنها تميل إلى الحصول على قيم أعلى في مؤشر upstream (المسافة إلى المستهلك النهائي) من مؤشر downstream (الخطوات المتضمنة في الإنتاج). من ناحية أخرى، يميل أكبر القطاعات الصناعية إلى الحصول على مدخلات أجنبية كبيرة (الروابط الخلفية). كما أنها تميل إلى أن يكون لها مؤشر أعلى المصب من مؤشر المنبع. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى مؤشر المنبع لا يختلف بشكل كبير بين التصنيع والخدمات.[2]

ودور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية ليس فقط كمدخلات ولكن أكثر من ذلك بكثير، فكثيرا ما تم تجاهل دور الخدمات في التجارة، إلا أنه في الآونة الأخيرة تم التركيز على تحرير تجارة الخدمات كمصدر محتمل رئيسي للمكاسب الاقتصادية، وبفضل الأدبيات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، كان هناك حافز جديد نظرا لأن الخدمات تعتبر مدخلات هامة في أي نوع من سلسلة القيمة، بما في ذلك أنشطة التصنيع.[3]

✓ **الخدمات كروابط في سلسلة القيمة:** من آدم سميث إلى نظريات النمو الأخيرة، كان تقسيم العمل في قلب تفسيرات نمو الإنتاجية. فسلاسل القيمة العالمية ليست سوى المستوى التالي في التقسيم الدولي العمل. وفي هذه العملية، فإن الدور الأول الذي تم تحديده للخدمات في سلسلة القيمة هو الدور الذي تلعبه في ربط أنشطة التصنيع عبر البلدان. من أجل إدارة عمليات الإنتاج التي تنقسم جغرافيا، تحتاج الشركات إلى خدمات مثل النقل، والاتصالات، والخدمات اللوجستية، وبدون روابط الخدمة هذه، لن يكون هناك سلاسل قيمة عالمية؛

[1] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p13-14.
[2] Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** IMF Working Papers, January 2019,p9.
[3] Sébastien Miroudot, **Services in global value chains: from inputs to value-creating activities,** OECD, 4 March 2016, p8.

✓ **الخدمات كمدخلات لأنشطة التصنيع:** الخدمات ليست مجرد "وسيلة ربط" في سلاسل القيمة العالمية. فهناك أهمية لمدخلات الخدمات التي تتجاوز ربط الأنشطة عبر البلدان. لأنه توجد خدمات في سلسلة القيمة مثل التسويق والتوزيع هي في حد ذاتها مراحل إنتاج هامة وليس فقط روابط في سلسلة القيمة. ولذلك، فإنه يمكن اعتبار الروابط التي تحدثها الخدمات جزءا من فئة أوسع من مدخلات الخدمات التي لا تقتصر على وظائف الدعم لتمكين سلسلة القيمة ولكن أيضا مدخلات هامة في المراحل الرئيسية للإنتاج. بعض هذه المدخلات الخدمية أفقية بمعنى أنه هناك حاجة لها في أي نوع من سلسلة قيمة، في حين أن البعض الآخر محدد لسلاسل قيمة معينة على سبيل المثال قطاع التصنيع؛

✓ **حزم السلع والخدمات:** تقوم الشركات المنتجة للسلع ببيعها بصورة متزايدة مع الخدمات. هذه الخدمات المطلوبة من طرف العميل للاستفادة من المنتج. على سبيل المثال، الآلات يتم تصديرها مع خدمات التركيب والهندسة والصيانة والإصلاح. وهناك عقد تصدير يغطي السلع والخدمات على حد سواء كجزء من نظام متكامل أو حل، ويواجه هذا النوع من الصادرات تحديا للقواعد التجارية القائمة التي تختلف عموما عن السلع والخدمات. فإذا تعذر تقديم الخدمة فإن العميل لن يشتري السلعة؛[1]

✓ **الخدمات باعتبارها أنشطة لخلق القيمة:** من خلال تجميع السلع والخدمات فإن الشركات تخلق المزيد من الضوء على القيمة التي تنظر إلى الخدمات بشكل متزايد على أنها "أنشطة مضيفة للقيمة". وقد سلط الضوء على هذه النتيجة في الآونة الأخيرة في الأدبيات التي تقترح النظر إلى الخدمات كجزء من علم الخدمة. فالخدمات هي وراء الابتكار في المؤسسة على عدة مستويات، وأنشطة البحث والتطوير وأنشطة التصميم في بداية سلسلة القيمة هي مدخلات الخدمة. ويمكن أن تزيد من إنتاجية الشركات في أي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة.[2]

وفي سلسلة قيمة الخدمات، يمكن أن يصبح إما أي نشاط أو مجموعة من الأنشطة والكفاءة الأساسية أو الاستعانة بمصادر خارجية من الشركة الأم. وكثير من هذه الأنشطة (على سبيل المثال، الأعمال التجارية وخدمات إعادة تجهيز البيانات) يمكن أيضا أن تكون في مواقع في الخارج، مما يؤدي إلى فرص تنافسية جديدة للتخصص ولمشاركة الموردين الجدد في هذه المهام كما هو الحال في السلع، والهدف من خدمات الشركات هو الانخراط في قيمة أعلى على نحو متزايد بالإضافة إلى ''المهام"، وهي التصميم، أنشطة البحث والتطوير والابتكار، أو الخدمات اللوجستية والتسويق /تطوير الماركة. ويتيح ذلك فرصا خاصة للبلدان النامية لتطوير الكفاءات والقيام بمهام ذات قيمة مضافة فردية.[3]

بالإضافة إلى ذلك تسهل الخدمات المعاملات من خلال الفضاء (النقل والاتصالات) والوقت (الخدمات المالية)، وبالتالي فهي ذات أهمية نظامية. وهي بالتالي محورية للنشاط الاقتصادي الأوسع نطاقا فضلا عن الأداء الفعال لسلاسل القيمة المحلية والدولية. وهي تمثل حصصا هامة ومتنامية من الدخل الوطني وأصبحت في صميم اهتمام صانعي

[1] Sébastien Miroudot, op, cit, p9.
[2] Sébastien Miroudot, op, cit, p10.
[3] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p15.

السياسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تمثل الخدمات نحو 80 في المائة من العمالة و75٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين أنها تشكل ما بين 40 و70٪ في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. ويميل قطاع الخدمات إلى أن يكون أصغر في الاقتصادات الأقل نموا، ولكن حتى في أقل البلدان نموا يمثل ما بين 20٪ و60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومع معدلات نمو أسرع من الزراعة والصناعة التحويلية، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وفي الواقع، قدرت قطاعات الخدمات بحوالي نصف التجارة المضافة في العالم، وفي حالة الخدمات التي تتطلب عادة القرب الجغرافي بين مقدمي الخدمات والمستخدمين وتلك التي تواجه بشكل خاص الحواجز العالية أمام التجارة عبر الحدود، فإن تجميع السلع والخدمات في عمليات الإنتاج الدولية ربما تفتح آفاقا تجارية لم تكن موجودة من قبل. وعند التحدث عن دور الخدمات بشكل تجريبي في تجارة سلاسل القيمة العالمية، يمكن تحديد التكلم عن ثلاث حالات رئيسية يمكن تمييزها كالاتي:[1]

- **أولا**: يمكن التعاقد مع مقدمي الخدمات المحلية – بمن فيهم الأفراد الذين لديهم مهارات مناسبة – إما من قبل شركات محلية أو أجنبية لتوفير المدخلات، وبالتالي يصبحون جزءا من سلسلة قيمة دولية. وبقدر ما هو الحال مع السلع، يمكن لهذا النوع من المشاركة في سلاسل القيمة أن يتيح فرصة للمنتجين من البلدان النامية لدخول الأسواق العالمية دون الحاجة إلى إتقان جميع الخطوات المطلوبة لتقديم منتج أو خدمة معقدة بأكملها؛ ولكن أيضا دون الحاجة إلى مواجهة الحواجز الصارمة لحركة الناس أو الحضور التجاري من أجل توفير الخدمات في الخارج؛
- **ثانيا**: يمكن لسلطات القيمة العالمية أن تمنح شركات الخدمات المحلية إمكانية الحصول على مدخلات أجنبية تنافسية – سواء السلع والخدمات – التي يمكن أن تساعدها على تحسين نوعية منتجاتها؛
- **ثالثا** :يمكن أن تكون مدخلات الخدمات الرخيصة وغير المكلفة (المحلية أو الأجنبية) بحد ذاتها قادرة على تعزيز القدرة التنافسية في قطاعات الزراعة والتعدين والتصنيع. وبالفعل، فإن ما نسبته 30٪ من القيمة المضافة لصادرات قطاع الصناعة التحويلية يتم احتسابها من خلال مدخلات الخدمات، في حين أن هذا النوع من "خدمات التصنيع" هو ظاهرة أكثر عمومية وليس بالضرورة بدقة وهو بالتأكيد جزء مهم منه، حيث أن سلاسل القيمة العالمية تعتمد على خدمات النقل والخدمات اللوجستية والتمويل والاتصالات وغيرها من الخدمات المهنية والمهنية بشكل جيد لنقل البضائع وتنسيق الإنتاج على طول سلسلة القيمة.

[1] Kowalski, P. et al, **"Participation of DevelopingCountries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies"**, OECD Trade Policy Papers, No. 179, OECD Publishing, Paris,2015, pp70-71-72. http://dx.doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en

### 2.3. الخدمات وأنشطة خلق القيمة المضافة:

ما إذا كانت الخدمات تقدم كمدخلات للأنشطة داخل شركات التصنيع أو كمخرج ليتم جنبا إلى جنب مع السلع المصنعة، فإننا نجد بعض مدخلات الخدمات المباشرة تهدف إلى تحسين إنتاجية الشركة وخفض التكاليف. على سبيل المثال: الخدمات القانونية، وخدمات الهندسة أو الخدمات المصرفية توفر الحلول لشركات التصنيع لإجراء عملياتها في طريقة أفضل وأقل تكلفة. وخدمات أخرى مثل النقل والبريد السريع أو الخدمات اللوجستية تسهم في خفض التكاليف للشركات لأنها أقل تكلفة عند الاستعانة بمصادر خارجية، وتبعا للشركة يمكن للعميل الاستفادة من وفورات الحجم والإنتاجية العالية من مزود خارجي. ويمكن لشركة التصنيع كذلك التعلم من مقدمي هذه الخدمات أو تلقي بعض النصائح مباشرة، والتأثير في هذه الحالة يختلف عما هو متوقع مع الشركات الاستشارية فالصانع يصبح أكثر تنظيما وأكثر إنتاجية.[1]

**الشكل رقم 01 – 13: دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية وأنماط التجارة في الخدمات**

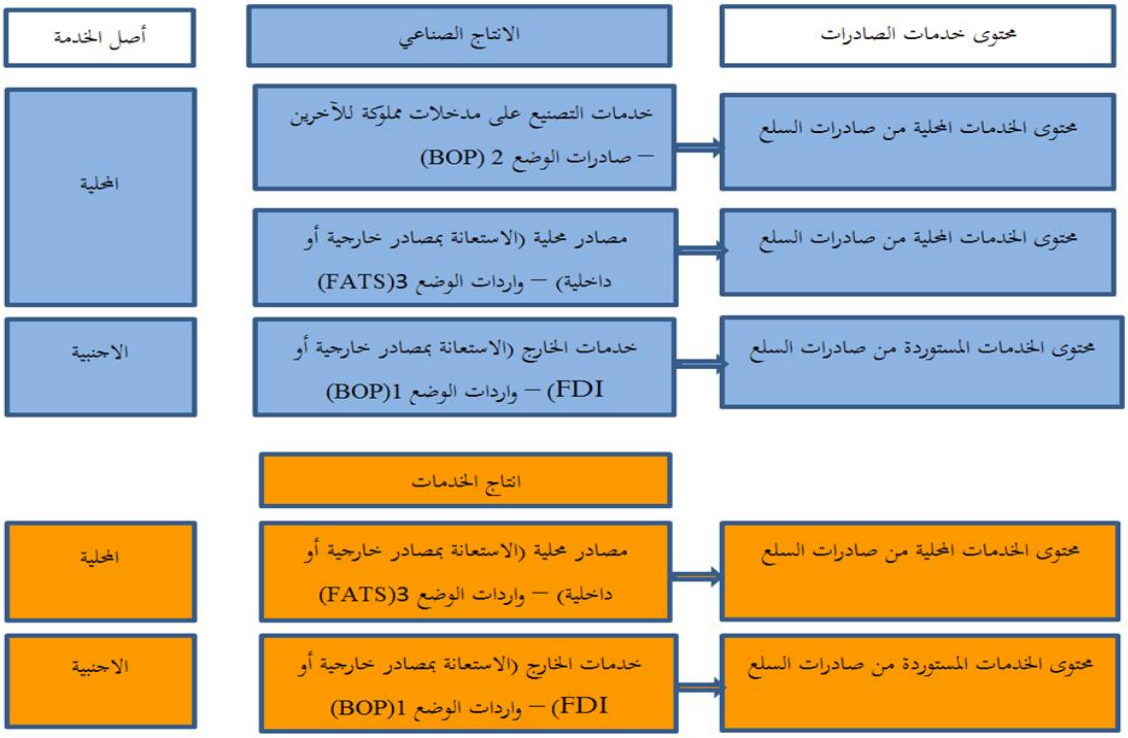


**Source**: Lanz, Rainer; Maurer, Andreas, **Services and global value chains: Some evidence on servicification of manufacturing and services networks**, WTO Staff Working Paper, No. ERSD-2015-03, p6.

يمكن تجميع مدخلات الخدمات المستخدمة في عملية التصنيع في إطار هذا المصطلح: خدمات التصنيع، ويمكن أن يأتي في شكل خدمات التصنيع على المدخلات المملوكة من قبل الآخرين، أو مصادر محلية أو خدمات نقل إلى الخارج (عناصر مظللة زرقاء من الشكل). وبالمثل، يمكن اعتبار تجزئة إنتاج الخدمات في مدخلات الخدمات بمثابة شبكة خدمات أو سلسلة قيمة الخدمات (عناصر مضللة بالبرتقالي في الشكل). كما هو الحال في التصنيع، ويمكن للشركات العاملة في شبكات الخدمات أن تشارك في الاستعانة بمصادر خارجية أو لخدمات نقل إلى الخارج. وتتفق خدمات

[1] Miroudot, S. and C. Cadestin, op, cit, p12.

التصنيع على المدخلات التي يملكها آخرون مع الوضع 2 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الاستهلاك في الخارج)، كما تحرك الشركة الأجنبية مدخلات السلع الخاصة بهم إلى الاقتصاد المحلي حيث خدمات التصنيع "تستهلك". وكانت هذه الخدمات تسمى "سلع للتجهيز" وسجلت على أنها تجارة السلع، ولكن بدءا من الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات (BPM6)، يتم تسجيلها على أنها تجارة الخدمات في إحصاءات ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، 2009). ويمكن الحصول على مصادر محلية لمدخلات الخدمات ضمن سلاسل القيمة العالمية أو شبكات الخدمات من خلال الموردين المستقلين (الاستعانة بمصادر خارجية) أو داخل حدود الشركة، أي من خلال معاملات تجارية بحتة أو معاملات داخل الشركة. والمصادر المحلية يمكن أن تتخذ شكل الوضع 3، أي أن الخدمة يتم توفيرها من خلال وجود تجاري لشركة أجنبية، والتي هي بعد ذلك تقاس بمبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة في إطار الاتفاق. الوضع 4 يشير إلى نقل الخدمات إلى الخارج، أو إلى نقل أنشطة الخدمات من الداخل إلى الأجنبي مما يؤدي غالبا إلى الحصول على مصادر خارجية. ويمكن أن يكون نقل الخدمات إلى الخارج بمثابة استراتيجية لتوليد الموارد في كل من سلاسل القيمة وخدمات التصنيع. ويؤدي نقل الخدمات إلى الخارج إلى تجارة الخدمات عبر الحدود، أو التجارة في المهام وأكثر من ذلك وهو ما يورده الإطار الإحصائي لبروتوكول بوب في خدماته حسب فئات المنتجات، على جانب التصدير، فإن تطوير التجارة في إحصاءات القيمة المضافة يسمح بتحليل خدمات التصنيع من شبكات التصنيع والخدمات من خلال قياس مساهمة ومحتوى الخدمات المحلية والأجنبية في السلع والخدمات.[1]

### 3.3. الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بمساهمة الخدمات:

عندما يتعلق الأمر بالخدمات في سلاسل القيمة العالمية، هناك سؤال فوري هو كيف يمكن أن تسهم المهام المختلفة للخدمات التي تدخل سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء والمقصود بالارتقاء حسب Gereffi (1999) التعلم التنظيمي لتحسين وضع الشركات والأمم في شبكات التجارة الدولية في خطوة ديناميكية داخل السلسلة، وتتميز الشركة أو البلد لاحتلال موقف أكثر ربحية وأكثر تطورا، سواء في مجال التكنولوجيا أو أكثر كثافة في رأس المال أو الكفاءات. وبشكل تكميلي، يقترح Gibbon and Ponte (2005) مصطلح التهميش " marginalization" للإشارة إلى عكس الارتقاء. ويحدث التهميش عندما تكون الشركة أو البلد مقيدا بأنشطة أقل ربحية أو قطاعات سوقية ذات عوائق دخول منخفضة. وستكون حالة التهميش القصوى هي الاستبعاد، وهو مصطلح يستخدم لتحديد عدم القدرة على الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن الاستغناء عنها.[2] ويعتبر الارتقاء أمر مهم بصفة خاصة وباعتبار الخدمات مصدر مهيمن على نحو متزايد، وهي متعددة الوظائف وقادرة على المساهمة في الابتكار فضلا عن التكيف. فهذا الإجراء الفعال يتطلب الاعتراف بالروابط الكبيرة والهامة بين السلع والخدمات والتجارة والاستثمار التي تمكن من تشغيل سلاسل القيمة العالمية. ولضمان أن الخدمات يمكن أن تسهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية، فإن

[1] Lanz, Rainer; Maurer, Andreas, op, cit, p6.
[2] E. Armando et al, op, cit, p40.

السياسة يجب أن تخلق البيئة الملائمة لهذه العناصر المختلفة لعمليات الإنتاج والاستهلاك. ويترتب على ذلك أن بعض أوجه القصور في السياسة المفروضة على صناعات الخدمات المذكورة في الابحاث المتعلقة بالدراسات ينبغي أن تعالج. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن تركيز قيود زيادة التكاليف في أسواق العوامل يمثل مشاكل، وهي تشمل: القيود المفروضة على الأجانب (وأحيانا) المستثمرين المحليين، والقيود المفروضة على سوق العمل فيما يتعلق بالتأشيرات وتصاريح العمل، والمؤهلات المهنية، والتصديق، والتراخيص العملية، والقيود المفروضة على عقود العمل. وسرد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أيضا تكاليف أخرى للسياسات يمكن تجنبها، مثل متطلبات المحتوى المحلي (استخدام الموردين المحليين ذوي العجز في المهارات بتكلفة عالية)، وإجراءات تقييم المطابقة للمعايير، وتداخل الولايات القضائية التنظيمية، والقضايا حول حماية الملكية الفكرية.[1]

ولتحسين القدرة على المنافسة تسعى الشركات الناشئة إلى رفع سلسلة القيمة على جانبي منحنى الابتسامة من خلال الانتقال إلى أنشطة خدمات ذات قيمة مضافة أعلى، والتركيز على كل من القدرات الأساسية الفردية للشركات مع الاستعانة بمصادر خارجية للباقي. وتزداد هذه العملية ازدهارا في الإنتاج والتجارة الدوليين. وقد بدأت دراسات سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في مجال السلع وتنبؤات منحنى الابتسامة، لافتة الانتباه إلى حقيقة أن بالنسبة للكثيرين تحولت المصنوعات (مثل IPhone) بشكل متقن إلى أعلى قيمة مضافة بسبب مساهمات الخدمات، وغالبا ما يحدث ذلك في مرحلة البحث والتطوير والتصميم، أو في مرحلة اللوجستيات / التوزيع. جميع أنواع المهام على طول المرحلة المتوسطة من منحنى الابتسامة بين هذين النهايتين ذات قيمة مضافة عالية يتم نقلها على نحو متزايد إلى أينما تكون كل مهمة فردية أكثر كفاءة في تنفيذ هذه التجارة المتوسطة أو داخل الشركة.[2]

## 4. قياس سلاسل القيمة العالمية للخدمات:

تنظر الأدبيات المتزايدة بشأن التجارة الدولية في الخدمات على نطاق واسع في صادرات الخدمات لتشمل التجارة عبر الحدود والاستهلاك في الخارج والحضور التجاري في الخارج وحركة الأشخاص الطبيعيين، بما في ذلك النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات اللوجستية التجزئة، فضلا عن أشكال مختلفة من الخدمات المهنية. ومن ناحية أخرى، فإن أدبيات سلاسل القيمة حتى الان عالجت النقل والاتصالات وغيرها من المرافق والخدمات اللوجستية كخدمات تسهل إنتاج وحركة البضائع. وقد تم بذل القليل من المحاولات لدراسة سلاسل القيمة لهذه الخدمات. والمجالان الرئيسيان اللذان حظيا باهتمام من الباحثين في مركز سلاسل القيمة العالمية هما الخدمات الخارجية والسياحة.[3]

[1] Patrick Low, **Modes of Service Delivery and Global Value Chain Participation**, Trade Hot Topics, the Commonwealth, ISSUE 135,2016, p5-6.
[2] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op, cit, p29.
[3] Bamber, P. et al, **"Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains: Update**", OECD Trade Policy Papers, No. 160, OECDPublishing,2014, p21. http://dx.doi.org/10.1787/5jzb95f1885l-en

### 1.4. سلاسل القيمة العالمية – من إنتاج السلع إلى التجارة في الخدمات

لتقييم حجم تجزؤ إنتاج السلع تستخدم نهج مختلفة. وهذه النهج توصف إما بأنها قياس مباشر أو تقدير غير مباشر. ويرى كلا النهجين أن الخدمات "تمكينية" أو "مدمجة" في إنتاج السلع، أي أن الخدمات تسهل إنتاج السلع في سلاسل القيمة. وبما أن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع تنشأ في معظمها من الوثائق الجمركية، فإنها تحتفظ بمعلومات مفصلة عن المعاملات الدولية بحسب السلع والقيمة والكمية والمنشأ والمقصد، وما إلى ذلك. وتسجل الجمارك العبور المادي للبضائع عند حدود وتخصص القيمة الإجمالية الكاملة للمعاملة الدولية إلى بلد المنشأ المعني. غير أن بلد المنشأ هذا قد يكون آخر مجمع في خط سلسلة القيمة الطويلة وقد لا يكون قد خلق أو استفاد من القيمة المضافة الكاملة المضمنة في الأخير (الأمثلة البارزة هي iPod أوiPad أو95 Nokia ). وهذا يعني أن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لا تعكس العملية التي ساعدت على تشكيل الانتهاء من المنتج النهائي. ويتم توزيع القيمة الإجمالية للمنتج على بلد المنشأ ولكن القيمة المضافة اللازمة لإنتاج المنتج قد تنتشر عبر عدة بلدان وتشكل سلسلة القيمة كما هو مبين في الجدول:[1]

**الجدول رقم 01 – 01: الميزان التجاري الامريكي ل iPhones سنة 2009 (مليون دولار)**

| | الصين | اليابان | كوريا | ألمانيا | الباقي من العالم | العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القياس التقليدي | -1.9012 | 0 | 0 | 0 | 0 | -1.9012 |
| القياس بالقيمة المضافة | -73.5 | -684.8 | -259.4 | -340.7 | -542.8 | -1.9012 |

**Source:** Andreas Maurer and F. Ted Tschang, **An Exploratory Framework for Measuring Services Value-added,** p21.

### 2.4. ندرة البيانات في تجارة الخدمات

تميل البحوث بشأن التجارة الدولية نحو قطاع السلع، وقد أسهم هذا العمل إسهاما كبيرا في فهمنا للتجارة الدولية وآثارها على مختلف الاقتصادات والصناعات الوطنية، لكن عدم وجود تفاصيل مماثلة أو تغطية عالمية للتجارة الدولية في الخدمات قد أوجد فجوة معرفية كبيرة. وفي حالة الولايات المتحدة، يقوم مكتب التحليل الاقتصادي بجمع بيانات الاستيراد والتصدير ل 17 فئة من فئات منتجات الخدمات فقط (انظر الجدول المرافق). وتجمع إحصاءات كندا 28فئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تعتمد على البلدان الأعضاء للبيانات، تنشر فقط 11فئة. وعلى النقيض من ضعف التفاصيل في الخدمات التجارية مع التفاصيل على السلع في قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADEفإن حجم فجوة البيانات يصبح واضح. وبسبب هذه الفجوة في البيانات، نحن نفتقر إلى المعرفة الأساسية حول تجارة الخدمات اللازمة، حتى لمحة الاتجاهات في رفع مستوى الصناعة مدفوعة بالخدمات. ويعني ندرة التفاصيل في الخدمات أنه ليس لدينا معلومات عما يحدث في فئات المنتجات الخدمية التي ذكر أنها تتحرك "في الخارج" من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك وظائف المكاتب الخلفية مثل المحاسبة ودعم العملاء

[1] Andreas Maurer and F. Ted Tschang, op, cit, p20-21.

والبحث والتطوير، البرمجة. لماذا تكون موارد البيانات ذات الصلة بالخدمات سيئة جدا؟ أحد الأسباب هو صعوبة جمع البيانات، فغياب التعريفات الجمركية على الخدمات، وطابعها غير المادي، يجعل أعمال الخدمات عبر الحدود عندما تنتقل لا يتم ملء أي نماذج جمركية ولا يتم توليد مثل هذه البيانات. وهناك سبب آخر هو أن عمل الخدمة كان يعتقد تاريخيا أنه يتألف من أنشطة غير روتينية تتطلب اتصالا وجها لوجه بين المنتجين والمستخدمين. الخدمات التقليدية مثل حلاقة الشعر والمشورة القانونية كانت تستهلك تقليديا، في مكان، حالما يتم إنتاجها. وقد أدت الطبيعة المخصصة للعديد من الخدمات إلى اعتبارها "غير قابلة للتداول" من قبل الاقتصاديين أو على الأقل "لزجة" جدا بالمعنى الجغرافي بالنسبة لإنتاج السلع الملموسة. والسبب الأخير هو أنه ينظر إلى الخدمات منذ فترة طويلة على أنها مكملة للصناعات التحويلية، إما كمدخلات مباشرة (مثل النقل) أو كخدمات مقدمة إلى الأشخاص الذين يعملون في الصناعات التحويلية (مثل التشييد السكني، ومبيعات التجزئة، وما إلى ذلك). وعلى هذا النحو، ينظر إلى الخدمات على أنها ناتج ثانوي، وليس مصدرا للنمو الاقتصادي. وهكذا، أعطت الوكالات الإحصائية أولوية منخفضة لجمع البيانات عن الخدمات.[1]

**الجدول رقم 01 – 02: فئات المنتج سبعة عشر التي جمعها مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي للخدمات المتداولة**

| النقل، السفر، خدمات النقل الاخرى 1 | الاتاوات ورسوم الترخيص 2 | التعليم 3 |
|---|---|---|
| **الخدمات المالية 4** | خدمات التأمين 5 | خدمات الاتصالات 6 |
| **الأعمال التجارية، والخدمات المهنية، والتقنية** | | |
| **خدمات الكمبيوتر والمعلومات**<br>**خدمات الكمبيوتر ومعالجة البيانات 7**<br>**خدمات الاخرى للكمبيوتر والمعلومات 8** | الإدارة والخدمات الاستشارية 9 | البحث والتطوير 10 |
| **البناء والهندسة المعمارية والخدمات الهندسية 11** | خدمات الهندسة الصناعية 12 | خدمات التأجير التشغيلي 13 |
| **خدمات التركيب والصيانة وتصليح المعدات 14** | الخدمات الاعلانية 15 | الخدمات القانونية 16 |
| **الأعمال التجارية، والخدمات المهنية، والتقنية الاخرى 17** | | |

**Source:** Timothy J. Sturgeon and Gary Gereffi, **Measuring success in the global economy: international trade, industrial upgrading, and business function outsourcing in global value chains**, Transnational Corporations, Vol. 18, No. 2 (August 2009), p19.

وقد أتاح التحول الإحصائي الذي يدعمه التقدم في القدرة الحاسوبية وإدارة البيانات الرئيسية تقديرات التجارة بالقيمة المضافة لتحويل التقدير للمساهمة في إجمالي التجارة حسب الخدمات. وتبين أن المساهمة الحقيقية للخدمات أعلى بكثير عندما تحدد قيمتها بشكل منفصل عن السلع التي تجسدها. وكنا نذكر أن حصة الخدمات أقل من 25 في المائة من الصادرات، في حين أن القيمة الحقيقية تبلغ حوالي 50 في المائة – وهي نسبة أقرب بكثير إلى ما كنا نعرفه بالفعل كمحتوى للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. وعند فصل المحتوى الصافي للاستيراد للصادرات المسجلة، من الممكن

[1]Timothy J. Sturgeon and Gary Gereffi, **Measuring success in the global economy: international trade, industrial upgrading, and business function outsourcing in global value chains**, Transnational Corporations, Vol. 18, No. 2 (August 2009), p17-18.

أيضا تحديد المصادر المحلية الحقيقية للقيمة في الصادرات. ونتيجة لذلك، تبدو الميزانيات التجارية الثنائية مختلفة بشكل ملحوظ؛ ويتم الكشف عن المحتوى التكنولوجي للتجارة بشكل أكثر دقة. وأخيرا، تصبح الدرجة الحقيقية للترابط العالمي من خلال ظاهرة التجارة.[1]

### 3.4. كيفية قياس مشاركة الخدمات في سلاسل القيمة العالمية

تستند إحصاءات التجارة الدولية بالنسبة للسلع أو الخدمات، إلى تحليل التدفقات الإجمالية. أي أن المعاملات الدولية تسجل وفقا لقيمتها السوقية أو أسعارها. وهذا المبدأ مع بعض الاستثناءات، هو المبدأ التوجيهي لجميع الأطر الإحصائية التي تسجل في التجارة الدولية، حيث تحدد قواعد المنشأ بلد المنشأ الذي تخصص له قيمة الواردات الكاملة، ثم تقوم المجاميع الاقتصادية الكلية بتحليل الميزان التجاري للبلدان على المستوى الكلي. وعند النظر إلى التجارة في القيمة المضافة، فإن الميزان التجاري على المستوى الكلي لا يتغير، ومع ذلك، فإن العلاقات التجارية الثنائية قد تتغير.[2] وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، يصعب تطبيق قواعد المنشأ. وبما أن التعريفات غير موجودة، فإن تجارة الخدمات تعوقها تدابير غير تعريفية أو تنظيم محلي. فقواعد المنشأ تنطبق أكثر على موردي الخدمات من منتجاتهم. ويلزم أيضا تحديد توريد الخدمات وما هو منتج وسيط للخدمات لإلقاء بعض الضوء على التحليل المماثل للتجارة في البضائع، وخصائص الخدمات ذات الصلة الوثيقة بين المورد والعميل توفر لتوسيع مفهوم الخدمات إلى تدويل الخدمات، إما من خلال رأس المال (الوجود التجاري) أو العمل (وجود الأشخاص الطبيعيين). ويسهم كل من هذين الشكلين في التجارة الداخلية وإيجاد قيمة مضافة في الخارج وفي الداخل.[3]

وتغطي الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة الخدمات كروابط أو مدخلات خارجية أو منتجات نهائية في سلاسل القيمة العالمية طالما أن الخدمات هي منتجات نهائية أو مدخلات توفرها شركات أخرى في عملية الإنتاج، يمكن أن تساعد جداول المدخلات والمخرجات في تحديد مساهمتها في القيمة المضافة في الإنتاج أو الصادرات. وتتمثل نقطة البداية لتحليل مساهمة الخدمات في سلاسل القيمة العالمية في تحليل القيمة المضافة في الصادرات حسب مصدرها. وفي أعقاب العمل الأساسي الذي قام به كل من Hummels، Ishii ، Yi سنة (2001)، اقترحت الأدبيات الآخذة في التوسع تحليلات بديلة للتجارة في القيمة المضافة ومقاييس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أن يعتمد التحليل هنا على الحسابات التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية للتجارة في القيمة المضافة، والتي تحتوي على عدة مؤشرات تمثل القيمة المضافة للخدمات في التجارة.

[1] Patrick Low, op, cit, p2.
[2] Andreas Maurer and F. Ted Tschang, op, cit, p19.
[3] Andreas Maurer and F. Ted Tschang, op, cit, p32-33.

والمؤشر الرئيسي هو القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات المجسدة في إجمالي صادرات الصناعة i والبلد (c) كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات الإجمالية من البلد i
. ($SERV\ VA_{c,i}$). وتحسب على النحو التالي:

$$SERV\ VA_{c,i} = \frac{\sum_{jcS} V_{c,j}(B_{c,c})_{ji} EXGR_{c,i}}{EXGR_{c,i}} + \frac{\sum_{p}\sum_{jcS} V_{p,j}(B_{p,c})_{ji} EXGR_{c,p,i}}{EXGR_{c,i}}$$

حيث $V_{p,j}$ هي حصة القيمة المضافة لصناعة الخدمات j في البلد p ؛ B هو معكوس ليونيتف العالمي لمصفوفة مخرجات المدخلات المشتركة بين الأقطار، $B=(1-A)_n^{-1}$ ، وبالتالي فإن عنصر $(B_{p,c})_{ji}$ يمثل مجموع متطلبات j من p لإنتاج وحدة i في البلد c ؛ $EXGR_{c,p,i}$هو إجمالي الصادرات من البلد c إلى البلد p في أي صناعة معينة i؛ و $EXGR_{c,i}$ هو إجمالي الصادرات الإجمالية للبلد c والصناعة i. ويمثل المصطلح الأول جميع قيم الخدمات المحلية المباشرة والمتجسدة المضافة في صادرات المنتج i من البلد (c)، ويمثل المصطلح الثاني جميع القيمة المضافة للخدمات المحلية الأجنبية المجسدة في صادرات المنتج i من البلد (c).

ويمكن بعد ذلك تحليل محتوى الخدمات من إجمالي الصادرات إلى جزء محلي وأجنبي، والجزء المحلي يمكن أن يحلل كذلك في القيمة المضافة لصناعة الخدمات المحلية المباشرة من إجمالي الصادرات (القيمة المضافة من قطاع الخدمات المصدرة)، ومحتوى الخدمات المحلية غير المباشرة من إجمالي الصادرات (القيمة المضافة للخدمات المحلية المتجسدة في الصناعات المصدرة الأخرى)، والمحتوى المضاف القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات (القيمة المضافة للخدمات المحلية في الواردات المتوسطة المدخلات المستخدمة في الصادرات) ويمكن استخدام هذا التحليل أيضا حسب نوع الخدمات. ويمكن استخدام نهج مماثل لقياس القيمة المضافة للخدمات المتجسدة في الطلب النهائي الأجنبي. وتعد إحصاءات التجارة المضافة ذات القيمة المضافة القائمة على جداول المدخلات المتعددة البلدان نقطة انطلاق لفهم أهمية مدخلات الخدمات في سلاسل القيمة العالمية، غير أن هذه الإحصاءات لا يمكن أن تستوعب بالكامل جميع الخدمات ذات الصلة بعمليات الإنتاج المجزأة. وعلى وجه الخصوص، فإن الخدمات التي يتم تداولها من خلال وضع3 من منظمة التجارة العالمية لم يتم تحديدها بدقة على أنها خدمات أجنبية في تدابير القيمة المضافة التقليدية.[1]

[1] Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, **Services trade and global value chains**, chapter6, GVC report 2017, p143.

**ثالثا: التنمية الاقتصادية**

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها ، لذلك سنشرع في هذا الجزء بإدراج أهم نظريات النمو الاقتصادي و الدورات الاقتصادية ثم سنتطرق إلى التمييز بين مصطلحات النمو و التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ثم سنتخصص في التنمية الاقتصادية بحكم ارتباطها المباشر بموضوع الاطروحة و ذلك من خلال التطرق إلى أهداف و مستلزمات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية لأية بلد .

**1. نظريات النمو الاقتصادي:**

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه حيث ظهرت الكثير من المدارس الفكرية التي حاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع الدول اتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الآداء الاقتصادي و ذلك بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الاخيرة ، و ذلك كان قصد الخروج من حالة التخلف و الركود الذي ميّز الكثير منها ، حيث أن نقائص كل نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

**1.1. النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:**

**1.1.1. نظرية Adam Smith) تراكم رأس المال وشعبة العمل ):**

نظر Adam Smith إلى عملية النمو باعتبارها عملية داخلية بشكل صارم، مع التركيز بشكل خاص على تأثير تراكم رأس المال على إنتاجية العمل. بدأ تحقيقه في ثروة الأمم ، التي نشرت لأول مرة في عام 1776 ، بقوله " أن دخل الفرد يجب أن ينظم في كل دولة بظروف مختلفة ؛ أولاً : بالمهارة والبراعة ، والحكم الذي يطبق به العمل بشكل عام ؛ وثانياً : النسبة بين عدد المستخدمين في العمل النافع ، وأولئك الذين ليسوا مستخدمين على هذا النحو" و وفقا لـ Smith لا يوجد حد أعلى لإنتاجية العمل ، ولهذا السبب أكد Smith على أن التحقيق في نمو الدخل للفرد هو أولاً وقبل كل شيء تحقيق في "أسباب هذا التحسن في القوى المنتجة للعمالة والنظام الذي يتم توزيع إنتاجه بشكل طبيعي بين مختلف صفوف وظروف الرجال في المجتمع ". عند هذه النقطة يدخل تراكم رأس المال في الصورة. على الرغم من وجود عوائد متزايدة، احتفظ Smith بمفهوم المعدل العام للربح، ويبدو أن هذه الحجة تستند بشكل ضمني إلى فرضية أن كل شركة تعمل في عوائد ثابتة، في حين أن الإنتاج الإجمالي يخضع لعائدات متزايدة. واعتبر Smith أن هناك ثلاثة حدود محتملة للنمو: عدم كفاية المعروض من العمال، وندرة الموارد الطبيعية، وتآكل دوافع التراكم. ورأى Smith أن ندرة الموارد المتجددة واستنفادها المحتمل ونضوب الموارد القابلة للإنفاق قد يقيد النشاط الإنتاجي للبشر

ونمو الاقتصاد، ومع ذلك لا يمكن الادعاء بأنه يولي الكثير من الاهتمام لندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. في الوقت الذي كتب فيه يبدو أن حدود النمو المستمدة من الطبيعة ما زالت تعتبر بعيدة نوعًا ما وبالتالي لا تذكر. [1]

### 2.1.1. نظرية David Recardo:

بنى Recardo أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية Malthes للسكان وقانون تناقص الغلة.* حيث يُقرّ Recardo أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل Recardo رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.[2]

### 2.1.1. نظرية Thomas Malthes:

كان لـ Malthes آرائه المشهورة في النمو السكاني حيث وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية Malthes للسكان"، والتي تنص على" إن عدد السكان- إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن ( 25سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة ."وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحاً اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد Malthes بأهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر .[3]

---

[1] Heinz D. Kurz & Neri Salvadori, **Theories of Economic Growth – Old and New,** Chicago,2001, pp 3-4- 6.

* ينص قانون تناقص الغلة على أن زيادة أحد عناصر الإنتاج المستخدم في عملية إنتاجية ما، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، فإن مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة واحدة من عامل الإنتاج المتغير تتزايد أولاً ثم تأخذ في التناقص بعد حد معين.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة امللك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص 31.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، ص 32.

## 2.1. النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

ساهم النيوكلاسيك باتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي ، حيث اعتبروا الكلاسيك قيام الطبقة الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم بطريقة آنية طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا على اعتبار أن المدخر هو المستثمر ، لكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة ، يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الانتاجية باستخدام أرصدة مقترضة و يقود هذا التحليل وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الارصدة الاستثمارية و المعروض من هذه الارصدة ، و يلعب دورا أساسيا في تحديد حجم الاستثمار ، حيث رجال الاعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار و معدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه ، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحا و العكس صحيح ، و رفض النيوكلاسيك فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على:

- ✓ **التقدم التكنولوجي:** يرى النيوكلاسيك كفاءة التقدم التكنولوجي في القضاء على أي ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد وبالسرعة الممكنة؛
- ✓ **مرونة الطلب على الارصدة الاستثمارية:** يرى نيوكلاسيك أي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه عدد كبير من الفرص الاستثمارية المربحة.

وبذلك فإن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي، وتفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الادخار من جانب السكان.[1]

ومن اهم النظريات عند النيوكلاسيك نظرية Robert M. Solow، حيث قدم Robert M. Solow في عام 1956 نموذجا مبسطا للنمو استند فيه الى فروض المدرسة النيوكلاسيكية وأهم فرضية في هذا النموذج هي امكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج خصوصا العمل ورأس المال. لأنه عندما يكون هناك معامل احلال فني خاصة $\frac{K}{L}$ يصبح بالإمكان تعديل مسار النمو عبر الزمن باتجاه التوازن، حيث اعتمد Solow على دالة الانتاج لـ Cobb–Douglas لغرض وضع إطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن، ثم اضاف في عام 1957 أفكارا جديدة في هذا المجال إذ أشار إلى ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يحدث بفعل مجموعة من معدلات النمو في عوامل أخرى للإنتاج تتعدى رأس المال المادي ورأس المال البشري وهي التقدم التقني، وتم بناء نموذجه وفق الصيغة التالية: [2]

$$Y_t = A_t \times f(K_t), L_t$$

وعند مفاضلة هذه الصيغة مع الزمن نحصل على معدلات النمو كالتالي:

$$Y^* = \frac{\partial y}{\partial t} \quad A^* = \frac{\partial A}{\partial t} \quad L^* = \frac{\partial L}{\partial t} \quad k^* = \frac{\partial K}{\partial t}$$

[1] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، حوض الفرات / النجف الأشرف، ط1، بغداد، 2017، ص 65-66.

[2] Solow, R.M.**"Technical Change and Aggregate Production"**,Review of Economics and Statistic,1957, No 39. PP 312-320.

وأن $\frac{Y*}{Y} = \frac{A*}{A} + \frac{K \times Af_K}{Y} \times \frac{K*}{K} + \frac{L \times Af_L}{Y} \times \frac{L*}{L}$

نعلم أن ($Af_L$) هو مشتقة الدالة الاصلية إلى العمل ويمثل الانتاجية الحدية للعمل (MPL) وان ($Af_K$) تمثل الانتاجية الحدية لرأس المال (MPK) وان حصة رأس المال aوالعمل Bمن الناتج يتمثلان بالمرونة الجزئية لكل منهما أي أن: $a = \frac{Af_L}{Y} \times L$ و $B = \frac{Af_K}{Y} \times k$

وبافتراض أن حصة عائد رأس المال هي مكملة لحصة عائد العمل في ظل ظروف ثبات غلة عائد الحجم أي ان دالة الانتاج مقيدة بالقيد a+B=1 لهذا تكون a = B-1

أي ان معدل نمو الناتج سيكون: $\frac{Y*}{Y} = \frac{A*}{A} + a\frac{k*}{k} + (1-a)\frac{L*}{L}$

وباستخدام مفكوك تايلور يمكن كتابة المعادلة:

$$Y_t^* = A_t^* + a\,k_t^* + (1\text{-}a)\,L_t^*$$

$$A_t^* = Y_t^* - a\,k_t^* - (1\text{-}a)\,L_t^*$$

وفي هذه المعادلة يسمى $A_t^*$ بواقي Solow ويوضح الفرق بين معدل نمو الناتج والوسط الحسابي لمعدلات نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري مرجحين بنسبة مساهمة كل منهما في الناتج، أي ان النمو في الناتج الكلي والذي يسمى (TFP) Total Factor Productivity سيتم توزيعه على المعدلات الترجيحية للنمو في عوامل الانتاج L,K كمتغيرات داخلة في النموذج وعلى النمو في التقدم التقني كمتغير خارجي.

### 3.1. نظرية: Joseph Alois Schumpeter

تأثر Schumpeter بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي و الصراع الطبقي، إلا ان الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس و الكلاسيكيون ، حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي و الوصول على النظام الاشتراكي ، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث و الذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا ، و آمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط ، و بنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين و هما : اهمية المنظم و الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي ، و وفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية:[1]

- ✓ توصل Schumpeter إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وعن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وعن هذه الحدود عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لعملية النمو؛
- ✓ يرى Schumpeter ان العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الانتاج ويعمل على تجميع عناصر الانتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح اسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية . نظريات وسياسات وموضوعات** . دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 70.

هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به؛

✓ أكد Schumpeter على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، و لا يعترف Schumpeter بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب Schumpeter أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل؛

✓ تحدث عن الاستثمار وكذا انواعه، حيث توصل إلى ان الجهاز المصرفي له اهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، ونميز نوعين من الاستثمارات هما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الاجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم رأسمال القائم.

### 4.1. نظرية Walt Whitman Rostow ( نظرية مراحل النمو ) :

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها Rostow في كتابه" مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل سنة 1960، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا". وبالرغم من أن Rostow في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها Rostow هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب Rostow يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ،مرحلة الانطلاق ، مرحلة الاتجاه نحو النُّضج، مرحلة الاستهلاك الوفير .ويرى Rostow أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.[1]

✓ **المرحلة الأولى**: مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society، وتتميز باقتصاد متخلف

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 38. 39.

جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد؛ [1]

✓ **المرحلة الثانية:** مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق The Perquisites for Take-off، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – وتشكل اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي حيث تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر وإلى أخذ المبادرة؛

✓ **المرحلة الثالثة:** مرحلة الانطلاق The Take-off Period، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي ؛ [2]

✓ **المرحلة الرابعة:** مرحلة النضج Move Towards Maturity، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

**الشكل رقم 01 – 14: نظرية مراحل النمو**

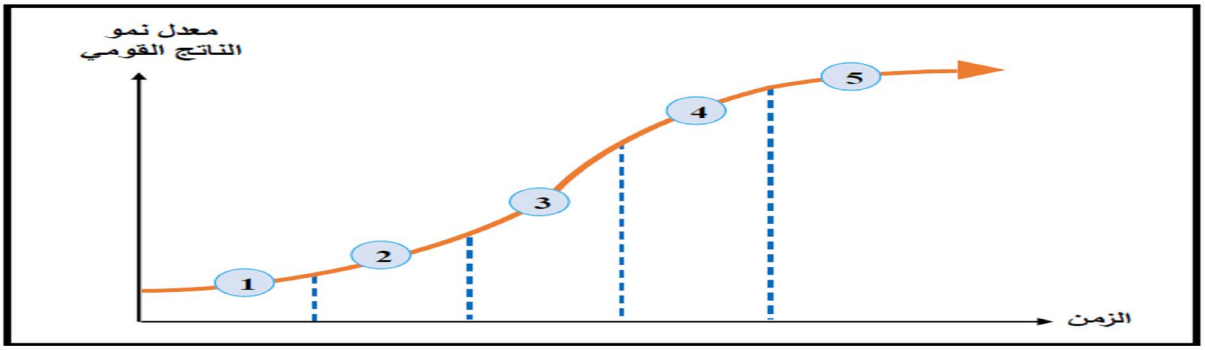


**المصدر:** عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص 82.

[1] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 20.

[2] و. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، أفريل 1962.

وقد حدد Rostow أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:[1]

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة؛
- إرتفاع نسبة الفنّيّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة؛
- إنتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين؛
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

✓ **المرحلة الخامسة:** مرحلة الاستهلاك الوفير High Mass Consumption، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:[2]

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات....)؛
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

### 5.1. نظرية John Maynard Keynes:

تطرق Keynes عام 1930 إلى إدراج توقعات حول الحياة الاقتصادية بعد مائة عام في مقال بعنوان Economic Possibilities for our Grandchildren حيث توقع أنه خلال بضعة أجيال «سيواجه الإنسان معضلته الحقيقية الدائمة: كيف يستغل تحرره من الهموم الاقتصادية الملحة، وكيف يستغل وقت فراغه، أيّ علم واهتمامٍ مركب سيتجه له كي يعيش حياة حكيمة ومنسجمة وحسنة» [3]. قاد الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynesثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل – أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور .والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية Keynes التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي – مقاسا بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة – هو أهم قوة دافعة للاقتصاد .وأكد Keynes أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل . ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار .ووفقا للاقتصاد الكينزي يعد تدخل الدولة ضروريا للحد من دورة الانتعاش والكساد في النشاط الاقتصادي، والتي تعرف كذلك باسم الدورة الاقتصادية. وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد:[4]

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 30.

[3] Scanned from John Maynard Keynes, **Essays in Persuasion,** New York: W.W.Norton & Co., 1963, pp 358-373

[4] ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، ص 53 .54.

- **يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية العامة والخاصة:** فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود .وفي بعض الأحيان تستلزم حالات إخفاق السوق هذه تنفيذ الحكومة لسياسات فعالة، مثل اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة وبالتالي، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساسا القطاع الخاص ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئيا؛
- **تستجيب الأسعار، ولا سيما الأجور، ببطء للتغيرات في العرض والطلب:** مما يؤدي إلى حدوث عجز وفائض دوري، لا سيما في العمالة؛
- **يكون للتغيرات في الطلب الكلي، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة** :أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف، وليس على الأسعار .ويرى خبراء الاقتصاد الكينزي أنه نظرا لجمود الأسعار إلى حد ما، فإن التقلبات في أي عنصر من عناصر الإنفاق –*الاستهلاك* أو الاستثمار أو النفقات الحكومية – تؤدي إلى تغير الناتج .فسوف يزداد الناتج إذا زاد الإنفاق الحكومي، مثلا، وظلت جميع عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة. كذلك تتضمن النماذج الكينزية للنشاط الاقتصادي أثرا مضاعفا؛ أي تغير الناتج بنحو مضاعف من الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق التي أدت إلى تغير الناتج .فإذا كان المضاعف المالي أكبر من واحد، فمن شأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي أن يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار يتجاوز الدولار.

6.1. **نظرية التغيير الهيكلي " نموذج Gustav Ranis "&Arthur Lewis John Fei** : يعتبر من أشهر النماذج التي ركزت على التغيير الهيكلي، وقد قدم من طرف Arthur Lewis وعدل فيما بعد من طرف كل من John Feiو Gustav Ranis، وقد استلهم هذا النموذج دول العالم الثالث في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:[1]

- ✓ يتكون اقتصاد الدول المتخلفة من قطاعين :القطاع الزراعي التقليدي (يعيش على حد الكفاف، آهل بالسكان، إنتاجية حدية تساوي صفر) والقطاع الصناعي الحديث؛
- ✓ هناك فائض في العمالة في القطاع التقليدي (بطالة مقنعة)؛
- ✓ يتم توزيع الناتج في هذا القطاع على أساس المتوسط وليس على أساس الإنتاجية الحدية؛
- ✓ الأجر في القطاع الصناعي الحضري ثابت، لكن يفوق أجر القطاع الزراعي التقليدي (يفترض أن الفرق بينهما يزيد عن30 .%) .

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني بعنوان " الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 20102009، ص 10.9.

### 7.1. نظرية النمو الجديدة

نظرية النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة ظهرت في 1990 لشرح الأداء الضعيف للعديد من البلدان الأقل نموا، والتي نفذت السياسات كما هو مقرر في النظريات الكلاسيكية الجديدة. على عكس نموذج Solow الذي يعتبر التغير التكنولوجي كعامل خارجي، يشير نموذج النمو الجديد إلى أن التغير التكنولوجي لم يكن متساوياً ولم يتم نقله خارجياً في معظم الدول النامية. وتؤكد النظرية أن النمو الاقتصادي ينتج عن زيادة العائد لاستخدام المعرفة بدلا من العمل ورأس المال. وتقول النظرية أن المعدل الأعلى من العوائد كما هو متوقع في نموذج Solow يتآكل بشكل كبير من قبل مستويات أقل من الاستثمارات التكميلية في رأس المال البشري (التعليم)، والبنية التحتية، أو البحث والتطوير ( R & D). في غضون ذلك، تختلف المعرفة عن غيرها من السلع الاقتصادية بسبب إمكانية نموها بلا حدود. كما يمكن إعادة استخدام المعرفة أو الابتكار بدون تكلفة إضافية. ومن ثم، يمكن أن تؤدي الاستثمارات في خلق المعرفة إلى نمو مستدام. علاوة على ذلك، يمكن للمعرفة أن تخلق الفوائد غير المباشرة إلى الشركات الأخرى بمجرد حصولها على المعرفة. ومع ذلك، فشلت الأسواق في إنتاج معرفة كافية لأن الأفراد لا يستطيعون الحصول على كل المكاسب المرتبطة بإنشاء معارف جديدة من خلال استثماراتهم الخاصة. وبالتالي، يعتبر تدخل السياسة ضروريًا للتأثير على مصطلح النمو على المدى الطويل. ومنه فإن نماذج النمو الجديدة تعزز دور الحكومة والسياسات في الاستثمارات التكميلية في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية.[1]

فنظرية النمو الجديدة تساعدنا على فهم التحول المستمر من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وهي تؤكد على النقطة التي مفادها أن العمليات الاقتصادية التي تولد انتشار المعرفة الجديدة ضرورية لتشكيل نمو الأمم والمجتمعات والشركات الفردية.[2]

❖ **دروس من نظرية النمو الجديدة لسياسة التنمية الاقتصادية:**

نظرية النمو الجديدة لديها عدد من الآثار العملية لسياسة التنمية الاقتصادية، والأهم من ذلك أنها تعزز الفكرة القائلة بأن خلق المعرفة الجديدة هو المحرك الرئيسي وراء النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للاقتصاد ككل، أو لمناطق معينة. كما يشدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات والسياسات في تهيئة ظروف الابتكار ونشر المعرفة. وتقترح نظرية النمو الجديد خمس استراتيجيات عامة:[3]

- يجب أن تركز الاستراتيجيات الاقتصادية على خلق معرفة جديدة، ليس فقط في الجامعات والمختبرات، بل في الشركات أيضًا؛

[1] G. Dang and L. Sui Pheng, **Infrastructure Investments in Developing Economies**, Springer Science+Business Media Singapore, 2015, p 20. DOI 10.1007/978-981-287-248-7_2

[2] Joseph Cortright, **New Growth Theory: Technology and Learning,** Reviews of Economic Development, Literature and Practice: No. 4, U.S,2001, p 2.

[3] Joseph Cortright**,** op.cit, p 25.

- الدول والمجتمعات المحلية ليست عاجزة عن التأثير على مصيرها الاقتصادي، وتعني التغذية المرتدة الإيجابية وأنماط التنمية العشوائية للنمو القائم على المعرفة أن بعض الإجراءات ستحقق مكاسب كبيرة؛
- إن نوعية النمو المعتمد على المسار تعني أنه حتى في اقتصاد الإنترنت، فإن فرص النمو المستقبلي ستعتمد في جزء كبير منها على القاعدة المحلية الحالية للمعرفة والخبرة، ويجب أن تسعى المجتمعات المحلية إلى البناء على ذلك في استراتيجياتها؛
- إن هيكلة الشركات لتشجيع الابتكار من قبل العاملين في الخطوط الأمامية مهم لاقتصاد المعرفة؛
- يمكن للنمو القائم على المعرفة أن يحفز دورة التعزيز الذاتي، حيث يؤدي النمو الأسرع إلى خلق المزيد من المعرفة وزيادة التنمية.

## 2. الدورات الاقتصادية

### 1.2. تعريف الدورة الاقتصادية Business Cycles:

يعود الفضل في تقديم مفهوم الدورات الاقتصادية إلى المكتب القومي للبحوث الاقتصادية NBER بالولايات المتحدة الامريكية بالضبط في عام 1946 من خلال دراسة قدمها كل من الاقتصاديين Burns & Mitchell اللذان عرّفا الدورات الاقتصادية على أنها :[1] " الدورات الاقتصادية هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساسا في إطار المؤسسات : و تتألف من توسعات تظهر تقريبا في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية ، تتبعها حالات عامة من الركود ، الانكماش ، الانتعاش و التي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة ، و هذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة و ليست دورية" .

حدد هذا التعريف خمس خصائص للدورة الاقتصادية وهي:[2]

- الدورة لاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيرا مخصوصا بذاته؛
- الدورة تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي (انظر الشكل أدناه) كما

يلي: يهبط النشاط الاقتصادي الكلي إلى مرحلة الانكماش أو الركود حتى يصل إلى مستوى القاع، الذي قد يكون في شكل حالة من الركود الحاد ويطلق عليها مصطلح الكساد، بعد ذلك يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي في حالة من التوسع أو الانتعاش حتى يبلغ القمة، ويمثل الانتقال المتسلسل بين القمة والقمة الموالية أو بين القاع والقاع الموالي بالدورة الاقتصادية، ويصطلح على كل من القمة والقاع مصطلح نقاط التحول؛

- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركا مشتركا بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية؛

[1] Burns, A & Mitchell, W. ´´**Measuring Business Cycle**``, National Bureau of Economic Research, New York,1946, p3.

[2] Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke**, Macroeconomics, Fifth Edition,** The Addison-Wesley Series in Economics, Part 3, Chapter 8, United States of America, 2005, p 277.

- تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية فالتكرارية تعني أن نمط الانكماش (القاع) والتوسع (القمة) سيظهر مرة أخرى، اما عدم الدورية فعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ ;
- تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها فحالات الهبوط تعقبها حالات هبوط اخرى، كما ان النمو يعقبه نمو أقوى، ونظرا لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لصناع السياسة.

**الشكل رقم 01 – 15: مراحل الدورة الاقتصادية**

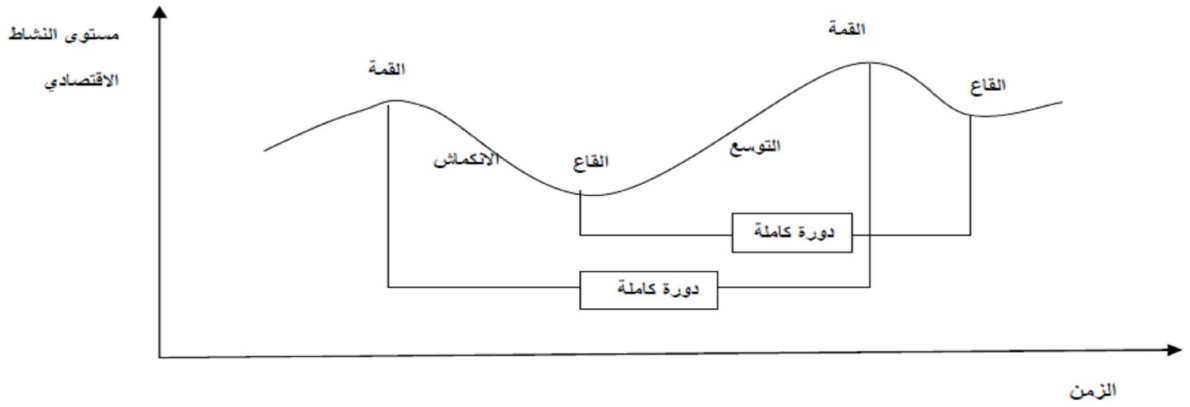


**المصدر**: عبد الحميد مرغيت، **الدورات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، سنة؟، ص 3.

**ويمكن** إيجاز أهم الخصائص الاخرى للدورة الاقتصادية في النقاط التالية :[1]

- المعاودة: متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري، وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت؛
- الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
- ذات طبيعة عامة وشاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛
- تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
- اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومددها؛
- يمكن أن تتداخل دورتين معاً، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
- اختلاف مسببات الدورات وتعددها.

[1] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية–دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر، سنة؟، ص 4.

## 2.2. أنواع الدورات الاقتصادية:

### 1.2.2. دورات Juglar:

في القرن التاسع عشر، أظهر الخبير الاقتصادي الفرنسي Clément Juglar أن النشاط الاقتصادي يتكون من سلسلة من المراحل: التوسع والأزمة والكساد والانتعاش. يرى Clément Juglar أن هذه المراحل تحدث خلال دورات متوسط مدتها ثماني سنوات. في الواقع وقعت 13 دورة لـ Juglar من 1825 إلى 1938.[1]

استند تحليله لدورات الأعمال إلى فكرة أن الأزمات متأصلة فيها فترة الازدهار، بتعبير أدق فإن الدورات الائتمانية لسلوك المضاربة تأتي في الأصل من فترات التناوب في الأزمات والازدهار. وبالتالي فإن الأزمات إيجابية بشكل واضح ولا يمكن تجنبها مما يمثل آلية للتكيف مع النظام الاقتصادي، وبهذا المعنى يمكن أن ينظر إليها على أنها تتمتع بوظيفة إيجابية.[2]

### 2.2.2. دورة Kuznets (1955):

اكتشفها Simon Kuznets، وهي دورة تقارب 18 سنة تتأرجح بين فترات من عدم المساواة المنخفضة والعالية الدخل، Kuznetsهو أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على بريطانيا، وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل من جهة، والعوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضحا أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي .ويرى Kuznets من خلال منحنى Kuznets، أن كل الناس تقريبا في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر، ومن ثمّ كان التفاوت في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الانتاجية إلى قطاع الصناعة الأكثر انتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل وتصبح الاجور أقل تماثلا، ومع تقدم المجتمع وازدياد ثرائه تتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم العدالة وبالتالي يشبه منحنى حرف U مقلوبا.[3]

**الشكل رقم 01 – 16: منحنى Kuznets**

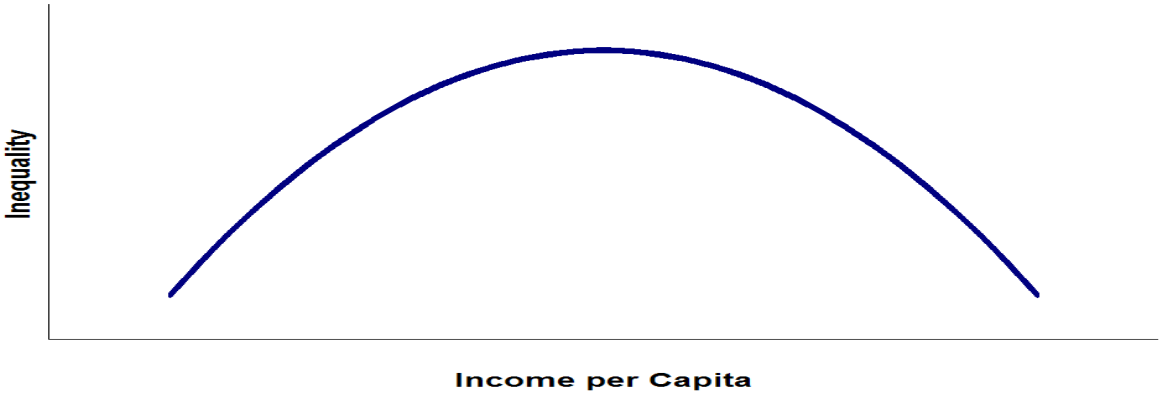


**Source** : https://en.wikipedia.org/wiki/Kuznets_curve

[1] DIEMER, Fluctuations **et cycles,** cours de economie générale, iufmauvergne, parttie 2, chapitre 5, p146.
[2] Muriel Dal-Pont Legrand and Harald Hagemann**, Business Cycles in Juglar and Schumpeter,** The History of Economic Thought, Vol.49, No.1, University of Stirling, Scotland,2007, p3.
[3]Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality**, American Economic Review, vol. 14, no 1, March 1955.

يرى Kuznetsالذي كرس أعماله في دراسة شروط النمو الاقتصادي الحديث وموجباته، أن تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل، وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذي يعتبر توزيعا للفقر. ولذلك تؤدي الدولة دورا هاما في الدول النامية التي كشفت عن عدم تحسن مستوى معيشة سكانها بالقدر الكافي، مما نبّه إلى ضرورة الاهتمام بقضية توزيع الدخل ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة وتوزيع الدخل.[1] وفي عام 2013 تبين أنه على الرغم من الجهود الحكومية لإعادة توزيع الثروة، فإن عدم المساواة في الدخل لم تكن فقط في الولايات المتحدة ولكن في كل مكان تقريبًا، والتوقعات تشير أن ذلك سيزداد سوءًا في السنوات القادمة ولن تصل إلى ذروتها إلاّ عام 2025.[2]

**الشكل رقم 01 – 17: دورة Kuznets**

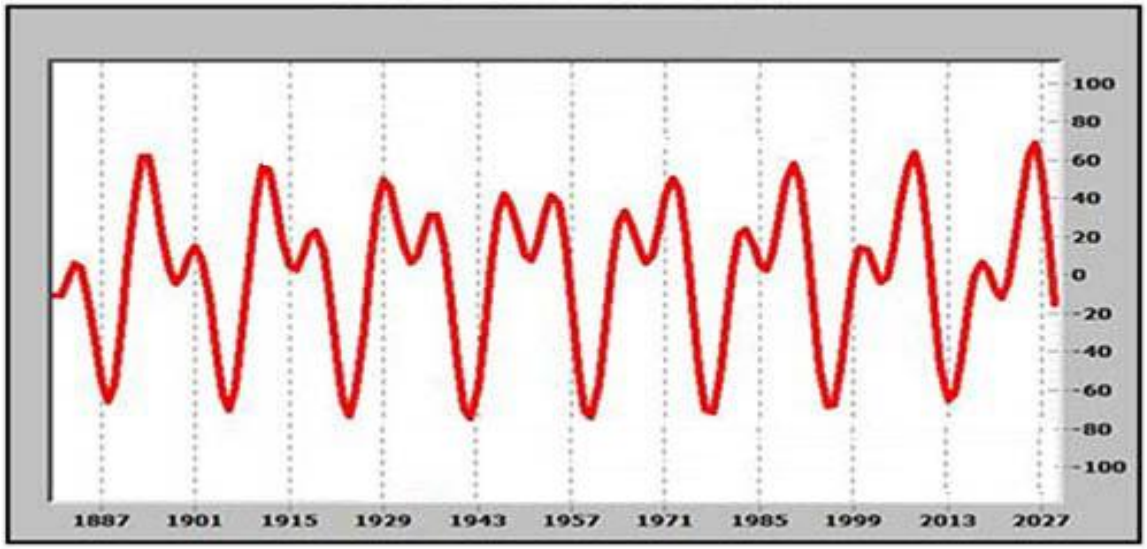


**Source:** Larry Edelson, **Get Ready for the 'Granddaddy of all Cycles',** Adventist Heritage Center, Michigan, USA,3 February 2015, p4.

### 3.2.2. دورات Kondratieff

إن الاسم الذي يصادفه المرء مراراً وتكراراً عند التحقيق في ظهور دورات (هيكلية) على المدى البعيد هو اسم الاقتصادي Nicokaï D. Kondratieff عام 1922 بعد 4 سنوات من الحرب العالمية الأولى، حيث لاحظ التقلبات الاقتصادية على المدى الطويل في دورات من 40 إلى 60 سنة (ما يسمى موجات Kondratieff). ووفقاً لنظريته تبدأ هذه الدورات بالابتكارات التكنولوجية، التي تصبح بعد ذلك حجر الزاوية لتحسن اقتصادي مطول. هذه الابتكارات تتخلل تقريبا جميع قطاعات الاقتصاد وتحفز دفعات جديدة من الإنتاجية في جميع أنحاء الاقتصاد بأكمله. من الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر حتى اليوم، كانت هناك خمس دورات Kondratieff.[3]

[1] زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي" الحالة المصرية نموذجا"**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العددان 70.69، لبنان ،2015، ص2.

[2] Larry Edelson, **Get Ready for the 'Granddaddy of all Cycles',** Adventist Heritage Center, Michigan, USA,3 February 2015, p3.

[3] Hans-Jörg Naumer et al**, the sixth Kondratieff – long waves of prosperity,** Allianz global investor, fFrankfurt am Main January 2010, p4.

هذه الدورات تتميز أحيانا بالتغيير الهائل، فالخمس الدورات طويلة فيها الشبكات التكنولوجية حولت مجتمعات بأكملها: فقد تمّ استبدال الصناعات القديمة بأخرى جديدة وتغيرت الثقافات والعمليات المؤسسية وظهرت مهن جديدة، ففي أحدث دورة طويلة الأجل، أدى الكمبيوتر والإنترنت إلى تغييرات جذرية في العديد من جوانب الحياة اليومية والعمل. الأسواق المالية، التي أدت في السنوات الاخيرة إلى نهاية دورة من خلال المضاربة المفرطة وأسعار الأصول المتضخمة، والتي سوف تكون بمثابة مسرع التحسن الجديد.[1]

كما نشير إلى أن هناك دورتان اقتصاديتان كاملتان تم تحديدهما خلال الفترتين 1789-1809-1849 و1849-1873-1896، ودورة واحدة غير مكتملة. وعلاوة على ذلك فقد حدد Kondratieff أيضا ثلاث دورات أقصر:

1) انتشرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء أوروبا خلال الفترة بين 1896-1903 وبلغت ذروتها في عام 1900؛
2) الفترة 1903-1910 مع نقطة تحول الازدهار في عام 1907؛
3) الدورة القصيرة الثالثة، كما تم تحديدها من قبل Kondratieff، بدأت في عام 1910، وبلغت ذروتها في عام 1913 وتم كبتها من خلال أعمال الحرب العالمية الأولى.

والأسباب المحددة لوجود موجات طويلة هي: ارتفاع السكان، تحسين مستويات المعيشة، التقدم التكنولوجي، الحروب الكبرى، زيادة في الإنتاج الزراعي والأراضي الجديدة التي تدخل في الإنتاج.[2]

**الجدول رقم 01 – 03: دورات Kondratieff**

| دورات Kondratieff | Kondratieff الاولى | Kondratieff الثانية | Kondratieff الثالثة | Kondratieff الرابعة | Kondratieff الخامسة |
|---|---|---|---|---|---|
| **المدة** | 1830-1780 | 1880-1830 | 1930-1880 | 1970-1930 | 1970 إلى يومنا هذا |
| **الاختراع** | المحرك البخاري | السكك الحديدية | الكهرباء، المواد الكيميائية | السيارات البتروكيماويات | تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا الاتصالات |
| **مجال التطبيق** | الملابس | نقل الكتل | الكتلة، انتاج | إمكانية التنقل | المعلومات والاتصالات |

**Source**: Hans-Jörg Naumer et al**, the sixth Kondratieff – long waves of prosperity,** Allianz global investor, fFrankfurt am Main January 2010, p5.

### 3. التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

يعتبر كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، اذ يعتبران الهدف الرئيسي للكثير من البلدان النامية ومن أكثر المواضيع التي تهم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل مباشر، كما ظهر أيضا مصطلح اقتصادي آخر ألا وهو التنمية المستدامة، لذلك سنحاول في هذا الجزء التمييز بين المصطلحات الثلاث.

[1] Hans-Jörg Naumer et al**,** op.cit, p5.
[2] Alexandros M. Goulielmos, **The "Kondratieff Cycles" in Shipping Economy since 1741 and till 2016**, Modern Economy, 2017, 8, 308-332,28 February 2017, p 311-312. DOI : 10.4236/me.2017.82022

### 1.3. تعريف النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

وقد عرّف Leszek Balcerowicz النمو الاقتصادي بأنه عملية تغيرات كمية ونوعية وهيكلية، لها أثر إيجابي على الاقتصاد وعلى مستوى الحياة السكاني الذي يتبع اتجاهه صعودا مستمرا. ويفترض النمو الاقتصادي تعديل الناتج المحتمل، نظرا لتعديل عرض العوامل (العمالة ورأس المال) أو زيادة إنتاجية العوامل (الناتج لكل وحدة مدخلات). وعندما يكون معدل النمو الاقتصادي كبيرا، يرتفع إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي ينخفض معدل البطالة، ويزداد عدد فرص العمل، فضلا عن مستوى حياة السكان. وتجدر الاشارة إلى أنّ النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة وطويلة الأجل تخضع لقيود مثل: الزيادة المفرطة في عدد السكان، ومحدودية الموارد، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وعدم كفاءة استخدام الموارد، والتدخل الحكومي المفرط، والنماذج المؤسسية والثقافية التي تزيد من صعوبة الزيادة، وما إلى ذلك.[2]

ووفقاً للاقتصادي الفرنسي François Perroux فإن النمو يعني زيادة حجم الاقتصاد الوطني الذي تعبر عنه جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة بما في ذلك الاستهلاك. ومع ذلك، بالنظر إلى Perroux، يتم تفسير النمو الكمي طويل الأجل فقط على أنه نمو، في حين أن النمو قصير الأجل هو بمثابة التوسع.[3]

### 2.3. التنمية الاقتصادية:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك. ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

---

[1] روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9.

[2] Alina-Petronela HALLER,**Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge,** Economy Transdisciplinarity Cognition, George Bacovia University from Bacau, Romania, Vol. 15, Issue 1/2012, p66-67.

[3] Liliana Scutaru, **Economic development versus sustainable development**, Ecoforum, "Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania, Volume 2, Issue 1(2),2013, p 36.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظل عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله. من قراءتنا لنهج هذين التيارين، نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تؤدي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية.[1]

وقد قال الاقتصادي النمساوي Schumpeter عن التنمية الاقتصادية بأنها عملية تدمير إبداعية تعمل باستمرار على إحداث ثورة في البنية الاقتصادية من الداخل، وإزالة العناصر القديمة باستمرار، وخلق عناصر جديدة باستمرار.[2]

وعرّفها الدكتور يوسف محمود بأنها" مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤدي إلى تغيير جذري في البُنى الهيكلية للاقتصاد، وبناء آلية اقتصادية جديدة تسمح للمجتمع من خلالها وبالاعتماد على موارده الذاتية بتحقيق زيادة مطردة في الناتج الإجمالي ودخل الفرد الحقيقي، وتوزيع عادل للدخل بين مختلف فئات المجتمع وطبقاته." ومن أهم التعريفات المعتمدة للتنمية من قِبل هيئة الأمم المتحدة الذي يبيّن أن التنمية ما هي إلا "مجموعة من الوسائل المستخدمة بتظافر جهود الأفراد والحكومات؛ لتحسين مستوى الحياة لهؤلاء الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا "[3]

ولتحديد التنمية غالبا ما يتم الإشارة إلى التعريف الكلاسيكي الذي اقترحه الاقتصادي الفرنسي François Perroux في عام 1961: "مزيج من التغيرات النفسية والاجتماعية للسكان التي تجعلها قادرة على النمو بشكل تراكمي. وعلى المدى الطويل يتغير منتجها الحقيقي والعالمي ".[4]

كما يعرفها احمد زكي بدوي: " تحوّل المجتمع الثابت static إلى المجتمع المتغير dynamicوفق احتياجات جماهير الشعب[5] ، وتتضمن عملية التنمية زيادة الكفاءة الانتاجية للعناصر الانتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية الاستخدام الامثل لها، او عن طريق إجراء تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج تنطوي على استخدام أفضل لهذه العناصر.[6]

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 24 . 26 /9/ 2001، ص 5.

[2] Liliana Scutari, op.cit, p 36.

[3] عبد العزيز بن سعيد الخياط، مرجع سابق، ص 10.

[4] Philippe Deubel**, Les stratégies de développement,** Pearson Education France, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines,2008, p463.

[5] الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**، دار الهادي، بيروت، ط1، 2006، ص 39.

[6] عبد الرحمن يسرى احمد، **التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الاسلام**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1981، ص 5.

### 3.3. التنمية المستدامة:

تعرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي [1] . ويمكن أن تكون التنمية المستدامة:[2]

- نشر فوائد النمو الاقتصادي على جميع المواطنين؛
- تحويل المساحات الملوّثة إلى مشاريع إسكان حضرية سليمة بيئيا؛
- زيادة الفرص التعليمية للفتيات والفتيان؛
- ابتكار العمليات الصناعية لتكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأقل تلويثا؛
- إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في عمليات صنع السياسات.

وتعرف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987) مصطلح "التنمية المستدامة" بأنه "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". وهذا المفهوم يأخذ في الاعتبار الحق في التنمية وحماية البيئة. ولذلك فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحالية ومعالجة القضايا قصيرة الأجل مع الهدف العام للاستدامة على المدى الطويل. مع مرور الوقت خضع هذا المفهوم إلى العديد من التفسيرات، بحيث وفقا لبعض الكتاب هناك أكثر من 60 تعريفا للتنمية المستدامة، الجانب الذي يثبت تمامًا أننا نواجه مفهومًا ديناميكيًا ومعقدًا للغاية يشمل العديد من جوانب المجتمع المعاصر. ومع ذلك، فإن مصطلح "التنمية المستدامة" بدأ يشجع ويستخدم على نحو متزايد في كثير من الأحيان كنتيجة لمؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992، الذي نظمته الأمم المتحدة، والمعروف باسم "قمة الأرض"[3]

وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب التقدم في ثلاث مجالات، والمعروف كذلك الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية) أي القدرة على توليد الدخل والعمالة من أجل دعم السكان )، سياسية) القدرة على ضمان ظروف الاستقرار والديمقراطية والمشاركة والعدالة، فضلا عن إمكانية ضمان ظروف رفاه الإنسان – الأمن والصحة والتعليم – موزعة بالتساوي على جميع الفئات والأجناس) اجتماعية، والبيئية (أي القدرة على والحفاظ على جودة الموارد الطبيعية واستنساخها). [4]

[1] د. نهى الخطيب، اقتصاديات **البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، جامعة القاهرة، مصر ،2000، ص220.

[2] Tracey Strange and Anne Bayley, **Sustainable Development**, Linking economy, society, environment, OECD,2008, p24-25.

[3] Liliana SCUTARU, **Economic development versus sustainable**, Ecoforum, Volume 2, Issue 1(2),2013, p 36 - 37.

[4] Sergio Barile at al, **From 'EGO' to 'ECO' in B2B relationships,** J Bus Mark Manag, 31.12.2013, p233.

**الشكل رقم 01 – 18**: الركائز الثلاث الأساسية للتنمية المستدامة

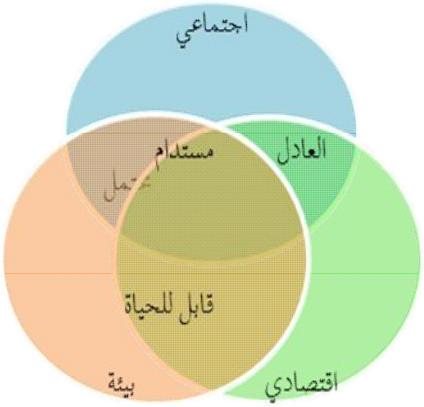


**Source** : https://www.humansandnature.org/sustainability-well-being-and-economic-growth

### 1.3.3. أهداف التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارا بعنوان" تحويل عالمنا :جدول أعمال 2030للتنمية المستدامة 1 "يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي بتهيئة فرص عمل لائقة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل. بعد مرور 70عامًا على تأسيس الأمم المتحدة تم تمرير هذا القرار التاريخي بواسطة 190 من زعماء وقادة العالم في نيويورك باعتباره "رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل" إن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة استكمالاً للعمل الذي وُضع على هذه الطريقة منذ خمسة عشر عامًا مضت في إطار **الأهداف الإنمائية للألفية** التي جعلت العالم يجتمع حول جدول الأعمال منذ عامًا لمواجهة الفقر المدقع والجوع وخاصة للمواطنين الأكثر عرضة للخطر :الأطفال والنساء.[1] ونسرد هذه الاهداف كالتالي: [2]

الهدف 1 :القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف 4 :ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5 :تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات ال صرف الصحي للجميع وإدارة مستدامة

الهدف 7 :ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ؛

[1] Maritza VARGAS ، **أهداف التنمية المستدامة" : تحويل عالمنا "بالابتكار** ، مجلة بيئة المدن الالكترونية ، العدد 13 ، جانفي 2016 ، ص 4.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، الدورة السبعون، 21 أكتوبر 2015، ص 8 . 9.

الهدف:8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف :9 إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11 :جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13 :اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف 14 :حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف:17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

**الشكل رقم 01-19: اهداف التنمية المستدامة**

المصدر: Maritza VARGAS، أهداف التنمية المستدامة" :**تحويل عالمنا "بالابتكار**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، جانفي 2016، ص 4.

### 2.3.3. مؤشر أهداف التنمية المستدامة: يصنف مؤشر أهداف التنمية المستدامة الدول حسب الحالة

المبدئية لهذه الاهداف 17 فيها، ويشير وصف المبدئية هنا إلى البيانات المتوفرة الأقرب لـ 2015، كما يعد مؤشر الأهداف هذا أوليا ولا يستخدم سوى البيانات المنشورة التي تشمل مجموعة البيانات التي ستستخدم فيما بعد لرصد

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، وبموجب إطار العمل الرسمي الخاص بالرصد، ويتيح المؤشر لكل دولة إمكانية تقييم الحالة الراهنة للتقدم الذي احرزته مقارنة مع نظائرها) مثل الدول التي يتقارب فيها مستوى الدخل أو الواقعة في منطقة جغرافية معينة )[1]

## 4. أهداف ومستلزمات التنمية الاقتصادية

### 1.4. أهداف التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن الدول تسعى لرفع مستوى معيشة سكانها، وتختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى تبعا لاختلاف ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي [2]:

✓ **زيادة الدخل الوطني**: تعطي الدول النامية أولوية وأهمية كبيرة لزيادة الدخل الوطني لعلاج المشاكل المرتبطة بالفقر وانخفاض المستوى المعيشي وزيادة النمو السكاني السائد في هذه الدول، خصوصا إذا ترافق ذلك بإحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البيئة الاقتصادية؛

✓ **رفع مستوى المعيشة**: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة، من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المنتظر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، والوصول لمستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان بدرجة كافية لتحقيق هذه الغايات؛

✓ **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات**: تعاني معظم الدول النامية من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ أقلية من المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني أغلبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول والذي ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي؛

✓ **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني**: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، والتوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، إذ يتميز الهيكل الاقتصادي لمعظم الدول النامية بهيمنة القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية مما عرضها لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، مما يستوجب التوسع في هيكل الإنتاج وبناء صناعات تحويلية تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة؛

[1] جيفري ساكس وآخرون، **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العاملي**، نيويورك: برتلمسان وشبكة حلول التنمية المستدامة، 2016، ص 13.

[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان ساتية، مرجع سابق، ص. ص 25 - 28.

## 2.4. مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في عوامل الإنتاج إلى جانب عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأنماط الثقافية ونظم التعلم ومشاركة الشعب في عملية التنمية، ونستعرض فيما يلي بعضها [1]:

✓ **تراكم رأس المال:** تعطى أهمية كبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والذي يستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، والتراكم في رأس المال يعزز من قدرة البلد على إنتاج السلع، وتمكنه من تحقيق معدل نمو عالي. وينقسم رأس المال إلى: رأس مال مالي يتمثل في الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض للبنوك، ورأس المال المادي الذي يتكون من المصانع والآلات والمعدات والمواد الخام ... إلخ، إلى جانب البنية التحتية المتمثلة في المدارس، المستشفيات، الطرق، الجسور ... إلخ. ووجود رأس المال يمكن أن يشجع على التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الإنتاجية، إضافة إلى انه يسمح بتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي؛

✓ **الموارد البشرية:** ويقصد بها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما في التنمية، كما أن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني وتتوزع الموارد البشرية ما بين العمل المادي والقدرات الإدارية والتنظيمية، ومع تقدم التنمية يقل دور الأولى وتزداد أهمية الثانية؛

✓ **الموارد الطبيعية:** وتتمثل في العناصر التي تمثل هبات الأرض، وهي توفر قاعدة للتنمية الصناعية من خلال، تمكين البلد من توسيع نشاطه الصناعي باستخراج المواد الخام وتصديرها على حالتها وتوفير عملة صعبة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية أو تصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية. ويمكن القول إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بالشكل المناسب، إلا أنها لا تعد شرطا للتنمية فعدة دول تقدمت اقتصاديا وهي لا تمتلك موارد طبيعية كاليابان مثلا؛

✓ **التقدم التكنولوجي** : و يقصد به المعرفة العملية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع .

فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم و تغير تكنولوجي من اجل توسيع الطاقات الإنتاجية و تشغيل هذه الطاقات و يلعب التقدم التكنولوجي حوارا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تحسين طرق الإنتاج و تقليل تكاليفه ، و يسمح بالتغلب على مشكلة الندرة و التقليل من قيودها [*] ، و بالتالي يتعين على الدول تعزيز قدراتها التكنولوجية و اكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة .

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 134 - 146.

[*] انخفاض حجم الإنفاق على الموارد ، فيصبح جزء منها متوافر الاستخدام ، و التوفير في الموارد المادية التي تستخدم في انتاج السلع يؤدي إلى انخفاض أسعارها .

## 5. مؤشرات التنمية الاقتصادية

نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدّة، وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه الذي يشير إلى شيء آخر، لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات، ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها [1].

**1.5. المؤشرات الاقتصادية: تصف** هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، و يمكن أن تقدم على شكل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNPأو GDPالكلي أو للفرد [2]

**1.1.5. الناتج المحلي الإجمالي**: هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد وتحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث قطاعات تتمثل في قطاع الإنتاج السلعي، قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، وكل من هذه القطاعات تقسم إلى قطاعات جزئية أخرى •، ومن جهة أخرى يمكن دراسة الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق والتي تعني إنفاق القطاعات المكونة للاقتصاد ويتمثل في الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي والاستثمار الإجمالي وصافي الصادرات؛ [3]

**2.1.5. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر هذا المقياس أفضل من سابقه كونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان[4] . وقد عرف البنك الدولي نصيب الفرد من الناتج المحلي بأنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. [5]

وقد واجه هذان المؤشران انتقادات واسعة منها [6]:

---

[1] محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 1، http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf ، 10 - 01 - 2016.

[2] محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، مرجع سابق، ص 1.

[3] علي لزعر، عبد الحليم جدي، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة**، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، جوان 2013، المركز الجامعي سوق أهراس، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، عمان، 2012، ص 247.

[5] http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD ، 16 -01 -2016.

[6] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص 45.

- ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصاءات السكان، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف، فضلا عن اختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، مما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق؛
- يخفي هذان المؤشران حقيقة توزيع الدخل، إذ أثبتت التجربة في الدول لنامية عدم وجود علاقة مباشرة وقوية بين ارتفاع الدخل الفردي والتحسن في نوعية الحياة، ففي معظم البلدان النامية تستحوذ قلة من السكان على أغلبية الدخل، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية في هذه الحالة، لأن آثار النمو لم تنسحب إلى إحداث تغييرات هيكلية كتقليل الفوارق في توزيع الدخل مثلا.

و قد جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته ، و يتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية و عدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية ، و كان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تعادل القوة الشرائية ( ppp ) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية ).و لا يسوى هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان استنادا إلى GNP ، فتقدير أسعار السلع و الخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب و عرضة لمشكلات مفاهيمية و عملية ، إضافة إلى صعوبة إعداد الـ( ppp )نظرا لما تحتاجه من بيانات و اختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان [1].

و حاول Northous & Tobin عام 1972 تصحيح GNP ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الاقتصادي ، و تستلزم هذه المقاربة تخفيض ال-GNP و عدم احتساب نفقات الدفاع و النفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث و الازدحام و الجريمة ، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ و خدمات الاستهلاك المعمر ، و يرى Ahluwalia & Chenery عام 1979 أن معدل نمو الـGNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء ، و اقترحا لذلك بديلين : الأول هو ترجيح متعادل لكل عشر من متلقي الدخل ، و الثاني إدخال أوزان الفقر لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40% من السكان الأقل دخلا .

كما توصي دراسة Grootaert عام 1994 باستعمال أكثر من خط للفقر *، أي رؤية أوضاع الفقراء جدا التي لا تبرز نسبيا، بدراسة الفقراء كمجموعة متجانسة وهي ليست كذلك، ومن الناحية العملية فإن المساعدات الضرورية كالوجبات الغذائية في المدرسة والكتب ينبغي أن تكون انتقائية، وأن توجه إلى الفقراء جدا، وإلا لن تكون قابلة للتنفيذ [2].

بالإضافة إلى هذين المؤشرين ندرج مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي لا تقل أهمية عنها ونذكرها كالآتي:

[1] د أحمد عارف العساف، د محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 53.

[2] د أحمد عارف العساف، د محمود حسين الوادي، سابق، ص 54.

**3.1.5. الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات؛[1]

**4.1.5. أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)**: والديون الخارجية هي جزء من مجموع الديون المستحقة للدائنين خارج البلد. ويمكن ان يكون المدينين الحكومة أو الشركات أو الأسر المعيشية الخاصة. ويشمل الدين الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية. وتؤثر المديونية الخارجية على الجدارة الائتمانية للبلد وتصورات المستثمرين؛[2]

**5.1.5. مستوى التضخم**: مؤشرات أسعار المستهلك (CPI) هي مؤشر تضخم يقيس المتوسط المرجح لأسعار سلة السلع الاستهلاكية والخدمات، والمشتريات من قبل المستهلك. يتم حساب مؤشر أسعار المستهلكين عن طريق إجراء تغييرات في الأسعار لكل عنصر في سلة السلع والخدمات المحددة مسبقًا خلال شهر واحد. يتم استخدام التغييرات في مؤشر سعر المستهلك لتقييم التغيرات في الأسعار المرتبطة بتكلفة المعيشة؛ [3]

**6.1.5. الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**: الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين اجمالي الصادرات واجمالي الواردات لهذه الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، والميزان التجاري المعياري للسلع والخدمات هو الميزان التجاري مقسوما على اجمالي التجارة (صادرات+ واردات) والميزان المفضل هو ما يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه الصادرات أكبر من الواردات؛ [4]

**7.1.5. مستوى الفقر**: المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية. وتقاس نسبه عدد الفقراء بين السكان استنادا إلى خطوط الفقر الوطنية (اي القطرية المحددة). وقد يكون للبلد خط فقر وطني فريد أو خطوط فقر منفصلة للمناطق الريفية والحضرية، أو لمناطق جغرافية مختلفة تعكس الاختلافات في تكلفه المعيشة أو تعكس أحيانا الاختلافات في الوجبات الغذائية وسلال الاستهلاك؛[5]

[1] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?view=chart ، تاريخ الاطلاع 03- 03-2018.

[2] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS ، تاريخ الاطلاع 03- 03-2018.

[3] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx?ReportId=37469 ، تاريخ الاطلاع 03- 03-2018.

[4] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx ، ، تاريخ الاطلاع 03- 03-2018.

[5] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?view=chart ، تاريخ الاطلاع 24-04-2018.

**8.1.5. مستوى البطالة:** تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. التعريف المعياري للأشخاص العاطلين عن العمل هو الأفراد الذين لا يعملون، ويبحثون عن عمل في فترة ماضية حديثة، وهم متاحون حاليًا للعمل، بما في ذلك الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم أو غادروا العمل طواعية. والأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل ولكن لديهم ترتيبات لوظيفة مستقبلية يُحسبون أيضاً كعاطلين عن العمل. بعض البطالة أمر لا مفر منه. في أي وقت يكون بعض العمال عاطلين مؤقتا بين الوظائف بينما يبحث أصحاب العمل عن العمال المناسبين والعمال يبحثون عن وظائف أفضل. إن القوة العاملة أو الجزء النشط اقتصاديًا من السكان هو بمثابة الأساس لهذا المؤشر، وليس مجموع السكان.[1]

**2.5. المؤشرات الاجتماعية:**

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في اواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاحصائية الاقتصادية لتضم طبقا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الاساسية وتوفير النمو والرفاه. وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية القياس المباشر فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح. لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والامن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الاطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو الوفيات... إلخ دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما. علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة، فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة وقد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب الحوادث أساسا وليس المرض. ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جديد عمليا، فالتسجيل المدرسي مثلا هو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، إلا أنه قد يكون جيد الداء إذا كان الحضور ضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس. لذلك فغن المؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها والوعي بالعلاقات البينية فيها. وعلى عكس الحسابات القومية تستعمل الأسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة.[2]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، مرجع سابق، ص3-4.

### 3.5. المؤشرات المركبة:

**مؤشر التنمية البشرية HDI:**

هو مؤشر حديث اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، وقد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI*، يعد مؤشر التنمية البشرية مقياسا موجزا لمتوسط الإنجاز في الابعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياه مديدة وصحية، ومعرفه ومستوي معيشة لائق. والمبادرة هي الوسيلة الهندسية للمؤشرات العادية لكل من الابعاد الثلاثة.[1]

إن حساب مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الفرعية المكونة له يستند إلى مقاربة الانجاز الذي تحققه كل دولة مقارنة بأفضل وأسوأ انجاز حقق على مستوى العالم، وتتضمن هذه المقاربات قياس الفجوة التنموية ومن ثم التعرف على التحدي للدولة المعينة. ويترتب على هذا العرف المنهجي تنميط المؤشرات للتراوح قيمتها من صفر (لأدنى إنجاز تنموي) إلى واحد (لأعلى إنجاز تنموي) وذلك لمختلف مجالات القدرة تحت الدراسة. وتقرير التنمية البشرية يصنف الدول إلى ثلاث مراتب للتنمية البشرية حسب قيمة المؤشر المركب: تنمية بشرية مرتفعة وهي تتطلب قيمة مؤشر تبلغ 0.8 أو أكثر، تنمية بشرية متوسطة وتتطلب قيمة مؤشر تتراوح قيمته بين 0.5 و0.8 وتنمية بشرية منخفضة تتطلب قيمة مؤشر تقل عن 0.5. وحسب تقرير التنمية البشرية تحددت القيم القصوى كالتالي: [2]

- مؤشر قدرة العيش لفترة زمنية طويلة I1: يقاس هذا المؤشر بالعمر المتوقع للحياة وتتراوح قيمه من 25 سنة إلى 85 سنة؛
- مؤشر قدرة المعرفة I 2: يقاس هذا المؤشر بمؤشر مركب من معدل المعرفة لدى الكبار (الذين يبلغون 15 سنة فما فوق) بوزن يبلغ 0.67 ومؤشر معدل الانخراط في التعليم بمستوياته الثلاثة بوزن يبلغ 0.33؛
- مؤشر هناء المعيشة I3: يقاس هذا المؤشر بالناتج المحلي الاجمالي للفرد محسوبا بالمقابل الشرائي بالدولار، وتتراوح قيمته من 100 دولار إلى 40000 دولار، وعادة ما يتم تنميطه على أساس لوغاريتم دخل الفرد
- بمعنى أن أدني قيمة للمؤشر ستكون 2 وان اعلى قيمة ستكون 4.6 وذلك ابتعادا عن الانحياز الذي يترتب على القيم الاسمية للدخل.

حيث يحسب دليل التنمية البشرية كالتالي: $HDI = \frac{I1 + I2 + I3}{3}$

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi ، تاريخ الاطلاع 23-04-2018.

[2] علي عبد القادر علي، **الديمقراطية والتنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد **27**، الكويت، ماي 2008، ص11-12.

**الشكل رقم 01 – 20: مؤشر التنمية البشرية**

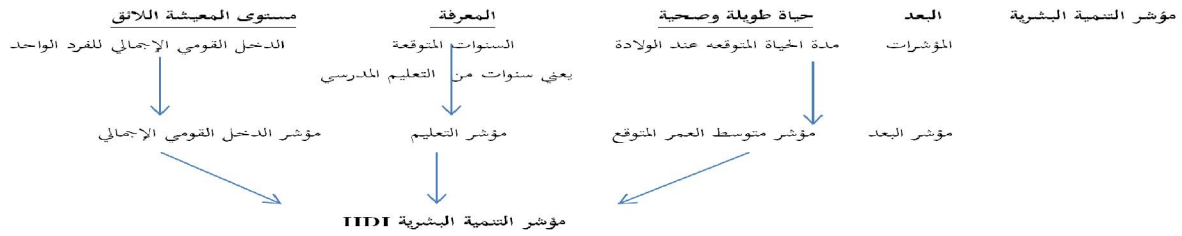


**المصدر**: برنامج الامم المتحدة الانمائي، http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi ، تاريخ الاطلاع 23-04-2018.

### 4.5. مؤشرات الحاجات الاساسية:

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الاساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في اشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الاساسية أهمها: [1]

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطقي أي خارطة للحاجات الاساسية ;
- ادلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي ;
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد ;
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة) ;
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الاساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق او تحت المعايير الدنيا ;
- تحديد فجوة اشباع الحاجات الاساسية على المستوى الدولي والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة واتساعها وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك؛
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاصلاح.

### 5.5. مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

#### 1.5.5. مؤشرات الرفاه:

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2011 إلى أن معظم الخبراء والأفراد العاديين سيوافقون على أن الرفاه الإنساني يمثل الحالة التي يستطيع الفرد عندها تحقيق احتياجاته المختلفة والتي بعضها ضروري (أن يكون الفرد بصحة جيدة على سبيل المثال). ويشمل تعريف الرفاه الإنساني القدرة على تحقيق الأهداف الشخصية

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص6.

وأن يكون الفرد مكتفياً وارضياً عن ظروفه الحياتيه، ولما كانت ظاهرة الرفاه الإنساني ظاهرة معقدة وان العديد من محدداته ترتبط مع بعضها البعض بشكل قوي، فإن تقييم الرفاه الانساني يحتاج إلى عمل شامل يتضمن عددا كبيرا من العناصر التي تساهم في تشكيل حياة الافراد، وقد حددت المنظمة ثلاثة أبعاد رئيسية للرفاه هي:[1]

- الظروف المعيشية المادية أو الرفاه الاقتصادي: الذي يحدد الإمكانات الاستهلاكية للأفراد ومدى تحكمهم بالموارد؛
- نوعية الحياة، أي مجموعة العناصر غير المالية للأفراد التي تساهم في تشكيل الفرص الحياتية لهم؛
- الرفاه المستقبلي أو استدامته، وتعني استدامة الأنظمة الاجتماعية – الاقتصادية والطبيعية، حيث يعيش الناس ويعملون والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة لاستدامة الرفاه عبر الزمن. وتعتمد الاستدامة على كيفية تأثير الأنشطة الإنسانية على المخزون من الأنواع المختلفة من رأس المال (الطبيعي، الاقتصادي، الإنساني والاجتماعي). ويبين الشكل المرفق الإطار العملي للأبعاد الثالثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

**الشكل رقم 01 – 21: الإطار العملي للأبعاد الثالثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD**

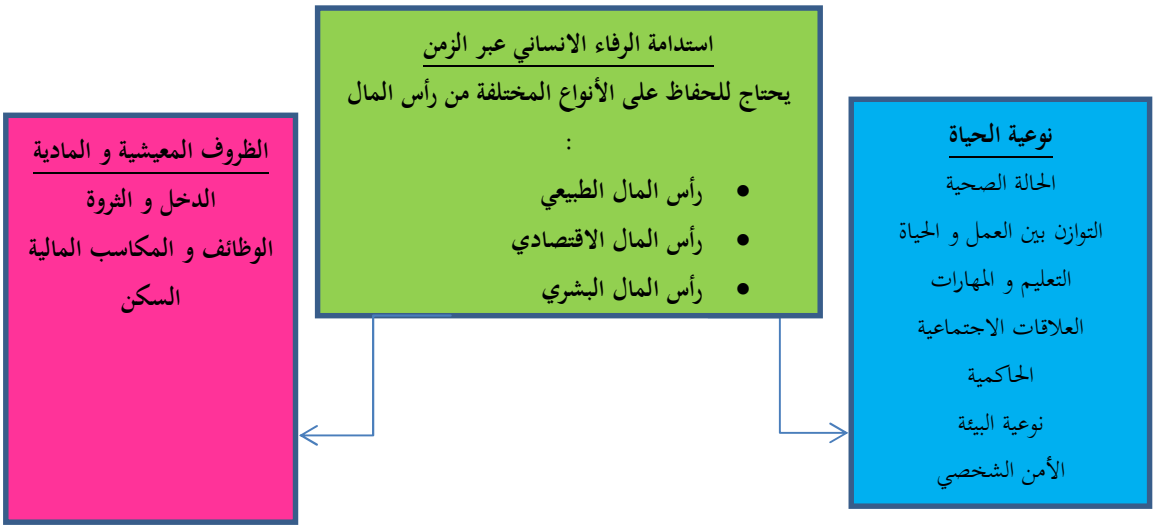


**المصدر**: كمال صالح، **مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، عمان، الاردن، اكتوبر 2014، ص13.

يطرح Grootaert 1982 تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية والانفاق الكلي والدخل الكامل. وفي دراسة أخرى لـ Anand & Harris 1994 استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الاسرة للفرد، إنفاق الاسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الاسرة للفرد، نسبة الانفاق على الغذاء إلى الانفاق الكلي للأسرة، أما Drewnowski 1972فقد قدم إسهاما تصنيفيا لأبعاد الرفاه هي: مؤشرات تدفقات الرفاه، مؤشرات حالة الرفاه، مؤشرات آثار الرفاه، ومؤشرات آثار الانتاجية.[2]

[1] كمال صالح، **مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، عمان، الاردن، اكتوبر 2014، ص12.
[2] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص7.

### 2.5.5. نوعية الحياة:

قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الامن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة. و تكمن الاشارة إلى بعض الجهود الدولية أو الاقليمية لقياس نوعية الحياة و بحوث سياستها و من هذه الجهود : برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الذي انطلق في أواخر السبعينات و برنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات [1] ، وقد وضع المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بفرنسا مقاييس موضوعية لنوعية الحياة لا تنحصر في الأوجه المادية أو النقدية البحتة بل تأخذ في الاعتبار أيضا ظروف العمل، ودرجة الاندماج في المجتمع والصحة والتعليم، وانعدام الأمن الاقتصادي )كالبطالة على سبيل المثال) والبدني، مما يعطي نظرة شاملة عن أوجه التفاوت.

### 6.5. مؤشرات أخرى للتنمية الاقتصادية:

### 1.6.5. مؤشر التنمية الشاملة:the Inclusive Development Index ( IDI )

يستند مؤشر التنمية الشاملة إلى مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي توفر تقييما متعدد الأبعاد لمستويات المعيشة .ويصنف المؤشر 109 بلد وفقا لمستواها الحالي من التنمية الشاملة، كما يقدم نظرة على الأداء الأخير على مدى 5 سنوات معا، هذه الميزات تسمح للمستخدمين لفهم كل من حالة واتجاه النمو الشامل في جميع أنحاء العالم.[2] يقيس المؤشر كيفية أداء البلدان لأحد عشر بعدا من ابعاد التقدم الاقتصادي بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وله ثلاث ركائز: النمو والتنمية، المساواة بين الأجيال، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمالية. تم تصميم مؤشر التنمية الشامل (IDI) كبديل للناتج المحلي الإجمالي، عن كثب للمعايير التي يقيّم بها الناس التقدم الاقتصادي لبلدهم وهذا البرنامج هو مشروع لمبادرة منظومه المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن مستقبل التقدم الاقتصادي، الذي يهدف إلى تنوير وتمكين التقدم الاقتصادي المستدام والشامل من خلال تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال القيادة الفكرية والتحليل والحوار الاستراتيجي والتعاون الملموس، بما في ذلك عن طريق التعجيل بالأثر الاجتماعي من خلال العمل المؤسسي. يأخذ في الاعتبار النمو، كما تم قياسه باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والعمالة، والإنتاجية، فإنه يشتمل أيضًا على العديد من المقاييس الأخرى، بما في ذلك مقاييس الفقر ومتوسط العمر المتوقع والدين العام والدخل المتوسط وتفاوت الثروات وكثافة الكربون .كما يدرس المؤشر الاستثمارات في رأس المال البشري، ونضوب الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلوث [3]

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص8.

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي، http://widgets.weforum.org/inclusive-development-index-2017/ ، تاريخ الاطلاع 24-04-2018.

[3] المنتدى الاقتصادي العالمي، https://www.weforum.org/reports/the-inclusive-development-index-2018 ، تاريخ الاطلاع 24-04-2018.

الشكل رقم 01 – 22: المؤشرات الأساسية الشاملة للنمو والتطور

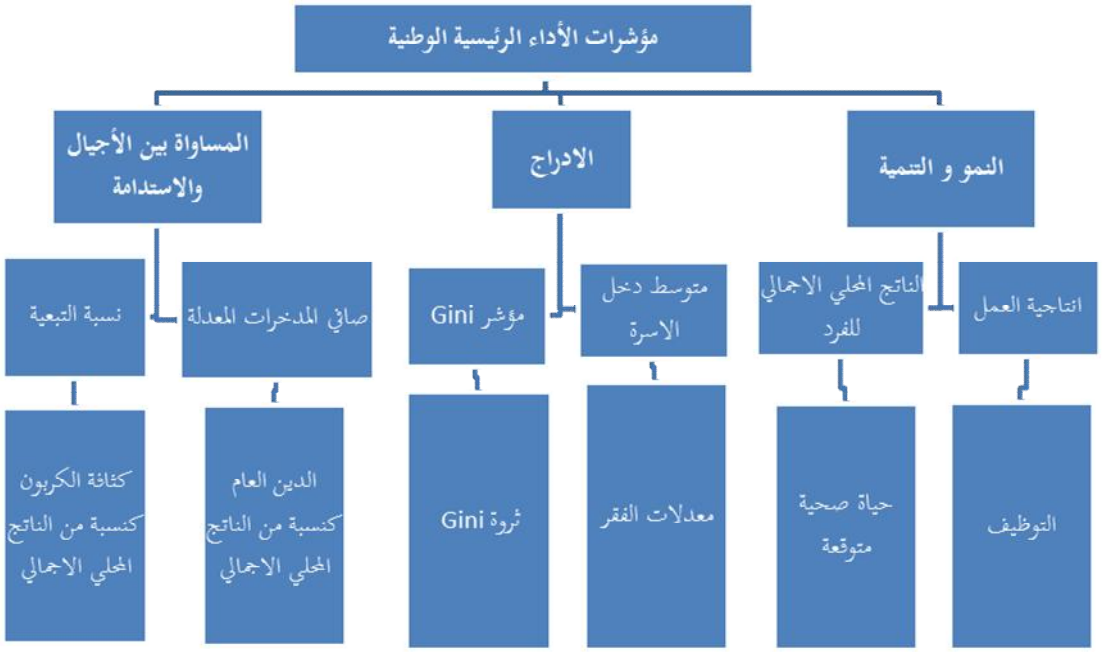


**Source:** World Economic Forum, **The Inclusive Development Index 2018**, Summary and Data Highlights, http://www3.weforum.org/docs/WEF_Forum_IncGrwth_2018.pdf

### 2.6.5. مؤشر تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA)

لقد وجد الباحثون في مجموعة بوسطن الاستشارية بديلا للناتج المحلي الاجمالي في قياس التنمية الاقتصادية ألا وهو مؤشر تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة Sustainable Economic Development Assessment (SEDA)، وهو أداة تشخيص الملكية التي تعطي البلدان نظرة ثاقبة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ومما لا شك فيه أن هناك صلة بين ثروة البلد ونموه الاقتصادي والتحسينات في رفاهه العام .لذا بدلا من التركيز فقط على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد – المؤشر الأكثر استخداما للرفاهية العامة للبلد – (SEDA)يقدم مقياسا موضوعيا للمعايير النسبية للرفاهية التي يواجهها الناس في البلدان المتقدمة والنامية في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة لكل بلد، لا ينظر إلى المستوى الحالي للرفاه فحسب، وإنما ينظر أيضا في التقدم الذي أحرزه مؤخرا .ويقارن أيضا كل بلد مع 148 بلدا آخر في مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة بوسطن الاستشارية، ويمكن بعد ذلك استخدام تحليل الهيئة من أجل تحسين صياغة الاستراتيجيات والأولويات الوطنية والمحلية وصياغتها .ويقيس تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل منهجي رفاهية الأمة باستخدام عشرة أبعاد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .وتؤخذ نتائج هيئة تنمية الصادرات سنويا لـ 150 دولة، وتتيح للبلدان رؤية تقدمها على مر الزمن ومقارنتها مع أقرانها. وتعرف هيئة تنمية الصادرات الرفاه العام من خلال دراسة ثلاثة عناصر أساسية تتألف من عشرة أبعاد:[1]

[1] مجموعة بوسطن الاستشارية، https://www.bcg.com/industries/public-sector/sustainable-economic-development-assessment.aspx ، تاريخ الاطلاع 25-04-2018.

- **اقتصاديات:** ويقيس هذا العنصر كيفية أداء بلد ما من حيث تحقيق نمو متوازن .وهذا يوفر أساسا للبلد للاستثمار في العنصرين الآخرين .يتم قياس الاقتصاد وفقا لما يلي:
  - ✓ **الإيرادات:** الثروة أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد
  - ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** التضخم وتذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي
  - ✓ **توظيف:** مستويات العمالة والبطالة
- **الاستثمارات:** وتشمل المجالات التالية – البنود الرئيسية في أي ميزانية حكومية – استثمارات قصيرة وطويلة الأجل تساعد على إدخال تحسينات على النمو الاقتصادي والرفاه على مر الزمن.
  - ✓ **الصحة:** الحصول على الرعاية الصحية، ومعدلات الوفيات والمرضى
  - ✓ **التعليم** :جودة التعليم والوصول
  - ✓ **البنية التحتية:** المياه والنقل والصرف الصحي والاتصالات
- **الاستدامة:** وتعرف الاستدامة على نطاق واسع بحيث تشمل الإدماج الاجتماعي والبيئة .وهي تدرس:
  - ✓ **المساواة في الدخل:** فوارق الدخل بين السكان
  - ✓ **الحكم:** فعالية وجودة المؤسسات الحكومية، إلى جانب المساءلة، والاستقرار، والحريات المدنية
  - ✓ **بيئة:** نوعية البيئة والسياسات التي تهدف إلى التحسين والمحافظة عليها
  - ✓ **مجتمع مدني:** قوة الروابط بين الأفراد، بما في ذلك درجة التماسك بين الجماعات، والنشاط المدني، والمساواة بين الجنسين

وأكثر 10 دول صنعت أكبر قدر من التقدم وحولت النمو الاقتصادي لصالح رفاهية شعوبها في الفترة من 2006 - 2014 هي بالترتيب: (أثيوبيا – الصين – رواندا – منغوليا – قطر – سيراليون – تيمور الشرقية – كمبوديا – لاوس – غانا) .[1]

[1] منتدى الاقتصاد العالمي World Economica Forum، https://www.weforum.org/agenda/2016/07/which-countries-are-best-at-converting-economic-growth-into-well-being/ ، تاريخ الاطلاع 23-04-2018.

**الشكل رقم 01 – 23: الأبعاد العشرة للرفاه العام**

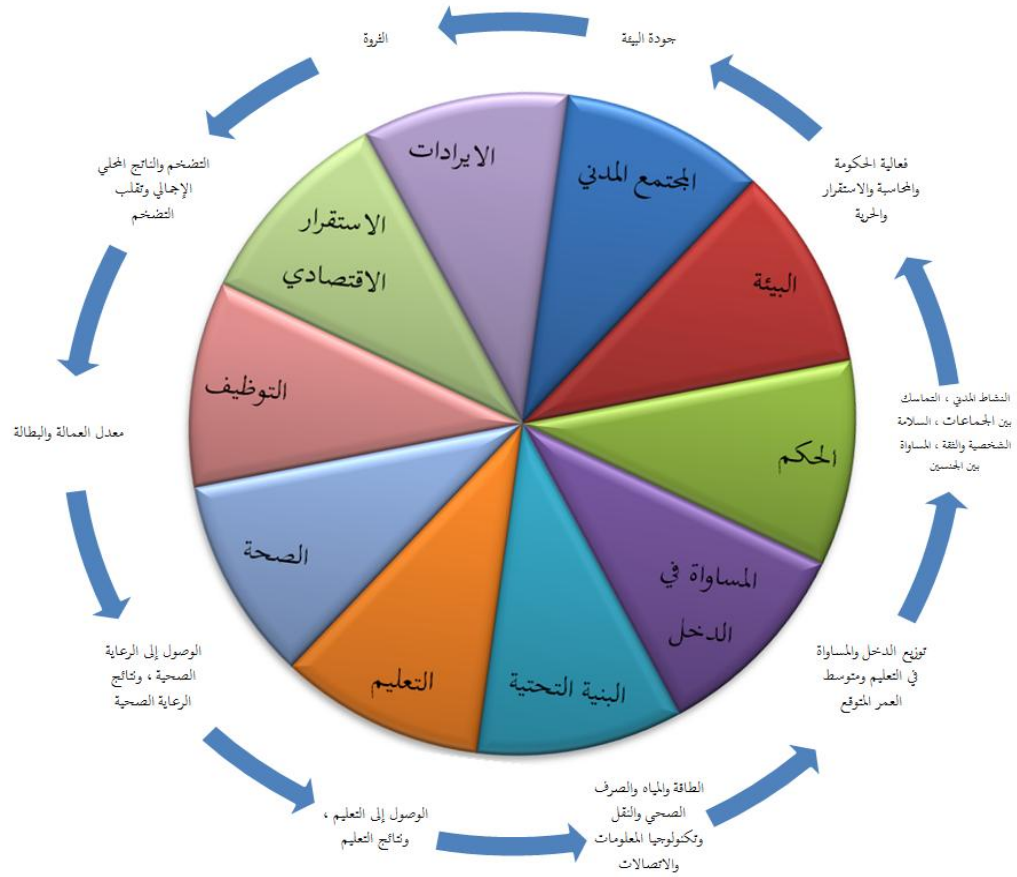


**المصدر**: منتدى الاقتصاد العالمي World Economic Forum، https://www.weforum.org/agenda/2016/07/which-countries-are-best-at-converting-economic-growth-into-well-being/ ، تاريخ الاطلاع 23-04-2018.

## رابعا: علاقة سلاسل القيمة العالمية للخدمات بالتنمية الاقتصادية

بغية تحليل العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية سنتطرق أولا إلى ربط سلاسل القيمة العالمية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، ثم التطرق إلى قطاع الخدمات في سلاسل القيمة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية بصفة خاصة.

### 1. ربط سلاسل القيمة العالمية بالتنمية الاقتصادية:

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي ازدادت نسبة السلع والخدمات الوسيطة في التجارة الدولية من 50% الى 69% للفترة 2009-2018، كما ازدادت الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ويؤكد البنك الدولي على أن مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، ستضمن تطوير الشركات العاملة في قطاع الصناعة والخدمات لمواجهة المنافسة في السوق العالمي، وزيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة .[1]

[1] البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/

تتعلق سلاسل القيمة العالمية بالتنمية الاقتصادية بعدة طرق، حيث تعتمد قدرة البلدان على الرخاء بمشاركتها في الاقتصاد العالمي، وتشتمل البلدان في سلاسل القيمة العالمية على الاستثمار والتجارة التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل القيمة العالمية الفعالة من أجل المساهمة في النمو. ومن العوامل الرئيسية المساهمة في ذلك: **الكفاءة وتطوير البنية التحتية** التي ترفع التجارة العالمية من خلال بناء وتحسين المرافق المادية التي تربط الاقتصادات الوطنية: الموانئ والقنوات، والمطارات، والطرق، ومجموعة واسعة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمكن تعزيز تحسين التدفقات التجارية على الحدود عن طريق الهياكل الأساسية والاستثمارات داخل الحدود (أي في الطرق والمرافق التي تربط بين المناطق الريفية والمناطق الأخرى والشركات الصغرة إلى الأسواق المحلية الكبيرة) و كذلك الاستثمارات خارج الحدود، وخاصة في مرافق البنية التحتية التي تربط البلد بجيرانه المجاورين في سلاسل القيمة الاقليمية ، وغالبا ما تكون هذه الأسواق الإقليمية ليست محل تقدير بسبب الأهمية المعطاة لأسواق البلدان المتقدمة النمو في التسعينات وأوائلها ، ولكن في العصر الحالي أصبحت سلاسل القيمة الإقليمية محل اهتمام.[1]

في الوقت الحالي تستخدم جميع الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الرئيسية تقريبا تحليل سلاسل القيمة كأداة لتنمية القطاع الخاص، حيث هناك سببان رئيسيان لزيادة شعبية مقاربة سلاسل القيمة في مجتمع المانحين الدوليين منذ نهاية التسعينات:[2]

- **أولا**: الأدلة المتراكمة على وجود صلة بين النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص واختزال الفقر؛
- **ثانيا**: حقيقة أن التكامل العالمي في التجارة والانتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية ينقل ضغوط المنافسة العالمية إلى الأسواق المحلية في الاقتصادات النامية، مما يترك مساحة أقل للشركات المحلية لتصميمها وإنتاجها وتسويقها بمفردها.

ولا توجد طريقة بسيطة لربط تحليل سلاسل القيمة العالمية بتنمية القطاع الخاص، بالنظر إلى أن الشركات في سلسلة القيمة تتراوح بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة، ويختلف السياق المؤسسي والنطاق الجغرافي لسلاسل القيمة اختلافا هائلا. غير أن **تدخلات المانحين لها عموما أربعة أهداف**: تعزيز الحلقة الأضعف لمعالجة الاختناقات المحتملة؛ وتحسين التدفقات والمعارف والموارد لجعل جميع الشركات في السلسلة أكثر إنتاجية؛ والعمل على إقامة صلات محددة بين الشركات لتحسين الكفاءة؛ وخلق روابط جديدة أو بديلة في السلسلة لتعزيز النتائج المتنوعة. وفي الوقت الحالي يدخل تنظيم الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة، وهو ما أشار إليه البعض على أنه "نقطة انعطاف رئيسية"، مما قد يكون له آثار كبيرة على الشركات والعمال في البلدان الصاعدة والصناعية، ومع انتعاش التجارة العالمية من الأزمة الاقتصادية 2008-2009، أصبحت الاقتصادات الناشئة محركا رئيسيا للنمو. ومع ذلك، فإن سلاسل القيمة العالمية

[1] Gary Gereffi, **A Global Value Chain Perspective on industrial policy and development in emerging markets**, the Duke Journal of Comparative and International Law's ,2014, p441-442.

[2] Gary Gereffi, **Global value chains, development and emerging**
, Vienna,27 November 2015, p 6.

ليست حلا شاملا لتحقيق التنمية، و التطور السريع جدا أو "المضغوط" الذي تحركه سلاسل القيمة يمكن أن يخلق مجموعة من التحديات الجديدة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم ، حيث يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تخلق حواجز أمام التعلم وتدفع التنمية غير المتكافئة بمرور الوقت، حتى وإن كانت تؤدي إلى رفع مستوى الصناعة بسرعة، بسبب الانفصال الجغرافي والتنظيمي الذي غالبا ما يكون قائما بين الابتكار والإنتاج ، فهناك الكثير من الأدلة على تحقيق أرباح أكبر لتلك "الشركات الرائدة" في سلسلة القيمة التي تتحكم في العلامات التجارية وتصور المنتج (مثل أبل) وإلى "قادة المنصة" التي توفر التكنولوجيات الأساسية والمكونات المتقدمة (مثل إنتل).[1]

### 1.1. دور تحليل سلسلة القيمة في التنمية الاقتصادية:

إن مجتمع التنمية الاقتصادية يعتمد بشكل متزايد على تحليل سلاسل القيمة، فيتم استخدام إطار سلاسل القيمة العالمية في الجهود الرامية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: إشراك جهات فاعلة جديدة في السلاسل وتحسين موقف الجهات الفاعلة الموجودة بالفعل في السلاسل. ففي الحالة الاولى يطبق هذا الإطار لفهم كيفية إدماج الجهات الفاعلة الاقتصادية الجديدة في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية على المستويين القطري والفرعي. وعادة ما تشمل الجهات الفاعلة البلدان النامية الجديدة التي لم تنخرط بعد في الصناعات العالمية وأنواعها المختلفة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي غالبا ما تتخلف عن المنظمات الأكبر في الانضمام إلى السلاسل. وعلى وجه التحديد تستخدم هذه المنهجية لتحديد الفرص الرئيسية داخل السلسلة بالنسبة للجهات الفاعلة الجديدة والقيود الرئيسية التي تحول دون مشاركتها. ويستخدم هذا الإطار أيضا لتقديم رؤى للبلدان التي تشارك بالفعل في الصناعات العالمية بشأن كيفية الارتقاء بهذه السلاسل من خلال تحديد الفرص المتاحة لإضافة قيمة إلى المنتجات والخدمات للتصدير والقطاعات المتخصصة التي تتنافس فيها و وضع استراتيجيات لتحقيق أقصى قدر من المكاسب من حيث تعزيز العمالة الجيدة واستخدام المكونات المحلية في الصادرات ، ومن خلال تجزئة الصناعة إلى قطاعاتها الرئيسية، كما يساعد تحليل سلاسل القيمة البلدان على تحديد الانشطة المحددة في السلسلة التي تقوم بها حاليا شركاتها، فضلا عن الفرص المحتملة لهذه الاشكال في المستقبل . ويمكن لهذا التحليل أيضا أن يوفر نظرة ثاقبة لتوجيه واضعي السياسات.[2]

### 2.1. الإطار العالمي لسلاسل القيمة كأداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الجديد

قد توسعت التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990، مدفوعة في ذلك بظهور سلاسل القيمة العالمية وأتاح ذلك التوسع تقاربا غير مسبوق، فقد سجلت البلدان الفقيرة نموا أسرع وبدأت في اللحاق بالبلدان الاغنى، وانخفضت معدلات الفقر انخفاضا حادا. كانت هذه المكاسب نتيجة لتجزئة إنتاج السلعة بين عدد من البلدان ونمو الروابط فيما بين الشركات. بدأت الاجزاء و المكونات تعبر العالم في خطوط متقاطعة حيث تبحث الشركات عن الكفاءات أينما

[1] Gary Gereffi, **Global value chains, development and emerging economies**, pp 6-7-19.
[2] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, **Global value chains in Latin America: A development perspective for upgrading**, ECLAC Books, No. 127 (LC/G.2617-P), Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2014, p83 – 84.

وجدت،و ارتفعت الانتاجية و الدخل في البلدان التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية مثل بنغلادش ، الصين وفيتنام و غيرها ،وجدت أكبر انخفاض في معدلات الفقر بتلك البلدان على وجه التحديد ، لكن لم يعد من المسلم به أن تبقى التجارة قوة تعمل من أجل الرخاء فمنذ نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبح نمو التجارة بطيئا و تراجعت وتيرة التوسع في سلاسل القيمة العالمية ،فلم يشهد العقد الماضي ما شهدته التسعينيات من أحداث ذات أثر تحولي–دمج الصين و أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي و عقد اتفاقيات التجارة الرئيسية مثل جولة الاورغواي و اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا).و في الوقت نفسه ظهر تهديدان محتملان للنموذج الناجح للنمو الكثيف العمالية القائم على التجارة:[1]

- ثانيا: يمكن أن يؤدي النزاع التجاري فيما بين البلدان الكبرى إلى تقليص سلاسل القيمة العالمية أو تجزئتها.

وتوصل ذات التقرير للبنك الدولي أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل تعزيز النمو وخلق فرص العمل بشكل أفضل، والحد من الفقر شريطة أن تجري البلدان النامية إصلاحات أعمق وأن تتبع البلدان الصناعية سياسات تتّسم بالانفتاح يمكن التنبؤ بها. ومن المحتمل أن تكون التطورات التكنولوجية نعمة أكثر منها نقمة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية، كما يمكن أن تكون منافع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية متقاسمة على نطاق واسع ومستدام إذا عززت كل البلدان مستويات الحماية الاجتماعية والبيئية.

**الشكل رقم 01–24**: آليات عمل سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية

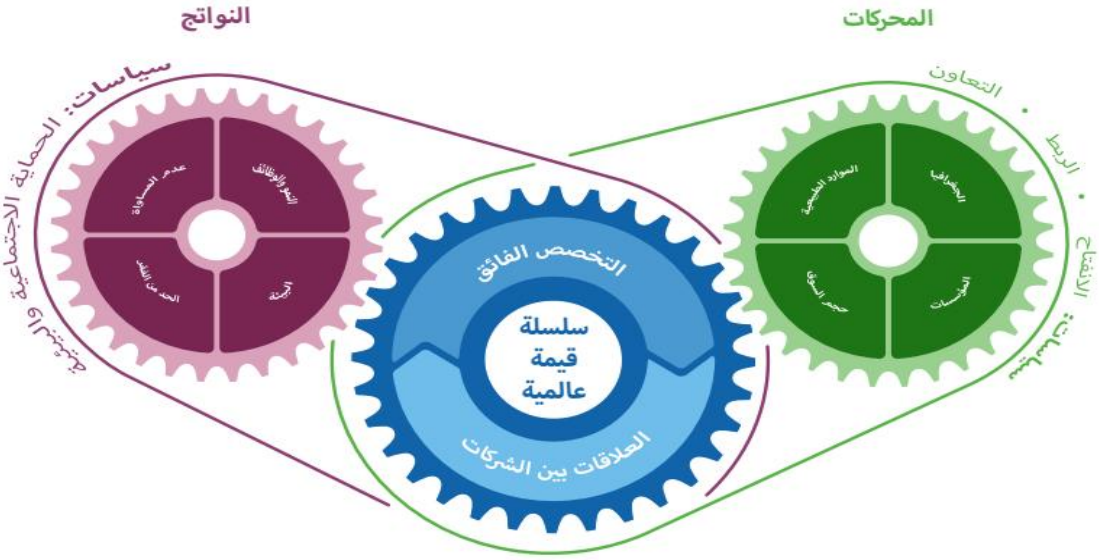


**المصدر**: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، 2019، ص1.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، 2019، ص1.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

وتجدر الإشارة إن إعادة تنظيم سلاسل القيمة في التجارة الدولية يشكل فرصا متنوعة للبلدان النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إتاحة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، كما تمكن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الاقتصادات الناشئة من إضافة قيمة إلى صناعاتها المحلية. غير أن الإدراج في سلاسل القيمة العالمية لا يترجم بالضرورة إلى مكاسب إيجابية من التجارة. وبغية الاستفادة من المشاركة في القطاعات العالمية، يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على استدامة قدرتها التنافسية وتعزيزها على مدى تعميم التجارة في أجندة التنمية الاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقا، وبناء القدرات الداخلية وتوليد وظائف أكثر وأفضل للحد من البطالة والفقر. وبالتالي، فالمسألة ليست مجرد مسألة المشاركة في الاقتصاد العالمي، بل كيفية القيام بذلك على نحو مربح.[1]

ويعتمد نجاح آثار سلاسل القيمة العالمية في التنمية الاقتصادية على النقاط التالية: [2]

- العولمة التي لها تأثير إيجابي على الإنتاجية نظرا لتحسن الكفاءة نتيجة للمنافسة الدولية، وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا والمعارف الجديدة، ومساحة أكبر للتخصص ووفورات الحجم؛
- المشاركة في سلاسل القيمة قد تزيد الإنتاجية نظرا لأنه من شأنها أن تسهل الوصول إلى المدخلات المتوسطة أو الأرخص؛
- سلاسل القيمة العالمية ستعمل أيضا كطريق للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق الدولية والسلع والخدمات من خلال التركيز على بعض الأنشطة والعمليات بدلا من إنشاء سلسلة قيمة كاملة.

وحسب البنك الدولي فإن المشاركة في سلاسل القيمة لها مهمة لتحقيق التنمية حيث:[3]

- ✓ تعد المشاركة في GVCمحركًا قويًا لنمو الإنتاجية وخلق الوظائف وزيادة مستويات المعيشة؛
- ✓ البلدان التي تتبنى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنمو بشكل أسرع، وتزداد مهارات الاستيراد والتكنولوجيا فيها، ويتم تعزيز العمالة فيها؛
- ✓ مع التنمية القائمة على GVC، تولد البلدان النمو من خلال الانتقال إلى مهام ذات قيمة مضافة أعلى وذلك عن طريق دمج المزيد من التكنولوجيا والدراية في جميع مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات. كما توفر المشاركة في GVC للبلدان فرصة لزيادة عملية التنمية فيها.

كما تمكن سلاسل القيمة العالمية الشركات من تصنيع وتجميع منتج معين في أكثر من بلد واحد. فتسمح هذه العملية بتدفق المعرفة من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويمكن أن تساعد المشاركة في GVC البلدان النامية على النمو والتقدم وخلق فرص العمل، لكن يجب أن تكون لدى الحكومات السياسات

[1] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, op.cit, p81.
[2] Heba Elsayed Tolba, **The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade**, (ME15Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7, Dubai-UAE, 22-24 May, 2015 Paper ID: D526, p5.
[3] البنك الدولي، http://www.worldbank.org/en/topic/global-value-chains ، تاريخ الاطلاع 08-08-2018.

المناسبة للتعامل مع السلاسل العالمية للقيمة بشكل إيجابي. حيث يجب عليها تحديد أولويات أهدافها، وتحديد القيود الملزمة، وتصميم السياسات والتدخلات التنظيمية مع وضع تحديات محددة في الاعتبار.[1]

وبشيء من التفصيل سنطرح بعض الآثار لسلاسل القيمة العالمية على الدول النامية بين تحقيق المكاسب في ظل تحقيق التنمية الاقتصادية والتعرض للمخاطر:[2]

توجد سلاسل القيمة العالمية منذ قرون بيد أنها نمت سريعا بين عامي 1990و2007، إذ دفع التقدم التكنولوجي في مجال النقل و المعلومات و الاتصال ،وانخفاض الحواجز التجارية الشركات المصنعة لتوسيع عمليات الانتاج خارج الحدود الوطنية .غير أنه في السنوات الاخيرة تراجعت وتيرة نمو التجارة و سلاسل القيمة العالمية حسب الشكل المرفق ، و من أسباب ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي العام و خاصة الاستثمار،و انخفاض وتيرة إصلاح التجارة، بل انعكاس مسار الإصلاح، علاوة على ذلك نضجت عمليات تجزئة الانتاج في المناطق و القطاعات الأكثر ديناميكية. كما تجدر الإشارة إلى انه قد يؤثر ارتفاع مستويات الحماية مؤخرا كذلك على تطور سلاسل القيمة العالمية إلى بلدانها الأصلية أو تحويلها إلى مواقع جديدية (وما لم تتم استعادة القدرة على التنبؤ بالسياسات العامة، فمن المرجح أن يظل أي توسع في سلاسل القيمة العالمية متوقفا) وعندما يكون الوصول إلى الأسواق في المستقبل غير مؤكد يصبح لدى الشركات حافزا لتأخير خطط الاستثمار إلى أن تتبدد هذه الحالة من الضبابية.

**الشكل رقم 01– 25: نمو سلاسل القيمة العالمية كنسبة من التجارة الدولية (1970 إلى 2015)**

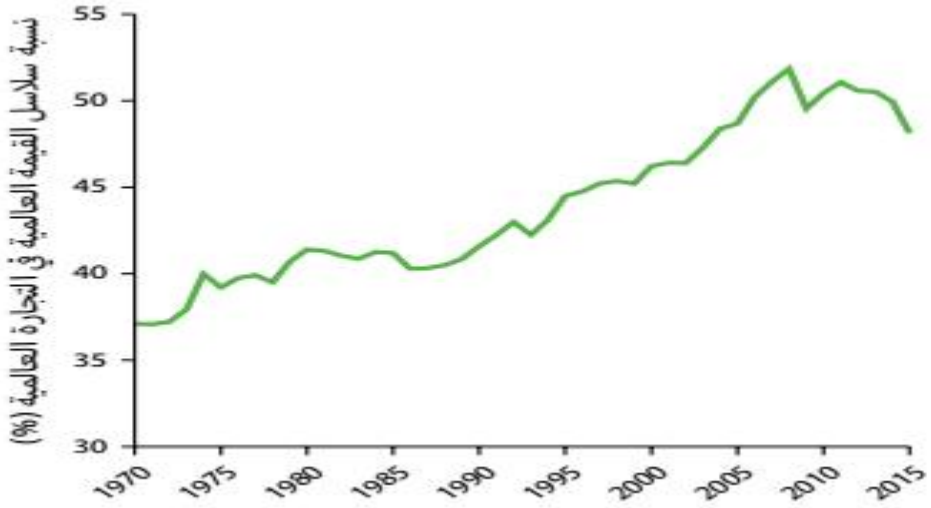


**المصدر:** البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، 2019، ص2. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

[1] البنك الدولي، http://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/book-making-global-value-chains-work-for-development ، تاريخ الاطلاع 08-08-2018.

[2] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –**، مرجع سابق، ص2-3. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

و يعزز التخصص الفائق من الفعالية ،و تعزز العلاقات الدائمة فيما بين الشركات من نشر التكنولوجيا و إمكانية الحصول على رأس المال و المدخلات على طول السلاسل ، ففي إثيوبيا على سبيل المثال تتميز الشركات المشاركة في GVC بان انتاجيتها أعلى من ضعف إنتاجية الشركات المماثلة التي تشارك في التجارة التقليدية ، و تظهر الشركات في البلدان النامية الأخرى أيضا مكاسب كبيرة في الانتاجية بفضل المشاركة في GVC،و تشير التقديرات إلى ان ارتفاع المشاركة في GVCبنسبة 1بالمئة يزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 1بالمئة ، او اكثر كثيرا من مكاسب الدخل الناشئة عن التجارة التقليدية التي تصل إلى 0.02بالمئة.و تأتي أكبر طفرة في النمو عادة عندما تنتقل البلدان من تصدير السلع الأولية إلى تصدير منتجات صناعية أساسية مثل الملابس مستخدمة مستلزمات مستوردة مثل المنسوجات كما حدث في بنغلادش و كمبوديا و الفيتنام . غير انه لا يمكن الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة هذه دون الانتقال تدريجيا إلى أشكال المشاركة الاكثر تعقيدا، لكن الانتقال من التصنيع المحدود إلى التصنيع والخدمات الأكثر تقدما وأخيرا إلى الأنشطة المبتكرة، أصبح أكثر إلحاحا من حيث المهارات والربط والمؤسسات التنظيمية.

كما توفر المشاركة في GVCوظائفا أفضل لكن العلاقة مع عملية التشغيل تتسم بالتعقيد فالشركات في GVCفي العادة أكثر انتاجية و كثافة في رأس المال من غيرها من الشركات و بالتالي فإن إنتاجها أقل كثافة من حيث فرص العمل و مع ذلك تؤدي الانتاجية المعززة تلك إلى زيادة في انتاج الشركة و بالتالي إلى زيادة فرص العمل بالشركات .و بما أن GVCتعزز الدخل و التشغيل فهي ترتبط بالحد من الفقر ، فالتجارة بشكل عام تحد من الفقر بشكل أساسي من خلال النمو .من ناحية أخرى فإننا نجد أن توزيع المكاسب الناتجة عن المشاركة في GVC لا تتم بالتساوي بين البلدان و داخلها ، و في الوقت نفسه تنخفض هوامش الأسعار للمنتجين في البلدان النامية ، و في داخل البلدان يسهم التعرض للتجارة مع البلدان الاقل دخلا و التغيرات التكنولوجية في إعادة توزيع القيمة المضافة من العمالة إلى رأس المال .و قد ترتفع التفاوتات أيضا في سوق العمل مع ارتفاع الاجور للعمل الذي يتطلب مهارة و ثبات الأجور للعمل الذي لا يتطلب مهارة .و قد ينجم عن GVCأيضا تأثيرات مضرة بالبيئة الرئيسية لتلك السلاسل بالتجارة المتنامية الاكثر بعدا في السلع الوسيطية و ذلك مقارنة بالتجارة التقليدية و هذا يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل مقارنة بالتجارة التقليدية و إلى زيادة النفايات خاصة الالكترونيات و البلاستيك من تغليف البضائع و يمكن للنمو الناتج عن GVCأيضا أن يجهد الموارد الطبيعية خاصة إذا كان مصحوبا بدعم الانتاج أو الطاقة ، مما يشجع على الإفراط في الإنتاج على الجانب الإيجابي ،فإن البيانات لا تدعم المخلوف من أن تختار الشركات تحديد مراحل الانتاج الأكثر تلويثا في البلدان التي تتسم فيها المعايير البيئية بالضعف .

## 2. سلاسل قيمة الخدمات العالمية كمنهج نحو التنمية الاقتصادية

يعتمد الاندماج في سلاسل القيمة إلى حد كبير على سهولة وتكاليف التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورأس المال والمعرفة والناس وما إلى ذلك. وتعد السياسات الفعالة على الحدود وكذلك وراء الحدود، ضرورية لزيادة المشاركة في سلاسل القيمة، وعلاوة على ذلك، فإن اللوائح المحلية والبيروقراطية المتصلة بالتجارة هي عوامل تكلفة كبيرة بالنسبة للشركات التي يتعين عليها أن تعمل بطريقة تنافسية في الوقت المناسب ضمن سلاسل القيمة.[1]

[1] Heba Elsayed Tolba, op.cit, p15-16.

### 1.2. اعتبارات التنمية في سلاسل القيمة العالمية للخدمات

في عالم سلاسل القيمة زادت الاقتصادات النامية بما في ذلك أقل البلدان نموا، من فرص الدخول في أنشطة وسيطة بإضافة كميات صغيرة نسبيا من القيمة المضافة إلى منتج معين. ولذلك تفتح سلاسل القيمة العالمية فرصا هائلة للتنمية لم تكن موجودة من قبل في الاقتصاد العالمي. وبدلا من أن تكون البلدان النامية قادرة على أن تكون عميقة في جميع جوانب إنتاج سلعة أو خدمة، فإن بإمكان البلدان النامية الآن أن تكتسب عنصرا واحدا أو مهمة واحدة فقط. وهذا يغير الطريقة التي يستطيع بها صانعو السياسات النظر إلى الميزة النسبية. وتقدم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مجال الخدمات إمكانيات كبيرة للدول النامية والدول الصغيرة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في منطقة السلع لعدد من الأسباب:

- **أولا**: الخدمات لا ترتبط بالموارد الطبيعية، بالتالي الشركات لا تحتاج إلى الاستفادة من احتياطيات النفط أو السلع عند إنتاجها للخدمات؛
- **ثانيا**: إن المشاريع لا تعتمد على الموقع الجغرافي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات، حيث أن تكاليف النقل للخدمات، لا سيما عندما تقدم عبر الحدود لا تكاد تذكر. وهذا يعني أن المسافة إلى الخارج لا ينبغي أن تكون عاملا رئيسيا من حيث التكلفة أو اتخاذ القرارات؛ غير أن القرب من الأسواق يمكن أن يؤدي دورا في ذلك وقرارات المستثمرين من حيث المناطق الزمنية وكيفية استخدام الخدمات المقدمة إلى الخارج في المدخلات إلى السلع المتداولة، حيث يؤدي النقل دورا كبيرا. وبالمثل، الأرض لا ينبغي أن تكون عائق.

ومن الآثار الأخرى للتنمية أن الحجم ليس عاملا رئيسيا في قدرة الحكومة على خلق ميزة نسبية في مهمة الخدمات في الأسواق الدولية، بسبب إمكانية التقاط نوع واحد فقط من الخدمات بل إن الاقتصادات الصغيرة قد تضع نفسها في أسواق متخصصة. كما أن الخدمات، خلافا للبضائع، لا تساهم في وفورات الحجم بنفس الطريقة. وبالتالي، فإن إنتاج كمية أكبر من النشاط الخدمي سيكون له تأثير ضئيل نسبيا على السعر النهائي مقارنة بإنتاجية العمل ومحتوى المهارات والابتكار. بالنسبة لتلك البلدان في الأسفل يمكن أن توفر الخدمات "قفزة" إذا كانت الحكومة قادرة على المساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لتطوير قطاع الخدمات، مما يسمح للبلدان بتجاوز مرحلة التصنيع والانتقال مباشرة إلى الخدمات، بما في ذلك الأسواق الدولية. فإن هذا يشير إلى أن قطاع الخدمات يوفر بديلا قابلا للتطبيق على النحو الذي نوقش سابقا، مما يمكن الاقتصادات الأكثر فقرا إلى تخطيّ التصنيع، والعثور على طريقة ناجعة في سلاسل القيمة من خلال اتخاذ مهمة الاستعانة بمصادر خارجية وهي إحدى الطرق التي يمكن أن تستهدفها البلدان في تحقيق هذا الهدف. وقد يكون اقتطاع إحدى المهام المتعلقة بالخدمات من أجل الحصول على رخصة التجارة العالمية مشروطا بقدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو محرك التجارة في القرن الحادي والعشرين ومن العوامل الكبيرة وراء إنشاء التجارة في سلاسل القيمة العالمية. والتركيز على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مهام نقل الخدمات هو

أمر هام للغاية. ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تنتقل التكنولوجيا والابتكار لا سيما في الاقتصادات الصغيرة حيث يكون حجم السوق المحلية محدودا. وهذا يعني أن سياسة الحكومة ينبغي أن تكون مفتوحة وترحب بالأجانب لا سيما في المجالات التي تعزز كفاءة أداء الخدمات. ويمكن أيضا أن تكون حوافز السياسات التي تستخدم بحكمة ذات أهمية هنا وتساعد على تشكيل النتائج المرجوة.[1]

### 2.2. الآثار المترتبة على نمو سلاسل قيمة الخدمات

ينطوي نمو سلاسل قيمة الخدمات على عدة آثار بالنسبة للاقتصاد العالمي وكذلك على إطار منظمة التجارة العالمية للقواعد المتعلقة بالخدمات في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالنسبة للبلدان النامية، قد يكون من الأسهل والأقل كلفة استيعاب واحد أو أكثر من "المهام" لسلسلة قيمة الخدمات بدلا من محاولة التنافس على طول خط أنشطة الخدمات بأكمله. وقد يسمح ذلك أيضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية بالمشاركة على نحو أكثر سهولة في التجارة الدولية حيث لا يلزم أن تكون لها ميزة تكلفة في منتج نهائي ويمكن أن تختار "مهمة" واحدة فقط على طول سلسلة القيمة. ونظرا للعوامل الهامة في إنشاء سلاسل قيمة الخدمات، فإن الاستنتاج الواضح هو أنه إذا ما ركزت البلدان النامية سياساتها على التعليم وخلق رأس المال البشري (كما فعلت العديد من اقتصادات شرق آسيا)، فقد يكون من الممكن القفز في سلم التنمية وتجاوز المراحل التقليدية من التصنيع من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالنظام التجاري العالمي، فإن تطوير سلاسل قيمة الخدمات له آثار على هيكلة قواعد النظام التجاري العالمي، والهدفان المهمان هما ضمان الحياد النموذجي والاتساق التنظيمي في القواعد التجارية:

- ✓ **الحياد القياسي**: بالنسبة لمقدمي الخدمات، ينبغي أن تكون طرق الإمداد مفتوحة وخاصة النمطين 1 و3 بحيث يمكنهم اختيار أي من طرق إنتاج وتصدير نشاط الخدمات على طول سلسلة القيمة الأكثر تكلفة. ومن شأن الاتفاقات الملزمة في هذه المجالات على المستوى المتعدد الأطراف على المستوى الأمثل، أو على الصعيد الإقليمي في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تعزز الاقتصاد العالمي الأكثر كفاءة وأسرع نموا؛
- ✓ **الاتساق التنظيمي**: بالنسبة للبيئة التنظيمية، سيكون من الضروري إجراء دراسة نقدية لكيفية تحقيق أكبر قدر من الكفاءة التنظيمية من جانب الشركاء التجاريين بحيث لا تفرض اللوائح نفسها عقبات في إنشاء سلسلة القيمة الخدمات. ومن الضروري في هذا الصدد التوصل إلى اتفاقات بشأن الاتساق التنظيمي، إما عن طريق اعتماد مبادئ عامة أو مبادئ قطاعية محددة أو يفضل أن تكون مجتمعة معا.

وكما هو الحال بالنسبة للسلع، فإن تطوير سلاسل قيمة الخدمات العالمية يجعل الكثير من القواعد التجارية الحالية للخدمات (الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفصول الخدمات في اتفاقات التجارة الإقليمية) غير ذي صلة، حيث أن هذه القواعد مصممة لتطبيقها على الخدمات التي يتم تصديرها باعتبارها أنشطة عامة من مقدمي الخدمات،

[1] Stephenson, S and J Drake-Brockman, op.cit, p16-17.

فالحاضر لا يأخذ الإطار المعياري للتجارة في الاعتبار كذلك ظاهرة تعدد الموردين والمواقع المتعددة لأنشطة السلع والخدمات، وسيتعين إعادة النظر في هذه الهياكل المعيارية وتحديثها.[1]

### 3.2. أهمية سلاسل قيمة الخدمات العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تبرز أهمية سلاسل قيمة الخدمات العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر العديد من النقاط نذكرها كما يلي:[2]

✓ نظرا لأن الخدمات أصبحت ذات أهمية أكثر في الإنتاج والاستهلاك والتجارة، فإن التكاليف الإنمائية أيضا تتمثل في عدم إدراج الخدمات في التحليل الاقتصادي وتحليل السياسات؛

✓ أدى التفتت الوطني والدولي للإنتاج إلى خلق العديد من الفرص الجديدة لتضمين مدخلات الخدمات في سلاسل القيمة العالمية عبر مجموعة من الأنشطة ذات المستويات المختلفة من محتوى القيمة والتطور التكنولوجي؛

✓ على الرغم من التحديات، فإن استخدام بيانات محسنة عن الخدمات – لا سيما فيما يتعلق بالخدمات التي تعزى بشكل غير صحيح إلى إنتاج السلع وتجارتها – أمر ضروري لفهم الفرص المتصلة بالخدمات لإضافة قيمة محلية وترقية في سلاسل القيمة العالمية؛

✓ يؤدي تخصيص السياسات على نحو فردي لأنماط العرض إلى الحد من حياد السياسة العامة بشأن الخيارات التي تتخذ بشأن كيفية تقديم الخدمات. وهذا يمكن أن يخدم أهداف التنمية في حالات معينة، ولكن يمكن أيضا أن يقوضها؛

✓ إن النزعة إلى الهيكل التنظيمي الذي تتسبب فيه السلع والخدمات والاستثمارات في أقسام سياسية منفصلة تتداخل مع الطابع الأكثر سلاسة للتفاعل بين هذه الجوانب من نشاط سلاسل القيمة. يجب أن يتم تعريف القواعد وتطبيقها بهدف تكرار هذا الترابط، كما أن فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ورفع مستوى المشاركة بمرور الوقت تعتمد على بيئة السياسات؛

✓ تعتمد الشركات على القدرة على التنبؤ، والاتساق والشفافية. وبالتالي، فإن وجود بيئة مواتية لفرص المشاركة في فرص التجارة العالمية وفرص الارتقاء بها يتوقف على النهج المتبعة في السياسات التي تركز على التسهيل وتقلل من تكاليف السقوط. عنصر آخر من السياسات الناجحة قد تنطوي على الاستخدام المؤقت لتدابير الدعم مثل الإعانات. النجاح هنا يعتمد بشكل حاسم على قدرات الحكم، بما في ذلك النظر في "الحكم الرشيد" وكذلك الشفافية والمساءلة.

[1] Peter Draper et al, op cit, p23.
[2] Patrick Low, **Modes of Service Delivery and Global Value Chain Participation**, Trade Hot Topics, the Commonwealth, ISSUE 135,2016, p7.

**الخلاصة:**

تطرقنا في هذا الفصل لأهم المقاربات النظرية التي تخص موضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية، مركزين في ذلك عن مكاسب و مخاطر المشاركة في GVC، والدور الهام الذي يلعبه قطاع الخدمات في سلاسل القيمة العالمية، فدور الخدمات في سلاسل القيمة ليس فقط كمدخلات ولكن أكثر من ذلك بكثير، فهي تعتبر **كروابط في سلسلة القيمة**، ومدخلات **لأنشطة التصنيع**، وتعتبر الخدمات أيضا **أنشطة لخلق القيمة**، بالإضافة إلى ذلك **تسهل الخدمات المعاملات من خلال الفضاء والوقت**.

كما ركزنا عن اهم طرق القياس و المؤشرات التي تعبر عن كل متغير ( المستقل و التابع ) بناء على ما جاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و البنك الدولي والنظريات الاقتصادية و ثمرة جهود الكثير من الباحثين المتخصصين في هذا المجال ، و ذلك لاستغلالها في الدراسة الميدانية ، فأخر البحوث توصلت إلى قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات عن طريق تحليل مؤشر القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات المجسدة في إجمالي صادرات الصناعة i و البلد (c) كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات الإجمالية من البلد i و يرمز له بـ ($SERV\ VA_{c,i}$) ، أما مؤشرات التنمية الاقتصادية فقد تنوعت بين الاقتصادية و الاجتماعية و المركبة و المؤشرات الحديثة ، كما تعرض بعض منها للانتقادات كونها لا تعكس مستوى التنمية الحقيقي خاصة مؤشر الناتج المحلي الاجمالي .

كما تطرقنا إلى جانب ذلك لعلاقة سلاسل القيمة العالمية للخدمات بالتنمية الاقتصادية في جانبها النظري كما أصلتها الدراسات السابقة للباحثين المهتمين بهذا الموضوع، حيث اكدت أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات من شأنه ان يحقق مستويات من النمو ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

# الفصل الثاني

# عرض ومناقشة الدراسات السابقة وما يميّز الدراسة الحالية

**تمهيد:**

تأتي الابحاث العلمية غالبا في سياق البحث عن أجوبة للأسئلة التي تدورُ في خلد الباحث العلميّ، لهذا فقد كان من الضروريّ لنا أن نستعين بدراسات ومؤلّفات ومراجع سابقة ؛ حيث تبرز أهمّيتها في إعطائنا إلماماً شاملاً بموضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات باعتباره موضوع حديث من مواضيع التجارة الدولية ، فتجميع المعلومات من مصادرها المختلفة والمتنوّعة يساعد و بشكل كبير على سبر أغوار الموضوع، و كشف أبعاده و ما تم بخصوصه سابقا والوصول إلى أدقّ تفاصيله ونتائجه ، لذلك سيتم في هذا الفصل عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية للخدمات و ثم التطرق إلى مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها .

**أولا: عرض الدراسات السابقة**

سيتم في هذا الجزء عرض لبعض الدراسات مرتبة حسب حداثتها من سنة 2018 إلى سنة 2010، حيث سنطرح أهم ما تطرقت له كل دراسة، ثم نقدم تلخيصا

**1. دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh (2018):**[1]

عنونت الدراسة بـ: مساهمة الخدمات في سلاسل القيمة: دراسة حالة لقطاع الملابس الجاهزة المصري

تمحورت اشكاليتها حول إبراز دور الخدمات في قطاع الصناعة التحويلية في مصر لسنة 2016، مع التركيز على صناعة الملابس الجاهزة، بدراسة ثلاث حالات لشركات مختلفة متخصصة في صناعة الملابس، فالشركة A هي ملكية متوسطة الحجم (11 وحدة)، ويعمل بها حوالي 140 موظفًا. الشركة متخصصة في ملابس الرجال عالية الجودة، أما الشركة B هي ملكية فردية صغيرة الحجم توظف حوالي 180 موظفًا، وتنتج بشكل أساسي ملابس غير رسمية من البوليستر تستهدف مستهلكي الدخل المنخفض والمتوسطون الشركةC هي شركة صغيرة وتوظف حوالي 257 موظفا وتنتج أساسا ملابس النساء وملابس الأطفال. وتمت الدراسة بتحديد سلسلة القيمة من البداية إلى النهاية، من تحديد مصادر المدخلات إلى تسليم المنتج النهائي، مع التركيز على منتج واحد أو مجموعة متجانسة من منتجات، مع تحديد جميع مدخلات الخدمة في سلسلة القيمة مع تجنب أي حساب مزدوج. تم تصميم استبيان توجيهي، بما في ذلك قائمة بالخدمات المحتملة، بإمكانية تضمين خدمات إضافية بناءً على مقابلات مع الشركات، تم أيضًا تضمين الخدمات المقدمة من الحكومة في الاستبيان، ثم أجري تحليل من حيث التكلفة. وطُلب من الشركات التي تمت مقابلتها الكشف عن التكلفة التقريبية للخدمات المستخدمة في سلسلة القيمة الخاصة بها كنسبة مئوية من إجمالي تكلفة الإنتاج، لم تكن البيانات المقدمة شاملة لجميع الخدمات المذكورة في الاستبيان، بل كانت تمثل تكلفة الخدمات الأساسية. في بعض الحالات، لم يتم تحديد تكلفة خدمات معينة بشكل صريح. في حالات أخرى، أشارت الشركات إلى تكلفة الخدمة لتكون الحد الأدنى؛ وبالتالي، كان من الممكن تمثيل مساهمة الخدمات في كثير من الحالات. ومع ذلك، يمكن اعتبار ما تم تقديمه مؤشراً لتقريب قيمة الخدمات في التكلفة الإجمالية للإنتاج.

فكانت النتائج كالتالي:

- يتضح من دراسات الحالة المذكورة أنه إذا تم استبعاد تكاليف البحث والتطوير والتصميم، فإن الخدمات تشكل حوالي 22-24 في المائة من إجمالي تكلفة الإنتاج. ويختلف هيكل التكلفة على حسب حجم الشركة وموقعها؛
- كشفت جميع دراسات الحالة عن أوجه قصور في الخدمات ذات الصلة بالحكومة، وخاصة الخدمات الجمركية

[1] Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh, **Services contribution to value chains: case study of the Egyptian ready-made Gram ent sector**, the Egyptian Center for Economic Studies, Working paper No.191, January 2018.

وتسجيل الشركات وترخيصها. وأشارت الشركات أيضا إلى عدم وجود العديد من خدمات الإنتاج في المناطق الصناعية مثل مراكز التدريب والصيانة ومراكز الإصلاح، والمختبرات؛

- فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية، نظرًا لطبيعة صناعة الملابس الجاهزة، فإن أيا من الشركات التي شملها الاستطلاع لا تعاني من أي مشاكل تتعلق بالتخزين. ومع ذلك، أشارت الشركات B&C إلى تدهور البنية التحتية للطرق في المحافظات ونقص وسائل النقل العام التي تربط وسط المدينة بالمناطق الصناعية، فضلاً عن عدم وجود وسيلة نقل سريعة إلى الموانئ؛
- تكشف حالات الشركات B&C عن الحاجة لدعم الشركات الصغيرة. وهناك عدد من الخدمات التي لا تستخدمها هذه الشركات مثل التصميم وإدارة تقنية المعلومات ونظام المعلوماتيون الخدمات الأخرى تشكل حصة كبيرة في تكلفة الإنتاج للشركات الصغيرة مثل التسويق؛
- عدم الكفاءة في تقديم الخدمات قد أثر سلبًا على أداء صناعة الملابس الجاهزة المصرية، ففي قطاع يتم فيه توليد الأرباح من مجموعة من الخدمات غير الملموسة، تؤدي القدرات المحلية الضعيفة في البحث والتطوير والتصميم جنبا إلى جنب مع محدودية الاتصال بالمشترين المباشرين إلى زيادة تكلفة الخدمات، والحد من إمكانات القطاع للاستيلاء على جزء أكبر من القيمة المضافة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة العالمية؛
- إن عدم الكفاءة في تقديم الخدمات التي تقدمها الحكومة سواء بشكل كلي أو جزئي يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للقطاع من حيث الوقت المحدد، والأسعار، واستيفاء مواصفات الجودة؛
- تعاني الشركات الموجودة في المحافظات من عدم كفاية البنية التحتية، مما يؤدي إلى تضخيم تكاليف النقل، وتختلف استراتيجيات الشركات للتعامل مع عدم الكفاءة في تقديم الخدمات باختلاف حجم الشركة. فالشركات الصغيرة تحاول أن تستفيد من التكلفة العالية للخدمات من خلال تجنب البنود عالية التكلفة مثل البحث والتطوير، والتصميم واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- هناك مجالًا لزيادة القدرة التنافسية لصناعة الملابس الجاهزة المصرية من خلال تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة على طول سلسلة القيمة. وقد حددت الدراسة الخدمات التالية على أنها أهم دوافع التغيير في صناعة الملابس الجاهزة المصرية: التصميم، تنمية الموارد البشرية، النقل والخدمات اللوجيستية، ضمان الجودة والاختبار، الخدمات الحكومية ذات الصلة.

### 2. دراسة Jason Deidrick وآخرون (2017): [1]

[1] Jason Dedrick و أخرون ، **رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية " دراسة حالة الهواتف الذكية "** ، التقرير العالمي للملكية الفكرية ، WIPO، سويسرا ، 2017.

الدراسة كانت ضمن التقرير السنوي للملكية الفكرية سنة 2017، الذي جاء تحت عنوان: رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية، ويستطلع التقرير كيف نجحت الاقتصادات النامية –ولا سيما الصين – في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال بناء الأصول غير الملموسة، ويستعرض الفرص المتاحة لاتباع استراتيجيات مماثلة في المستقبل، حيث تناول التقرير ثلاث دراسات حالة مختلفة منها دراسة حالة الهواتف الذكية في سنة 2017. حيث تنظر الدراسة إلى ثلاث شركات رائدة هي أبل " ايفون 9" وسامسونج "جالكسي إس 7 " وهواوي "بي 9''، وفي نماذج الهواتف الذكية التي تنتجها، بهدف جمع نظرة ثاقبة عن عوائد رأس المال غير الملموس في الهواتف الذكية، تقديرا لحصص تحصيل القيمة للشركات الثلاث الرائدة، كما أن الدراسة سعت إلى وضع خرائط لإيداعات الملكية الفكرية بشأن منتجات الهواتف الذكية وتكنولوجياتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعمل الشركة الرائدة في ظل علامة تجارية قوية، وتكون مسؤولة عن قدر كبير من البحث والتطوير و تصميم المنتجات ومواصفاتها، ولكن تحصل شركة آبل وسامسونج وهواوي على مكونات التكنولوجيا من أطراف أخرى، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأطراف على نفس القدر من الابتكار والنشاط في إنتاج الأصول غير الملموسة؛
- في حالة آبل يجري تجميع المنتج النهائي من قبل مصنعي التصميم الأصلي أو المصنعين المتعاقدين. أما سامسونج فتنفذ معظم عملية التجميع في مصانعها، وتستخدم هواوي طريقتي التجميع الداخلي والخارجي؛
- تحصّل شركة أبل نسبة 42٪ من كل جهاز أيفون7 تبيعه بحوالي 809 دولار أمريكي، وتتقارب حصص تحصيل القيمة لشركتي سامسونج وهواوي، وتحصّل آبل حصة أعلى في القيمة المطلقة من منافستيها، لأن جهاز أيفون أغلى سعرا وأكثر مبيعا. وتؤكد هذه الارقام ارتفاع العائدات المتراكمة على رأس المال غير الملموس في هذه الصناعة وخاصة بالنسبة لشركة آبل؛
- لا يمكن القول إن الشركات الرائدة هي وحدها التي تولّد عائدات من رأس المال غير الملموس، فبعض موردي المكونات من الولايات المتحدة وآسيا الذين يقدمون تكنولوجيا طوروها بأنفسهم يحققون هوامش عائدات كبيرة، كذلك موردوا التكنولوجيا من أمثال كوالكوم، أما المصنعون المتعاقدون للتجميع النهائي فيحققون هوامش منخفضة نسبيا، ممّا يبين الأهمية الثانوية لرأس المال غير الملموس في هذه المرحلة ولكن يستفيد هؤلاء من حجم نشاط كبير؛
- قد لا يكون كثير من الاختراعات محصورا في الهواتف الذكية، أو قد يشك في صلته بالهواتف الذكية عند إيداع البراءة مثل تكنولوجيا نظام تحديد المواقع GPS، ويشير النهج الاوسع لرسم الخرائط أن قرابة 35 في المائة من جمع الإيداعات الأولى للبراءات في جميع أنحاء العالم تتعلق بالهواتف الذكية؛

- تظهر إحصاءات الإيداع المتاحة أن أبل وهواوي وسامسونج تعتمد اعتمادا كبيرا على أشكال الملكية الفكرية، ولكن لا يعني ذلك أن كل إيداعاتها تتعلق بالضرورة بالهواتف الذكية، ومن مجالات التصاميم الصناعية التي تشهد نموا سريعا في نشاط الإيداع مسألة واجهات المستخدم المصورة Guis، فقد أودعت شركة آبل لدى مكتب الاتحاد الاوربي للملكية الفكرية 222 طلب تسجيل تصميم صناعي لواجهات مستخدم مصورة بين عامي 2009 و2014 وأودعت سامسونج 379 طلبا في ذات الفترة؛
- لقد رفع المشاركون من الصين قدراتهم التكنولوجية بسرعة فتطورت شركة هواوي على سبيل المثال من مورد لمعدات الاتصالات والهواتف المحمولة المنخفضة السعر إلى مورد رائد للهواتف الذكية الراقية، وتستثمر الشركة بكثافة في مجال البحث والتطوير وبناء علامة تجارية عالمية؛
- يشهد تجميع الهواتف الذكية تحولات مستمرة، إذ تكافح الشركات الرائدة في بعض الأحيان لتلبية الطلب المرتفع، مما يدفعها إلى تجربة شركات مصنعة جديدة أو مواقع تجميع جديدة مثل الهند في حالة آبل وفيتنام بالنسبة لسامسونج؛
- تشهد المشاركة في تجمعات البراءات بشأن المعايير التكنولوجية الحديثة مثل معيار LTE مشاركة كثيفة نسبيا من قبل شركات الانترنيت مثل جوجل وشركات من الصين وجمهورية كوريا ولا سيما هواوي وسامسونج وZTE؛
- يؤدي تنقل اليد العاملة دورا كبيرا، فشركة سامسونج استفادت من تنقل اليد العاملة عن طريق التعلم من مهندسين يابانيين وعن طريق التعامل مع مهندسين كوريين مدربين في الولايات المتحدة، وهواوي قد استعانت بمهندسين غربيين في مجال التسويق والشؤون العامة وبخبراء تصميم رئيسيين من آبل أو سامسونج؛
- السياسة الحكومية لها دور واضح في تعزيز صناعة الهواتف الذكية، فالشركات الثلاث تعمل في بلدان لها تركيز واضح على النمو القائم على الابتكار.

### 3. دراسة Jack Daly and Gary Gereffi (2017):[1]

عنوان الدراسة هو: سلاسل القيمة العالمية للسياحة وافريقيا

جاءت هذه الدراسة لتحدد بعض التباين في السياحة على الصعيدين الاقليمي والقطري الذي يمكن رؤيته في مختلف المناطق والبلدان عبر قارة افريقيا، وتهدف أساسا إلى استخدام منهجية GVC لتحليل صناعة السياحة في مناطق مختلفة من افريقيا (تشمل شمال إفريقيا: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، النيجر، السودان، وتونس. افريقيا الوسطى تشمل: أنغولا ، الكاميرون ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشاد ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجابون ، وجمهورية الكونغو. يشمل شرق إفريقيا: بوروندي وجزر القمر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس، موزمبيق ريونيون، رواندا، سيشيل، تنزانيا،

[1] Jack Daly and Gary Gereffi, **Tourism global value chains and Africa,** WIDER Working Paper 2017/17, January 2017.

وأوغندا. جنوب أفريقيا تشمل بوتسوانا وليسوتو)، في حين تم وصف أنواع مختلفة من السفر، كما تسلط الضوء على التدخلات السياسية التي يمكن تنفيذها لزيادة الكفاءة وتسهيل الاقتصاد، حيث تمّ تحديد نوعين من السياحة العالمية – سياحة وترفيه – وقسّمت إلى ثلاث فئات من الجهات الفاعلة: المستهلكين، وسطاء التوزيع، ومقدمي الخدمات. بالاعتماد على تحليل مؤشرات منوعة (متوفرة في الجدول المرفق) من سنة 2011 إلى 2015 فتوصلت إلى النتائج التالية:

- في كل سلاسل القيمة العالمية هناك قنوات توزيع منفصلة تحدد هوية الشركات الرائدة وحكمها على الجهات الفاعلة في المصب؛
- لا تزال قناة التوزيع التقليدية "حجز الحزم" تحظى بشعبية كبيرة بالنسبة للمسافرين إلى إفريقيا بسبب عدم معرفة السوق بين العديد من المستهلكين والأولوية الممنوحة للسفر في رحلات السفاري في سوق تكون فيها رحلات السفاري وخيارات السياحة البيئية الأخرى عوامل جذب رئيسية؛
- الطلب المحلي المحدود على السياحة في افريقيا يتطلب من الجهات الفاعلة المحلية الاعتماد على شركات السياحة العالمية لتزويد العملاء، مما يوفر لهذه الشركات درجة عالية من القوة السوقية. كما أن خطر الروابط الضعيفة مع الصناعات الداعمة سوف يتسبب في تحقيق المكاسب الاقتصادية المرتبطة بالسياحة بالنسبة للجهات الفاعلة الأجنبية؛
- يمكن استخدام تدخلات السياسة لزيادة الكفاءة وتسهيل التحديث الاقتصادي، وقد حددت هذه الدراسة ست مجالات يمكن لأصحاب المصلحة تركيز الاهتمام عليها: (1) الوصول إلى المستهلكين؛ (2) التدريب على المهارات؛ (3) سياسة الامتياز والاستثمار والإدارة؛ (4) البنية التحتية؛ (5) إضفاء الطابع المؤسسي؛ و (6) الروابط الضعيفة مع الصناعات المحلية؛
- من المحتمل أن تظل السياحة مصدرا حاسما للصادرات الإفريقية والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن الديناميات المرتبطة بالصناعة العالمية وكيفية ارتباطها مع الجهات الفاعلة المحلية يعتبران أمر حاسم لتحسين القدرة التنافسية الشاملة في القارة.

### 4. دراسة Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo (2017):[1]

جاءت الدراسة تحت عنوان: تجارة الخدمات وسلاسل القيمة العالمية، حيث اهتمت بالخدمات في سلاسل القيمة العالمية عبر 6 اجزاء: الجزء الأول ركز عن دور الخدمات في GVC، بينما يعرض الجزء الثاني الأساليب ومجموعات البيانات المستخدمة حاليًا لقياس هذا الدور. أما الجزء الثالث فتفحص الأنماط التي تظهر، مع إظهار الأهمية المطلقة والمتنامية للخدمات في GVC.ويناقش الرابع الآثار المترتبة على وجود الخدمات في GVC، ولا سيما بالنسبة لإجمالي إنتاجية العامل وأنماط الميزة النسبية. ويعرض الخامس الأدلة على العوائق التي تحول دون كون الخدمات جزءاً من سلاسل القيمة العالمية، ويحتج السادس بأن هذه العوائق تتم معالجتها بفعالية أكبر من خلال أشكال جديدة من التعاون التنظيمي.

[1] Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, **Services Trade and Global Value Chains**, the World Bank, Policy Research Working Paper 8126, June 2017.

فكانت النتائج كالتالي:

- تبين بعض الأدلة أن نشوء GVC من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يمكن أن يؤثر على قطاعات الإنتاج. بالتالي فإن تحسين الوصول إلى التمويل والاتصالات والنقل وغيرها من الخدمات إما من خلال الإصلاح العام أو إصلاح الاستثمار الأجنبي المباشر، يعزز إنتاجية شركات التصنيع والجوانب الأخرى لأداء شركات المصب. كما أن تطوير قطاعات الخدمات المحلية والوصول إلى الخدمات الأجنبية يمكن أن يغير نمط الميزة النسبية؛
- ارتبطت مفاهيم الأداء الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الاقتصادية: التصنيع والزراعة والخدمات. لكن في عالم من الإنتاج المجزأ، يصعب الحفاظ على هذه الفروق وقد لا تكون ذات مغزى اقتصادي. بدلا من ذلك، يمكن أن يكون التركيز على الآثار المترتبة على أداء مهام معينة، مثلا هل يوفر تصميم المنتجات والتسويق نطاقًا أكبر للابتكار والتعلم بالممارسة، وبالتالي نمو الإنتاجية من تجميع المنتجات؟ ويمكن أن يكون هذا التحليل القائم على المهام – ربما في بادئ الأمر يركز على الهياكل المهنية – أكثر مساعدة من التحليل التقليدي القائم على القطاعات في فهم الآثار المترتبة على التقسيم الدولي الجديد للأفراد والبلدان؛
- تعمل بعض السياسات على منع ظهور سلاسل القيمة العالمية ذات الصلة بالخدمات وتشجيعها، على الرغم من أن معظم أسواق الخدمات أصبحت أكثر انفتاحًا اليوم بفضل التحرير الأحادي، فإن إصلاحات الخدمات لا تزال غير مكتملة، وما زالت هناك عوائق أمام المنافسة المحلية والأجنبية ;
- إن معظم العوائق السياسية التي تحول دون المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر ليست في السلع ولكن في الخدمات، و لا تزال التجارة في خدمات النقل على وجه الخصوص، معطلة في كل من البلدان الصناعية والنامية عن طريق استبعاد مقدمي الخدمات من البلدان الثالثة والقيود الكمية في الاتفاقات الثنائية.

### 5. دراسة Luca Marcolin and Mariagrazia Squicciarini (2017):[1]

عنونت الدراسة ب: الاستثمار في الابتكار والمهارات: النجاح في سلاسل القيمة العالمية، تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن العمل التحليلي الذي نفذ في إطار المشروع الأفقي "سلاسل القيمة العالمية والوظائف والمهارات" من قبل مديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار (STI)، ومديرية التعليم والمهارات (EDU)، ومديرية التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية (ELS)، ومديرية التجارة والزراعة (TAD). تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في التفاعل بين المشاركة والوضع في سلاسل القيمة العالمية(GVCs) ، والطلب على العمالة والعرض وهبات مهارات القوى العاملة .تلمس النتائج الطريقة التي يعمل بها الابتكار والتكنولوجيا والمشاركة في GVCs على تشكيل الوظائف

[1] Luca Marcolin and Mariagrazia Squicciarini**, investing in innovation and skills: Thriving in global value chains**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No. 44, October 2017.

في الوظائف الروتينية المكثفة وغير الروتينية، حيث تجمع الآثار الرئيسية للسياسة العامة لأعمال OECD التي تركز على التفاعل بين المشاركة وتحديد المواقع في سلاسل القيمة العالمية، والطلب على العمالة وقوة القوى العاملة. وهي تتعلق بما يلي: طريقة الابتكار والتكنولوجيا والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتشكيل العمالة في الوظائف الروتينية المكثفة وغير الروتينية؛ والعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واستقطاب العمالة؛ وطريقة تكوين قوى عاملة ماهرة في البلد، وتحديد المواقع على طول سلاسل القيمة العالمية. والتكاملات الناشئة بين المشاركة في سلاسل القيمة والاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة، ولا سيما رأس المال التنظيمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والنتائج الرئيسية للتحليلات وآثارها على صنع السياسات هي:

- التكامل الدولي والتقدم التكنولوجي يؤثران على الطلب على اليد العاملة عبر الصناعات والبلدان

ويظهر التقدم التكنولوجي كدافع قوي للطلب على اليد العاملة، على الرغم من أن المؤسسات المختارة وطرق التجارة لا تزال تلعب دورا هاما؛

- تظهر صورة معقدة يمكن أن ترتبط فيها التكنولوجيا والعولمة إيجابا وسلبا بنمو العمالة وتكوين المهارات،

تبعا لنوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتطوير التكنولوجيا واعتمادها. ومن ثم فإن منافع السماح للعولمة بتحقيق قدر أكبر من التوزيع على نحو أكثر إنصافا يتطلب من بلدان OECD أن تعمل أو تعزز الإجراءات في مجالات متعددة لصنع السياسات بطريقة منسقة؛

- يجب ان يكون هناك فهم أفضل للعلاقات بين الهيئات والإدارة والاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة، وهو ما تحتاجه الشركات للابتكار والاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- تعد مؤسسات سوق العمل التي تعمل بشكل جيد مهمة لتعزيز إعادة توزيع القوى العاملة، وتسمح بتحولات أكثر سلاسة بين المهن والقطاعات، وبين العمالة الذاتية والعمل بأجر؛
- الابتكار مهم لخلق فرص العمل ويتطلب دعم إنشاء المعرفة ونشرها اتباع نهج جديدة في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن إزالة الحواجز القائمة أمام دخول الشركات والحاجة إلى إعادة النظر في سياسة المنافسة؛
- تولد سياسات الصناعة والابتكار والعمالة والتجارة والمهارات تداعيات هامة يمكن أن تعزز أو تضعف

إجراءات أخرى في مجال السياسات وتزيد من المكاسب الإجمالية من سلاسل القيمة العالمية أو تخففها وتزيد من توزيعها بين مختلف طبقات المجتمع.

### 6. دراسة Konishi Yoko ( 2017 ) :[1]

جاءت الدراسة في مقال بعنوان: سلاسل القيمة العالمية للخدمات في اليابان: حالات السياحة الداخلية

تناقش الدراسة دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية، لمراقبة مساهمة صناعة الخدمات غير المباشرة في الصادرات ونمو الاقتصاد الياباني، بتناول حالات السياحة الداخلية، حيث تمّ الاعتماد على العديد من البيانات والمؤشرات من OECDوWIPO ووزارة المالية اليابانية وغيرها من المصادر الموثوقة في جانب من المقارنة والتحليل في سنوات متفرقة من 1995 إلى 2015، ومن اهم النتائج التي خلصت لها هي:

- لتطوير الخدمات والحصول على خدمات عالية الجودة وجذابة وقوية في البلاد يجب أن يتم ربط التصنيع بالخدمات من خلال استخدام التقنيات المتقدمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي؛
- الشركات اليابانية تعتمد بشكل متزايد على وظائف غير الصناعات التحويلية، مثل المبيعات والتأجير وخدمات ما بعد البيع باعتبارها مصدر رئيسي للقيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية؛
- تمثل الطفرة المستمرة في السياحة الداخلية فرصة لجذب الأطراف المحتملة التي يمكن أن تساعد في إنشاء و نمو صناعات جديدة مع الجهود الحكومية؛
- من أجل اختيار اليابان وجهة للسفر، فإن الشركات ذات الصلة والحكومات المحلية تحتاج إلى التواصل بشكل استباقي للمعلومات بلغات متعددة. ومن المهم أيضا توفير خدمة Wifi مجانية في المزيد من المناطق وذلك لتمكين المسافرين المستقلين من جمع ونشر المعلومات أثناء السفر.

### 7. دراسة Sébastien Miroudot ( 2016 ) :[2]

عنونت الدراسة بـ: الخدمات في سلاسل القيمة العالمية: من المدخلات إلى أنشطة خلق القيمة

جاءت لفهم دور الخدمات في GVC من خلال توفير بيانات المدخلات والمخرجات فيما بين البلدان من مشروع OECD-WTO للتجارة في القيمة المضافة (TIVA)، مع استكمال البيانات المهنية على مستوى الصناعة...إلخ، وتحليلات جديدة تسلّط الضوء على أن الخدمات هي أنشطة إنشاء قيمة مع آثار هامة على الاقتصادات النامية والناشئة. كما ركزت على أن يتم إعادة النظر في تحليل سلسلة القيمة التقليدية لإضافة وظائف عمل تصف بدقة أكبر دور الخدمات في تصنيع سلاسل القيمة وفي سلاسل القيمة للخدمات باستخدام الأدلة التجريبية. كما تمّ تحديد أهم السياسات التي يمكن أن تعزز الخدمات مثل تقييم أنشطة القيمة لا سيما في البلدان النامية. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الخدمات لها حصة متزايدة في الصادرات، سواء كانت منتجات مباشرة كمدخلات مجسدة في صادرات

[1] Konishi Yoko**, Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases**, RIETI Policy Discussion Paper Series 17-P-011, March 2017.
[2] Sébastien Miroudot, **Services in global value chains: from inputs to value-creating activities,** OECD, 4 March 2016.

السلع والخدمات الأخرى، أو كأنشطة داخل شركات التصنيع؛

- من إحصائيات TIVA، تم التأكيد بالفعل على أن الخدمات تمثل نصف التجارة العالمية من حيث القيمة المضافة؛
- الأنشطة الخدمية تمثل داخل شركات التصنيع ما لا يقل عن نصف قيمة خلق الصادرات؛
- من الحجم الهائل للخدمات في سلاسل القيمة العالمية من الواضح أن أي تحسن في الدخل الناتج عن مشاركة البلدان النامية في شبكات الإنتاج الدولية يرتبط بإصلاحات الخدمات؛
- انتشار أنشطة الخدمات داخل الشركات يشير إلى النظر فيما إذا كان ينبغي تسهيل الخدمات من خلال الاستعانة بمصادر خارجية أو نقل الخدمات إلى الخارج وعدم حظرها من خلال سياسات تقييدية. وحسب المنطق الاقتصادي يجب الحفاظ على بعض أنشطة الخدمات داخل الشركة خاصة عندما تكون مكملة للأنشطة الأساسية للشركة.

### 8. دراسة Rainer Lanz and Andrea Maurer( 2015 ): [1]

عنوان الدراسة هو: الخدمات وسلاسل القيمة العالمية – بعض الأدلة على خدمات التصنيع وشبكات الخدمات تحلل هذه الدراسة دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية وطرق القياس، حيث تعطي اهتماما خاصا لتحليل تجزئة الانتاج الدولي في الخدمات، وسلاسل قيمة الخدمات باعتبار ان هذا المجال يفتقر للبحوث الاقتصادية ويقاس إلا على نطاق محدود من الأطر الإحصائية الحالية. حيث تناولت الدراسة جانب السينما ، لأنه شهد تغيرات كبيرة بسبب التقدم التكنولوجي و العولمة ، لتوضيح تدويل و تفتيت صناعة الافلام ، و تمّ مناقشة سلسلة فيلم Life of Pi من اخراج Ang Lee الذي صدر سنة 2012 ، حيث حاز الفيلم على 120 مليون دولار من الموازنة التقديرية للولايات المتحدة الامريكية و أربع جوائز اوسكار، و كان الفيلم عاصمة للإنتاج المشترك بالاستخدام الدولي لرؤوس أموال ثماني شركات انتاج ، أربعة منها من اعضاء منظمة التجارة العالمية أي الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، الصين ، و كندا . وشارك كل من القطاعين العام والخاص في انتاج هذا الفيلم. وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- تدخل خدمات سلاسل القيمة إما كمدخلات أو كخدمات "التمكين" في الانتاج الصناعي، أو كمدخلات في إنتاج الخدمات المجزّأة، وفي الواقع لا يتم تداول الخدمات فقط عبر الحدود، ولكن أيضا من خلال حركة الأفراد ورؤوس الأموال والبضائع، ويمكن توضيح ذلك من خلال توريد الخدمات الدولية في اتفاقية الجاتس لمنظمة التجارة العالمية؛
- يتم تغطية العرض الدولي للخدمات من خلال أربع اوضاع هي: التجارة عبر الحدود، وحركة

[1] Rainer Lanz and Andreas Maurer, **Services and global value chains – some evidence on servicification of manufacturing and services networks,**WTO Working Paper ERSD-2015-03, 02 March 2015, https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201503_e.pdf.

المستهلكين، العمل، ورأس المال؛

- أصبحت الخدمات التي يتم تداولها على أنها تتجسد في السلع قابلة للقياس من خلال إحصاءات التجارة في القيمة المضافة المستمدة من جداول المدخلات والمخرجات الدولية مثل مشروع منظمة التعاون والتنمية لمنظمة التجارة العالمية TIVA؛
- أصبحت الخدمات ذات أهمية متزايدة في إنتاج الصناعات التحويلية، حيث أن الخدمات ذات القيمة المضافة تصل إلى ما يقرب من ثلث الصادرات الإجمالية من الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة و26٪ في البلدان النامية. وحصة الخدمات المستوردة المحتوى في الصادرات الصناعية هي قريبة من 12٪ لكل من البلدان المتقدمة والنامية، ولكن البدان النامية تساهم بدرجة أقل في القيمة المضافة للخدمات المحلية للصادرات؛
- يمكن لسياسات التجارة وتشجيع الاستثمار أن تساعد في سد هذه الفجوة من خلال استقطاب الاستثمار من الشركات متعددة الجنسيات. أو من خلال العمل، ويمكن زيادة المنافسة والجودة في الخدمات التجارية المحلية وكذلك خدمات الأساس مثل الاتصالات والطاقة والمالية أو النقل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لصادرات الشركات الصناعية المحلية؛
- كلا من سلاسل الخدمات وسلاسل القيمة الصناعية تعتمد على المصادر الدولية للخدمات أو نقل الخدمات إلى الخارج؛
- الأهمية المتزايدة للهند والفلبين في مجال الخدمات البحرية تشير مقدما بزيادة مشاركة بعض البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية من خلال هذه الخدمات؛
- توفر صناعة السينما مثال توضيحي لشبكة الخدمة حيث الإنتاج ومرحلة ما بعد إنتاج، يمكن أن تكون متناثرة عبر المزيد من الدول وتشمل مجموعة متنوعة من الخدمات المختلفة التي يتم توفيرها من خلال جميع وسائط الجاتس؛
- سلسلة القيمة في الفيلم كانت كبيرة، وتتأثر بالتغير التكنولوجي مثل الأهمية المتزايدة للتأثيرات البصرية أو رقمنة صناعة الأفلام وتوزيعها، وكذلك السياسة مثل السمعية والبصرية والمعاهدات الثنائية والإنتاج المشترك؛
- تشمل دوافع الدول لدخول صناعة السينما ما يلي: خلق فرص العمل من خلال إنتاج فيلم أو التخصص في أنشطة محددة مثل الدبلجة أو التأثيرات البصرية، كذلك تسويق الوجهة كونه موقع التصوير.

### 9. دراسة Niels Beerepoot and Randhir kumar (2015 ):[1]

جاءت هذه الدراسة داخل مقال بعنوان : الارتقاء في تقديم الخدمات و وظروف العمل من خلال الإدراج غير المباشر في سلاسل القيمة العالمية ، و الهدف منها كان محاولة فهم نوعية العمالة غير المباشرة التي تولدت من خلال سلاسل القيمة العالمية للخدمات، و ذلك تمّ من خلال المقارنة بين مضمون العمل و فوائد حراس الأمن و خدمة شركات العميل الدولية مع حراس الأمن الذين يعملون في قطاعات أخرى من قطاع الامن لومباي في الهند ، و اعتمدت الدراسة على اجراء مقابلات شبه منظمة و إجراء استبيان مع حراس الأمن في فترة من نوفمبر 2012 إلى جويلية 2013 ، و أجريت المقابلات مع ضباط الأمن في الشركات العالمية ، و مديري الأجهزة الأمنية و حراس الأمن ، حيث بلغ عدد المقابلات 42 مقابلة ، و تمّ التركيز على ضباط أمن الشركات الدولية على مجموعة من النقاط منها : متطلبات الجودة ، و وصف الوظائف و معايير العمل مع حراس الامن التعاقدي ، و تدابير لفرض سياسات العمل و عمليات التدقيق ذات الصلة ، اما عن المقابلات مع مديري شركات الأمن الخاصة ركزت على : ممارسات إدارة الموارد البشرية ، و تعريف العمل بالانضمام للأمن .كما تجدر الاشارة إلى انه أجريت دراسة استقصائية مع 300 حارس تابعين لقطاعات مختلفة من قطاعات الأمن . وخلصت الدراسة الى مجموعه من النتائج نذكر من اهمها:

- ظهور خدمة الامن الاجتماعي العالمي يحفز على رفع مستوى جودة الخدمات الأمنية، وذلك حسب انواع مقدمي الخدمات من شركات متعددة الجنسيات، وخدمات الأمن المتقدمة ...الخ؛
- وجود العميل الدولي في شركات مومباي عززت التمايز الداخلي في قطاع الأمن من حيث الأجور و ظروف العمل وفوائد العمل؛
- متطلبات الجودة الصارمة غيّرت الملف الشخصي للحراس الذين يشاركون عادة في قطاع الأمن الخاص؛
- وظيفة حارس أمن لخدمة الشركات الدولية لم يعد يمكن اعتبارها مهنة تتطلب مهارات منخفضة خاصة مع نشر التكنولوجيا الحديثة والبروتوكولات والمعايير في مجال خدمة الأمن الدولي؛
- رفع مستوى خدمات الدعم يتم من خلال نشوئها في سلاسل القيمة العالمية، وما إذا كان يؤدي فيما بعد إلى تحسن في ظروف العمل والتعويض المالي؛
- قطاع الأمن يمثل عادة مصدرا رئيسيا لتوفير فرص عمل للمهاجرين الجدد من الريف الهندي وغيره من اعضاء الطبقة العاملة الفقيرة؛
- تحسين الجودة من حيث أنواع أجهزة محتويات الأمن الوظيفي هي جزء من الأثار غير مباشرة للاندماج

[1] Niels Beerepoot, Randhir kumar, **Upgrading service delivery and employment conditions through indirect insertion in global value chains**, SAGE, 2015, DOI: 10.1177/1024529415593244.

في سلاسل القيمة العالمية التي تقع خارج نطاق تحليل سلاسل القيمة المضافة.

**10. دراسة Nicole Timney (2015) :**[1]

عنونت الدراسة بـ: التأثير على سلاسل التوريد لتشكيل بديل منظم / شبكات الخدمات اللوجستية التآزرية جرى هذا البحث لاستكشاف وتحليل التأثير المحتمل على سلسلة القيمة في نيوزيلندا لتشكيل شبكات لوجستية بديلة متناسقة في البلد محلّ الدراسة في محاولة لخلق سلسلة قيمة أكثر كفاءة وفعالية، حيث أتاحت هذه الدراسة فرصة فريدة للتحقيق في التعاون الأفقي والرأسي في نيوزيلندا، كما تعطي الدراسة المستوردين والمصدرين ذوي الخبرة القليلة فرصة لتحسين مواقعهم في تحديد القيمة في سلسلة القيمة الخاصة بهم. طريقة البحث المختارة لهذه الدراسة هي منهج دراسة الحالة المتعددة بمقارنة النتائج المختلفة بين الأطراف قيد الدراسة. وقد تحقق ذلك من خلال الاجتماعات والمقابلات عبر قطاع مقدمي ومستخدمي سلسلة القيمة النيوزيلندية، والمحادثات العامة والملاحظات لتشكيل أساس البحث، وأجريت المقابلات مع ممثلي الشركتين المشاركتين في سلسلة القيمة، وشركات الخدمات اللوجستية المرتبطة بهما، والشركاء لتلك الشركات والعملاء، المسيرين وغيرهم من ذوي الصلة كالرئيس التنفيذي والمدير العام ... الخ، وشمل ذلك أعضاء المنبع والمصب، بما في ذلك الموردين والعملاء في السلسلة. والغرض من دراسة الحالة هو جمع وتفسير رد فعل مقدمي الخدمات والمنتجين والمصدرين لتشكيل شركة الخدمات اللوجستية، وتحليل الآثار المحتملة في المستقبل كإطار لشرح المشهد الجديد الذي يواجهه المصدرون والمستوردين الآن للتنافس على الصعيد العالمي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قد أثرت التطورات في صناعة الموانئ على المواقف إزاء الشراكة وشراء الأصول وتعزيزها، وقد استجابت شبكة السكك الحديدية وتغيرت كيفية تعاونها مع العملاء في توفير الشبكات للموانئ عبر العروض اللوجستية الجديدة. ويبدو أن جميع هذه التغييرات الجديدة تحقق في البداية تحسنا داخل الشبكة ولا تزال في مسار نمو، ولكن حتى تصل إلى كامل إمكاناتها؛
- إن التعاون قد ازداد في شبكة سلسلة القيمة النيوزيلندية، حيث حققت الشركات التحسينات المتاحة لأرباحها عن طريق الشراكة بطرق لم تكن متصورة من قبل؛
- قد أوجدت العروض الجديدة لسلسلة القيمة الموصوفة في هذا البحث فوائد تقاسم التكاليف وكفاءة الشركاء. والآن وبعد أن كانت العلاقة على هذا المسار، يبدو من المناسب افتراض أنه سيكون من الصعب جدا العودة إلى الترتيبات السابقة. وسيكون من الصعب تكرار دمج الموظفين والموارد مع الفوائد غير الملموسة التي خلقتها هذه الرابطة الأعمق إذا ما اتخذت الأطراف خطوة إلى الهياكل السابقة حيث فوائد الهيكل الجديد كانت واضحة؛

[1] Nicole Timney, **the effect on supply chains of the formation of alternate structured/synergistic logistics networks from a New Zealand perspective**, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Commerce and Management, Lincoln University ,2015.

- إن هناك تغيرا كبيرا من خلال تشكيل شركة الخدمات اللوجستية الجديدة. وتشمل هذه التغييرات تغيير الروابط البحرية مع شركات النقل العالمية والأراضي وصلات النقل على الطرق والسكك الحديدية والأراضي، تطوير البنية التحتية الحرجة ...إلخ.

**11. دراسة Marín-Odio ( 2014 ) :**[1]

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: سلاسل القيمة العالمية في الخدمات: دراسة حالة عن كوستاريكا

حيث تطرقت الدراسة إلى مناقشة السياسة العامة لسلاسل القيمة العالمية في الخدمات، وتشرح الكيفية التي يمكن أن تلعب فيها دورا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي وحتى الفوائد الاجتماعية للاقتصادات الناشئة، وقدمت في ذلك دراسة حالة عن كوستاريكا، بتحليل أدائها الاقتصادي اعتمادا على بعض المؤشرات: صادرات الخدمات (2011، 2012، 2013)، القدرة التنافسية، الاداء اللوجيستي (2012 )، سهولة ممارسة الأعمال، حقوق الملكية الفكرية..

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للبلدان النامية يمكنها تحديد الإمكانات لجذب الاستثمارات وإنشاء الصناعة الخاصة بها داخل سلاسل القيمة، والشركات الكبيرة التي كانت تقع في الغالب في البلدان المتقدمة تسعى نحو الرفع من إنتاجها واستيراد المدخلات الوسيطة، يمكن للدول التي تقبل هذا الواقع تحقيق "تطوير الاقتصادي" أو "تسلق سلّم القيمة المضافة" أو تسلق سلم التنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية، ويمكن أن يتم هذا من خلال تحسين العمليات الحالية، وزيادة محتوى خدمات القيمة المضافة المحلية في الصادرات وكذلك تنويع الأنشطة التي يمكن أن تنطوي على المزيد من عمليات الإنتاج المتطورة. وهذا يعني الذهاب أولا إلى الأنشطة القائمة على الموارد (مثل تجهيز وبيع السلع)، والأنشطة ذات التقنية العالية (مثل رقائق الكمبيوتر)، وثانيا الأنشطة القائمة على المعرفة مثل التصميم والابتكار والبحث والتطوير، والتسويق والعلامات التجارية؛
- وضع طريقة لقياس مكاسب كل دولة مشاركة في سلاسل القيمة العالمية من التجارة عن طريق قاعدة بيانات موضوعة من قبل منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. حيث تأخذ بعين الاعتبار الفرق بين المدخلات المحلية والأجنبية (أو القيمة المضافة)، وعلى الرغم من أن هذه الأداة لا تشمل بعد كل بلد، الا أنها توضح كيف يمكن الحصول على مكاسب من التجارة في سلاسل القيمة العالمية ويمكن إعادة صياغة السياسات المحلية للبلدان التي ترغب في تطوير الأنشطة التي يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية أكبر؛
- ليست فقط الخدمات ذات القيمة المضافة هي التي تجلب أعلى المكاسب التجارية لاقتصاد أي بلد، و لكن التحول من تصنيع السلع إلى انتاج الخدمات يمكن ان يكون مفيدا لنمو البلاد؛
- شهدت كوستاريكا انخفاض كبير في الصادرات التقليدية، بفضل الرهان على الخدمات التي تساهم الآن

[1] Marín-Odio, A. **Global Value Chains in services: A Case Study on Costa Rica**. International Trade Centre Technical Paper, Geneva,2014.

بثلث عائدات التصدير في البلاد، وتجنب اقتصاد كوستاريكا إلى حد كبير تأثير الأزمة، وقد خفف استمرار نمو صادرات الخدمات من تدهور الحسابات الخارجية، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل لتحسين القدرة التنافسية لكوستاريكا في سلاسل القيمة العالمية للخدمات؛

- يمكن لكوستاريكا البحث عن سبل لخفض اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر الممول لسلاسل القيمة العالمية، ويجب تعزيز سبل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل أيضا وأن يكون ذو أولوية رئيسية.

**12.دراسة Patrick Tomberger ، Miriam Manchin ، Joseph Francois (2013 ):[1]**

هذه الدراسة جاءت بعنوان : روابط الخدمات ومحتوى القيمة المضافة للتجارة ، و تبحث هذه الورقة في الخدمات المتضمنة في التجارة على أساس القيمة المضافة ولا يشمل فقط المساهمة المباشرة وغير المباشرة للخدمات في القيمة المضافة الواردة في صادرات أي بلد معين ، بل يشمل أيضًا مدى القيمة المضافة للبلد الثالث في الخدمات ، من خلال الروابط الوسيطة للسلع والخدمات المستوردة ،التي يتم تجسيدها أيضًا في الإنتاج والتجارة، كما تركز الدراسة على تسليط الضوء ليس فقط على أهمية السلع غير القابلة للتداول في التجارة ، ولكن أيضًا على أهمية الإنتاجية ومبيعات الشركات الأجنبية والتجارة والاستثمار في الخدمات ،حيث تمّ العمل مع لجنة بيانات المدخلات و المخرجات العالمية ( مجموعة من عالمي المصفوفات المحاسبية الاجتماعية) و تمتد في سنوات متقطعة 1992، 1995، 2001،1997 ،2004 ،و2007 ، كما غطّت 29 بلد منوع بين مجموعة من اقتصادات منظمة التعاون و التنمية و مجموعة من البلدان نامية و ذلك بتناول 24 قطاع في رحلة لتتبع المدى الطويل لأكثر الأنماط . وأهم النتائج المتوّصل اليها هي:

- التكوين الأساسي للتجارة بالنسبة للعالم ككل يبرز الأهمية النسبية للخدمات التجارية على مستوى العالم سواء تمّ قياسه على الأساس الاجمالي او على أساس الصافي؛
- تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وسنغافورة وأوربا كمصدر للخدمات التجارية، و البلدان المنخفضة الدخل تقع أسفل السلّم من حيث الاهمية النسبية لصادرات الخدمات، باستثناء الهند؛
- الهند لديها أكبر حصة من صادرات الخدمات التجارية على أساس الربح لدى البلدان النامية، وتفوق الدول ذات الدخل المرتفع؛
- صادرات الخدمات على أساس القيمة المضافة في كثير من الأحيان تكون أهم بكثير من الصادرات على الأساس الاجمالي.

[1] Joseph Francois, Miriam Manchin, Patrick Tomberger**, Services Linkages and the Value-Added Content of Trade**, The World Bank, Policy Research Working Paper 6432,1 May2013.

### 13. دراسة Andrea del Bono و آخرون ( 2012 ) :[1]

جاءت هذه الدراسة في شكل مقال بعنوان: ممارسات التوظيف بمراكز الاتصال في سلاسل القيمة العالمية: وجهة نظر من الأرجنتين باعتبارها اقتصاد مستلم.

قد تناول هذه الدراسة عواقب الأشكال المعقدة لترتيب تقديم الخدمات على الصعيد العالمي عن عمل وعمال البلدان المستقبلة. وعلى وجه الخصوص، ركز الباحثون على قطاع مراكز الاتصالات كسلسلة قيمة عالمية وأثرها على الاقتصادات المستقبلة من خلال دراسة حالة الأرجنتين، واستخدم الباحثون النهج النوعي، حيث استندت النتائج المعروضة إلى ثلاثة أنواع من البيانات التجريبية: أولا، المعلومات التي تم جمعها من خلال تحليل الوثائق والبيانات الثانوية الأخرى المتعلقة بقطاع الاتصال. ثانيا، المعلومات التي تم جمعها من خلال مقابلات شبه منظمة وجها لوجه مع ممثلي المؤسسات المختلفة المشاركة في شبكة مركز الاتصال الأرجنتيني. وثالثا، فإنه يستمد من العمل الميداني الكمي والنوعي السابق الذي قام به Del Bono and Henry (2010) في الأرجنتين، Gorjup وآخرون. (2009) وValverde وآخرون (2007) في إسبانيا. وقد امتدت عملية جمع البيانات من منتصف عام 2008 إلى منتصف عام 2010. كما حرص الباحثون على تغطية مراكز الاتصال الخارجية في كامل نطاق الأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي، وتوصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- يعد تحليل مسألة الحكم في سلسلة القيمة لقطاع الاتصالات، وتحليل دور مختلف العوامل المشاركة والتأثير على الشبكة تبيّن أن ميزان القوى يقع إلى حد كبير على عاتق منظمات العملاء؛
- فيما يتعلق بسوق العمل، فإن العمليات عبر الوطنية والخدمات تحدث تغييرات في الأشكال التاريخية للتقسيم الدولي للعمل. وهكذا، ظهرت جغرافية جديدة للإنتاج تستند إلى التقسيم عبر الوطني (وغير المتماثل) ليس فقط لتدفقات الإنتاج، بل أيضا للرواتب وظروف العمل؛
- إن سلاسل القيمة كآلية للتعاقد من الباطن، تحقق ترسما تدريجيا لظروف العمل في الروابط الأضعف للسلسلة، لأن المنظمات المتعاقد عليها من الباطن تخضع لضغوط تنافسية شديدة؛
- تنتقل الحاجة إلى قدر أكبر من المرونة التنظيمية إلى الموظفين في ظل شكل من أشكال العمل الأكثر هشاشة. ويتضح ذلك في قطاع مراكز الاتصالات الخارجية التي تعتمد على الاستعانة بمصادر خارجية؛
- من أجل محاولة الهروب من انخفاض هوامش الربح من أي وقت مضى، بعض الموردين يختارون الارتقاء

وفي الواقع، عندما لا تتمكن مراكز الاتصال الخارجية من التنافس على التكلفة، فإن بديلها هو تقديم قيمة مضافة مع خدمات أكثر تعقيدا؛

[1] Andrea del Bono, Mireia Valverde, María Tatiana Gorjup and Laura Henry, **Call centres' employment practices in global value networks: A view from Argentina as a receiving economy**, Economic and Industrial Democracy 34(4) 693–717, SAGE,2012, DOI: 10.1177/0143831X12462488.

- إن إمكانية الارتقاء تتوقف على شرطين: أولا، هما يجب أن تستفيد من مجموعة من الموارد البشرية المؤهلة بما يكفي للقيام بمهام أكثر تعقيدا؛ وثانيا، يجب أن توجد بلدان أو أسواق أخرى يمكنها أن تقدم نفس الخدمات الأساسية بتكلفة أقل؛
- الارتقاء في بلد نام مستقبلي قد يعني توليد وظائف أفضل ولكن أقل، مع ما يترتب على ذلك من اختفاء فرص العمل بالنسبة للأشخاص الأقل تأهيلا. ويتعين على واضعي السياسات النظر بعناية في هذا الأمر، لأن فقدان الوظائف قد يكون أكثر إشكالية في بلد نام تقل فيه فرص حصولهم على عمل.

**14. دراسة Wai-San Wan (2012 ):** [1]

هذه الدراسة في إطار أطروحة دكتوراه بعنوان: المصادر العالمية والإقليمية لخدمات الأعمال التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ارتقاء الصين وهونج كونج وسنغافورة على طول سلسلة القيمة العالمية

تبحث الدراسة في احتمالات التطوير والقيود التي تفرضها كل من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة على طول سلسلة الخدمات العالمية، والجوانب الرئيسية للميزة التنافسية المؤثرة على قدراتها التنافسية في قطاع الخدمات، واستراتيجيات خدمات الشركات في مواجهة ارتفاع الفرص والتحديات في كلا السياقين العالمي والإقليمي. ويركز التحليل على ثلاث مجموعات محددة من الخدمات ألا وهي خدمات تكنولوجيا المعلومات، التمويل والمحاسبة، والاتصال بالعملاء. وتوصل الباحث إلى مجموعه من النتائج بخصوص الدراسة نوجزها كالاتي:

- تمكنت الخدمات التجارية من التأثير على المزايا التنافسية واستراتيجيات التطوير داخل خدمات سلاسل القيمة العالمية لكل من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة، وذلك بدرجات متفاوتة من الجودة والرقي تحت مجموعة من الشروط البالغة الاهمية لتطوير الخدمات كثيفة المعرفة، وأسفرت عن المواقف المختلفة من الاقتصادات الثلاثة ومناطق مختلفة داخل الصين في سلسلة القيمة للقطاعات الثلاثة المختارة؛
- هناك تفاعل معقد بين التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية من انتاج الخدمات والاستهلاك و الخصائص المكانية والاستراتيجيات الثابتة؛
- اللغة والثقة والمعرفة بالسوق كان لهم دور حاسم لإظهار نتائج الجهود المبذولة في التقدم من الطرف الادنى من سلسلة القيمة إلى أعلى حد؛
- استراتيجيات التطوير وتكثيف المعرفة يعتبران من الديناميكيات التي تساعد الشركات خصوصا التي تفتقر إلى الظروف المتطورة في البداية لتخلق قيمة اعلى؛
- بالنظر إلى أهمية اللغة والثقافة في أداء الخدمات كثيفة المعرفة، فالسوق العالمي لم يعد يحتاج إلى خدمة

[1] Wai-San Wan, **Global and Regional Sourcing of ICT-enabled Business Services: Upgrading of China, Hong Kong and Singapore along the Global Value Chain**, The London School of Economics and Political Science, London, April,2012.

العملاء الناطقين باللغة الانجليزية فقط والتي لعبت دورا هاما في تجربة نجاح الهند، ففي مكان آخر من الجنوب العالمي يمكن اثبات نفوذهم في غير اللغة الانجليزية، فالعالم الان أصبح يحتاج لمزايا اللغة والثقافة لتلبية الطلب المتزايد من الاجزاء الاخرى فيه؛

- ستحتاج البحوث المستقبلية إلى أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر أصغر الممارسين في كل من العالمين المتقدم والنامي، ودور الشركات المتعددة الجنسيات في الجنوب في نظام إنتاج الخدمات العالمي. وبالإضافة إلى ذلك سوف تحتاج إلى عناية أكثر لإقامة العلاقات الديناميكية بين مختلف الجهات الفاعلة في مستويات مكانية مختلفة داخل البلد وخارجه في العالم او الاقليم.

**15. دراسة Sherry Stephenson ( 2012 ) [1]:**

جاءت الدراسة بعنوان: ظهور خدمات سلاسل القيمة العالمية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لأمريكا اللاتينية ركزت الدراسة على إبراز الدور الذي تلعبه الخدمات في البيئة التجارية الجديدة، وذلك لأن احكام اتفاقيات التجارة وكذلك السياسات الوطنية تأخذ بعين الاعتبار تسهيل سلاسل القيمة العالمية للخدمات فضلا عن السلع، وزيادة الفوائد التي يمكن استخلاصها من المشاركة في GVC. وتمّ تحليل الخدمات الخارجية من حيث مكوناتها الثلاثة الرئيسية: الاستعانة بمصادر خارجية لتقنية المعلومات، إدارة نظم سير العمل، الاستعانة بمصادر خارجية لعملية المعرفة. والبلدان المعنية بهاته الدراسة هي بلدان امريكا اللاتينية، حيث تم الاعتماد على ابراز المراكز العالمية من العرض والطلب على الخدمات البحرية لسنة 2009 لبلدان أمريكا اللاتينية مقارنة مع مجموعة من البلدان: امريكا وكندا وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وبقية دول العالم، كما تمّ الاستعانة بمؤشر جاذبية الموقع لأنشطة الخدمات الخارجية لسنة 2011، كما توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- هناك فرص كبيرة لشركات الدول النامية لزيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال مجال أنشطة الخدمات الخارجية في الصناعات المختلفة، والقطاعات الجديدة الآخذة في الظهور مثل الخدمات المصرفية للأفراد والسياحة والصحة وخدمات التعليم مع الطلب المتزايد للعديد من شركات الخدمات البحرية، هذا بالإضافة إلى الطلب الحالي في مجال الخدمات المالية والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويعزى هذا النمو في الطلب على الخدمات البحرية من قبل السعي لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، والمشاركة في أسواق جديدة وإمكانية الوصول إلى الأصول الاستراتيجية في بلدان أخرى (انخفاض تكاليف العمالة، والوصول إلى التكنولوجيا والتقنية)؛
- الدخول في سلاسل القيمة العالمية للخدمات هو مجرد وضع "جديد" من الانتقال الى السوق الدولي في

[1] Sherry Stephenson, **Emergence of services, global value chains (GVC) and resulting implications for Latin America**, Organization of American states, September 10□11, 2012.

ظل الهيكل المتغير للتجارة العالمية، هذا الهيكل يتكون من سلاسل القيمة العالمية ويتضمن وجود متزايد للخدمات، ويقدم فرصا جديدة وبتكلفة أقل للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الناشئة، ويوضح كيف سيتم استغلال الفرص للتأثير على التنمية على المدى الطويل، ووضع السياسات التي تحفز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يكون الأكثر أهمية. والسياسة العامة يجب أن تضمن إنشاء المؤسسات الاقتصادية المناسبة لجذب مناخ الخدمات الخارجية، وذلك لتسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات؛

- على الرغم من أن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لديها القدرة على الدخول في

سلاسل القيمة العالمية للخدمات، ومرونة العرض تعتبر موضع تقدير من قبل الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في مشاركتهم في سلاسل القيمة، إلا أنه يجب التغلب على مختلف العقبات. ومن ناحية الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون غير قادرة على الامتثال للمتطلبات المقبولة دوليا لمعايير الجودة، من ناحية أخرى هذا يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر وضوحا خارج المنطقة بحيث يتم تقدير مساهمتها المحتملة؛

- يمكن أن تثبت أسهل وأقل تكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة للقبض لالتقاط مهام في خدمات سلسلة القيمة، بدلا من محاولة للمنافسة على كل نقطة على طول تلك السلسلة؛
- الشركات المحلية تكون قادرة على التعامل بسهولة أكبر في الأسواق العالمية عندما تخلق الحكومات مناخ

تشجعي وعندما لا تكون هي ملزمة، ولديها ميزة تنافسية من حيث التكلفة لمنتج كامل. وبدلا من ذلك، فإنها يمكن أن تكرّس أنفسها لـ "مهمة" واحدة ضمن واحد أو مختلف سلاسل القيمة العالمية لتعزيز دمجهم في الأسواق العالمية.

### 16. دراسة Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark (2010 ) :[1]

عنوان الدراسة هو: سلسلة قيمة الخدمات الخارجية: البلدان النامية والأزمة

تمّ تسليط الضوء على صناعة الخدمات الخارجية باستخدام سلاسل القيمة العالمية لتحديد الفرص المتاحة لدخول السوق بالنسبة للبلدان النامية ، و ايضا تأثير الركود على سلسلة القيمة للخدمات الخارجية بالاعتماد على دراسة تأثير الأزمة على نضج صناعة الخدمات الخارجية في الدول الرائدة مثل الهند و الفلبين ، و تمّ تجزئة سوق الخدمات العالمية و تصنيف الخدمات في هاته الدراسة على أساس بعدين ، البعد الأول هو الاستعانة بمصادر خارجية أي العمل على التعاقد مع وظيفة خاصة أو خدمة من وحدة منفصلة قانونيا عن الشركة ( خارج حدود الشركة ) بدلا من استخدام الموارد الداخلية الخاصة بالشركة ، أما البعد الثاني هو الخارج ، أي توفير وظيفة او خدمة ما وراء الحدود الوطنية و ليس حدود الشركة ، و هذا البعد بالذات يعتبر ذو اهمية خاصة لصانعي السياسات و الشركات في البلدان النامية .ونظرا لندرة البيانات المتاحة و الموثوق بها في مجال الخدمات الخارجية تم الاستعانة بشركات استشارية خاصة و جمعيات رجال

[1]Gary Gereffi andKarina Fernandez-Stark, **The Offshore Services Value Chain: Developing Countries and the Crisis,** The World Bank, Policy Research Working Paper 5262, April 2010.

الاعمال و منظمات دولية ، مثل منظمة التعاون و التنمية ، Nasscom-Everest ، و مجموعة بوسطن الاستشارية ، و ذلك بغية توفير الاحصائيات اللازمة للدراسة من سنة 2004 الى سنة 2010 . وتوصل الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

- صناعة الخدمات الخارجية نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي إلا انها لا تزال تعتبر صناعة جديدة و لا تزال امكاناتها الهائلة غير مستغلة إلى حد كبير؛
- الشركات التي تبحث عن تحسين قدراتها التنافسية تستمر في تطوير العديد من انشطتها ليس فقط بالعودة إلى عمليات مكاتبها ولكن حتى انشطتها الأساسية مثل البحث والتطوير؛
- في الآونة الأخيرة ومع زيادة الطلب على الانشطة ذات القيمة المضافة العالية، فإن هذا سيؤدي بالاحتفاظ ببعض الخدمات حضرا في بعض دول العالم، وأن نمو الصناعة سيظل قويا في السنوات المقبلة ;
- الأزمة الاقتصادية في 2008 كانت الحدث الذي اختبر الخدمات الخارجية، حيث أظهرت أن لها مرونة ملحوظة؛
- الركود أجبر مقدمي الخدمات من تطوير وتحسين خدماتهم وزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للعملاء، والانكماش الاقتصادي خلق انعطاف صغير في هاته الصناعة؛
- كان للأزمة الاقتصادية تأثيرين رئيسيين في صناعة الخدمات الخارجية، التأثير الأول: أطلق عليه اسم تأثير الطلب، حيث أنه كما حدث في معظم الصناعات خلال فترة الركود لوحظ انكماش الطلب من العملاء الحاليين وتباطأ في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى خفض معدلات النمو السنوية في مجال الخدمات البحرية بشكل ملحوظ، أما التأثير الثاني: وهو تأثير الاستبدال في وقت واحد التخفيف من الآثار السلبية للانكماش الطلب حيث بدأ عملاء جدد على تبني الممارسات الخارجية من أجل خفض التكاليف وتحسين الكفاءة. استجابة الخدمة في الخارج ومقدمي الخدمات لتنويع كلا الموقعين مركز الخدمة وقواعد العميل، وتحسين هياكل التكلفة وتقديم حلول مبتكرة. وكانت النتيجة النهائية أنه في حين أن الطلب على الخدمات الخارجية تراجع في الاستجابة للأزمة، وظلت معدلات النمو السنوية كبيرة فوق 15٪ في البلدان النامية.

**ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية**

بغية تسهيل مناقشة الدراسات السابقة ومقارنة الدراسة الحالية معها تم تلخيص الدراسات السابقة في الجدول المرفق، فيمكن ان نرصد من خلاله أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في جملة من النقاط نذكر منها ما يلي:

**1. حسب عينة الدراسة:**

سيتم في هذه الدراسة اختيار 15 بلد نامي* بالاعتماد على تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 2018، حيث نجد أن بعض من الدراسات السابقة تناولت بلدان نامية لكن الدراسة الحالية تعتبر أكثر اتساع من حيث مجتمع الدراسة ، على سبيل المثال تناولت دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh التي أجريت سنة 2018 دولة نامية واحدة ألا و هي مصر و كذلك دراسة Marín-Odio سنة 2014 تناولت كوستاريكا فقط ، و أخرى تناولت بلدان متقدمة مثل دراسة Konishi Yoko سنة 2017 درس فيها اليابان مقارنة مع دول أخرى و Rainer Lanz and Andrea Maurer سنة 2015 أدرجا الولايات المتحدة الأمريكية ، و دراسات أخرى أدمجت بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة مثل دراسة Wai-San Wan سنة 2012 .

**2. ربط المتغيرات:**

تم ربط المتغيرات في هذه الدراسة بين مؤشرات سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية

المؤشرات المستقلة هي : حصة القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات ، حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات، و قد تم الاعتماد عليهما بالاستناد إلى ما تم التطرق له في الأدبيات النظرية حسب ما توصل له الباحثان Cecelia Heuser and Aaditya Mattoo في تقرير اصدر سنة 2017 حول سلاسل القيمة العالمية و في طرق القياس الحديثة للخدمات في سلاسل القيمة العالمية ،كما تم استخدام المؤشرين بصفة اجمالية في دراسةJack Daly and Gary Gereffi سنة 2017 و دراسةSébastien Miroudot سنة 2016، Rainer Lanz and Andrea Maurer و Nicole Timney سنة 2015 ، بالإضافة إلى مؤشرات مكملة و هي : مؤشر تنافسية الاداء الصناعي ، حيث تم اختياره نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الخدمات في أنشطة التصنيع في سلاسل القيمة العالمية ، ومؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)،الإنفاق الاستهلاكي النهائي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)) ، حيث تم اختيارهم نتيجة لتأثير قطاع الخدمات عن الاقتصاد الكلي .

المؤشرات التابعة هي: مؤشر التنمية البشرية كمؤشر مركب، نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر اقتصادي، القيمة المضافة للخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)، تكوين رأس المال الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث سيتم التفصيل فيها في الفصل الثالث، بينما تناولت الدراسات الأخرى سلاسل القيمة العالمية للخدمات من نواحي أخرى كما هي موضحة في الجدول المرافق وذلك راجع لتغيّر المتغيرين التابع والمستقل في كل دراسة.

**3. الإطار الزمني:**

حددت الدراسة الحالية في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018 أي بفترة زمنية قدرها 19 سنة، وهي تعتبر مدة متوسطة مقارنة بالدراسات الأخرى، فدراسة Jason Dedrick وآخرون سنة 2017 حدد اطارها الزماني بـ 26 سنة من

* الدول النامية: هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى

سنة 1990 إلى سنة 2016 وهي الاطول مقارنة بكل الدراسات الاخرى المدرجة. أما الدراسة الاقصر من حيث الإطار الزماني فهي دراسة Niels Beerepoot and Randhir kumar سنة 2015 أجريت في فترة من نوفمبر 2012 إلى جويلية 2013، وهناك دراسة أجريت في فترات متقطعة وهي دراسة Joseph Francois، Miriam Manchin، Patrick Tomberger سنة 2013 حيث اختار الباحثون السنوات التالية: 1992، 1995، 1997،2001، 2004، 2007.

**4. مجال الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة قطاع الخدمات الكلي بصفة عامة في البلدان النامية بخلاف الدراسات السابقة التي تناولناها حيث تناولت خدمات منفردة ، فدراسة Jack Daly and Gary Gereffi سنة 2017 تناولت مجال السياحة ، و دراسة Niels Beerepoot and Randhir kumar سنة 2015 تناولت خدمات حراس الأمن ، أما دراسة Nicole Timney لنفس السنة تطرقت للخدمات اللوجسيتية و النقل البحري ، و دراسة Andrea del Bono et al تناولت قطاع مراكز الاتصالات الخارجية ، و دراستي Sherry Stephenson و Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark لسنتي 2012 و 2010 على الترتيب تناولتا الخدمات في الخارج ، و قد انتهجنا النهج الكلي نظرا لطبيعة الموضوع ( سلاسل القيمة العالمية للخدمات و التنمية الاقتصادية في الدول النامية) الذي يقودنا لاختيار النهج الاقتصادي الكلي و حسب توفر البيانات للمؤشرات المختارة في بلدان العينة، فالنماذج الاقتصادية الكلية تسلط الضوء على الروابط في الاقتصاد ، كما تتيح مجموعة من التنبؤات القطاعية متسقة مع بعضها البعض ومع أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي. ويسمح إذن بفحص السياسات وآثارها، كما تجدر الاشارة إلى أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل بطريقة معقدة :فيساعد النموذج على فهم هذه التفاعلات في إطار كلي.

وقد اخترنا نموذج الاقتصاد القياسي الكلي لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع للأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول النامية.

**الطريقة المستخدمة:**

تناولت الدراسات السابقة طرق مختلفة بين تحليل و مقارنة و استبيان ، سواء بدمج بين الطرق مثل دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh سنة 2018 أدمجت بين التحليل و اجراء الاستبيان ، و دراسات Konishi Yoko و Jason Dedrick و أخرون سنة 2017 و دراسة Sherry Stephenson سنة 2012 جمعوا بين التحليل و المقارنة ، أما دراسات Niels Beerepoot and Randhir kumar و Nicole Timney سنة 2015 و دراسة Wai-San Wan سنة 2012 تناولت مقارنة بالاعتماد على اجراء مقابلات و الاستبيان ، و باقي الدراسات اعتمد باحثوها عن التحليل فقط . لكن في الدراسة الحالية سنعتمد على الأسلوب القياسي مرفقا بالتحليل والذي سنتطرق له بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

**الجدول رقم 02-01: ملخص الدراسات السابقة**

| الرقم | المؤلف / المؤلفون | عنوان الدراسة | سنة الدراسة | العينة | الإطار الزماني | الطريقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh | Services contribution to value chains: case study of the Egyptian ready-made Garment sector | 2018 | قطاع الصناعة التحويلية في مصر، دراسة ثلاث حالات لشركات مختلفة | / | استبيان تحليل |
| 2 | Jason Dedrick و أخرون | رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية " دراسة حالة الهواتف الذكية " | 2017 | دراسة حالة ثلاث شركات هواتف ذكية: آبل، سامسونج، هواوي | 2016 - 1990 | تحليل ومقارنة |
| 3 | Jack Daly and Gary Gereffi | Tourism global value chains and Africa | 2017 | دراسة بلدان من قارة افريقيا في مجال السياحة | 2015 - 2011 | تحليلية |
| 4 | Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo | Services Trade and Global Value Chains | 2017 | مجموعة من البلدان المختلفة في مجالات الخدمات المنوعة | 2011 - 1995 | تحليلية |
| 5 | Luca Marcolin and Mariagrazia Squicciarini | Investing in innovation and skills: Thriving in global value chains | 2017 | 27 بلدا أوروبيا والولايات المتحدة ودول من "OECD " | 1995 2014 - | تحليلية |
| 6 | Kenisha Yoko | Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases | 2017 | اليابان مقارنة بدول أخرى | 2015- 1995 | مقارنة و تحليل |
| 7 | Sébastien Miroudot | Services in global value chains: from inputs to value-creating activities | 2016 | دول منوعة من OECD | 2011 - 1995 | تحليلية |
| 8 | Rainer Lanz and Andrea Maurer | Services and global value chains – some evidence on : servicification of manufacturing and services networks | 2015 | 8 شركات انتاج، 4 منها من اعضاء منظمة التجارة العالمية أي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الصين، وكندا. | **الجانب النظري** 2010-1995<br>**الجانب التطبيقي** 2011 | تحليلية |
| 9 | Niels Beerepoot and Randhir kumar | Upgrading service delivery and employment conditions through indirect insertion in global value chains | 2015 | حراس الأمن يختلف عددهم حسب المقابلة والمسح بين 300 و ( 158¼) و( 38¼) | نوفمبر 2012 إلى جويلية 2013 | مقارنة بالاعتماد على اجراء مقابلات و |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الاستبيان |
| **10** | Nicole Timney | The effect on supply chains of the formation of alternate structured/synergistic logistics networks | 2015 | دراسة الحالة متعددة من شركات الخدمات اللوجستية، والمصدرين، والمستوردين، ومحركات الشحن على اليابسة، وممثلي قطاع النقل البحري في نيوزيلاندا | / | مقارنة بالاعتماد على الاجتماعات والمقابلات والمحادثات العامة |
| **11** | Marín-Odio | Global Value Chains in services: A Case Study on Costa Rica | 2014 | كوستاريكا | 2011، 2012، 2013 | تحليل للأداء الاقتصادي |
| **12** | Joseph Francois، Miriam Manchin Patrick Tomberger | Services Linkages and the Value-Added Content of Trade | 2013 | 29 بلد منوع بين مجموعة من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية ومجموعة من البلدان نامية وذلك بتناول 24 قطاع | سنوات متقطعة 1992، 1995، 1997، 2001، 2004، 2007 | تحليل لبيانات من جداول المدخلات والمخرجات العالمية |
| **13** | Andrea del Bono et al | Call centres' employment practices in global value networks: A view from Argentina as a receiving economy | 2012 | قطاع مراكز الاتصالات الخارجية في الأرجنتين | 2001 - 2010 | تحليلية |
| **14** | Wai-San Wan | Global and Regional Sourcing of ICT-enabled Business Services: Upgrading of China, Hong Kong and Singapore along the Global Value Chain | 2012 | الصين وهونغ كونغ وسنغافورة بالقطاعات التالية: تكنولوجيا المعلومات والمالية والمحاسبة وخدمة الاتصال بالعملاء | 2000 - 2010 | المقارنة المتداخلة عبر منهج دراسة الحالة والتحليل والمقابلات والاستبيانات والبيانات العددية الوصفية. |
| **15** | Sherry Stephenson | Emergence of services, global value chains (GVC) and resulting implications for Latin America | 2012 | أمريكا اللاتينية في مجال الخدمات الخارجية | 2009 - 2011 | تحليل ومقارنة |
| **16** | Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark | The Offshore Services Value Chain: Developing Countries and the Crisis | 2010 | الفلبين والهند في مجال الخدمات الخارجية | 2004 - 2010 | تحليل |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر الدراسات السابقة.

### 6. مؤشرات الدراسة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الدراسات السابقة و البيانات المستخدمة مرفقة بمصادرها حسب ما توفره كل دراسة بالموازاة مع عينة الدراسة ، فمنها من اعتمد على بيانات شركات مثل دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh سنة 2018 ، و منها من مزج المصادر بين منظمات دولية و دراسات سابقة كدراسة Jack Daly and Gary Gereffi و Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo و Luca Marcolin and Mariagrazia Squicciarini سنة 2017 و باقي الدراسات تنوعت بين مواقع منظمات عالمية و تقارير سنوية ...إلخ ، أما في الدراسة الحالية سيتم الاعتماد على مواقع منظمات عالمية مثل UNCTAD و OECD و البنك الدولي ...إلخ ، بحيث سيتم التفصيل فيها أكثر في الفصل الثالث .

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo سنة 2017 في اختيار مؤشر إجمالي القيمة المضافة (VA) لقطاع الخدمات المتجسد في إجمالي الصادرات، لكن ما يمز الدراسة الحالية عنها هو أننا استخدمنا القيمة المضافة للخدمات المحلية من اجمالي الصادرات على حدا، والقيمة المضافة للخدمات الأجنبية من اجمالي الصادرات على حدا، وذلك نظر لنقص في بيانات القيمة المضافة لقطاع الخدمات المتجسد في إجمالي الصادرات.

**الجدول رقم 02-02: مؤشرات / بيانات الدراسات السابقة ومصادرها**

| عنوان الدراسة | المؤشرات/ بيانات | مصادر المؤشرات / البيانات |
|---|---|---|
| **Services contribution to value chains: case study of the Egyptian ready-made Garment sector** | دراسة حالة لثلاث شركات مصرية واجراء استبيان واخذ المعلومات التالية:<br>1. تكلفة الخدمات، قائمة الخدمات في الشركات | المعلومات من الشركات: A,B,C |
| **رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية " دراسة حالة الهواتف الذكية "** | حصص السوق العالمية للهواتف الذكية ، متوسط سعر بيع الهواتف الذكية حسب نظام تشغيل الهاتف ، نفقات البحث و التطوير التي تنفقها شركات الهواتف الذكية و ترتيب تلك الشركات بين أكبر المنفقين تكلفة المدخلات الوسيطية كنسبة مئوية من إجمالي تكاليف المواد ، القيمة المحصّلة في كل مرحلة من مراحل السلسلة كنسبة مئوية من سعر بيع الهاتف الذكي ، عدد إيداعات براءات الهواتف الذكية ، الإيداعات الاولى للبراءات المتعلقة بالهواتف الذكية ، عدد التصاميم الصناعية ، النفقات الإعلانية العالمية ، عدد العلامات التجارية المتعلقة بالهواتف الذكية . | دائرة الخبراء الاقتصاديين في مكتب الاتحاد الاوربي للملكية الفكرية وشركة كلاريفيت أناليتيكس والمكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية وشركة آي إتش إس ماركيت، وشركة آيبيليتيكس ومكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة. |
| **Tourism global value chains and Africa** | 1. مساهمة السياحة في اقتصاد أفريقيا – تأثيرها المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وحصتها من إجمالي الصادرات، ومساهمتها في الاستثمار الأجنبي المباشر<br>2. الانفاق السياحي، إجمالي ايرادات السياحة، نسبة إنفاق الزوار الأجانب من إجمالي إيرادات السياحة<br>3. محددات الطلب على السياحة العالمية) مؤشر مهارات العمل والتعليم والتدريب، صادرات الصناعات الابداعية، مؤشر الفساد الأمن والسلامة والصحة...إلخ ) | • UNWTO, WTTC<br>• WTTC<br>• دراسة سابقة سنة Assaf and Josiassen (2012) |
| **Services Trade and Global Value Chains** | 1. إجمالي القيمة المضافة (VA) لقطاع الخدمات المتجسد في إجمالي الصادرات<br>2. إجمالي الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الصادرات العالمية، الصادرات ذات القيمة المضافة للسلع والخدمات كنسبة من إجمالي الصادرات العالمية ذات القيمة المضافة<br>3. حصة القيمة المضافة للخدمات المباشرة وغير المباشرة والأجنبية في إجمالي الصادرات العالمية | • OECD<br>• حسبت من طرف المؤلفين بالاستناد على دراسة Johnson and Noguera سنة 2016<br>• OECD-WTO TiVA |
| **Investing in innovation and skills: Thriving in global value chains** | 1. النسبة المئوية للعمالة حسب الكثافة الروتينية<br>2. مستويات العمالة وكثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<br>3. وظائف مستدامة من قبل الطلب النهائي الأجنبي كنسبة مئوية من إجمالي العمالة في الصناعة أو الاقتصاد.<br>4. أصل الطلب على وظائف التصنيع في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتغيرات السنوية حسب المنطقة في الطلب | • المؤشر 1، 2: دراسة سابقة لـ Marcolin سنة (2016) على أساس PIAAC، مسح القوى العاملة الأوروبية وبيانات المسح السكاني الحالي في الولايات المتحدة.<br>• المؤشر 3: دراسة Breemersch وآخرون سنة (2017) استنادا إلى الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة الأوروبية |

| | | |
|---|---|---|
| | 5. مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المهنة.<br>6. الترابط بين المهارات والإنتاجية<br>7. الارتباطات بين المهارات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية<br>8. الترابط بين نمو الاستثمارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال | • المؤشر4: حسابات المؤلفين في OECDفي قاعدة بيانات التوظيف.<br>• المؤشر5: OECD, STI Scoreboard (ICIO)، (STAN)، قاعدة البيانات السنوية للحسابات القومية، (WIOD).<br>• المؤشر6: Grundke سنة 2017 استنادا إلى PIAAC<br>• المؤشر7، 8: Grundkeوآخرون سنة 2017 استنادا إلى OECD PIAAC, TiVA, SNAوبيانات، ANBERD وWIODو بيانات CEPII |
| **Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases** | 1. مؤشر المشاركة في GVCإلى الامام وإلى الخلف<br>2. مؤشر المشاركة الصناعية لليابان) حصة التصدير وفقا لنوع السلع مربوطة بالمشاركة فيGVC )<br>3. حصة الصادرات الإجمالية حسب نوع السلع<br>4. حصة القيمة المضافة المحلية من إجمالي الصادرات<br>5. ميزان المدفوعات) الجزء الخاص بالخدمات فقط: السفر، النقل، خدمات أخرى )، الانفاق عن البحث والتطوير<br>6. عدد السياح الوافدين والصادرين وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني | • المؤشر 1، 2: محسوب من قبل المؤلف بالاعتماد على بيانات OECD) مؤشرات سلاسل القيمة العالمية )<br>• المؤشر 3: محسوب من قبل المؤلف بالاعتماد على "RIETI-TID 2014 " معهد البحوث في الاقتصاد والتجارة والصناعة<br>• المؤشر 4: محسوب من قبل المؤلف بالاعتماد على بيانات OECDوWTO Tiva<br>• المؤشر 5: إحصاءات ميزان المدفوعات، وزارة المالية<br>• المؤشر 6: يحسبه المؤلف على أساس إحصاءات من منظمة السياحة الوطنية اليابانية |
| **Services in global value chains: from inputs to value-creating activities** | **الجانب النظري**<br>1. القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات المجسدة في<br>**الجانب التطبيقي**<br>1. حصة الخدمات في الصادرات<br>2. الخدمات المباشرة وغير المباشرة والأجنبية في إجمالي الصادرات، حسب البلد<br>3. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات العالمية من خلال الصناعة التحويلية | • المؤشر 4،1،2،3: TiVA database<br>• المؤشر 7،5،6: OECD, ICIO |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | إجمالي الصادرات<br>2. تحليل محتوى الخدمات من إجمالي الصادرات إلى محلي وأجنبي | 4. القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات العالمية بشكل مباشر وغير مباشر حسب بلد المنشأ<br>5. وظائف مجسدة في إجمالي الصادرات الصناعية، من خلال وظيفة العمل<br>6. الوظائف المتجسدة في إجمالي الصادرات الصناعية، حسب الصناعة<br>7. التغيير في الوظائف المتجسدة في الصادرات الصناعية، من خلال وظيفة العمل | | |
| | **الجانب النظري** | **الجانب التطبيقي** | **الجانب النظري** | **الجانب التطبيقي** |
| **Services and global value : chains – some evidence on servicification of manufacturing and services networks** | 1. الخدمات (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، الخدمات (٪ من الصادرات)<br>2. محتوى القيمة المضافة للخدمات من اجمالي الصادرات<br>3. حصة القيمة المضافة للشركات التابعة الأجنبية (FATS) حسب القطاع وبعض<br>4. دول الاتحاد الأوروبي<br>5. مراحل الانتاج والمسافة إلى الطلب النهائي<br>6. محتوى القيمة المضافة للخدمات من صادرات الصناعات التحويلية<br>7. محتوى القيمة المضافة للخدمات من صادرات صناعة الخدمات<br>8. الصادرات المباشرة وغير المباشرة من القيمة المضافة للخدمات | 1. المهن المشاركة في الفيلم<br>2. عدد وحصة عمليات الإنتاج الدولية في بلدان مختارة | 1. WTO, WB World Development Indicators.<br>2. OECD-WTO TiVA Database.<br>3. OECD AMNE Database.<br>4. دراسة Antras وآخرون سنة 2012 بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002.<br>5. OECD-WTO TiVA Database<br>6. OECD-WTO TiVA Database.<br>7. OECD-WTO TiVA Database | 1. IMDB<br>2. UNCTAD |
| **Upgrading service delivery and** | 1. المؤهلات والمحتوى الوظيفي لحراس الأمن | | بيانات المسح 2013 | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **employment conditions through indirect insertion in global value chains** | 2. شروط العمل النسبية وفوائد حراس الأمن | | | |
| **The effect on supply chains of the formation of alternate structured/synergistic logistics networks** | أسئلة متنوعة | | | من إعداد الباحثة بالرجوع إلى الأدبيات النظرية |
| | **الجانب النظري** | **الجانب التطبيقي** | **الجانب النظري** | **الجانب التطبيقي** |
| **Global Value Chains in services: A Case Study on Costa Rica** | 1. حصة الخدمات من الصادرات لاقتصادات مختارة | 1. GDP لكوستاريكا<br>2. قيود تجارة الخدمات، صادرات الخدمات<br>3. القدرة التنافسية<br>4. أداء الخدمات اللوجيستية، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حقوق الملكية الفكرية | 1. OECD -WTO Database on Trade in Value added | 1. www.tradingeconomics.com.<br>2. the World Bank<br>3. منتدى الاقتصاد العالمي<br>4. البنك الدولي |
| **Services Linkages and the Value-Added Content of Trade** | | 1. إجمالي القيمة المضافة في الصادرات مقارنة بالقيمة الإجمالية للصادرات<br>2. حصص القطاع من إجمالي الصادرات، أسهم القطاع من صادرات القيمة المضافة المباشرة، حصص القطاع من إجمالي الصادرات ذات القيمة المضافة – الصادرات المباشرة وغير المباشرة من خلال الروابط الأمامية ومن خلال الروابط الخلفية<br>3. الواردات المباشرة كنسبة من إجمالي التكاليف، حصة الخدمات من الصادرات، مؤشرات الكثافة النسبية، مؤشر الكثافة النسبية على أساس الروابط الأمامية، | | بيانات المدخلات والمخرجات العالمية من GTAPبالاستعانة ببيانات منظمة التعاون والتنمية واليورو ستات والأمم المتحدة للبيانات |
| **Call centres' employment practices in global value networks: A view from Argentina as a receiving economy** | ثلاثة أنواع من البيانات التجريبية:<br>أولا: المعلومات التي تم جمعها من خلال تحليل الوثائق وغيرها من البيانات الثانوية المتعلقة بالقطاع.<br>الثانية: المعلومات جمعت من خلال مقابلات شخصية شبه منظمة مع ممثلي المؤسسات المختلفة المشاركة في شبكة مركز الاتصال الأرجنتيني.<br>الثالث: فإنه يعتمد على العمل الميداني الكمي والنوعي السابق الذي قام به Del Bono and Henry سنة (2010) في الأرجنتين | | | |
| **Global and Regional Sourcing of ICT-enabled Business Services: Upgrading of China, Hong Kong** | 1. الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة والتعليم في مجالات محددة | | • UNCTAD، الكتب السنوية الإحصائية<br>• بيانات مسترجعة من الأمم المتحدة | |

| | | |
|---|---|---|
| **and Singapore along the Global Value Chain** | 2. خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل إلى الخارج والاستعانة بمصادر خارجية<br>3. الصادرات والواردات من الخدمات المالية، الصادرات والواردات في الكمبيوتر وخدمات المعلومات<br>4. الصادرات في الخدمات حسب القطاع<br>5. الاستعانة بمصادر خارجية لتدريب الموارد البشرية | • CCIIP و CEIBS و CSORC |
| **Emergence of services, global value chains (GVC) and resulting implications for Latin America** | مؤشر جاذبية الموقع لأنشطة الخدمات الخارجية | • The A.T. Kearney Global Services Location Index |
| **The Offshore Services Value Chain: Developing Countries and the Crisis** | 1. الطلب العالمي للخدمات الخارجية حسب النشاط<br>2. إيرادات الخدمات البحرية من قبل المزودين<br>3. الإيرادات في صناعة الخدمات الخارجية، معدل نمو صناعة الخدمات الخارجية | • OECD<br>• CGGC و مواقع الشركات و التقارير السنوية و البنك الدولي…<br>• المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي؛ جمعية تجهيز الأعمال في الفلبين<br>• شركات استشارية خاصة وجمعيات رجال الاعمال ومنظمات دولية، مثل Nasscom-Everest، ومجموعة بوسطن الاستشارية |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر الدراسات السابقة

**الخلاصة:**

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة (16 دراسة) التي تطرقت لموضوع سلاسل القيمة العالمية للخدمات من جوانبها المختلفة ومرتبة تنازليا من سنة 2018 إلى سنة 2010، مركزين على المؤشرات المستخدمة في كل دراسة والنتائج المتوصّل إليها، وذلك للاستعانة بها في الدراسة التطبيقية. ثم تطرقنا إلى الجوانب التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة وربط المتغيرات، والإطار الزمني، ومجال الدراسة والطريقة المستخدمة والمؤشرات المعتمد عليها. حيث وجدنا أن في كل الدراسات السابقة التي تناولناها لم تتطرق أي دراسة منها لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية، حيث ارتكز بعضها على دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية، والبعض الآخر على تناول جزئية من الخدمات (السياحة، النقل البحري)، كما لاحظنا غياب اعتماد الأسلوب القياسي، فجُلُّ الدراسات اعتمدت أسلوب التحليل أو المقارنة، وبما ان الاختلاف محقق من حيث العينة والاسلوب فقد اختلفت أيضا المؤشرات التي تناولتها الدراسات السابقة مع مؤشرات الدراسة الحالية.

# الفصل الثالث

# الدراسة الميدانية «قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية»

**تمهيد:**

ينظم الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة حول سلاسل القيمة العالمية التي تمثل حصة أكبر من التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالميون قد أدت الأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية خلال العقدين الماضيين إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بشكل كبير. ومن ثم، فمن المتوقع أن تولد سلاسل القيمة العالمية آثارا كبيرة على الاقتصادات الوطنية.

حيث أصبحت هذه السلاسل بارزة في قطاعات تتراوح بين الزراعة والصناعة والخدمات، حيث تشكل الخدمات جزءا بالغ الأهمية من سلسلة القيمة العالمية هذه الظاهرة المتنامية، وهي تلعب دورا رئيسيا في التحول الجاري في أنماط التجارة الدولية والاستثمار، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الخدمات في سلاسل القيمة العالمية وعلى مستوى اقتصادات الدول المشاركة فيها، قمنا في هذا الفصل بمحاولة قياس أثر مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية.

فقسمنا هذا الفصل إلى قسمين، القسم الأول يشمل الطريقة والأدوات حيث يحتوي هذا القسم على وصف لمجتمع الدراسة وعينتها (الأداء الاقتصادي للعينة، ومنهجية الدراسة)، وأدوات الدراسة الميدانية (المؤشرات المستخدمة، والاساليب الاحصائية المعتمدة في الدراسة)، أما القسم الثاني فيحتوي على نتائج الدراسة ومناقشتها.

## أولا: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

### 1. وصف مجتمع الدراسة وعينتها

سنتطرق في هذا الجزء إلى وصف مجتمع الدراسة و عينتها ، حيث قسمناه إلى قسمين ، القسم الاول يشمل الاداء الاقتصادي للعينة المتكونة من 15 بلد نامي ( الارجنتين ،البرازيل ، بلغاريا ، برونـاي ، الصين ، هنغاريا ،الهند، ماليزيا ، المكسيك ، السعودية ، جنوب افريقيا ، الفلبين ، رومانيا ، روسيا ، تركيا) حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2018 ، باختيار مجموعة من المؤشرات التي تعكس قطاع الخدمات في كل بلد من سنة 2000 إلى 2017 –و ذلك حسب توفر المعطيات– أما القسم الثاني يشمل دراسة جوانب أخرى مختلفة من قطاع الخدمات باختيار مجموعة من المؤشرات الاخرى لقطاع الخدمات التي ظهرت حديثا لكن تتوافر في بعض البلدان و لسنة 2017 .

### 1.1. الأداء الاقتصادي لعينة الدراسة

#### 1.1.1. الهيكل الاقتصادي لعينة الدراسة

سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة الهيكل الاقتصادي لعينة الدراسة بالتركيز عن الصادرات وقطاع الخدمات والقيمة المضافة.

**أ– الأرجنتين:**

تعد الأرجنتين أكبر اقتصاد في العالم في المرتبة 45 من حيث حجم الصادرات والاقتصاد الخمسين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)* في عام 2017، صدرت الأرجنتين 59.2 مليار دولار واستوردت 66.5 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري سلبي بلغ 7.25 مليار دولار .في عام 2017 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين 637 مليار دولار وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 20.8 ألف دولار.أهم صادرات الأرجنتين هي فول الصويا 9.2 مليار دولار، الذرة 4.05مليار دولار، زيت فول الصويا 3.88 مليار دولار، شاحنات التسليم 3.29 مليار دولار وفول الصويا 2.82 مليار دولار ، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS (نظام التصنيف المنسق) وارداتها الرئيسية هي السيارات 6.3 مليار دولار ، قطع غيار المركبات 2.78 مليار دولار، الهواتف 2.28 مليار دولار، غاز البترول 2.15 مليار دولار والنفط المكرر 2.1 مليار دولار.وأبرز الوجهات التصديرية للأرجنتين هي البرازيل 9.3 مليار دولار والولايات 4.6 مليار دولار، والصين 4.38 مليار دولار وتشيلي 2.77 مليار دولار وفيتنام 2.27 مليار دولار .أهم مصادر الاستيراد هي البرازيل 17.8 مليار دولار والصين 12.6 مليار دولار،والولايات المتحدة 7.33 مليار دولار وألمانيا 3.26 مليار دولار، والمكسيك 2.6مليار دولار.[1]

* مؤشر التعقيد الاقتصادي هو مقياس شامل لخصائص إنتاج أنظمة اقتصادية كبيرة، وعادة بلدان بأكملها. الهدف من هذا المؤشر هو شرح نظام اقتصادي ككل بدلا من مجرد مجموع أجزائه. و يتطلع هذا المؤشر إلى شرح المعرفة المتراكمة في عدد السكان في بلد ما (والشبكات التي تشكل الشعب) والتي يعبر عنها في تكوين الصناعي في البلاد.

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/arg/#Exports

الأرجنتين عضو في مجموعة العشرين ، كما يعتبر اقتصاد الأرجنتين ذو دخل أعلى من المتوسط وفقا للسنة المالية 2017 [1] ، ووفقا للبنك الدولي فهي ثالث أكبر نظام في أمريكا اللاتينية ، و هو ثاني أكبر نظام في أمريكا الجنوبية وراء البرازيل ، و قطاع الخدمات هو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تستأثر بأكثر من 65 % ، وتوظف ثلاثة أرباع القوى العاملة ، [2]كما أن اهتمام الارجنتين بقطاع الخدمات واضح من خلال تزايد صادراتها و وارداتها على مرّ السنوات الأخيرة ، حسب الشكل المرفق فقد بلغت صادراتها سنة 2000 ما يصل إلى 4899 مليون دولار و في المقابل الواردات 9179 مليون دولار لكن انخفضت هذه القيم متأثرة بأكبر ازمة مالية مرّ بها الاقتصاد الارجنتيني سنة 2001 و هي تعد أخطر ازمة اقتصادية اجتماعية و سياسية في التاريخ المضطرب للبلاد ، لكن انتعشت صادرات الخدمات سنة 2002 و بلغت حينها ما يصل إلى 3420 مليون دولار بالمقابل انخفضت الواردات لتصل إلى 4864 مليون دولار، و استمرت صادراتها في التزايد لكن شهدت هذه الزيادة تذبذب في سنوات أزمة الرهن العقاري العالمية لتنخفض من 11420 مليون دولار سنة 2008 إلى 10544 مليون دولار سنة 2009 ، و انتعشت بعدها لتصل أقصاها 14183مليون دولار سنة 2017 و ما يقابلها من واردات 23960 مليون دولار .

**الشكل رقم03 –01: صادرات وواردات الخدمات في الأرجنتين خلال 2000-2017 (مليون دولار).**

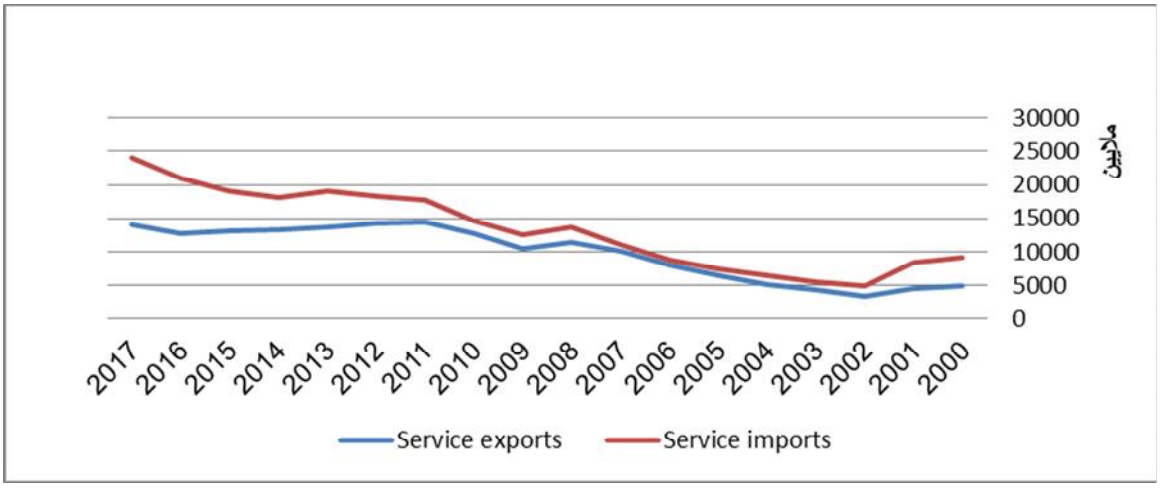


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي http://databank.worldbank.org

و تتمتع الأرجنتين بقطاع خدمات متنوع فحسب الشكل رقم 03-02 في سنة 2000 احتلت صادرات خدمات السفر أعلى النسب من صادرات الخدمات لتبلغ 59.26 % ، تليها صادرات خدمات النقل بنسبة 24.09 % ، ثم صادرات خدمات الكمبيوتر و الاتصالات ...إلخ بنسبة 16.25% ، و أدناها صادرات خدمات التأمين و الخدمات المالية بنسبة تقدّر بـ 0.37 % ، لكن هذه النسب تفاوتت ففي السنوات الأخيرة ليزيد اهتمام الارجنتين بصادرات خدمات الاتصالات و الكمبيوتر لتتساوى تقريبا مع خدمات السفر سنة 2008 لتصلا إلى 42.50% ، 40.82% على التوالي ، و هو ما يؤكد زيادة اهتمام الأرجنتين بهذين القطاعين من الخدمات بصفة خاصة ، بينما

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, **GLOBAL INNOVATION INDEX 2018** ,WIPO,2018,p11. http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2018.pdf

[2] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

بقيت خدمات التأمين و الخدمات المالية في ادنى الترتيب بنسبة 1.48 % . وتستمر صادرات خدمات الاتصالات و الكمبيوتر في الارتفاع لتبلغ أقصاها سنة 2017 بنسبة 49.20% ليحتل الصدارة مقارنة بباقي الأنواع، بينما قدرت صادرات خدمات السفر بـ 35.67% وخدمات النقل بـ 13.80 % أما خدمات التأمين والخدمات المالية فنسبتها بلغت 1.31%.

**الشكل رقم 03 –02: صادرات الخدمات المختلفة للارجنتين كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017**

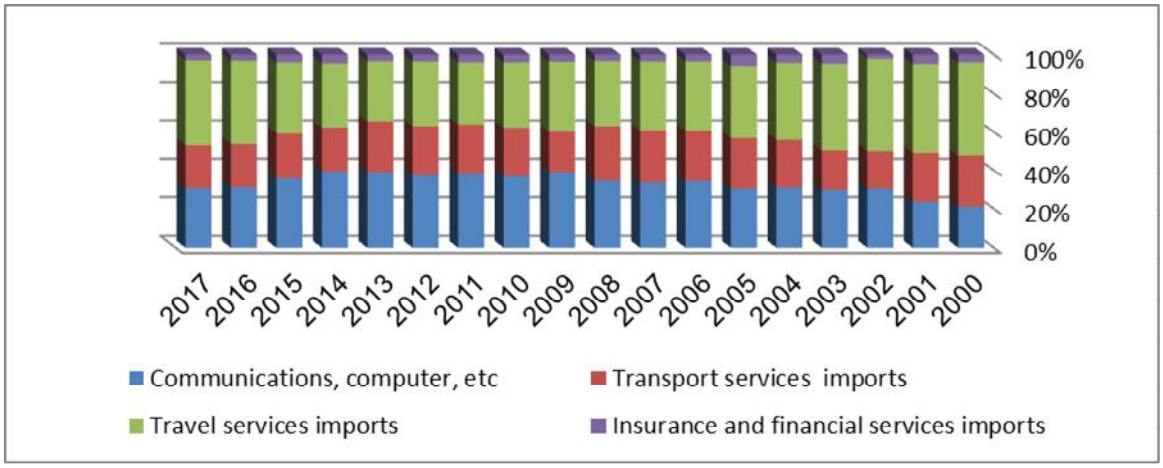


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

وتعزى هاته الزيادة في صادرات الخدمات خاصة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية و الكمبيوتر إلى إنفاق الدولة على البحث والتطوير وهي النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية. حيث يوضح الشكل رقم 03-03نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي، من الملاحظ أن النسب انحصرت بين 0.38 % سنة 2002 كأدنى نسبة و0.63% سنة 2012 كأعلى نسبة، كما تتخصص الأرجنتين في خدمات التكنولوجيا المتقدمة، وهي ذات قدرة تنافسية عالية في تطوير البرمجيات ومراكز الاتصال والطاقة النووية والسياحة.

وحسب الاحصائيات التي اصدرتها WIPO في اخر تقرير لها لسنة 2018 احتلت الارجنتين المرتبة 72 في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 الذي بلغ 30.65، حيث تستكشف مؤشراته، البالغ عددها 80 مؤشرا، رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال. ويحلّل مؤشر 2018 مشهد ابتكارات الطاقة في العقد المقبل ويحدّد الإنجازات الخارقة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها. ويتناول أيضا كيفية حدوث الابتكار الخارق على المستوى الأساسي ويصف الزيادة المسجلة في الأنظمة المتجددة الصغيرة النطاق.[1]

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، http://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4330 ، تاريخ الاطلاع17-09-2018.

**الشكل رقم 03-03: نفقات البحث والتطوير للأرجنتين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014**

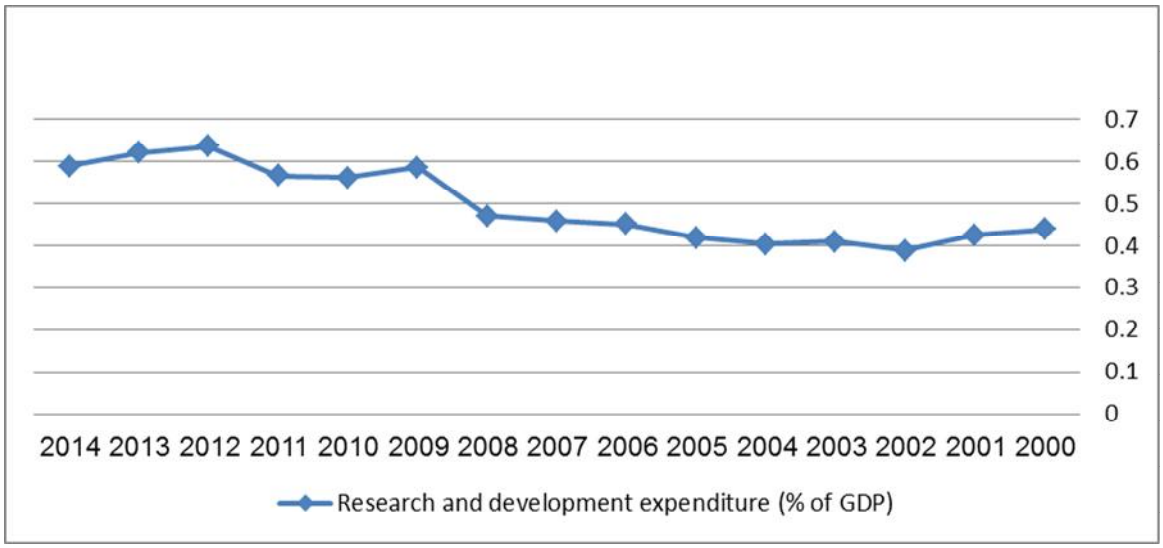


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للأرجنتين تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للأرجنتين.

**الجدول رقم: 03-01: مساهمة القيمة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للأرجنتين سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 3.2 | 2.5 | 1.3 | 34.5 | 32.4 | 26.2 |
| 100 | 1.8 | 1.4 | 1 | 9.2 | 8.1 | 78.6 |
| 100 | 3.8 | 3.5 | 1.6 | 14.8 | 54.9 | 21.4 |
| 100 | 2.8 | 1.3 | 0.8 | 83.7 | 7.6 | 3.8 |

**Source :** Outtrade in Value Added and Global Value Chains, https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/AR_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-04 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 14.8% من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 3.8 % منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 34.5% منها و3.2% خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-04: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للأرجنتين سنة 2015**

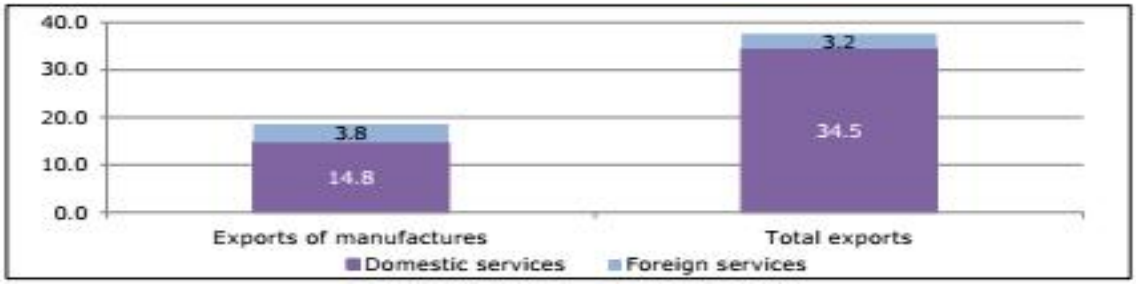


**Source :** Outtrade in Value Added and Global Value Chains, https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/AR_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة8.9%، خدمات الأعمال الأخرى 3% والنقل والتخزين 2.4%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): البرازيل بنسبة 1%، الولايات المتحدة بنسبة0.7%، الصين0.3%.[1]

**ب- البرازيل:**

تعد البرازيل ثاني أكبر 22 اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد السابع والثلاثين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). في عام 2017، صدرت البرازيل 219 مليار دولار واستوردت 140 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 78.3 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2.06 تريليون دولار أمريكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 15.5 ألف دولار. أهم صادرات البرازيل هي فول الصويا (25.9 مليار دولار) وخام الحديد(20.1 مليار دولار) والنفط الخام (17.4 مليار دولار) والسكر الخام(11.4 مليار دولار) والسيارات (6.78 مليار دولار)، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS. أهم وارداتها هي البترول (11.4 مليار دولار) ، قطع غيار المركبات (5.1 مليار دولار)،الأدوية المعبأة (3.1 مليار دولار) ، الدوائر المتكاملة (3.03 مليار دولار) والسيارات (3 مليار دولار).وأبرز الوجهات التصديرية للبرازيل هي الصين (48 مليار دولار)والولايات المتحدة (25.1 مليار دولار) والأرجنتين (17.8 مليار دولار)وهولندا (7.57 مليار دولار) وألمانيا (6.18 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (27 مليار دولار) والولايات المتحدة (20.4 مليار دولار) والأرجنتين (9.3 مليار دولار) وألمانيا (9.3 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (5.39 مليار دولار).[2]

البرازيل هي ثامن أكبر اقتصاد في العالم بعد عقد من النمو القوي (2002-2013) وذات دخل فوق المتوسط، ويمثل قطاع الخدمات في الاقتصاد البرازيلي أكثر من 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به حوالي ثلثي قوة العمل.[3] حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 03-05 الارتفاع المستمر في صادرات و واردات الخدمات البرازيلية من سنة 2000 بلغت 8436 ، 16265 مليون دولار على التوالي ، إلى غاية سنة 2008 أينما ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بآثارها السلبية على الاقتصاد البرازيلي فشهدت البلاد تراجعا في الطلب العالمي على سلعها الاساسية المعدة للتصدير ، ثم تعافى الاقتصاد البرازيلي بعدها و تزايدت الصادرات في الخدمات و الواردات لتبلغ أقصاها سنة 2014 وصلت إلى 39965 ، 88072مليون دولار على التوالي ، ثم عاودتا الانخفاض من جديد في سنتي 2015 و 2016 وقت أزمة الانكماش بالبرازيل ، أما سنة 2017 فقد بلغت الصادرات الخدمية ما يصل إلى 34478 مليون دولار ، أما الواردات فوصلت 68328 مليون دولار .و هو دليل على أن البرازيل تتقدم في الخدمات شيء فشيء لترفع من صادراتها و تخفض وارداتها في هذا القطاع .

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/AR_e.pdf
[2] OEC, https://oec.world/en/profile/country/bra
[3] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

**الشكل رقم03-05**: صادرات وواردات الخدمات البرازيل خلال **2000-2017** (مليون دولار).

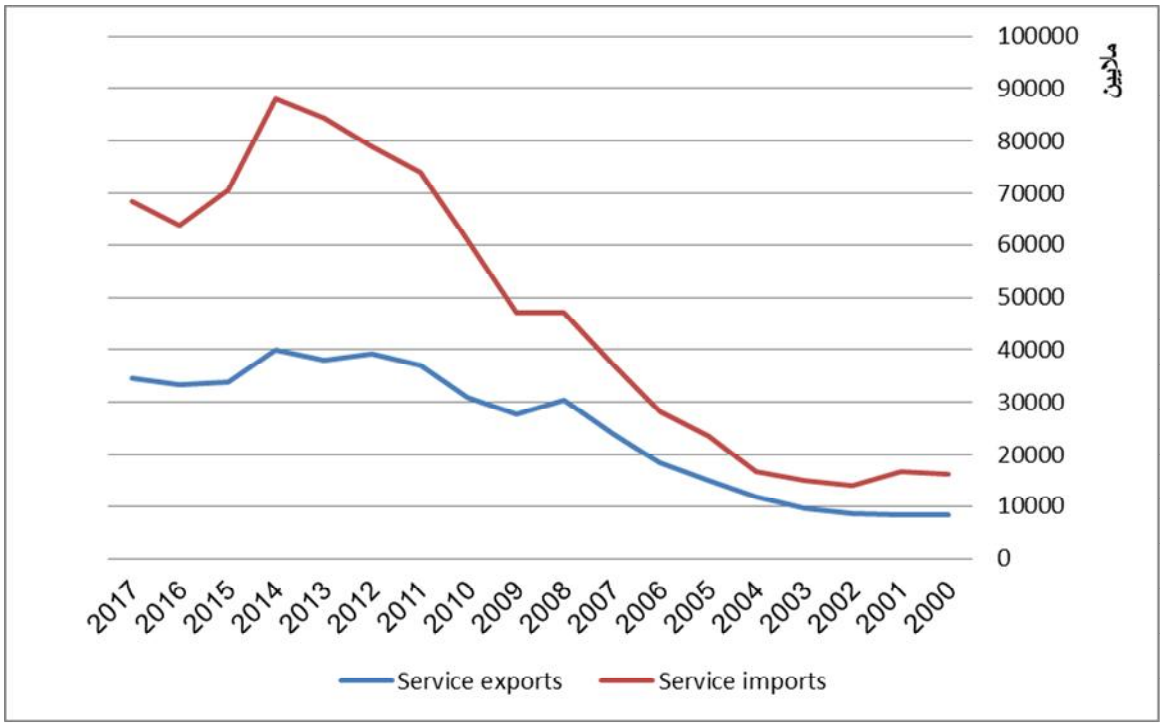


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

و بشيء من التفصيل في الخدمات ندرج الشكل رقم 03-06 حيث يتضح لنا أن خدمات الاتصالات و الكمبيوتر ...إلخ هي النوع الاكثر انتشارا من بين الخدمات الأخرى على مر السنوات من 2000 إلى 2017 ، و هي في تزايد مستمر لأن البلاد شرعت في إنتاج خدمات ذات قيمة مضافة عالية ، لا سيما في قطاع الفضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ثم تليها خدمات السفر بنسب متذبذبة حيث ارتفعت في الفترة من 2000 إلى 2004 لتصل إلى 27.43 % لتعاود الانخفاض بعدها لتبلغ أدناها سنة 2012 بنسبة 16.26% ثم انتعشت بدرجة بسيطة في السنوات الاخيرة ، أما عن خدمات النقل فنجد أن صادرات الخدمات فيه متقاربة فسجل 13.90 % كأدنى نسبة سنة 2012 و 21.09 % كأعلى نسبة سنة 2004 ، أما السنوات الاخيرة فشهدت ارتفاعا بسيطا لتستقر في 16.76% سنة 2017 . وتبقى خدمات التأمين والخدمات المالية في ذيل الترتيب بنسب بسيطة لم تتجاوز 8.45% وهي أعلاها وسجلت سنة 2013.

**الشكل رقم 03-06: صادرات الخدمات المختلفة للبرازيل كنسبة من صادرات الخدمات (2000-2017)**

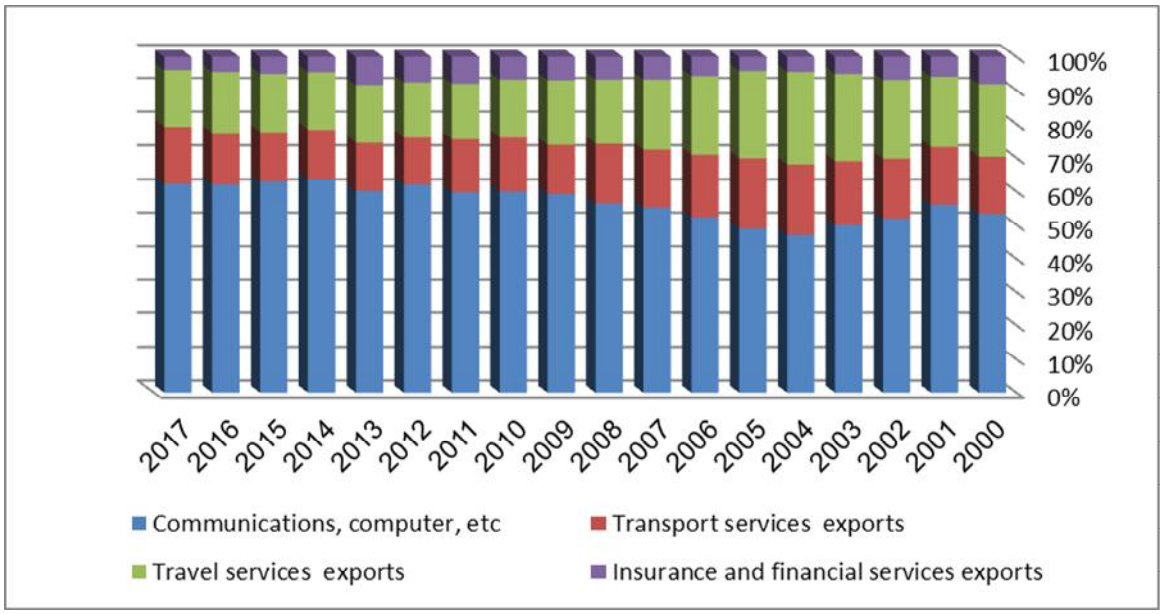


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

كما تحرص حكومة البرازيل على تحويل قدرة البلاد على استخدام العلم والتكنولوجيا من أجل تنمية الاقتصاد، ويتم إثراء قطاع الخدمات بمعرفة البرازيليين لتطوير سوق التكنولوجيا المتقدمة لعدة سنوات، وذلك بالإنفاق عن البحث والتطوير الذي تراوحت نسبه بين 0.96% سنة 2004 كأدنى نسبة و1.19% كأعلى نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك سنة 2013 حسب بيانات البنك الدولي. احتلت البرازيل المرتبة 64 حسب مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن WIPOلسنة 2017 برصيد قدر بـ 33.44 من 100.[1]

**الشكل رقم 03-07: نفقات البحث والتطوير للبرازيل (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014**

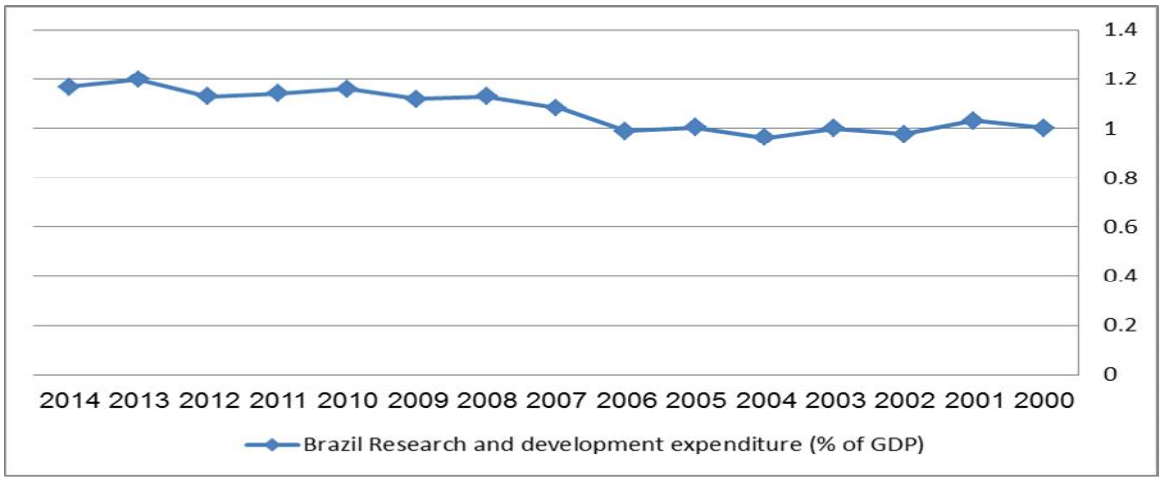


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

كما تهتم الحكومة البرازيلية بمجال البحث والتطوير، حيث نلاحظ من خلال الشكل 03-07 ان نفقات البحث والتطوير في البرازيل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي انحصرت بين 1 إلى 1.19% بارتيابات بسيطة في هذا المجال من

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent,op,cit ,p11.

سنة 2000 إلى 2014، وحسب تقرير مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018 فقد احتلت البرازيل المرتبة 64 عالميا برصيد بلغ 33.44.

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للبرازيل تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للبرازيل.

**الجدول رقم: 03-02: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للبرازيل سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 6.1 | 4 | 2.4 | 42.1 | 24.8 | **20.5** |
| 100 | 6 | 3.5 | 2.1 | 21.3 | 9.7 | **57.4** |
| 100 | 7.3 | 5.6 | 3.3 | 29.9 | 44.2 | **9.7** |
| 100 | 4.1 | 1.5 | 1 | 87.3 | 4.7 | **1.4** |

**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BR_e.pdf

**الشكل رقم 03-08: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للبرازيل سنة 2015**

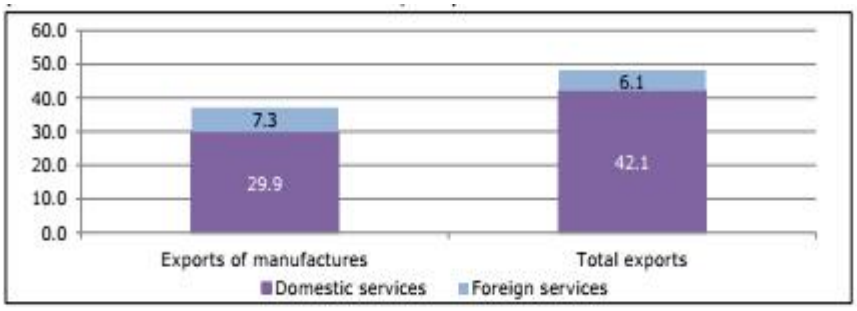


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BR_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة12.2%، خدمات الأعمال الأخرى 10.5% والنقل والتخزين 4.7%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الولايات المتحدة بنسبة1.8%، هولندا بنسبة 0.8%، الصين0.7%.[1]

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BR_e.pdf

**ت- بلغاريا:**

تعد بلغاريا خامس أكبر اقتصاد في العالم من حيث عدد الصادرات في العالم، كما أنها تحتل المرتبة 46 في الاقتصاد الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). في عام 2017، صدرت بلغاريا 31 مليار دولار واستوردت 34.5 مليار دولار، مما أدى إلى ميزان تجاري سلبي قدره 3.53 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في بلغاريا 58.2 مليار دولار وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 20.9 مليار دولار. أهم الصادرات في بلغاريا هي المكرر للبترول (2.04 مليار دولار)والنحاس المكرر (1.62 مليار دولار) والنحاس الخام (1.21 مليار دولار)والقمح (871 مليون دولار) والأدوية المعبأة (812 مليون دولار) ، باستخدام مراجعة عام 1992 للنظام المنسق. وارداتها الرئيسية هي خام النحاس (3.05 مليار دولار) والنفط الخام(2.58 مليار دولار) والأدوية المعبأة (1.16 مليار دولار) والسيارات(1.09 مليار دولار) والنفط المكرر (836 مليون دولار). أما أهم الوجهات التصديرية لبلغاريا هي ألمانيا (4.37 مليار دولار)، تركيا(2.86 مليار دولار)، إيطاليا (2.8 مليار دولار) رومانيا (2.13 مليار دولار) واليونان (1.81 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي ألمانيا(3.9 مليار دولار) وروسيا (3.59 مليار دولار) ورومانيا (2.28 مليار دولار) وتركيا (2.22 مليار دولار) وإيطاليا (2.21 مليار دولار).[1]

بلغاريا هي دولة عضو في الاتحاد الاوربي منذ 2007 ، و في سنة 2017 تستأثر الخدمات بنسبة 67.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 66.6٪ من القوى العاملة،[2] و من الشكل رقم 03-09 نلاحظ أن صادرات الخدمات أكبر من وارداتها و ذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2017 ، حيث سجلت صادرات الخدمات قيمة 2175 مليون دولار سنة 2000 ، قابلتها 1669مليون دولار من واردات الخدمات لنفس السنة ، و استمرتا في الارتفاع نتيجة للجهود المبذولة من طرف الحكومة البلغارية لرفع مستوى هذا القطاع ، لكن بلغاريا كغيرها من دول الاتحاد الاوربي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية فشهدت صادرات و واردات الخدمات انخفاضا من سنة 2008 إلى سنة 2010 ، ثم تعافى قطاع الخدمات و بلغ أقصى قيمة صادرات و هي 8958مليون دولار سنة 2014 ، ثم تراجعت الزيادة قليلا لتصل إلى 8807 مليون دولار سنة 2017 .

**الشكل رقم03-09: صادرات وواردات الخدمات بلغاريا خلال 2000-2017 (مليون دولار).**

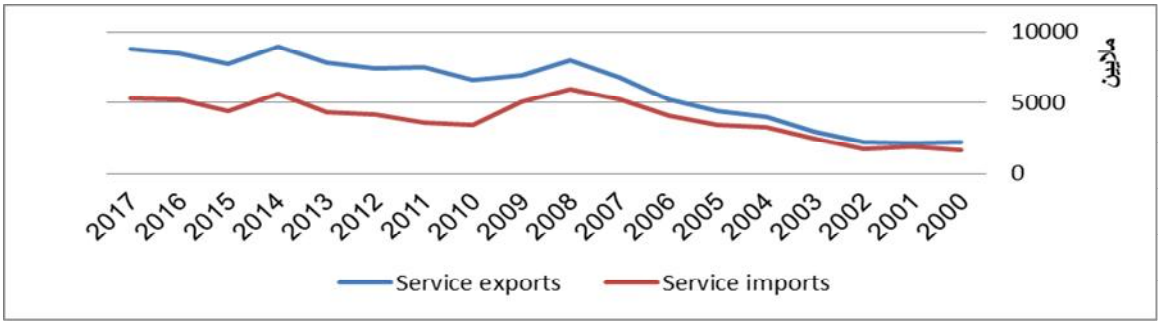


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/bgr/

[2] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

من خلال الشكل 03-10 نلاحظ أن خدمات السفر هي الخدمات الأكثر انتشارا في بلغاريا، حيث تستحوذ على نصف صادرات الخدمات تقريبا حيث سجلت نسبة 40.77 % كأدنى نسبة لها سنة 2015، و55.22% كأقصى نسبة سنة 2005. وفي المرتبة الثانية نجد خدمات النقل بنسب لم تتجاوز 31 % من صادرات الخدمات. وبلغاريا هي مركز لوجستي بين أوروبا الغربية وآسيا. ويمر عبر 5 ممرات أوروبية للنقل البري ولديها حاليا كثافة منخفضة لشبكة الطرق (0.33 كيلومتر / كم$^2$). بلغاريا لديها 902.19 كم من الطرق بما في ذلك 740 كم من الطرق السريعة و2983 كم من الطرق الوطنية. يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 4029 كيلومترًا، منها 2868 كيلومترًا مكهربًا. شبكة السكك الحديدية في الشيخوخة وغير فعالة. وقد تم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية منذ عام 2016 لتلبية احتياجات البلاد. أما عن خدمات الاتصالات و الكمبيوتر فهي ليست بعيدة من حيث النسب عن خدمات النقل، حيث شهدت تذبذب بين زيادة ونقصان، أدناها سنة 2005 بنسبة 16.20% وأقصاها سنة 2015 بنسبة 33.27%.

بلغاريا لديها تقليد طويل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات. كما تبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5٪، مما يجعل بلغاريا من بين الدول الرائدة في الاتحاد الأوروبي، قبل دول البلطيق. بلغاريا هي أيضا وجهة جذابة للغاية للاستعانة بمصادر خارجية وقطاع البرمجيات. توجد بالفعل شركات دولية كبيرة مثل HP وIBM وCoca Cola وSitel [1]

**الشكل رقم 03-10: صادرات الخدمات المختلفة لبلغاريا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017**

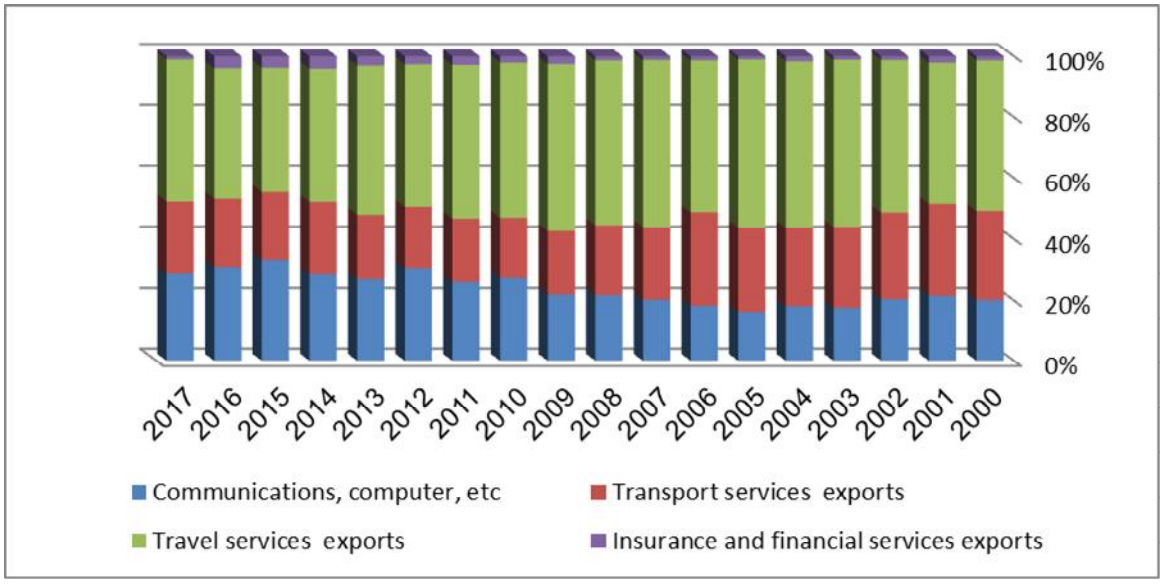


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] http://awex-export.be/fr/marches-et-secteurs/bulgarie/secteurs-porteurs-150

وقد اهتمت الدولة البلغارية بمجال البحث والتطوير خاصة في السنوات الأخيرة وذلك بتخصيص نسبة من النفقات عليها، حيث نلاحظ من خلال الشكل 03-11 أن الانفاق عن البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي من 2000 إلى 2009 لم تتجاوز 0.49 %ثم بدأت في الزيادة لتسجل أقصاها سنة 2015 بنسبة 0.95%.

وهذا لا يزال أقل من معايير الاتحاد الأوروبي 2020، والتي بموجبها يصل إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير إلى 3 ٪ على الأقل، كان كل النمو تقريباً في عام 2015 نتيجة لقطاع مؤسسات الأعمال، حيث كان قطاع مؤسسات الأعمال أكبر القطاعات المؤسسية الأربعة في مجال البحث والتطوير، وهو ما يمثل 73.3٪ من إجمالي الإنفاق .تلاه القطاع الحكومي وقطاع التعليم العالي والقطاع الخاص غير الربحي بنسبة 20.8٪ و5.4٪ و0.5٪ على التوالي من ميزانية الدولة، والأعمال التجارية، وغيرها من المصادر الوطنية ومن الخارج.[1]وهو ما انعكس ايجابا عن مؤشر الابتكار لسنة 2017 حيث سجلت بلغاريا رصيد قدر بـ 42.65 من المئة بترتيب 37 عالميا حسب WIPO.[2]

**الشكل رقم 03-11: نفقات البحث والتطوير لبلغاريا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015**

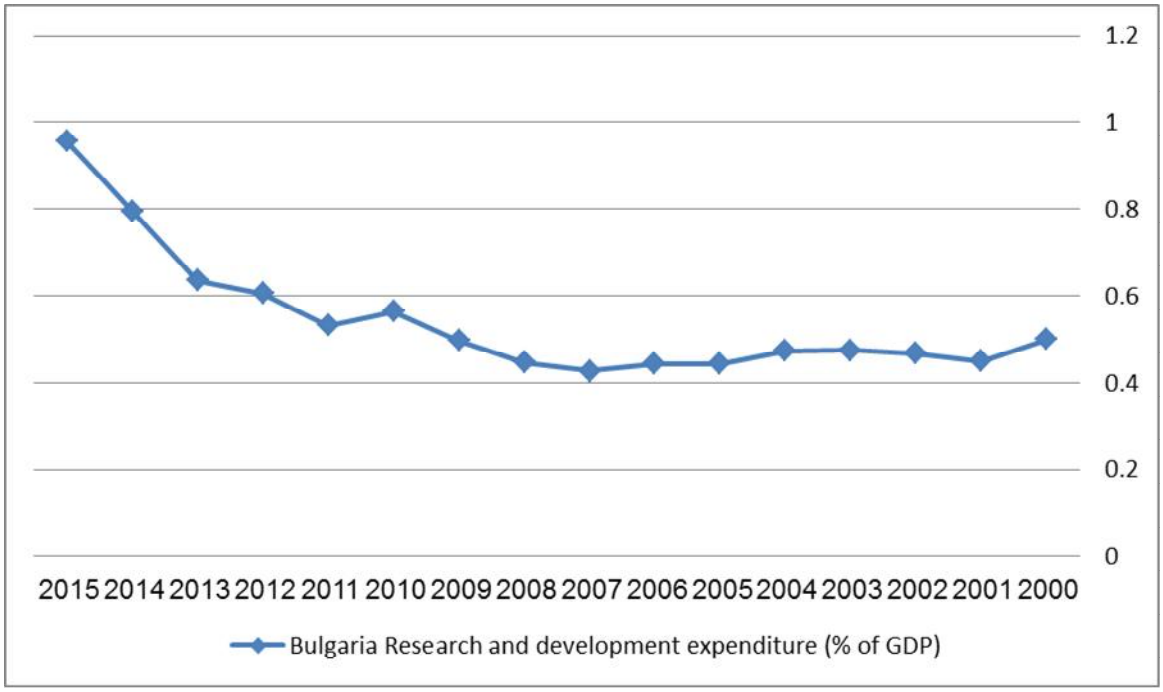


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لبلغاريا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لبلغاريا.

[1] المعهد الاحصائي الوطني لبلغاريا ، http://www.nsi.bg/en ، تاريخ الاطلاع 18-09-2018 .

[2] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit ,p10.

**الجدول رقم: 03-03: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لبلغاريا سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 15.7 | 12.3 | 8.3 | 34.9 | 21.5 | **7.3** |
| 100 | 11.5 | 8.9 | 6.1 | 13.9 | 5.8 | **53.8** |
| 100 | 18.9 | 16.8 | 11.8 | 13.9 | 35.1 | **9.73.5** |
| 100 | 11.7 | 6.3 | 3.3 | 73.3 | 4.6 | **0.8** |

**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BR_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-12الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة13.9 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 18.9 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 34.9 %منها و15.7 %خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-12: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لبلغاريا سنة 2015**

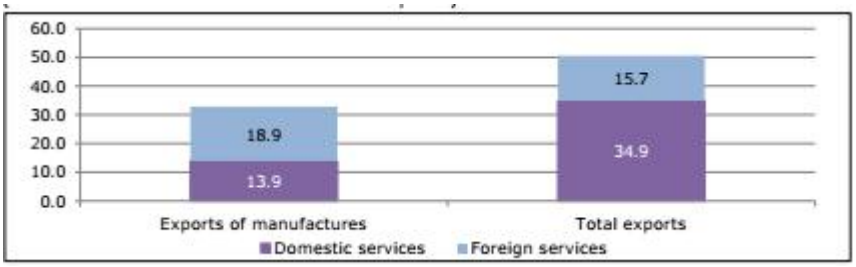


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BG_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة11.3%، خدمات الأعمال الأخرى 5.1% والخدمات المالية 5.2%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): روسيا بنسبة2.8%، اسبانيا بنسبة 1.8%، ألمانيا1.7%.[1]

**ث- بروناي (دار السلام)**

بروناي هي 105 أكبر اقتصاد تصدير في العالم. في عام 2017، صدرت بروناي 5.53 مليار دولار واستوردت 3.14 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 2.39 مليار دولار. في عام 2017 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لبروني 12.1 مليار دولار ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 78.8 ألف دولار.أهم صادرات بروناي هي غاز البترول (2.83 مليار دولار) ، والنفط الخام(2.28 مليار دولار) ، والكحوليات الحلقية (154 مليون دولار) ، وقطع غيار الطائرات (44.6 مليون دولار) ، والأحماض الدهنية الصناعية ، والزيوت

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BG_e.pdf

والكحول (11.7 مليون دولار) ، باستخدام مراجعة 1992 تصنيف النظام المنسق (HS) وأهم وارداتها هي البترول المكرر (254 مليون دولار) ، والسيارات (204 مليون دولار) ، وتوربينات الغاز (121 مليون دولار) ، وهياكل الحديد (115 مليون دولار) ، ومحركات الإشعال سبارك (90.6 مليون دولار).أهم الوجهات التصديرية لبروناي هي اليابان (1.68 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (795 مليون دولار) وماليزيا (627 مليون دولار) وتايلاند (611 مليون دولار) والهند (541 مليون دولار). أهم أصول الاستيراد هيالصين (649 مليون دولار) وسنغافورة (604 مليون دولار) وماليزيا(575 مليون دولار) والولايات المتحدة (261 مليون دولار) والمملكة المتحدة (153 مليون دولار).[1]

سلطنة بروناي من الدول ذات الدخل المرتفع، وثالث أكبر منتج للنفط في آسيا ورابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، يمثل إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي أكثر من 50٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد وكافة صادراتها تقريبًا، كما تشكل الخدمات 42.3 % من الناتج المحلي سنة 2017.[2]

و من خلال الشكل رقم 03-13، نلاحظ أن الواردات تفوق الصادرات في الفترة من 2001 إلى 2009 حيث كانتا في زيادة مستمرة ، حيث بلغت صادرات الخدمات أقصاها سنة 2008 بقيمة 914دولار، لكن سنة 2009 انخفضت كل منهما بفعل الازمة العالمية ، حيث تناقصت الصادرات بقيمة 452- مليون دولار ، و الواردات بـ 165- مليون دولار ، بعد سنة 2010 تزايدت صادرات الخدمات بوتيرة بطيئة لم تتجاوز 91+ مليون دولار ، على عكسها كانت الواردات في زيادة مستمرة حيث سجلت أقصاها سنة 2013 بقيمة 2859 مليون دولار ، ثم تراجعت من جديد بقيمة 532 - مليون دولار من سنة 2014 إلى سنة 2015 ، ثم ثبتت تقريبا في السنوات الأخيرة .

**الشكل رقم 03-13: صادرات وواردات الخدمات بروناي خلال2000 -2016(مليون دولار).**

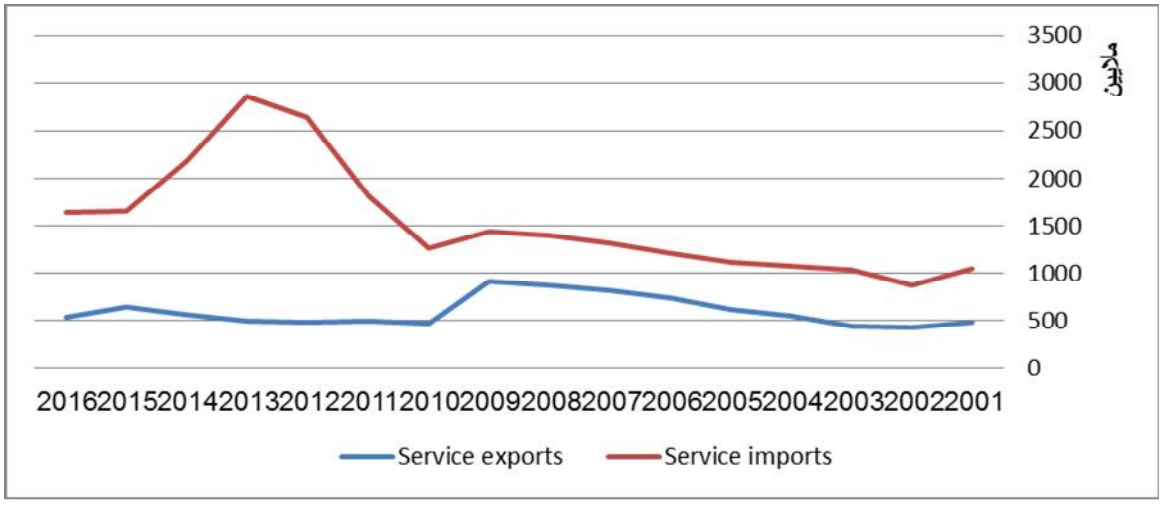


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/brn/

[2] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html/ ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

يوضح الاعتماد الشديد للاقتصاد على الهيدروكربونات أن تطور الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإنتاج النفط والغاز، وهذا يعتمد في حد ذاته على عاملين: الطلب العالمي على الطاقة، من ناحية، واستعداد السلطات للسيطرة على معدل استغلال حقول الهيدروكربون، من ناحية أخرى .هذا ما يفسر معدل نمو منخفض نوعًا ما خلال الفترة المتوسطة ولتحفيز النمو، زادت الحكومة من نفقات التنمية، من خلال إطلاق مشروع خط نقل الجهد العالي بين ماليزيا وبروناي وتطوير مطار دول هذا ما يفسر ارتفاع نسبة صادرات خدمات النقل في بروناي من 2001 إلى 2014 حيث حققت هذه الخدمات أعلى نسبة قدرت بـ 77.62 %سنة 2012 .تليه خدمات السفر بنسب متفاوتة اقصاها سنة 2001 قدرت بـ 32.15% وأدناها 14.15% سنة 2012 . أما اهتمام بروناي بخدمات الاتصالات و الكمبيوتر لم يأخذ الحظ الأوفر وخدمات التأمين والخدمات المالية تكاد لا تذكر.

**الشكل رقم 03-14: صادرات الخدمات المختلفة لبروناي كنسبة من صادرات الخدمات 2001-2014**

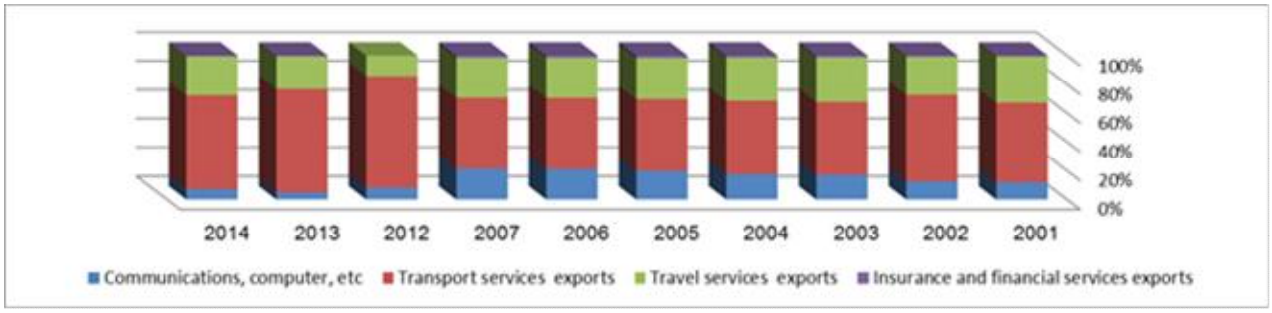


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

من خلال الشكل رقم 03-15 تزايد اهتمام بروناي بمجال البحث والتطوير وذلك بزيادة الانفاق في هذا المجال على مر سنوات من 2001 إلى 2005 وبلغت اقصاها بنسبة 1.65 % في ذات السنة ثم تناقصت بنسبة 0.23 % من 2005 إلى 2007 وللإشارة فالانخفاض الملاحظ من سنة 2007 إلى 2013 في الشكل المرفق هي قيم مفقودة من مصدر البيانات البنك الدولي.

وقد أنشأت الحكومة مجلس أبحاث بروناي (BRC) لتعزيز وتشجيع البحوث التي يمكن أن تساهم في التنمية الوطنية. وتم تخصيص صندوق محدد يعرف باسم صندوق BRC بمبلغ 200 مليون BND بموجب خطة التنمية الوطنية العاشرة (NDP10)*. ويهدف إلى تشجيع البحث والتطوير والابتكار لدعم جهود التنمية الوطنية نحو تحقيق "Wawasan Brunei 2035" وما بعدها. يهدف BRC لتشجيع البحوث في جميع المجالات والموضوعات مع التركيز بشكل خاص على العلوم والتكنولوجيا والهندسة، العلوم الاجتماعية والفنون والثقافة. ولتحقيق النمو من خلال زيادة مستدامة في الإنتاجية التي تقوم على المعرفة والابتكار.[1] وقد احتلت بروناي المرتبة 67 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 برصيد 32.84 من المئة.[2]

* خطة التنمية الوطنية العاشرة في بروناي محددة من 2007 إلى 2035 .

[1] دائرة التخطيط الاقتصادي و التنمية في بروناي ، http://depd.gov.bn/SitePages/Brunei%20Research%20Council%20(BRC).aspx ، تاريخ الاطلاع 19-09-2018.

[2] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p11.

**الشكل رقم 03-15: نفقات البحث والتطوير لبروناي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014**

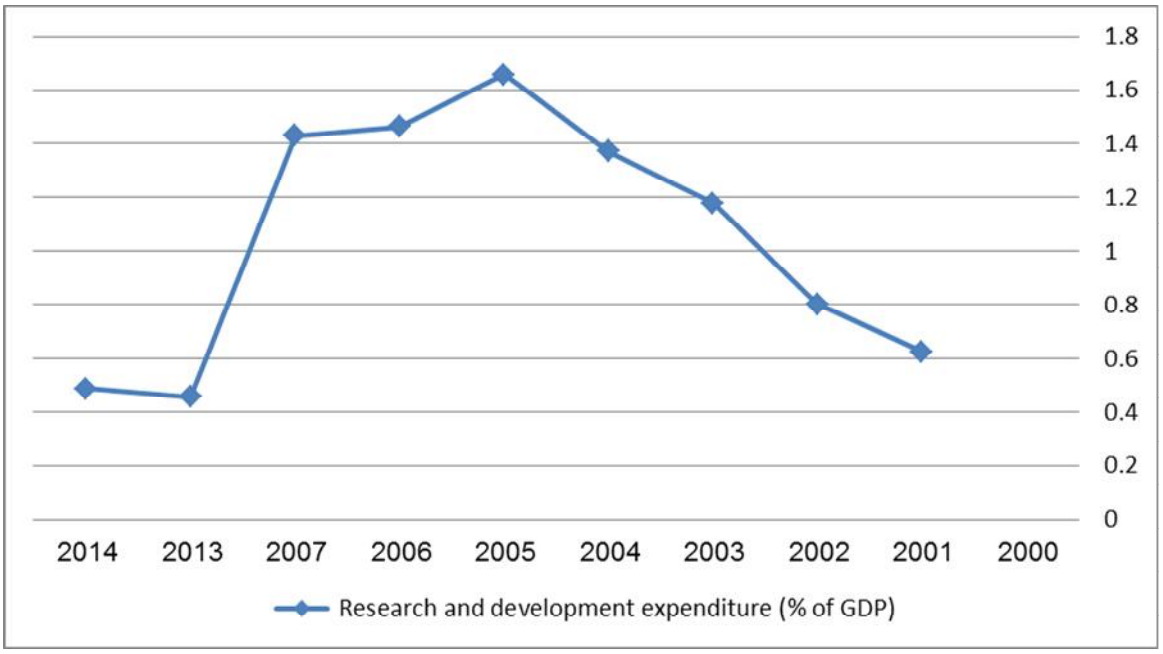


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لبروناي تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لبروناي

**الجدول رقم: 03-04: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لبروناي سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 2.6 | 1.9 | 0.9 | 10.2 | 1.9 | **82.6** |
| 100 | 1.9 | 1.6 | 0.7 | 3.2 | 1.2 | **91.4** |
| 100 | 8.4 | 7.3 | 4.8 | 7.3 | 53.6 | **18.7** |
| 100 | 8.0 | 3.9 | 2.6 | 69.4 | 5.1 | **11.0** |

**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BN_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل03-16الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة7.3 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 8.4 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 10.2 %منها و2.6 %خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-16: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لبروناي سنة 2015**

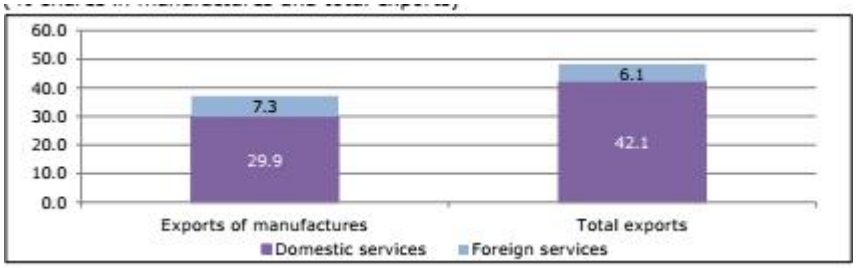


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BN_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة7.8%، خدمات الأعمال الأخرى 2.0% والخدمات المالية 2.6%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة1.2%، سنغافورة بنسبة 1.1%، ماليزيا1.1%.[1]

**ج- الصين:**

الصين أكبر اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد الثالث والثلاثين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت الصين 2.41 تريليون دولار واستوردت 1.54 تريليون دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 873 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 12.2 تريليون دولارًا ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16.8 ألف دولار. أهم صادرات الصين هي معدات البث (231 مليار دولار) ، أجهزة الكمبيوتر ( 146 مليار دولار) ، قطع غيار الآلات المكتبية (90.8 مليار دولار) ، الدوائر المتكاملة (80.1 مليار دولار) والهواتف (62 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS. وأهم وارداتها الدوائر المتكاملة (207 مليار دولار) والنفط الخام(144 مليار دولار) وخام الحديد (59 مليار دولار) والسيارات (46.8 مليار دولار) والذهب (40.3 مليار دولار).أهم الوجهات التصديرية للصين هي الولايات المتحدة (476 مليار دولار)وهونج كونج (255 مليار دولار) واليابان (157 مليار دولار) وألمانيا(109 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (98.1 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي آسيا الأخرى (151 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (149 مليار دولار) واليابان (136 مليار دولار) والولايات المتحدة (133 مليار دولار) وألمانيا (95 مليار دولار).[2]

تتجه الصين ذات الدخل المرتفع حسب و ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى تنمية قطاع الخدمات والاعتماد عليه في النمو الاقتصادي وسط تباطؤ قطاع الصناعة ، حسب كتاب حقائق العالم فإن قطاع الخدمات يشكل نسبة 52.2 % من

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BN_e.pdf

/[2] OEC, https://oec.world/en/profile/country/chn

الناتج المحلي الاجمالي سنة 2017 .[1] و حسب الشكل رقم 03-17 نلاحظ انه من سنة 2000 إلى 2004 صادرات الخدمات أكبر من وارداتها و ذلك يعزى لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فسحب ذات المنظمة فإن الصين وفت بالتزاماتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال إتاحة فرص واسعة لمقدمي الخدمات الدوليين للوصول إلى الأسواق في جملة واسعة من المجالات، بما في ذلك أسواق الخدمات المالية والاتصالات والبناء والتوزيع والخدمات اللوجستية والسياحة والتعليم. فتحت الصين الباب لمائة من قطاعات تجارة الخدمات من بين القطاعات الفرعية الـ 160 في فئة تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية، مقتربة من المعدل المتوسط للدول المتقدمة. ، وبما ان الصين ثاني أكبر دولة مستوردة في العالم فقد زادت وارداتها في الخدمات بشكل سريع أكثر من تزايد الصادرات الخدمية ، لتقاربا قيمهما خلال سنوات الازمة المالية العالمية بقيم تجاوزت 1 مليار دولار ، لكن شهدت السنوات الأخيرة من 2014 إلى 2017 عجز كبير في تجارة الخدمات قدر بـ 2.11 مليار دولار سنة 2017 حيث كانت الواردات ضعف الصادرات في الفترة المذكورة و قد أرجعت وزارة التجارة الصينية ذلك إلى تزايد واردات الخدمات في السياحة والنقل والقطاعات التقليدية الأخرى بسبب الطلب المحلي القوي.

**الشكل رقم 03-17**: صادرات وواردات الخدمات الصين خلال **2000-2017**(مليون دولار).

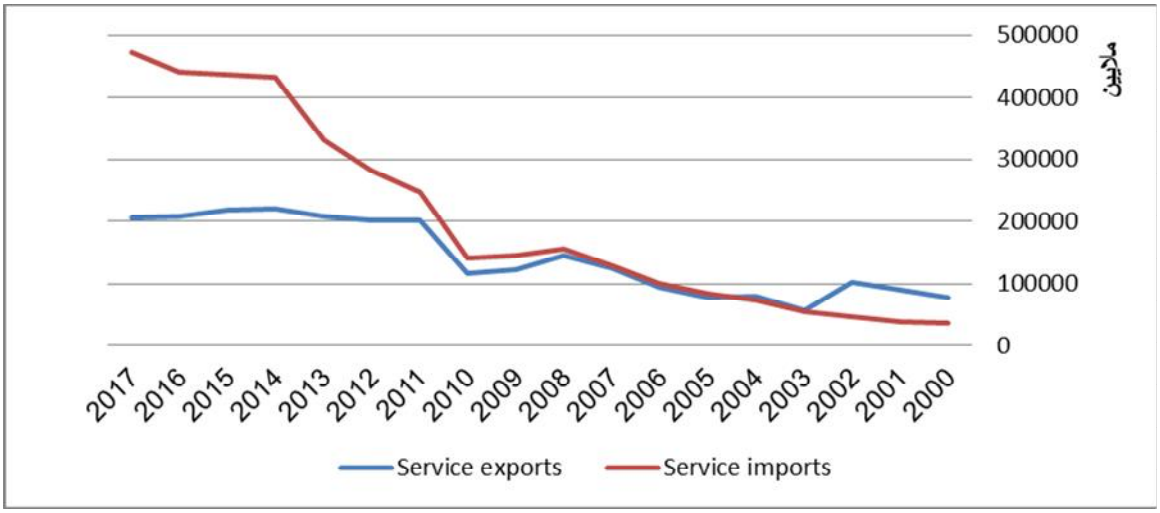


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

و اهتمام الصين بخدمات الاتصالات و الكمبيوتر واضح من خلال الشكل رقم 03-18 حيث سجل هذا النوع من الخدمات اعلى نسب الصادرات الخدمية بنسب تجاوزت 74% في الفترة من 2000 إلى 2003 ثم تراجعت لتبلغ ادناها سنة 2010 و ذلك لأن الصين غيرت من استراتيجيتها بسبب معدلات التضخم المرتفعة التي واجهتها آنذاك نتيجة ديون برامج الحوافز التي يغذيها الائتمان بصفة خاصة و وزعت اهتمامها على خدمات السفر و النقل اللتان ارتفعتا بنسب ملحوظة قدرت بزيادة 6.6 %، 9.88 %على التوالي ، لكن في عام 2011 رجعت خدمات

[1] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

الاتصالات و الكمبيوتر إلى الصدارة من جديد إلى غاية 2017 بأقصى نسبة تفوق 62% . اما صادرات خدمات التأمين والمالية فنسبها انحصرت بين 1 %و3%.

**الشكل رقم 03-18: صادرات الخدمات المختلفة للصين كنسبة من صادرات الخدمات 2001-2018**

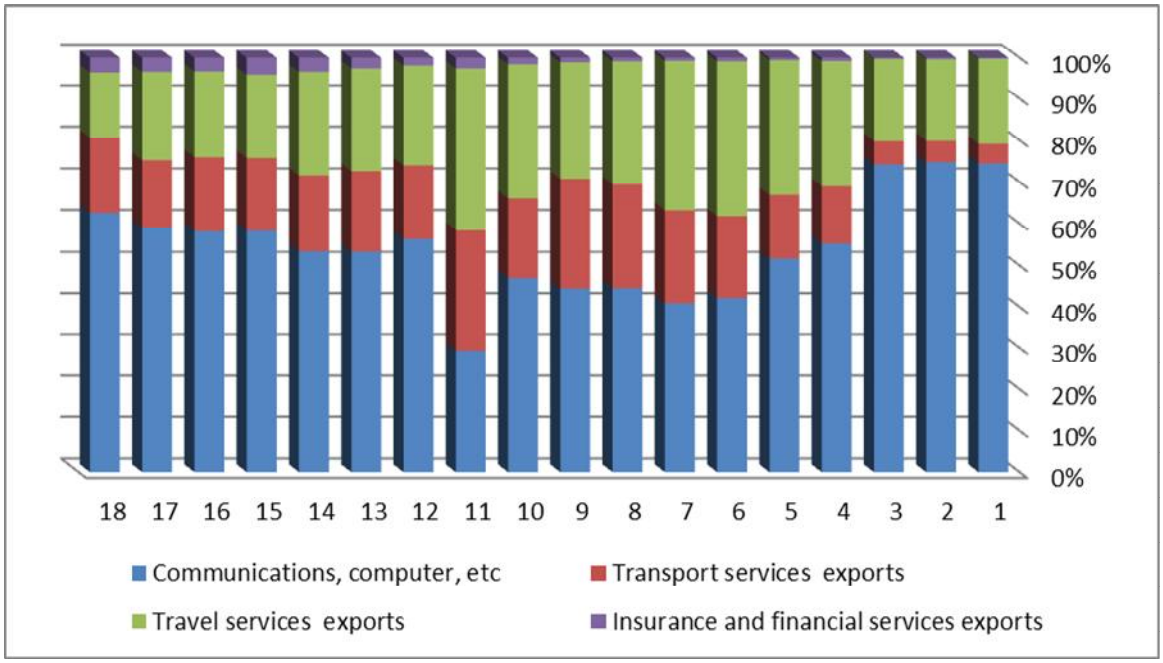


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

أكدت المصالح الاحصائية في الصين أن استثمارات الصين في البحث والتطوير قد نمت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وهي الآن تحتل ثاني أكبر أداء من حيث الإنفاق، حيث يمثل نحو 20 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في العالم متجاوزاً بذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.و من خلال الشكل المرفق نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الانفاق عن البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد من سنة 2000 حتى عام 2015، و في 2015كان لدى الصين أكثر من 5.35 ملايين شخص يعملون في مجالات البحث والتطوير، ما يعد أكبر تجمع للعاملين في هذا المجال في العالم. وحسب مصلحة الدولة للإحصاء بحلول 2020، ستزيد الصين إنفاقها السنوي للموظف الواحد على البحث والتطوير، إلى 500 ألف يوان (72.9 ألف دولار)، مقارنة بـ 370 ألف يوان (54 ألف دولار) في 2014 .ومع استمرار البلاد في دفع عجلة التنمية القائمة على الابتكار. تحتل الصين المرتبة 17 في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 برصيد 53.06 من مئة [1] .

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p10.

**الشكل رقم 03-19: نفقات البحث والتطوير الصين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015**

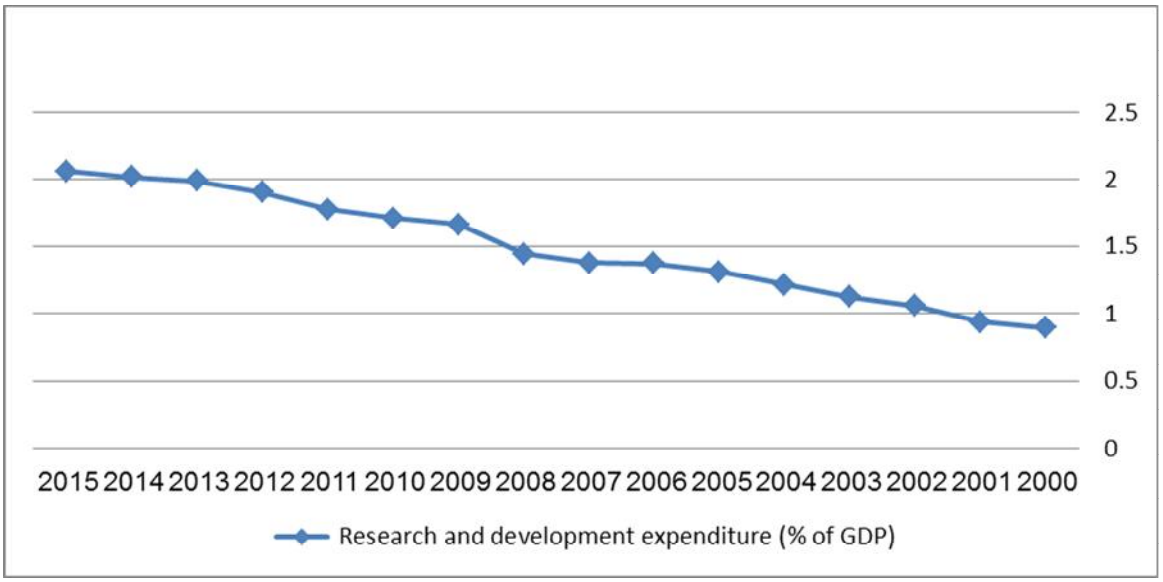


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للصين تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للصين.

**الجدول رقم: 03-05: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للصين سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 6.2 | 7.6 | 3.5 | 28.6 | 46.1 | **8.1** |
| 100 | 2.6 | 1.9 | 2.8 | 15.0 | 12.4 | **65.4** |
| 100 | 6.7 | 8.3 | 3.7 | 23.0 | 50.5 | **7.8** |
| 100 | 2.6 | 1.6 | 1.9 | 81.5 | 8.8 | **3.5** |

**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BN_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-20 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة21 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 6.7 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 28.6 %منها و6.2 %خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-20: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للصين سنة 2015**

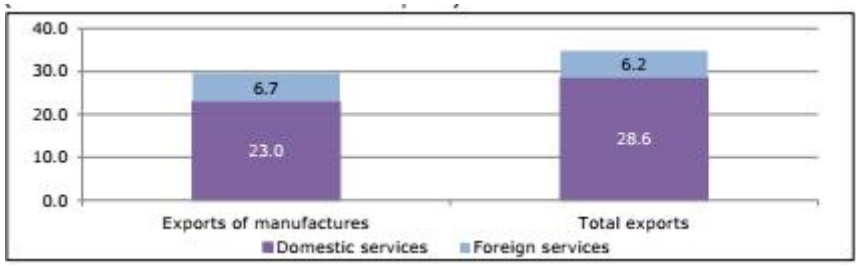


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/CN_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة10.5%، خدمات النقل والتخزين 4.5% والخدمات المالية 5.8%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الولايات المتحدة بنسبة1.0%، اليابان بنسبة 0.7%، كوريا0.6%.[1]

**ح- هنغاريا:**

تعد هنغاريا أكبر اقتصاد في العالم في المرتبة الخامسة والثلاثين في العالم والاقتصاد الخامس عشر وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت هنغاريا 107 مليار دولار واستوردت 97.1 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 10.3 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في المجر 139 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 28.1 ألف دولار. أهم الصادرات من المجر هي السيارات (11 مليار دولار)، قطع غيار المركبات (6.44 مليار دولار)، محركات الإشعال سبارك (3.63 مليار دولار)، الأدوية المعبأة (3.32 مليار دولار) وعرض الفيديو (2.83 مليار دولار)، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS. أهم وارداتها هي قطع غيار المركبات (5.02 مليار دولار)، السيارات (3.42 مليار دولار)، الأدوية المعبأة (2.72 مليار دولار)، الدوائر المتكاملة (2.66 مليار دولار) وأجزاء المحرك (2.28 مليار دولار). ووجهات التصدير الرئيسية لهنغاريا هي ألمانيا (29.2 مليار دولار) ورومانيا (5.83 مليار دولار) وإيطاليا (5.79 مليار دولار) وفرنسا (4.8 مليار دولار) والنمسا (4.68 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي ألمانيا (26.1 مليار دولار) والصين (5.78 مليار دولار) والنمسا (5.65 مليار دولار) وبولندا (5.45 مليار دولار) وهولندا (4.83 مليار دولار)[2].

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/CN_e.pdf

/[2]OEC, https://oec.world/en/profile/country/hun

يمثل قطاع الخدمات في هنغاريا أقل قليلا من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي أي بـ 65.1٪ ويعمل به حوالي 66٪ من القوى العاملة.[1] و من الشكل المرفق يتضح لنا أن صادرات الخدمات أكبر من وارداتها من 2000 إلى 2017 و هي في زيادة مستمرة ، غير انها مثلها مثل باقي الاقتصاديات فهي شهدت اضرابا نتيجة تأثر الاقتصاد الهنغاري بالأزمة الاقتصادية العالمية ، ثم تزايدت من جديد من 2010 إلى 2011 ، و لأن الاقتصاد مدفوع إلى حد كبير بالصادرات ، مما يجعله عرضة لصدمات السوق الخارجية فإن صادرات و واردات الخدمات بقيت في اضطراب بين تزايد و تراجع حتى تزايدت من 2015 إلى 2017 بفضل الطلب المحلي القوي .وظلت ثقة المستهلك مرتفعة ودعم الاستهلاك الخاص من خلال النمو السريع للأجور واستمرار نمو الوظائف. وبلغت أقصاها سنة 2017 بقيمة 26517، 18554 مليون دولار. يعود سبب الارتفاع في النشاط الاقتصادي في عام 2017 بشكل رئيسي إلى الزيادة الحادة في الاستثمار في سياق الاستهلاك المتسارع للصناديق الأوروبية (2014-2020)حسب وزارة الاقتصاد والمالية في فرنسا.

**الشكل رقم 03-21**: صادرات وواردات الخدمات هنغاريا خلال **2000-2017** (مليون دولار).

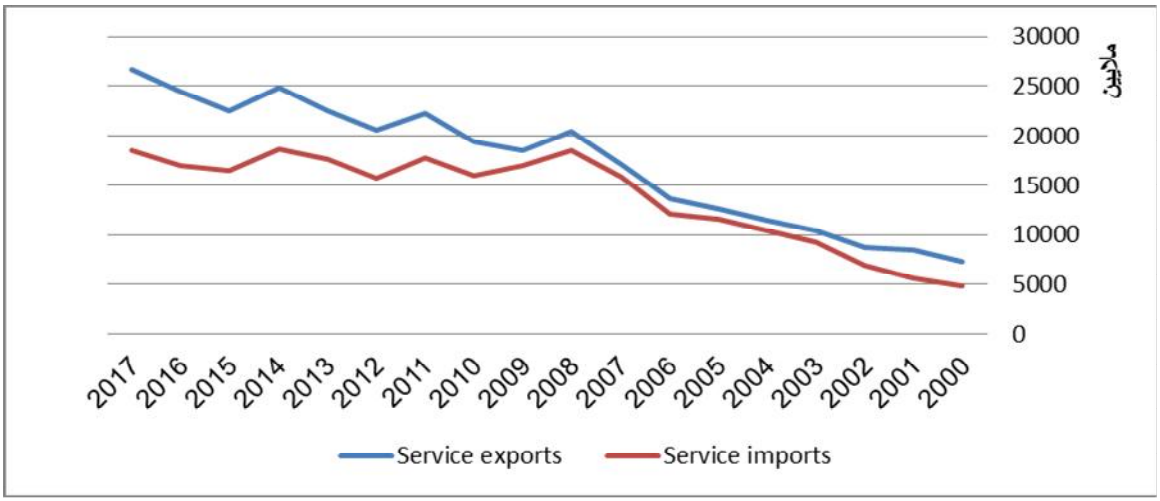


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ومن الشكل رقم 03-22 نلاحظ أن خدمات السفر هي الاعلى نسبة من بين صادرات الخدمات في السنتين 2000 و2001 بنسب تجاوزت 50% وتليه خدمات الاتصال و الكمبيوتر بنسب لا تتجاوز 42%، ثم خدمات النقل بنسب لم تتجاوز 7% ثم خدمات التأمين والخدمات المالية التي تحتل ذيل الترتيب على طول سنوات الدراسة بنسب لم تتجاوز 2.51%، لكن خدمات الاتصال و الكمبيوتر ...إلخ احتلت صدارة باقي الخدمات من 2002 إلى 2017 بنسب تفوق 50%.

[1] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

**الشكل رقم 03-22: صادرات الخدمات المختلفة لهنغاريا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017**

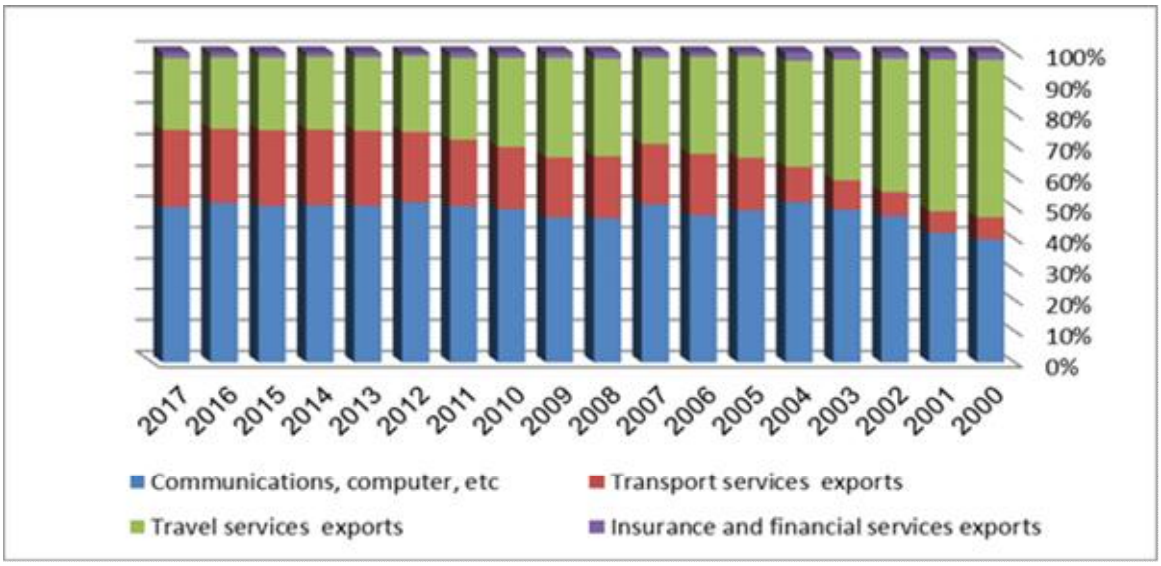


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

أما خدمات السفر فقد تراجعت نسبها لتتقارب تقريبا مع خدمات النقل حيث يوفر قطاع النقل (مع بعض الشركات المملوكة للدولة وغيرها من الشركات الخاصة) الظروف المثلى لحركة المرور العابر بسبب الموقع الجغرافي المواتية في هنغاريا كما يتمتع نهر الدانوب بإمكانيات كبيرة للتنقل المستدام للنهر.

كما أن اهتمام هنغاريا بمجال البحث والتطوير جلي من خلال ما يوضحه الشكل رقم 03-23حيث نلاحظ ارتفاع نفقات البحث والتطوير من سنة 2000 إلى سنة 2015 بنسب انحصرت بين 0.79 %و1.37%، وحسب توقعات مكتب الاحصاء بالدولة فإن النسبة سترتفع إلى 1.8% سنة 2020 لذلك يجب أن تزيد نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الابتكار إلى نسبة الموظفين العاملين في البحث والتطوير بشكل كبير. تزايد نفقات هنغاريا في مجال البحث والتطوير صنفها في المرتبة 33 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017[1]

**الشكل رقم 03-23: نفقات البحث والتطوير لهنغاريا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015**

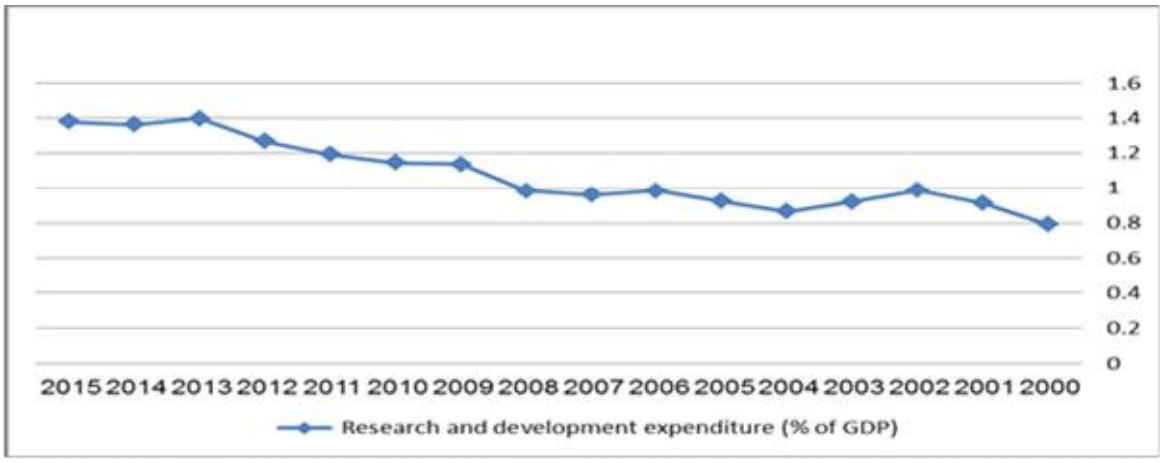


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p10.

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لهنغاريا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لهنغاريا.

**الجدول رقم: 03-06: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لهنغاريا سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 19.5 | 20.0 | 3.6 | 25.6 | 28.6 | **2.7** |
| 100 | 14.2 | 10.8 | 4.7 | 10.2 | 5.4 | **54.8** |
| 100 | 21.6 | 25.3 | 4.2 | 8.4 | 39.1 | **1.3** |
| 100 | 14.5 | 7.0 | 2.1 | 72.2 | 3.6 | **0.7** |

**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/BN_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-24 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة8.4 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 21.6 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 25.6 %منها و19.5 %خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-24: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لهنغاريا سنة 2015**

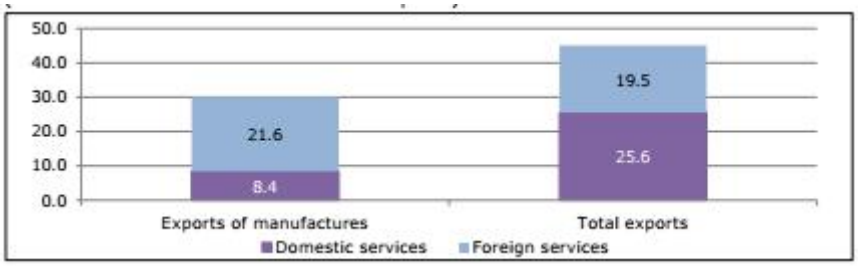


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/HU_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة10.7%، خدمات النقل والتخزين 3.1% والخدمات الاعمال الاخرى 7.1%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): ألمانيا بنسبة4.5%، الولايات المتحدة بنسبة 1.5%، الصين1.3%.[1]

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/HU_e.pdf

**خ- الهند:**

تعد الهند أكبر اقتصاد في العالم من حيث حجم الصادرات في المرتبة 17، كما أنها تحتل المرتبة 45 في الاقتصاد الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت الهند 292 مليار دولار واستوردت 417 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري سلبي بلغ 125 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند 2.6 تريليون دولارًا ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 7.06 ألف دولار. أهم الصادرات في الهند هي المكرر للبترول (30.2 مليار دولار) ،والماس (26.5 مليار دولار) ، والأدوية المعبأة (13.2 مليار دولار) ،والمجوهرات (8.66 مليار دولار) والأرز (7.05 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة عام 1992 لتصنيف النظام المنسق (HS) . وأهم وارداتها البترول الخام (74.7 مليار دولار) والذهب (39 مليار دولار)والماس (20.7 مليار دولار) والفحم الحجري (19.4 مليار دولار) والنفط والغاز (12.2 مليار دولار).أهم الوجهات للتصدير للهند هي الولايات المتحدة (44.3 مليار دولار)والإمارات العربية المتحدة (28 مليار دولار) والصين (14.8 مليار دولار) وهونج كونج (12.7 مليار دولار) وألمانيا (9.9 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (68.8 مليار دولار) والولايات المتحدة(22.8 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (22.1 مليار دولار)وسويسرا (20.9 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (19.4 مليار دولار).[1]

الهند ذات الدخل المرتفع، يمثل قطاع الخدمات فيها 61.5 %من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2016.ويوظف يوظف 28.6 في المائة من مجموع السكان، [2]وقد أدى الارتفاع السريع في قطاع البرمجيات إلى تعزيز تصدير الخدمات وتحديث الاقتصاد الهندي: فقد استفادت البلاد من عدد كبير من سكانها الناطقين باللغة الإنجليزية ليصبحوا مصدّرين رئيسيين لخدمات تكنولوجيا المعلومات، ومزودًا لخدمات الاستعانة بمصادر خارجية تجارية. إنشاء البرمجيات.[3] ويتضح من خلال الشكل03-25 أن صادرات وواردات الخدمات متساويتان تقريبا من 2000 إلى 2003، لكن منذ سنة 2004 تفوقت الصادرات عن الواردات واستمرت في التزايد، فوصلت إلى ضعف الواردات بقيمة 117068مليون دولار سنة 2008، لكن كلاهما تراجع سنة 2009 متأثرا بالأزمة العالمية، وبعدها سرعان ما تعافى الاقتصاد الهندي وارتفعت كل من صادرات وواردات الخدمات لتبلغا أقصاهما سنة 2017 بـ 183980، 108743 مليون دولار على التوالي.

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/ind/

[2] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

[3] البوابة الرسمية الوطنية للهند ، https://www.india.gov.in/ ، تاريخ الاطلاع 29-09-2018.

**الشكل رقم 03-25**: صادرات وواردات الخدمات الهند خلال **2000-2017** (مليون دولار).

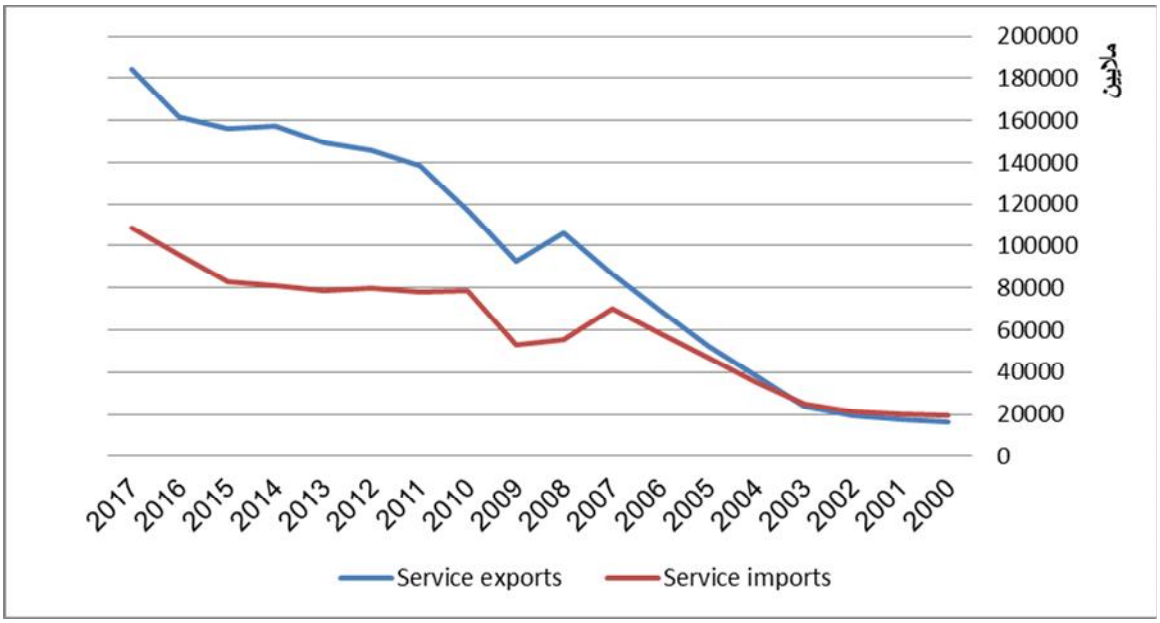


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

يغطي قطاع الخدمات الهندي مجموعة واسعة من الأنشطة مثل التجارة والفندقة والمطاعم والنقل والتخزين والاتصالات والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والمجتمعات والخدمات الاجتماعية والشخصية والخدمات المرتبطة بالبناء، هذا القطاع ينمو بشكل خاص منذ ظهور تقنيات جديدة والإنترنت . وكما يتضح من الشكل03-26 ان خدمات الاتصالات و الكمبيوتر هي الاعلى نسبة مقارنة بباقي الخدمات من 2000 إلى 2017 بنسب تفوق 62%، تليها خدمات السفر وخدمات النقل بنسب متقاربة جدا لم تتجاوز 21%، أما عن خدمات التامين والخدمات المالية فنسبها ضئيلة أقصاها 6.5%.

**الشكل رقم 03-26**: صادرات الخدمات المختلفة للهند كنسبة من صادرات الخدمات **2001-2018**

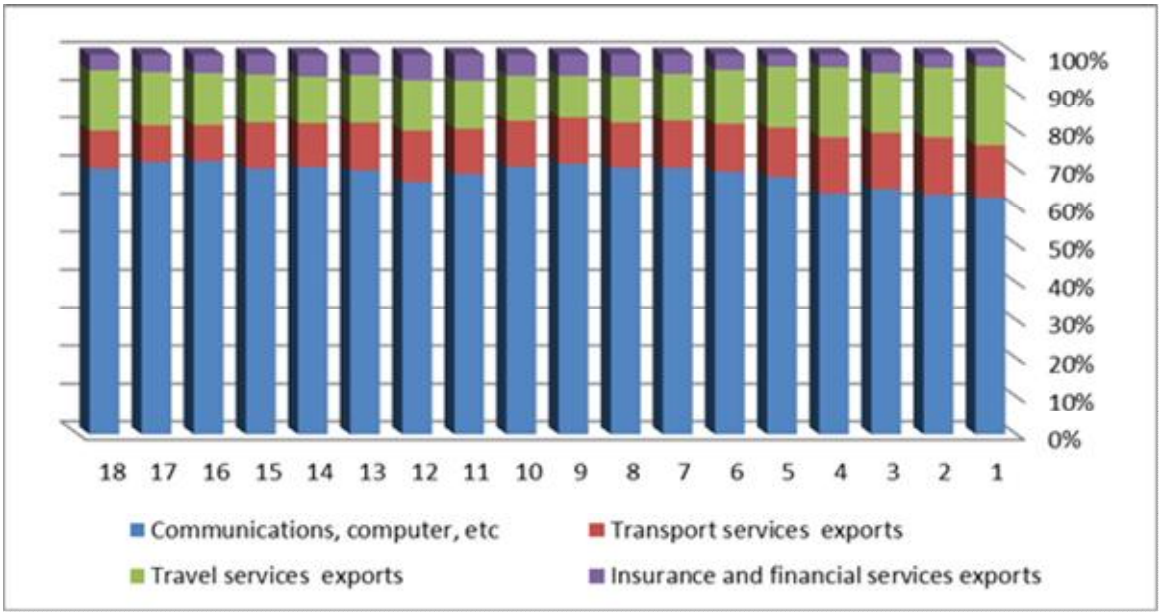


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

وفي مجال الانفاق عن البحث والتطوير، نجد أن الهند تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال، من خلال الشكل03-27 نجد ان أدنى النسب حققت سنة 2015 و قدرت بـ 0.62% ، أما باقي السنوات فقد انحصرت النسب بين 0.7% و 0.86% ، كما أنها تحتل المرتبة 57 في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 برصيد 35.18 من مئة،[1]

**الشكل رقم 03-27: نفقات البحث والتطوير للهند (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015**

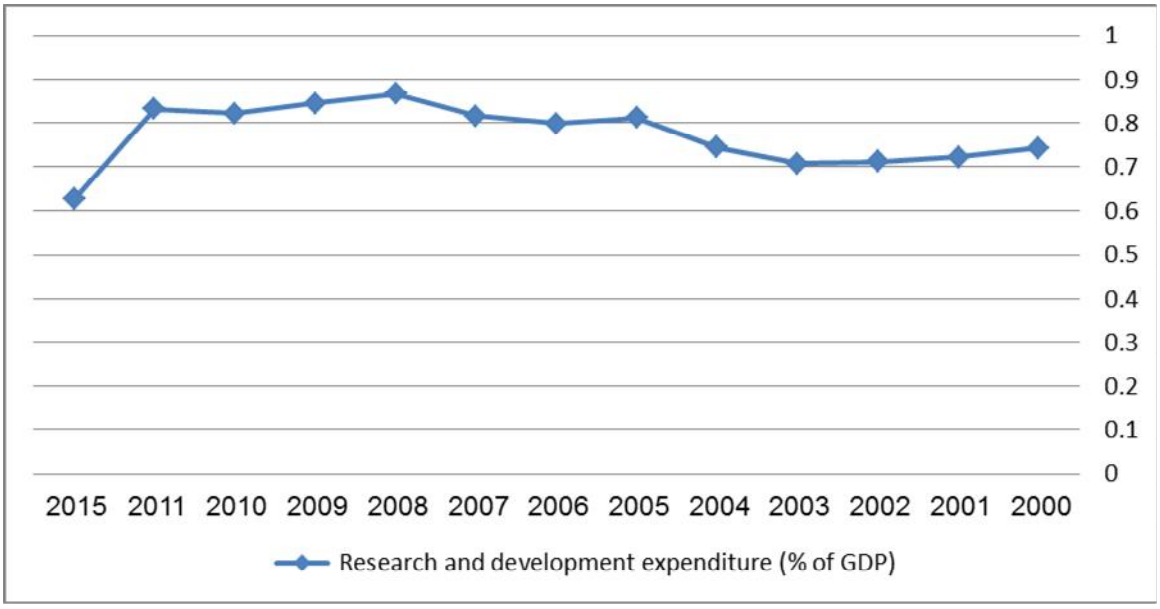


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للهند تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للهند.

**الجدول رقم: 03-07: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للهند سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 19.5 | 20.0 | 3.6 | 25.6 | 28.6 | **2.7** |
| 100 | 14.2 | 10.8 | 4.7 | 10.2 | 5.4 | **54.8** |
| 100 | 21.6 | 25.3 | 4.2 | 8.4 | 39.1 | **1.3** |
| 100 | 14.5 | 7.0 | 2.1 | 72.2 | 3.6 | **0.7** |

**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/IN_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-28 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p10.

نسبة16.6 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 8.5 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 45.0 %منها و6.6%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-28: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للهند سنة 2015**

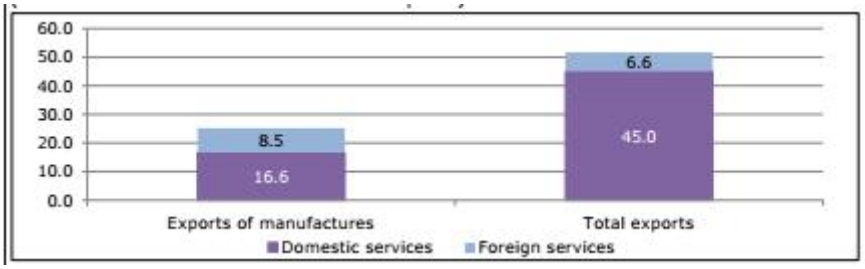


**Source :** WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/IN_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة10.4%، خدمات النقل والتخزين 4.9% والخدمات المالية 3.5%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة1.2%، الولايات المتحدة بنسبة 1.1%، استراليا0.5%.[1]

**د- ماليزيا**

ماليزيا هي 19 أكبر اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد الخامس والعشرين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت ماليزيا 263 مليار دولار واستوردت 197 مليار دولار، مما أدى إلى ميزان تجاري إيجابي بقيمة 66.4 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا 314 مليار دولار وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 29.4 ألف دولار. أهم الصادرات في ماليزيا هي الدوائر المتكاملة (55.7 مليار دولار) ،والبترول المكرر (18 مليار دولار) ، وقطع غيار الآلات المكتبية (11.1 مليار دولار) ، وغاز البترول (10.1 مليار دولار) ، وزيت النخيل (9.9 مليار دولار) ، باستخدام تنقيح عام 1992 للنظام المنسق ( النظام المنسق) التصنيف. وأهم وارداتها الدوائر المتكاملة (37.3 مليار دولار) والبترول المكرر (15.5 مليار دولار) والنفط الخام (4.62 مليار دولار) ومعدات البث (3.51 مليار دولار) وقطع غيار الآلات المكتبية (3.47 مليار دولار).أهم الوجهات التصديرية لماليزيا هي الصين (42.5 مليار دولار)وسنغافورة (35.7 مليار دولار) والولايات المتحدة (33.1 مليار دولار)واليابان (17.8 مليار دولار) وهونج كونج (13.6 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/IN_e.pdf

هي الصين (38.1 مليار دولار) وسنغافورة (28.4 مليار دولار) والولايات المتحدة (14.7 مليار دولار) واليابان (13.4 مليار دولار) وآسيا الأخرى (12.4 مليار دولار).[1]

وضعت الحكومة إطارا للنموذج الاقتصادي الجديد لدفع ماليزيا من الدخل فوق المتوسط إلى اقتصاد عالي الدخل قائم على الابتكار والإبداع ومصادر النمو ذات القيمة العالية. في إطار هذا النموذج ، سيتم تكثيف الجهود لاستهداف الصناعات وجذبها حيث تمتلك ماليزيا أسسًا قوية لمجالات نمو جديدة مثل: خدمات التعليم والتدريب و السياحة الصحية ، يفترض قطاع الخدمات حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي مع نضج الاقتصاد ، حيث يشكل 54.7% من الناتج المحلي سنة 2017 ، و يوظف أكثر من 60% من السكان.[2] و من الشكل 03-28 سجلت كل من صادرات و واردات الخدمات قيم متقاربة و متزايدة في نفس الوقت من 2000 إلى 2007 و كانت الواردات أكبر من الصادرات ، لكن تساوتا تقريبا سنة 2008 بما يفوق 30000مليون دولار ، ثم تفوقت الصادرات عن الواردات من 2009 إلى 2011 بما لم يتجاوز 2000مليون دولار ، و من 2011 إلى 2017 ضلت الواردات من الخدمات متوفقة عن الصادرات لكن كلاهما كان متزايدا و هذا يدل أن الاقتصاد الماليزي مهتم حقا بقطاع الخدمات كمحرك أساسي للنمو .

**الشكل رقم 03-29**: صادرات وواردات الخدمات ماليزيا خلال **2000-2017** (مليون دولار).

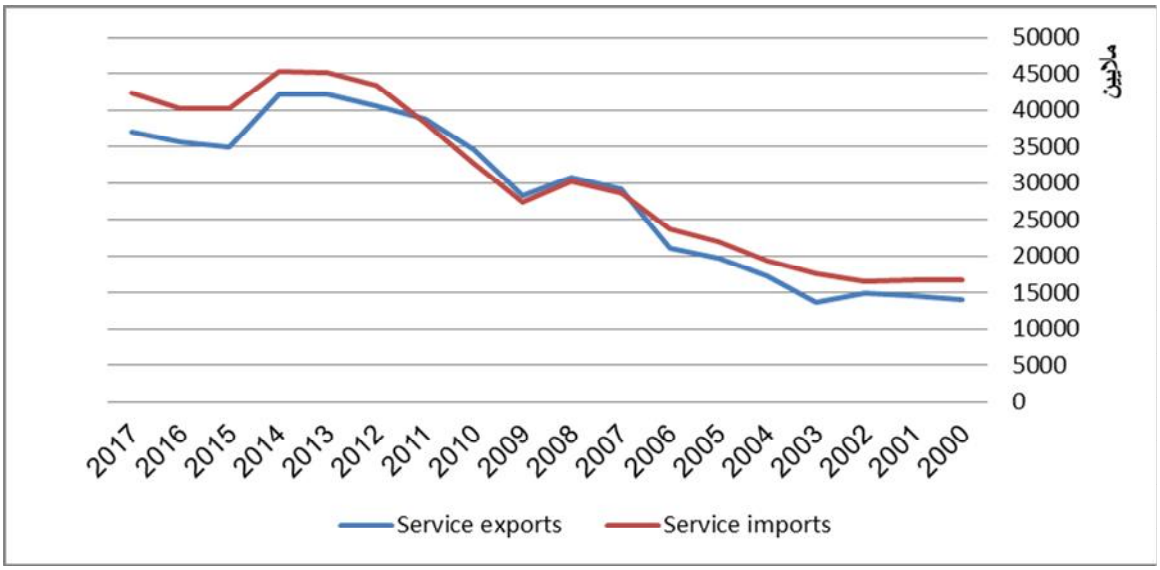


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

من الشكل 03- 30نلاحظ أن صادرات خدمات السفر هي الاعلى مقارنة بباقي الخدمات من 2001 إلى 2017، فقد حققت نسب تراوحت بين 43%و55%، تليها صادرات خدمات الاتصالات و الكمبيوتر ...إلخ أقصى نسبة

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/mys/

[2] هيئة تنمية الاستثمار الماليزية ، http://www.mida.gov.my/home/services-sector/posts/ ، تاريخ الاطلاع 30-09-2018.

فيها 36.99%سنة 2012، ثم نجد خدمات النقل بنسب لم تتجاوز 20%، اما صادرات خدمات التامين والخدمات المالية فهي ضئيلة جدا ولم تصل حتى 3%.

في خطة ماليزيا الحادية عشرة 2016-2020، سيظل قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وقد صيغت الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية والمرونة في قطاع الخدمات وتشجيع الهجرة إلى أنشطة الخدمات ذات القيمة العالية والمعرفة المكثفة. وسيكون المساهمون الرئيسيون في النمو هم قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية والاتصالات الفرعية، مدعومة بالنفقات الأسرية القوية واستقرار حالة سوق العمل. سيتم التركيز بشكل أكبر على الصناعات الحديثة والمكثفة على المعرفة، بما في ذلك الحلال، والسياحة البيئية والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (ICT).[1]

**الشكل رقم 03-30: صادرات الخدمات المختلفة لماليزيا كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017**

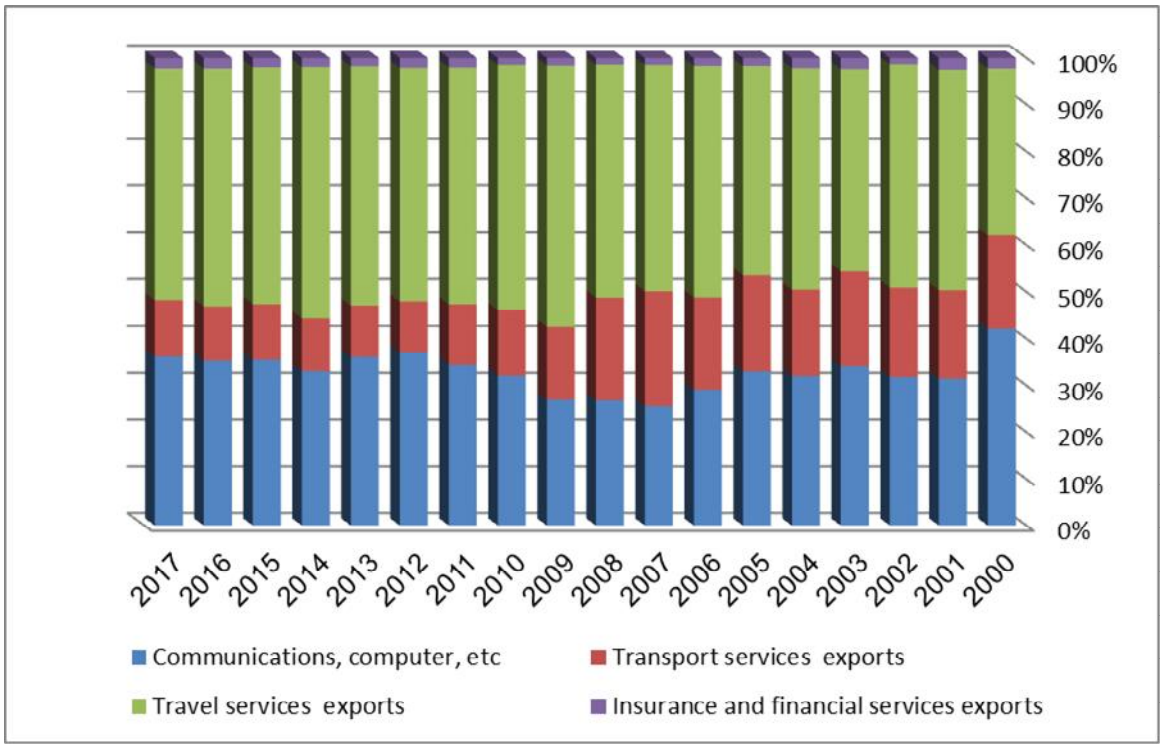


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

لعب نشاط البحث والتطوير دوراً مركزياً في التقدم الذي استطاعت ماليزيا القيام به في سعيها لتحويل اقتصادها من الاعتماد على الزراعة وصادرات المواد الخام إلى اقتصاد متنوع يتميز بتصدير الإلكترونيات عالية التقنية والسعي إلى أن يصبح قائمًا على اقتصاد المعرفة. كما تمكنت ماليزيا من الوقوف على قدم المساواة مع العديد من البلدان المتقدمة فيما يتعلق بقدرتها التنافسية من خلال اعتماد سياسات العلوم والتكنولوجيا واتخاذ إجراءات مهمة لزيادة البحث و البنية التحتية للتنمية في العقود الثلاثة الماضية.[2] و من الشكل03-31 نلاحظ أن الانفاق عن البحث و التطوير في زيادة

[1] هيئة تنمية الاستثمار الماليزية ، http://www.mida.gov.my/home/services-sector/posts/ ، تاريخ الاطلاع 30-09-2018.

[2] Ibrahim Akoum, RESEARCH, **DEVELOPMENT AND INNOVATION IN MALAYSIA: ELEMENTS OF AN EFFECTIVE GROWTH MODEL**, Asian Economic and Financial Review, 2016,p390.

مستمرة من 2000 إلى 2009 نما بـ0.6% ، و الزيادة مستمرة ليصل الانفاق على البحث و التطوير إلى 1.29% سنة 2015 بعد أن كان 1.25%سنة 2014 . وقد وضعت الحكومة الماليزية العديد من الحوافز والمنح لتشجيع الشركات في مجموعة واسعة من الصناعات على البدء في أنشطة البحث والتطوير. وتشمل هذه الصناعات الكهرباء والإلكترونيات والآلات والمعدات والمواد الكيميائية والطبية والفضائية. وقد وافقت MIDA ، باعتبارها الوكالة الرئيسية لتشجيع الاستثمار في البلد ، على ما مجموعه 7 مشاريع للبحث والتطوير باستثمارات تبلغ قيمتها 226 مليون رينجيت ماليزي في عام 2016. ومن المتوقع أن تولد هذه الاستثمارات 687 وظيفة ذات دخل مرتفع للماليزيين.[1] كما شهدت البلاد أيضا زيادة ملحوظة في الابتكار حيث احتلت المرتبة 35 في مؤشر الابتكار العالمي 2017 برصيد 43.16 من مئة [2]

**الشكل رقم 03-31: نفقات البحث والتطوير لماليزيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2015**

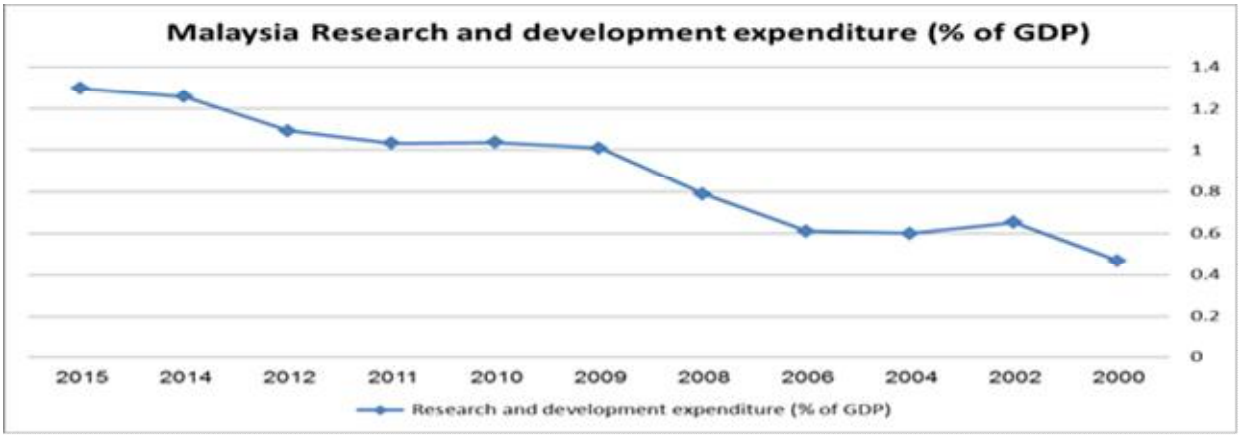


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لماليزيا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لماليزيا.

**الجدول رقم: 03-08: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لماليزيا سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 15.6 | 16.1 | 5.2 | 21.5 | 24.9 | **16.7** |
| 100 | 7.0 | 5.8 | 3.2 | 6.4 | 5.0 | **72.5** |
| 100 | 18.0 | 20.5 | 6.1 | 10.0 | 33.4 | **12.0** |
| 100 | 11.7 | 6.5 | 3.3 | 66.3 | 6.2 | **6.1** |

**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MY_e.pdf

[1] هيئة تنمية الاستثمار الماليزية ، http://www.mida.gov.my/home/research-and-development/posts/ ، تاريخ الاطلاع 30-09-2018.

[2] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincen, op,cit,p10.

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-32الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة10.0 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 18.0 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 21.5 %منها و15.6%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-32: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لماليزيا سنة 2015**

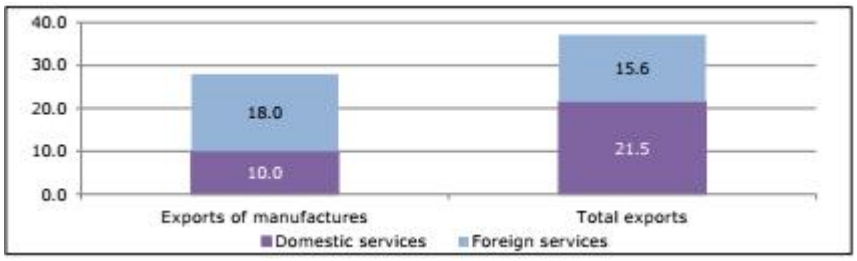


**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MY_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة12.1%، خدمات النقل والتخزين 3.7% والخدمات المالية 4.3%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة3.3%، الولايات المتحدة بنسبة 2.2%، اليابان1.7%.[1]

**ذ- المكسيك:**

المكسيك هي 9 أكبر اقتصاد في التصدير في العالم والاقتصاد الحادي والعشرين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت المكسيك 418 مليار دولار واستوردت 356 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 62.6 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك 1.15 تريليون دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 18.3 ألف دولار. أهم صادرات المكسيك هي السيارات (45.1 مليار دولار) ، قطع غيار المركبات (28 مليار دولار) ، شاحنات التوصيل (26.7 مليار دولار) ،أجهزة الكمبيوتر (22.5 مليار دولار) والنفط الخام (19.5 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS (النظام المنسق) تصنيف. وارداتها الرئيسية هي قطع غيار المركبات (25.2 مليار دولار) ،والبترول المكرر (23.4 مليار دولار) والسيارات (11.6 مليار دولار) ،والحواسيب (9.8 مليار دولار) ، وغاز البترول (7.46 مليار دولار).أهم الوجهات للتصدير في المكسيك هي الولايات المتحدة (307 مليار دولار) وكندا (22 مليار دولار) والصين (8.98 مليار دولار) وألمانيا(8.83 مليار دولار) واليابان (5.57 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي الولايات المتحدة (181

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MY_e.pdf

مليار دولار) والصين (52.1 مليار دولار)وألمانيا (14.9 مليار دولار) واليابان (14.8 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (10.9 مليار دولار)[1]

تعتب المكسيك من بين أفضل 15 اقتصادا في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، المكسيك بلد ناشئ يزداد وزناً على الساحة الدولية، سياسياً واقتصادياً على حد سواء. المكسيك أول عضو من أمريكا اللاتينية ينضم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و يستأثر قطاع الخدمات فيها بأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف نفس النسبة من القوى العاملة.[2] تزدهر قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبيانات والبرمجيات عالية الجودة ، مدفوعة بجودة القوى العاملة ، ومجموعات الأعمال وتكاليف التشغيل المنخفضة التي تساعد على خلق تقنيات جديدة. مراكز الاتصال.[3]

من الشكل03-33 نلاحظ أن في كل سنوات الدراسة واردات الخدمات تتفوق عن صادراتها، من 2001 إلى 2008 كلاهما في ارتفاع مستمر حيث نمت الواردات بقيمة 9612مليون دولار، أما الصادرات فنمت بقيمة 5530مليون دولار، لكن المكسيك تأثرت كبعض الدول الاخرى بفعل الازمة المالية العالمية فانخفضت كل من الواردات والصادرات سنة 2009 بـ 2863،1504مليون دولار على التوالي، في السنة الموالية ارتفع كلاهما لكن الواردات بوتيرة أسرع فحققت سنة 2017 قيمة 36969مليون دولار، أما الصادرات فقدرت بـ 27148مليون دولار في ذات السنة.

**الشكل رقم03-33: صادرات وواردات الخدمات المكسيك خلال 2000- 2017 (مليون دولار).**

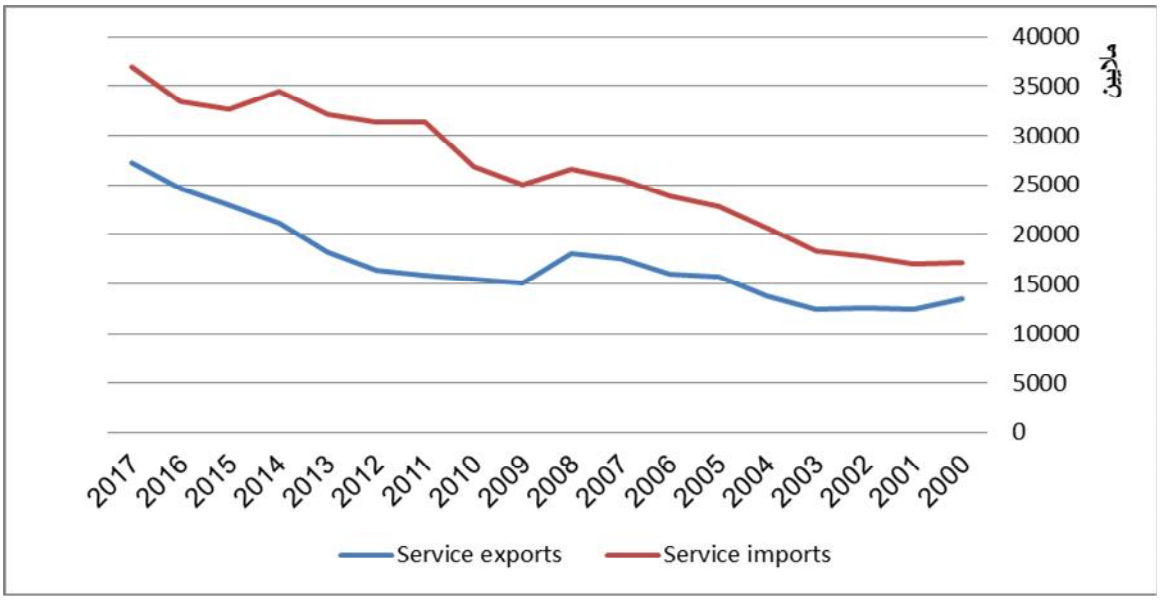


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/mex/

[2] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

[3] منصة المعلومات الدولية للمحاسبين القانونيين ، http://www.expert-comptable-international.info/fr/pays/mexico/economie-3 ، تاريخ الاطلاع 30-09-2018.

وتفصيلا في صادرات الخدمات ندرج الشكل رقم 03-34، حيث يتضح لنا من خلاله ان اهتمام المكسيك بخدمات السفر في تزايد مستمر من 2000 إلى 2017 وحقق نسب فاقت 60% من صادرات الخدمات، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة فقد تجاوزت 77%، تليها خدمات التأمين والخدمات المالية انحصرت بين 6%- 17%، ثم نجد خدمات النقل وخدمات الاتصالات و الكمبيوتر بنسب قليلة جدا مقارنة بباقي الانماط، فهذه الاخيرة تكاد تنعدم في السنوات الثلاث الأخيرة.

**الشكل رقم03-34: صادرات الخدمات المختلفة للمكسيك كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017**

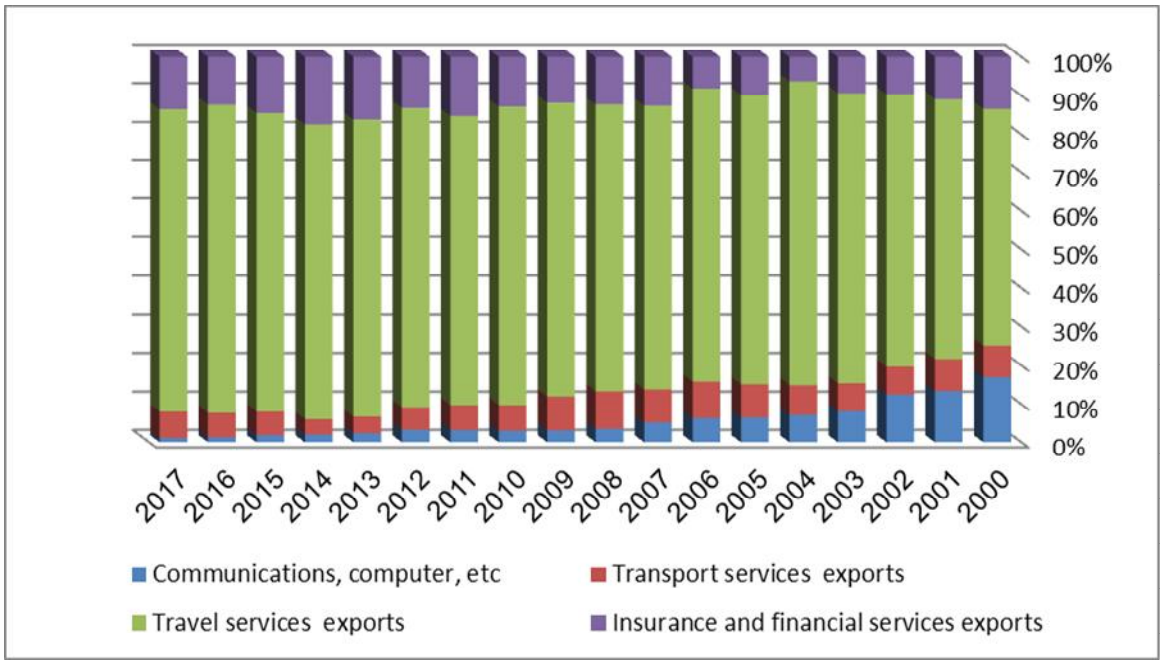


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

إنفاق المكسيك عن البحث والتطوير في ارتفاع مستمر ، فمن الشكل03-35 نجد أن النفقات في ارتفاع مستمر فقدرت بـ 0.31 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 لتنمو بـ 0.09% لتحقق 0.40% سنة 2005 ، و حققت 0.53% سنة 2010 ، و منذ ذلك الحين تباطأت وتيرة الزيادة في الانفاق عن البحث و التطوير لتبلغ أقصاها سنة 2015 بـ 0.55% كما تحتل المكسيك المرتبة56 حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 ، برصيد 35.34من مئة.[1]

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p11.

**الشكل رقم 03-35: نفقات البحث والتطوير للمكسيك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015**

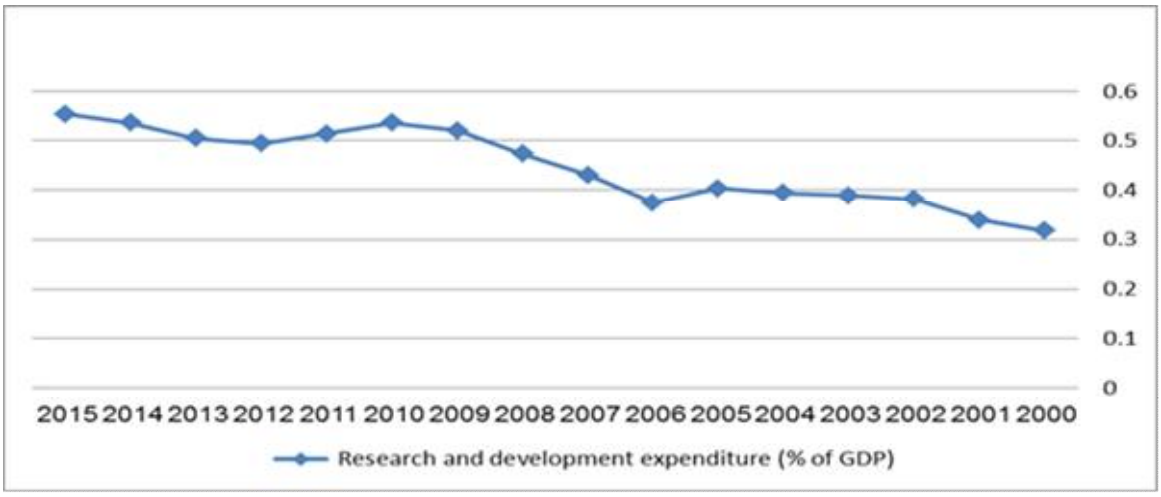


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للمكسيك تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للمكسيك.

**الجدول رقم: 03-09: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للمكسيك سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 14.3 | 18.8 | 2.9 | 30.0 | 24.9 | **9.0** |
| 100 | 2.9 | 2.9 | 1.0 | 8.1 | 3.1 | **82.0** |
| 100 | 18.5 | 24.7 | 3.6 | 17.2 | 32.9 | **3.1** |
| 100 | 2.9 | 2.5 | 0.9 | 89.1 | 2.7 | **1.8** |

**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MX_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-36الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة17.2 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 18.5 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 30.0 %منها و14.3%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-36: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لماليزيا سنة 2015**

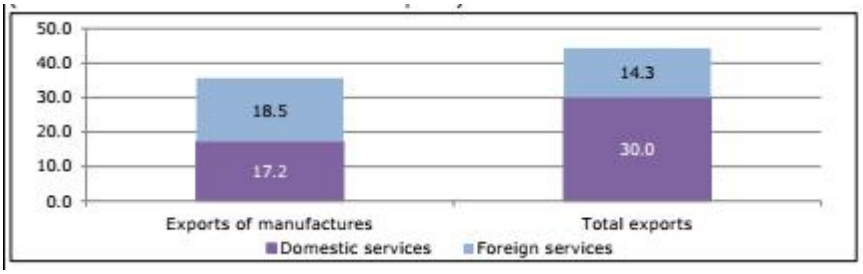


**Source:** WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MX_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة17.3%، خدمات النقل والتخزين 4.9% وخدمات الاعمال الاخرى 6.8%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الولايات المتحدة بنسبة8.0%، الصين بنسبة 3.5%، اليابان0.9%.[1]

**ر- السعودية:**

المملكة العربية السعودية هي أكبر 26 اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد في عام، والمرتبة 29 في الاقتصادات الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). في عام 2017، صدرت المملكة العربية السعودية 170 مليار دولار واستوردت 96.2 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي قدره 74.2 مليار دولار. في عام 2017 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 686 مليار دولار وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 53.8 ألف دولار. أهم الصادرات في المملكة العربية السعودية هي النفط الخام (110 مليار دولار)، والبترول المكرر (14.1 مليار دولار)، بوليمرات الإيثيلين (11 مليار دولار)، أسيليك الكحول (6.32 مليار دولار) وبروبيلين البوليمرات (4.59 مليار دولار)، باستخدام مراجعة عام 1992 للنظام المنسق (النظام المنسق) التصنيف. أهم وارداتها هي السيارات (7.35 مليار دولار) والطائرات والمروحيات و / أو المركبة الفضائية (3.2 مليار دولار) والبترول المكرر (2.83 مليار دولار) والأدوية المعبأة (2.74 مليار دولار) وأجهزة البث (2.13 مليار دولار). أهم الوجهات التصديرية للمملكة العربية السعودية هي الصين (29.1 مليار دولار) واليابان (25 مليار دولار) والهند (19.4 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (17.7 مليار دولار) والولايات المتحدة (17.3 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي الصين (18.3 مليار دولار) والولايات المتحدة (7.66 مليار دولار) وألمانيا (7.19 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (5.15 مليار دولار) وفرنسا (5.05 مليار دولار).[2]

تشكل المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد للسوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحتفظ بحصة قدرها 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما وأن موقعها الجغرافي يوفر لها سهولة الوصول إلى أسواق التصدير، في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا.ولا شك أن النفط يمثل العصب الرئيسي للاقتصاد السعودي، حيث تحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره، و25% من إجمالي الاحتياطي العالمي للبترول .[3] و هي دولة ذات دخل مرتفع و قد استأثر قطاع الخدمات بنسبة 53.2% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2017، و تشغل نسبة 28.69% من القوى العاملة. [4]ومن خلال الشكل رقم 03-36 نلاحظ فارق كبير بين صادرات وواردات الخدمات

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/MX_e.pdf

[2] OEC, https://oec.world/en/profile/country/sau/

[3] وزارة التجارة و الاستثمار في السعودية ، https://mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx ، تاريخ الاطلاع 22-09-2018 .

[4] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

السعودية في الفترة من 2000 إلى 2017، حيث كانت ارتفعت صادرات الخدمات بقيم بسيطة مقارنة بالواردات فأكبر زيادة كانت من 2004 إلى 2005 بقيمة 5697 مليار دولار، وحققت اقصاها سنة 2016 بقيمة 17252مليون دولار، اما الواردات فشهدت ارتيابا كبيرا بسبب زيادة الانفاق بشكل عام ما يؤثر بشكل سلبي في ميزان المدفوعات الخارجية وانخفاض اسعار النفط خاصة في 2014[1]

**الشكل رقم 03-37: صادرات وواردات الخدمات السعودية خلال 2000-2017(مليون دولار).**

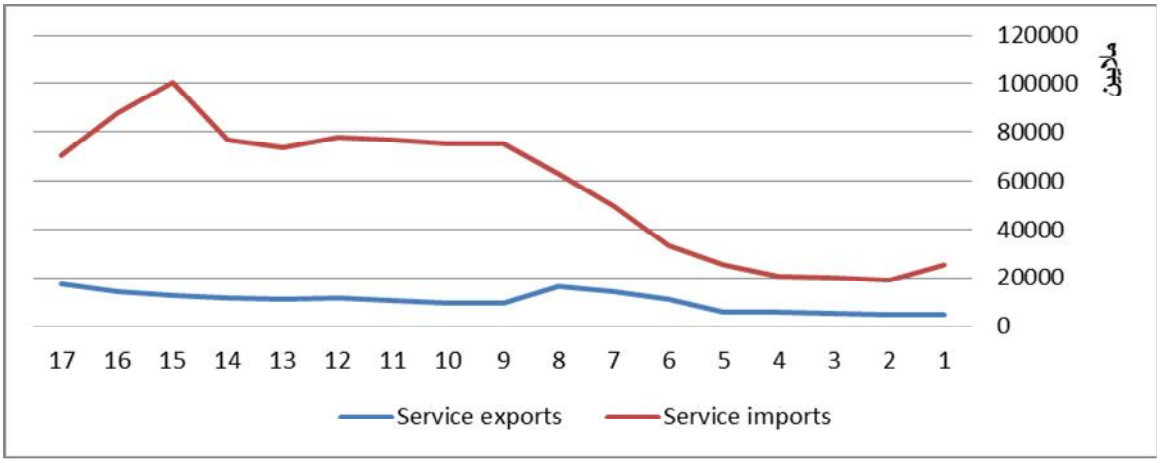


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاماً كاملاً بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، لأن الخصخصة عنصر أساسي في التحرر الاقتصادي، حيث يجري فتح مجموعة كبيرة من القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه وبعض المناطق المحتملة للاستثمار، أمام كل من القطاع الخاص.[2] و من الشكل رقم 03-38 نلاحظ أن صادرات خدمات الاتصال و الكمبيوتر بلغت نسبتها 100% من 2000 إلى 2004 و في 2005 اهتمت السعودية بخدمات السفر و بلغت نسبتها 40.54 % و خدمات النقل 15.95% ، لكن منذ سنة 2008 إلى 2016 ركزت السعودية اهتمامها على خدمات السفر فكان هو القطاع الأكبر نسبة حيث فاق 50 % . إلى جانب ذلك سعت السعودية لتنويع اهتماماتها الخدمية سنة 2008 لتشمل النقل في المرتبة الثانية بعد خدمات السفر وادرجت خدمات التامين والخدمات المالية، حيث كانت هذه الاخيرة متقاربة مع خدمات الاتصال و الكمبيوتر .

[1] بوابة جدة الاقتصادية ، السياسة المالية و ميزان المدفوعات في السعودية ، غرفة جدة ، 2014، ص5، http://www.riyadhchamber.org.sa

[2] وزارة التجارة و الاستثمار في السعودية ، https://mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx ، تاريخ الاطلاع 22-09-2018 .

**الشكل رقم 03-38: صادرات الخدمات المختلفة للسعودية كنسبة من صادرات الخدمات2000-2016**

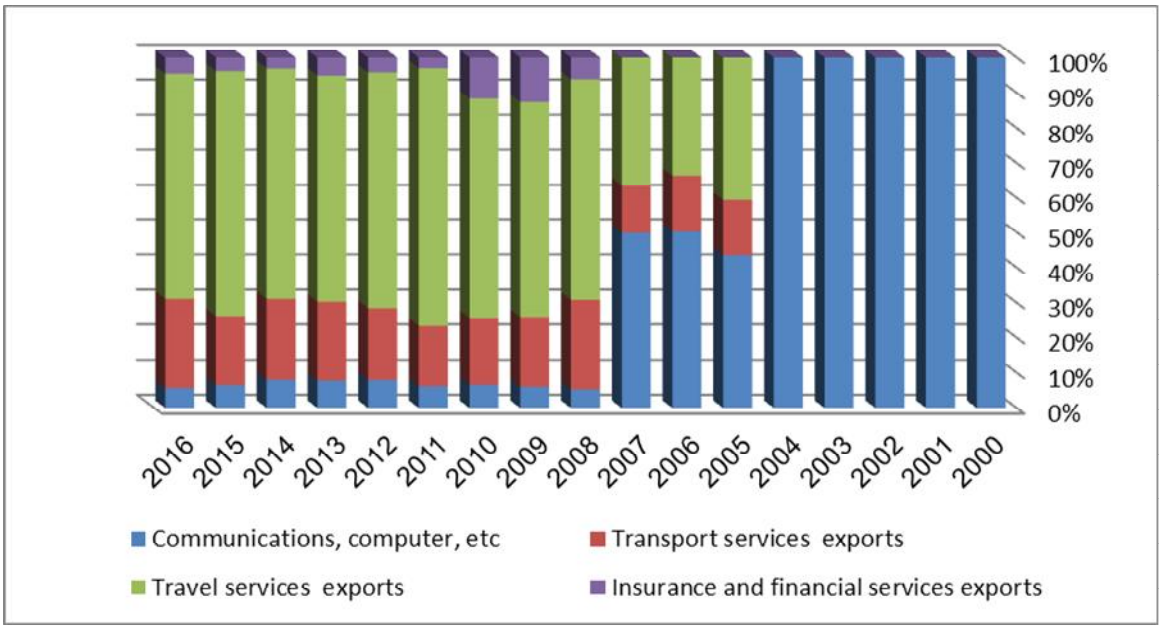


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

و من جانب آخر ، و حسب الشكل رقم03-39 نجد ان انفاق السعودية عن البحث و التطوير كان ضئيلا من 2003 إلى 2009 ، بنسب لم تتجاوز 0.07 % ، لكن بعد الأزمة العالمية قفز انفقاها من 0.07% سنة 2009 إلى 0.8% سنة 2010 إي بزيادة 0.73% لأن الاقتصاد السعودي تحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، يحركه الإبداع والابتكار وريادة الأعمال لإحداث نهضة اقتصادية شاملة في البلاد، باعتبار الاقتصاد المعرفي مورداً اقتصادياً مهماً يفوق مردوده الموارد الاقتصادية الطبيعية و ذلك جاء لتحقيق رؤية 2020 ، و حسب الموقع الرسمي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على الإنترنت، فإن السعودية تضم حالياً ما يزيد عن 150 مركزاً بحثياً متخصصاً في شتى المجالات، في مقدمتها الصحية والصناعية، إلى جانب عددا من المشروعات البحثية الضخمة تحت الإنشاء و حسب WIPO احتلت السعودية المرتبة 61 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 برصيد 34.27 من مئة [1] .

[1]Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit ,p10.

**الشكل رقم 03-39: نفقات البحث والتطوير للسعودية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2013**

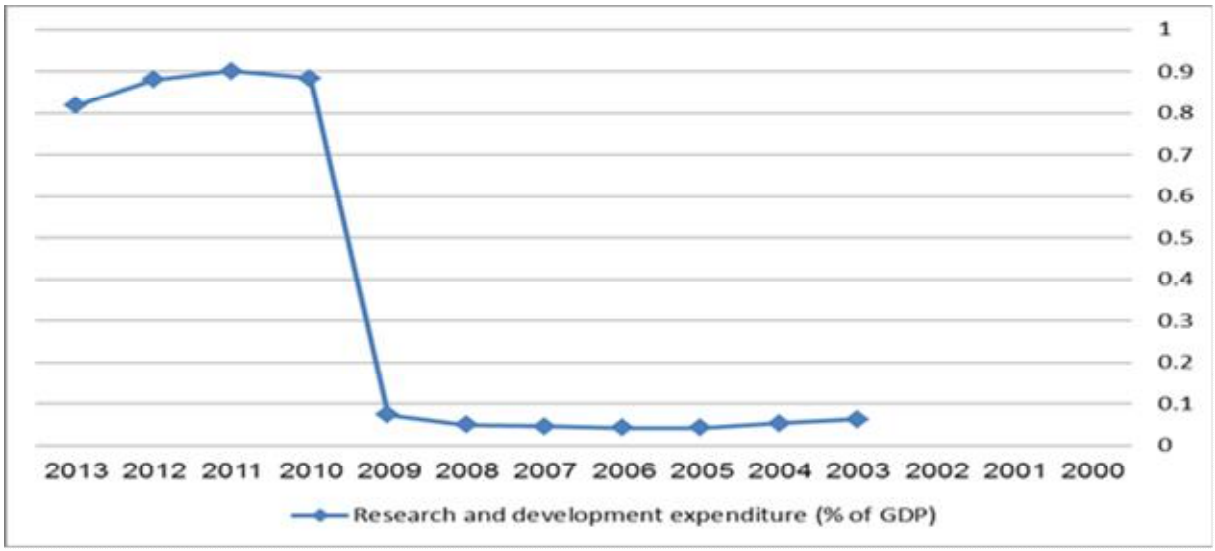


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للمملكة العربية السعودية تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية.

**الجدول رقم: 03-10: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 2.6 | 1.4 | 0.6 | 11.3 | 13.3 | **70.8** |
| 100 | 20.3 | 0.1 | 0.1 | 0.7 | 0.3 | **98.5** |
| 100 | 6.3 | 5.0 | 1.9 | 8.5 | 55.9 | **22.3** |
| 100 | 8.5 | 1.8 | 0.7 | 81.4 | 4.2 | **3.4** |

**Source**: WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/SA_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل03 -40 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة8.5 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 6.3 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 11.3 %منها و2.6%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-40: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للمملكة العربية السعودية سنة 2015**

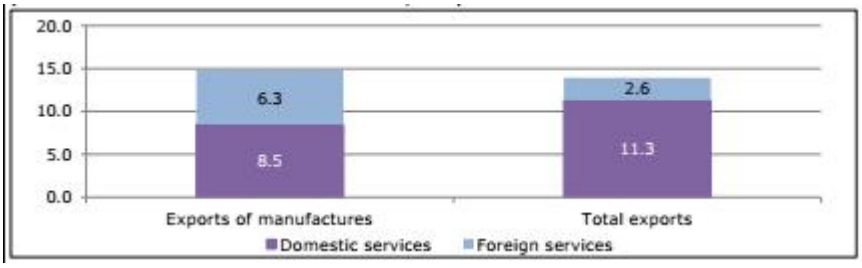


**Source** : WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/SA_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة6.8%، خدمات النقل والتخزين 1.9% والخدمات المالية 2.0%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الولايات المتحدة بنسبة0.8%، المملكة المتحدة بنسبة 0.5%، ألمانيا0.4%.[1]

**ز- جنوب افريقيا**

تعد جنوب إفريقيا المركز الرابع والثلاثين في مجال التصدير في العالم والاقتصاد السابع والأربعين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). في عام 2017، صدرت جنوب إفريقيا 108 مليار دولار واستوردت 81.9 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي قدره 26.4 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا 348 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 13.5 ألف دولار. أهم الصادرات في جنوب أفريقيا هي الذهب (16.9 مليار دولار) والماس(9.8 مليار دولار) والبلاتين (9 مليار دولار) والسيارات (6.9 مليار دولار) والفحم قوالب (6.23 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة عام 1992 لتصنيف النظام المنسق (HS) . وأهم وارداتها هي النفط الخام(6.42 مليار دولار) والنفط المكرر (4.96 مليار دولار) والسيارات(4.11 مليار دولار) والذهب (2.79 مليار دولار) ومعدات البث (2.78 مليار دولار).أهم الوجهات التصديرية لجنوب إفريقيا هي الصين (17.1 مليار دولار)والولايات المتحدة (8.21 مليار دولار) والهند (8 مليارات دولار)والمملكة المتحدة (7.97 مليار دولار) وألمانيا (7.05 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (15.6 مليار دولار) وألمانيا (7.23 مليار دولار) والولايات المتحدة (5.49 مليار دولار) والهند (4.28 مليار دولار)والمملكة العربية السعودية (3.89 مليار دولار)[2]

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/SA_e.pdf

/[2]OEC, https://oec.world/en/profile/country/zaf

يشغل قطاع الخدمات في جنوب افريقيا نسبة 67.5% من الناتج المحلي سنة 2017 ، و توظف أكثر من 70 ٪ من القوى العاملة ، [1] و من الشكل 03-41 نلاحظ أن صادرات و واردات الخدمات في جنوب افريقيا متقاربتان من حيث القيم و أيضا التغيرات بالزيادة أو النقصان فالتفاوت بينهما قليل مقارنة بباقي الدول محل الدراسة ، فقد انحصرت قيم الصادرات بين 5045 مليون دولار كأدنى قيمة سنة 2000 و 17639 مليون دولار كأقصى قيمة سنة 2012 ، أما الواردات حققت 5242 مليون دولار كأدنى قيمة سنة 2001 و 20866 مليون دولار كأقصى قيمة سنة 2011 ، و في سنة 2017 قدرت قيم صادرات و واردات الخدمات بـ 15761 ، 16165 مليون دولار .

**الشكل رقم 03-41: صادرات وواردات الخدمات جنوب افريقيا خلال 2000-2017(مليون دولار)**

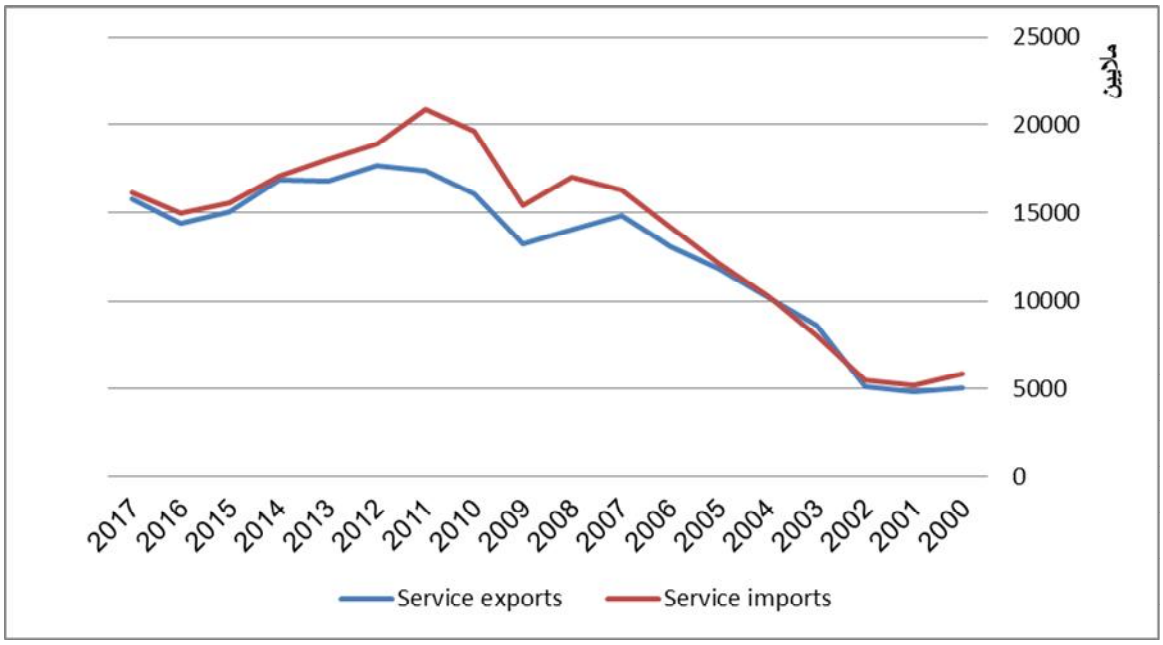


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ونجد في الشكل رقم 03-42 أن خدمات السفر كنسبة من صادرات الخدمات هي الاعلى بنسب فاقت 50% من 2000 إلى 2017 مقارنة بباقي الأصناف، تليها خدمات النقل بنسب لم تتجاوز 25%، حيث تمتلك جنوب افريقيا شبكة طرق متطورة بطول 16000 كم من الطرق السريعة، أكبر شبكة سكك حديدية في القارة التي تحتوي على خطوط شحن رئيسية بطول 22000 كم. 8 موانئ رئيسية و145 مطارًا بما في ذلك 7 مطارات دولية، والصنف الثالث هو خدمات الاتصالات و الكمبيوتر فقد زاد الاهتمام بهذا الصنف تدريجيا منذ 2012 وكانت نسبته 18.83% ليصل إلى 22.46% سنة 2017.

[1] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

**الشكل رقم 03-42: صادرات الخدمات المختلفة لجنوب افريقيا كنسبة من صادرات الخدمات2000-2017**

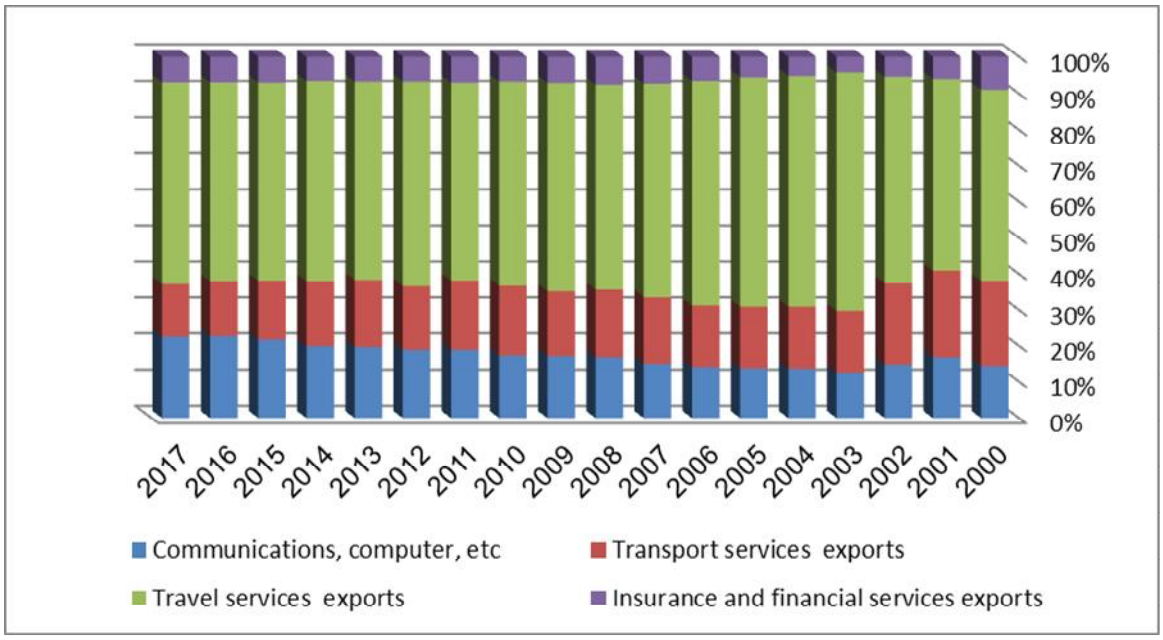


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

و في مجال البحث و التطوير ، يتضح من الشكل03-43 ان النفقات انحصرت بين 0.71% و 0.89% من 2001 إلى 2012 ، كما تحتل المرتبة 58 من بين 126 بلد في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 برصيد 35.13 من 100[1]

**الشكل رقم 03-43: نفقات البحث والتطوير لجنوب افريقيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2001-2012**

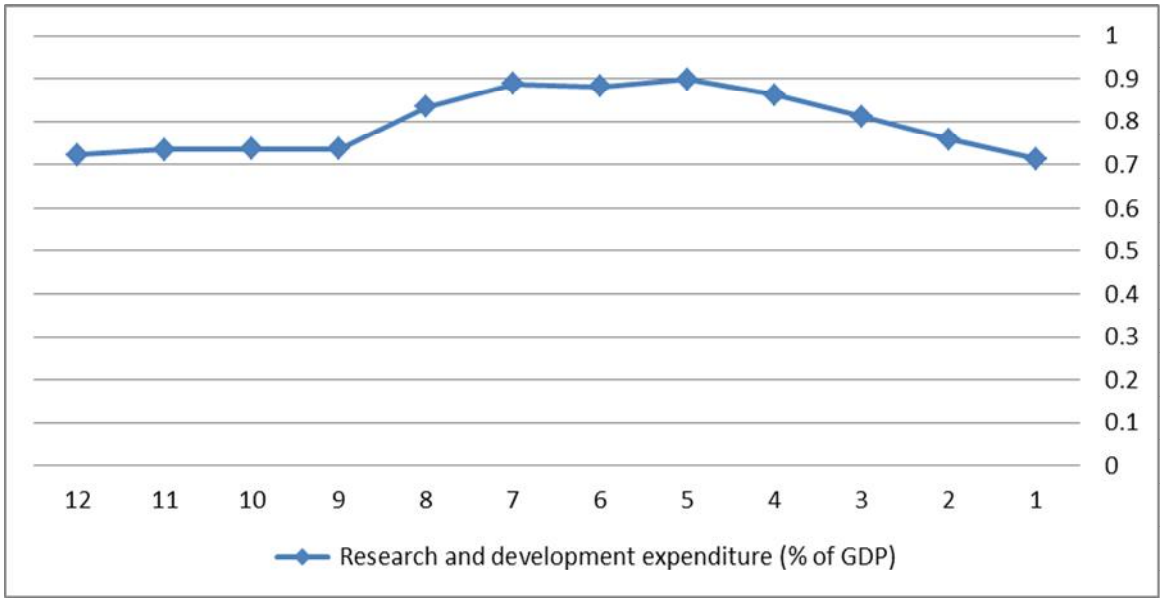


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, op,cit,p10

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لجنوب افريقيا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لجنوب افريقيا.

**الجدول رقم: 03-11: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لجنوب افريقيا سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 8.1 | 8.3 | 6.2 | 33.0 | 22.4 | **22.0** |
| 100 | 5.9 | 6.1 | 4.6 | 14.7 | 8.5 | **60.2** |
| 100 | 10.0 | 11.3 | 8.5 | 18.9 | 36.9 | **14.4** |
| 100 | 86.2 | 4.6 | 3.3 | 77.5 | 6.6 | **1.9** |

**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/ZA_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل03-44 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة18.9 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 10.0 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة33.0 %منها و8.1%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-44: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لجنوب افريقيا سنة 2015**

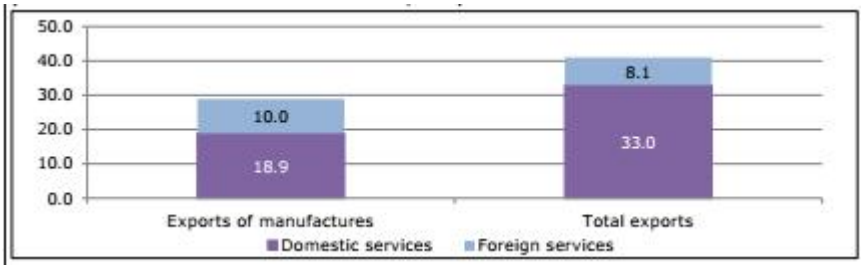


**Source**: WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/ZA_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة11.0 %، الخدمات المالية 4.8% وخدمات الأعمال الأخرى 4.3%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة1.5%، الولايات المتحدة بنسبة 1.1%، ألمانيا0.8%.[1]

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/ZA_e.pdf

**س- الفلبين**

تعد الفلبين من أكبر 37 دولة مصدرة في العالم والاقتصاد الرابع والأربعين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). في عام 2017 ، صدرت الفلبين 99 مليار دولار واستوردت 105 مليار دولار ، مما أدى إلى ميزان تجاري سلبي قدره 5.9 مليار دولار. في عام 2017 ، بلغ إجمالي الناتج المحلي للفلبين 313 مليار دولار ، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد 8.34 ألف دولار.أهم الصادرات في الفلبين هي الدوائر المتكاملة (32.2 مليار دولار)وأجزاء الآلات المكتبية (10 مليار دولار) وأجهزة الكمبيوتر (5.19 مليار دولار) وأجهزة أشباه الموصلات (3.34 مليار دولار) والأسلاك المعزولة(2.42 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS. وأهم وارداتها الدوائر المتكاملة (12.1 مليار دولار)والبترول المكرر (5.64 مليار دولار) والسيارات (4.77 مليار دولار)والنفط الخام (3.15 مليار دولار) والطابعات الصناعية (2.5 مليار دولار).أهم الوجهات للتصدير في الفلبين هي الصين (20 مليار دولار) وهونج كونج (14.8 مليار دولار) والولايات المتحدة (13 مليار دولار) واليابان(11.4 مليار دولار) وألمانيا (5.3 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (21.9 مليار دولار) واليابان (11.6 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (8.74 مليار دولار) والولايات المتحدة (8.34 مليار دولار)وتايلاند (7 مليار دولار).[1]

الفلبين الدولة ذات الدحل المنخفض ، يمثل قطاع الخدمات فيها 59.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به أكثر من نصف القوى العاملة في البلاد ، و قد نما هذا القطاع كثيرا لا سيما في مجالات الاتصالات ، ومراكز الاتصال والاتصالات السلكية واللاسلكية. و من الشكل03-45نلاحظ ان اهتمام الفلبين بهذا القطاع في تزايد مستمر ، حيث نسجل ارتفاع صادرات الخدمات على وارداتها منذ 2002 إلى 2017 ، قدرت قيمة الصادرات سنة 2002 بـ 55750مليون دولار ، أما الواردات 54070مليون دولار بفارق ( 1000)، لكن هذا الفارق ازداد على مرّ السنوات ليصل إلى 8000 سنة 2013 حيث سجلت صادرات الخدمات ما يتجاوز 23000مليون دولار ، بينما سجلت الواردات 16000مليون دولار ، و استمرتا في التزايد ليبلغا أقصا قيمهما سنة 2017 بـ 35605مليون دولار للصادرات و 26109مليون دولار لواردات الخدمات .

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/phl/

**الشكل رقم 03-45**: صادرات وواردات الخدمات فلبيين خلال **2000-2017**(مليون دولار).

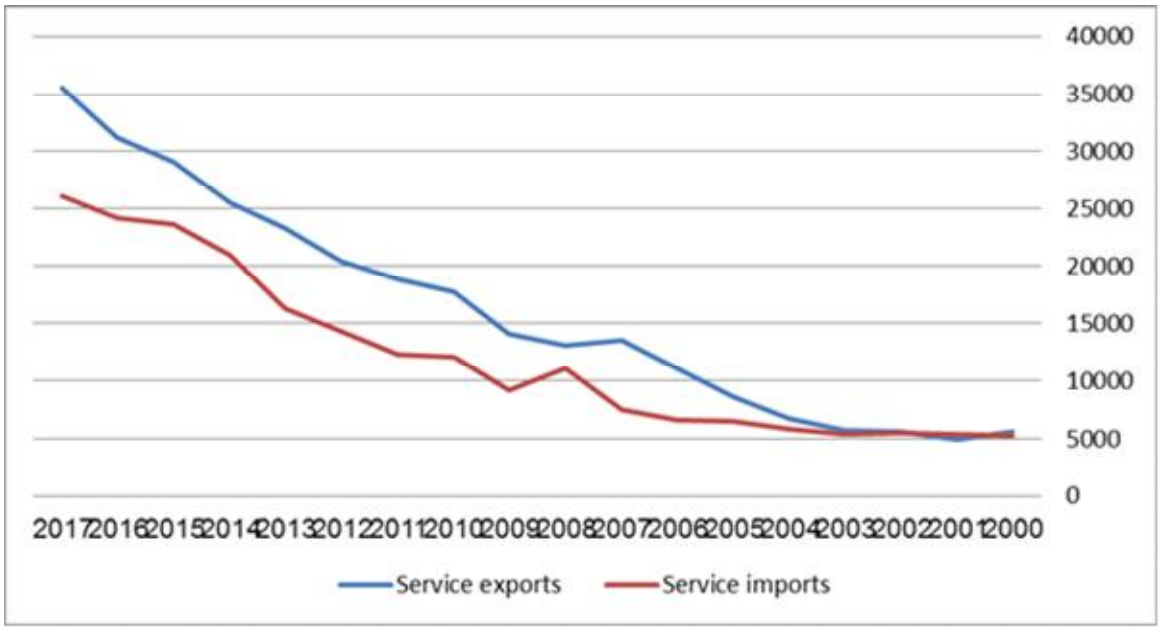


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

من الشكل03-46 نلاحظ أن خدمات الاتصالات و الكمبيوتر...إلخ هو النمط الأول المشكل لأكبر نسبة في صادرات الخدمات من 2000 إلى 2017 ،حيث ارتفعت من 51% سنة 2000 إلى 55% سنة 2003 ثم شهدت ارتيابا بين ارتفاع و انخفاض حتى بلغت 76.52% أقصى قيمة لها سنة 2010 ، لتعاود الانخفاض بعدها لتبلغ 72% سنة 2017 ،أما النمط الثاني فهو خدمات السفر بنسب فاقت 30% من 2000 إلى 2007 ثم تراجعت في الآونة الاخيرة لتصل إلى 19.62% سنة 2017، و ثالثا خدمات النقل التي شهدت انتعاشا من 2000 إلى 2013 لتسجل 16.78% سنة 2003 لتنخفض بعدها حتى تصل إلى 6.40% من صادرات الخدمات سنة2017 ، أما خدمات التامين و الخدمات المالية فتكاد لا تذكر بنسبة مساهمات لم تصل حتى 2%

**الشكل رقم 03-46**: صادرات الخدمات المختلفة للفلبيين كنسبة من صادرات الخدمات**2000-2017**

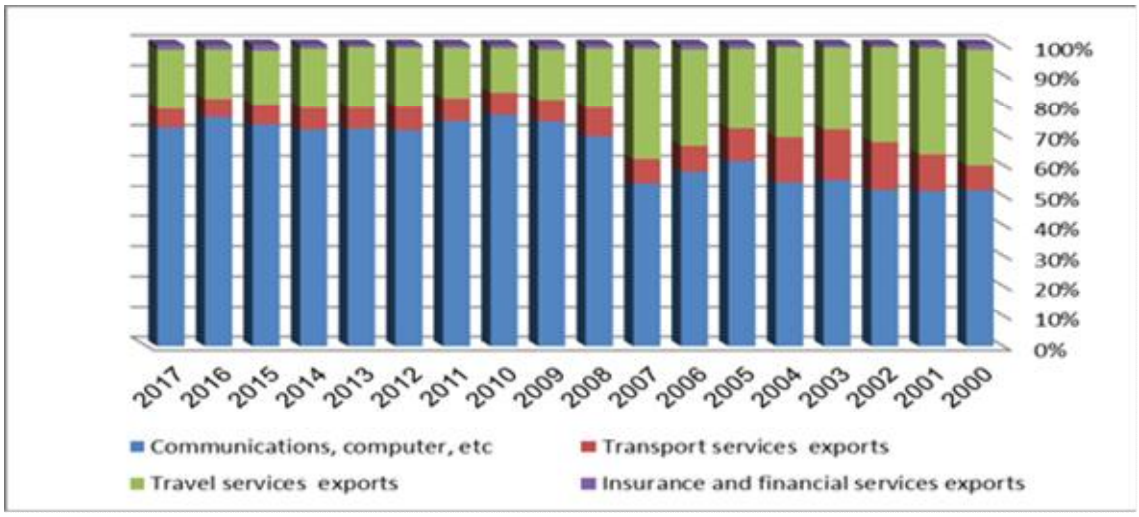


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

يعتبر الانفاق عن البحث والتطوير في الفلبين محدود مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، فحتى البيانات تعتبر مفقودة لكثير من السنوات، فمن الشكل03-47 نلاحظ أن في 2002 كانت نسبة الانفاق على البحث والتطوير تشكل 0.13% من اجمالي الناتج المحلي، ثم تنخفض 0.11% سنة 2011، لتعاود الارتفاع من جديد لتبلغ 0.13%سنة 2013، واحتلت المرتبة 73 ضمن مؤشر الابتكار العالمي برصيد 31.56 من 100[1]

**الشكل رقم 03-47: نفقات البحث والتطوير للفلبين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2002-2013**

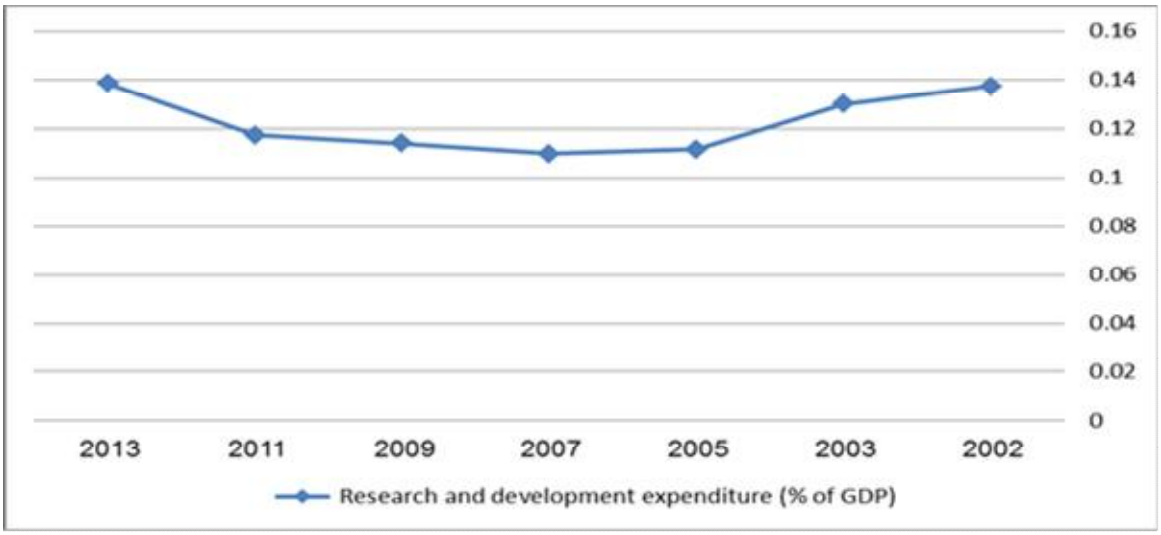


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي للفلبين تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات للفلبين.

**الجدول رقم: 03-12: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات للفلبين سنة 2015**

| المجموع | الأجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 8.5 | 10.6 | 3.0 | 39.9 | 32.3 | **5.8** |
| 100 | 4.2 | 4.3 | 3.5 | 11.1 | 10.3 | **66.7** |
| 100 | 11.5 | 16.0 | 3.2 | 11.4 | 53.0 | **4.8** |
| 100 | 4.9 | 4.2 | 2.6 | 78.9 | 7.2 | **2.2** |

**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/PH_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-48الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة11.4 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 11.5 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة39.9 %منها و8.5%خدمات أجنبية.

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent,op.cit ,p11.

**الشكل رقم 03-48: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات للفلبين سنة 2015**

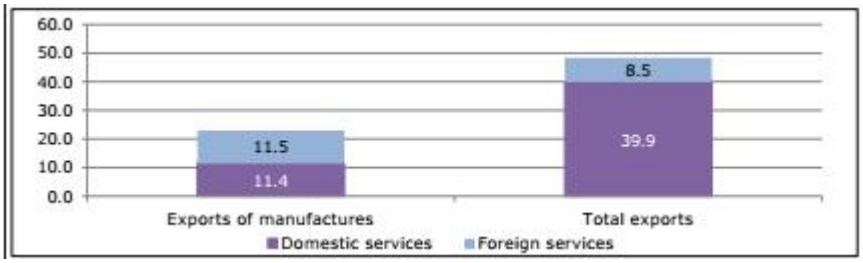


**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/PH_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة11.6 %، الخدمات المالية 3.7 %وخدمات النقل والتخزين 2.3%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة2.1%، الولايات المتحدة بنسبة 1.7%، اليابان 1.3%.[1]

**ش- رومانيا**

تعد رومانيا أكبر 41 اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد الحادي والثلاثين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت رومانيا 70.5 مليار دولار واستوردت 81.4 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري سلبي قدره 10.9 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لرومانيا 211 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 26.7 ألف دولار. أهم صادرات رومانيا هي قطع غيار المركبات (7.09 مليار دولار) ،الأسلاك المعزولة (4.55 مليار دولار) ، السيارات (4.04 مليار دولار) ،البترول المكرر (1.96 مليار دولار) والإطارات المطاطية (1.79 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS (النظام المنسق) ) تصنيف. أهم وارداتها هي قطع غيار المركبات (3.4 مليار دولار) ،الأدوية المعبأة (2.74 مليار دولار) ، النفط الخام (2.36 مليار دولار) ،السيارات (2.27 مليار دولار) والأسلاك المعزولة (2.03 مليار دولار).أفضل الوجهات التصديرية لرومانيا هي ألمانيا (16 مليار دولار) وإيطاليا(7.31 مليار دولار) وفرنسا (4.44 مليار دولار) والمملكة المتحدة (2.75 مليار دولار) والمجر (2.69 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي ألمانيا (16.3 مليار دولار) وإيطاليا (8.02 مليار دولار) والمجر (5.83 مليار دولار) وفرنسا (4.42 مليار دولار) وبولندا (4.37 مليار دولار)[2]

يركز اقتصاد رومانيا ذات الدخل فوق المتوسط أساسا على قطاع الخدمات، الذي يمثل 63.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل نحو 47 ٪ من القوى العاملة الوطنية .[3] ومن الشكل 03-49 نلاحظ أن صادرات الخدمات تتفوق عن وارداتها من 2000 إلى 2017. حيث شهدت الصادرات والواردات ارتفاعا مستمرا من 2000 إلى 2008 حيث

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/PH_e.pdf
/[2]OEC, https://oec.world/en/profile/country/rou

[3] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

حققت كلاهما 16356، 12069 مليون دولار على التوالي، ثم تراجعت قيمهما سنة 2009 لتصلا إلى 11798، 10497 مليون دولار على التوالي وذلك راجع للازمة المالية فقد عانت رومانيا من تباطؤ اقتصادي قوي، لا سيما في قطاع السيارات والذي يخضع للطلب الخارجي .وقد دفعت صعوبات التمويل رومانيا للحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي .في السنوات الأخيرة، عاد الاقتصاد الروماني إلى النمو ويشهد حاليا أسرع نمو اقتصادي في الاتحاد الأوروبي وفقا للمعهد الوطني للإحصاء. بالتالي تعافى أيضا قطاع الخدمات وارتفعت كل من الصادرات والواردات لتحققا أقصى القيم سنة 2017 وقدرت بـ 23408، 14447مليون دولار على التوالي.

**الشكل رقم 03-49**: صادرات وواردات الخدمات رومانيا خلال **2000-2017**(مليون دولار).

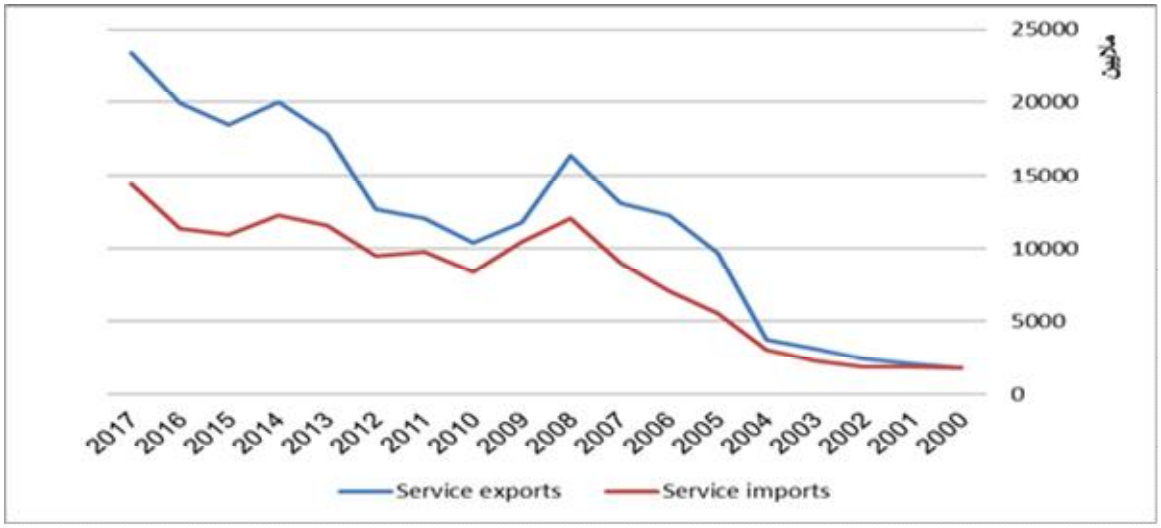


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

وفي الشكل03-50 نلاحظ أنه من 2000 إلى 2004 تتساوى تقريبا صادرات خدمات الاتصالات و الكمبيوتر مع صادرات النقل، لكن من 2005 إلى 2017 تتفوق خدمات الاتصالات و الكمبيوتر...إلخ عن باقي الخدمات بنسب تجاوزت 70%، تليه خدمات النقل بنسب لم تتعدى 31.27%، ثم خدمات السفر بنسب أقصاها 11.74% سنة 2011، اما خدمات التأمين والخدمات المالية انحصرت نسبها بين 1 و4%.

**الشكل رقم 03-50: صادرات الخدمات المختلفة لرومانيا كنسبة من صادرات الخدمات 2000-2017**

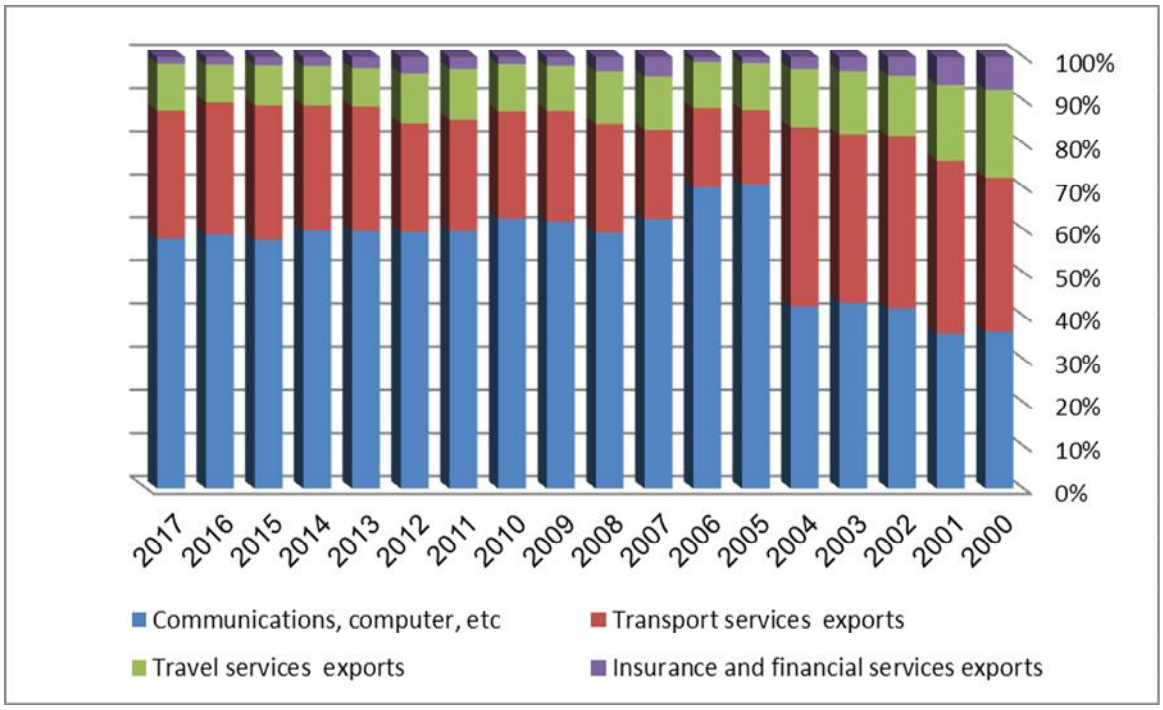


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

لا تزال رومانيا متأخرة في مجال الانفاق عن البحث والتطوير مقارنة بنظيراتها في الاتحاد الاوربي، فمن الشكل03-51 نلاحظ أنه من 2000 إلى 2004 نسب الانفاق مستقرة عند 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي، ثم شهدت ارتفاع بطيء وسجلت اقصى نسبة لها سنة 2008 بـ 0.5%، لتتراجع من جديد وتستقر عند 0.4 %سنة 2015. وقد احتلت المترتبة 49 في ترتيب 126 دولة في مؤشر الابتكار العالمي، برصيد 37.59 من مئة [1]

**الشكل رقم 03-51: نفقات البحث والتطوير لرومانيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015**

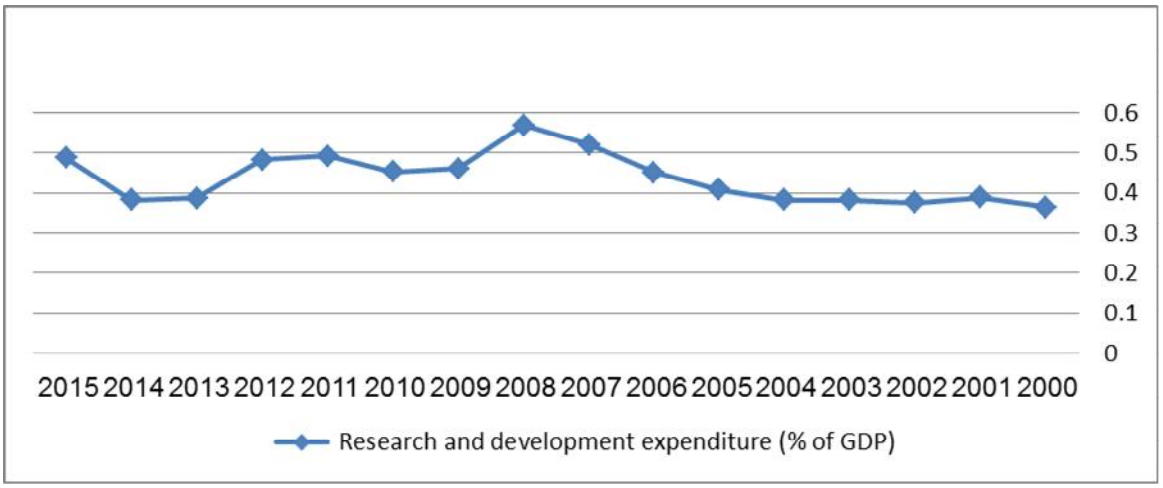


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

[1] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent,op,cit,p10.

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي رومانيا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لرومانيا.

**الجدول رقم: 03-13: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات رومانيا سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 10.9 | 9.6 | 2.5 | 39.8 | 32.5 | **4.8** |
| 100 | 7.9 | 6.3 | 3.2 | 15.0 | 11.3 | **56.3** |
| 100 | 13.0 | 13.7 | 3.0 | 15.0 | 53.1 | **2.1** |
| 100 | 8.5 | 4.5 | 1.6 | 76.0 | 8.2 | **1.1** |

**Source**: WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RO_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل03-52 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة15.0 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 13.0 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة39.8 %منها و10.9%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-52: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لرومانيا سنة 2015**

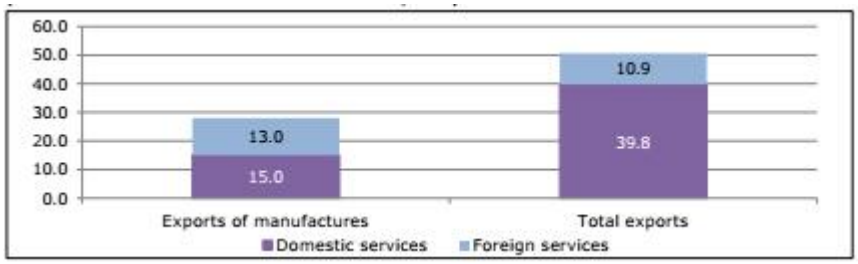


**Source**: WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RO_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة9.3 %، خدمات الأعمال الاخرى 6.2 %وخدمات النقل والتخزين 3.6%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): ألمانيا بنسبة2.0%، ايطاليا بنسبة 1.4%، فرنسا 1.2%.[1]

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RO_e.pdf

**ص- روسيا**

تعد روسيا ثاني عشر اقتصاد تصدير في العالم والاقتصاد السابع والعشرون الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت روسيا 341 مليار دولار واستوردت 221 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري إيجابي بلغ 120 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 1.58 تريليون دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 25.5 ألف دولار. أهم صادرات روسيا هي النفط الخام (96.6 مليار دولار)، البترول المكرر (58.4 مليار دولار)، غاز البترول (19.8 مليار دولار)، قوالب الفحم (16.1 مليار دولار) والقمح (7.93 مليار دولار)، وذلك باستخدام مراجعة 1992 لنظام HS. أهم وارداتها هي الأدوية المعبأة (8.23 مليار دولار)، السيارات (7.69 مليار دولار)، قطع غيار المركبات (7.44 مليار دولار)، معدات البث (7.04 مليار دولار) والطائرات والمروحيات و / أو المركبة الفضائية (6.33 مليار دولار). أهم الوجهات التصديرية لروسيا هي الصين (39.1 مليار دولار) وهولندا (27.7 مليار دولار) وألمانيا (19.9 مليار دولار) وروسيا البيضاء (18.5 مليار دولار) والولايات المتحدة (15.4 مليار دولار). أهم أصول الاستيراد هي الصين (43.8 مليار دولار) وألمانيا (27.2 مليار دولار) وروسيا البيضاء (12.5 مليار دولار) والولايات المتحدة (10.9 مليار دولار) وإيطاليا (9.2 مليار دولار).[1]

روسيا الدولة ذات الدخل فوق المتوسط لديها موارد طبيعية مهمة .وهي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وأكبر منتج للنفط .البلد أيضا واحدة من المنتجين والمصدرين الرائدة للماس والنيكل والبلاتين ، يعمل في القطاع الثالث حوالي ثلثي السكان ، ويولد أكثر من 62 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[2] و من الشكل03-53 نلاحظ ان واردات الخدمات أكبر من صادراتها على طول سنوات الدراسة ، حيث شهدتا تزايد مستمر من 2000 إلى 2008 حيث حققت الواردات 77555 مليون دولار سنة 2008 و في المقابل حققت صادرات الخدمات 57135مليون دولار ، ثم تراجعت كلاهما بفعل الازمة العالمية لكن تعافي الاقتصاد الروسي بعدها ساعد من تنامي الصادرات و الواردات الخدمية لتحققا أقصى القيم سنة 2013 بـ 128382 مليون دولار للواردات و 70122مليون دولار للصادرات ، لكن عاد القيم للتراجع من جديد سنة 2014 ، فقد كان عام 2014 صعباً على روسيا ، حيث واجهت عدة قضايا: انهيار أسعار النفط ، والضغوط الجيوسياسية والعقوبات التي فرضها الغرب ، و في السنوات الثلاث الأخيرة سجلتا ما يفوق 80000 مليون دولار للواردات ، و ما يفوق 50000 مليون دولار للصادرات .

[1] OEC, https://oec.world/en/profile/country/rus/

[2] دائرة الاحصاءات الحكومية الفدرالية الروسية ، http://www.gks.ru/wps/wcm/connect/rosstat_main/rosstat/en/figures/domestic/ ، تاريخ الاطلاع 01-10-2018.

**الشكل رقم 03-53**: صادرات وواردات الخدمات روسيا خلال **2000-2017**(مليون دولار).

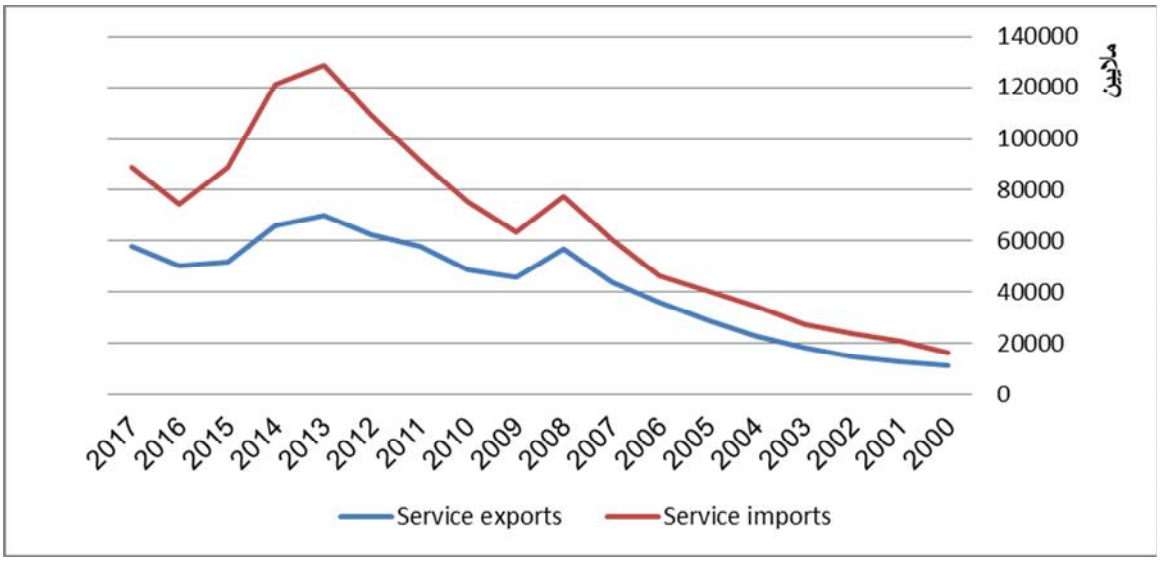


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

اهتمام روسيا بالخدمات منوع، فمن الشكل03-54 نسجل تقارب نسب صادرات خدمات الاتصالات و الكمبيوتر وخدمات السفر وخدمات النقل من 2000 إلى 2004، ثم نسجل زيادات في صادرات الاتصالات و الكمبيوتر في السنوات الاخرى على حساب باقي الخدمات خاصة خدمات السفر، اما بالنسبة لصادرات خدمات التأمين والخدمات المالية تكاد لا تذكر بنسب لم تتجاوز 3.5%

**الشكل رقم 03-54**: صادرات الخدمات المختلفة لروسيا كنسبة من صادرات الخدمات**2000-2017**

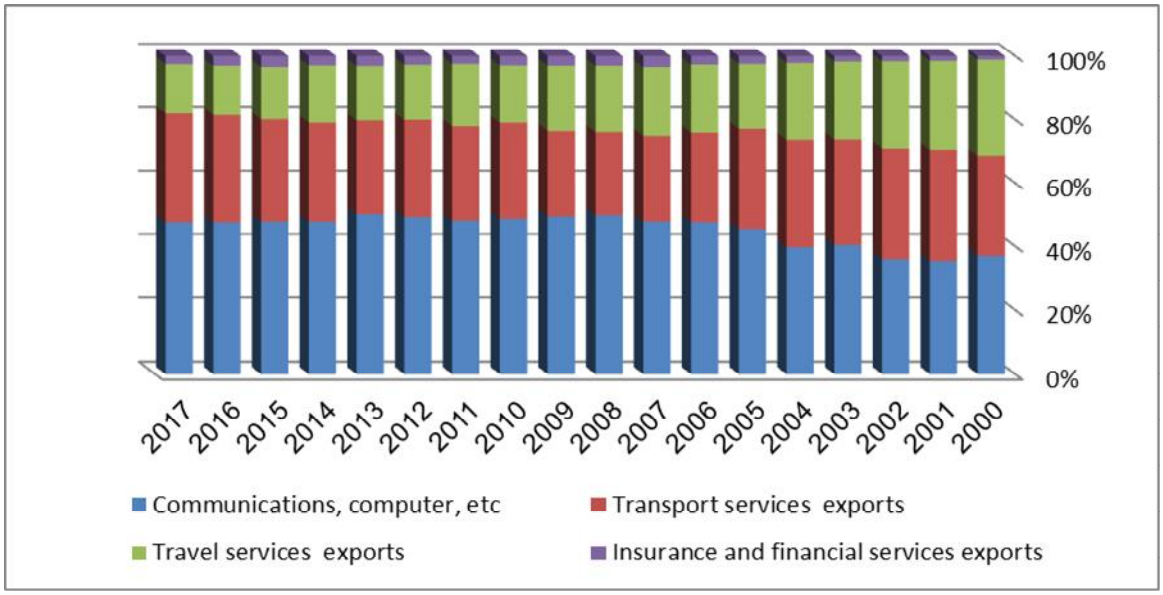


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

و فيما يخص نفقات البحث و التطوير فنجد حسب الشكل03-55 أنها في ارتياب متكرر كل أربع سنوات تقريبا ، و تراوحت القيم بين 1.02% كأدنى نسبة سجلت سنة 2011 و 1.28% كأقصى نسبة سنة 2003 . و احتلت المرتبة 46 برصيد 37.90 من مئة ضمن مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 .

**الشكل رقم 03-55: نفقات البحث والتطوير لروسيا (٪من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2015**

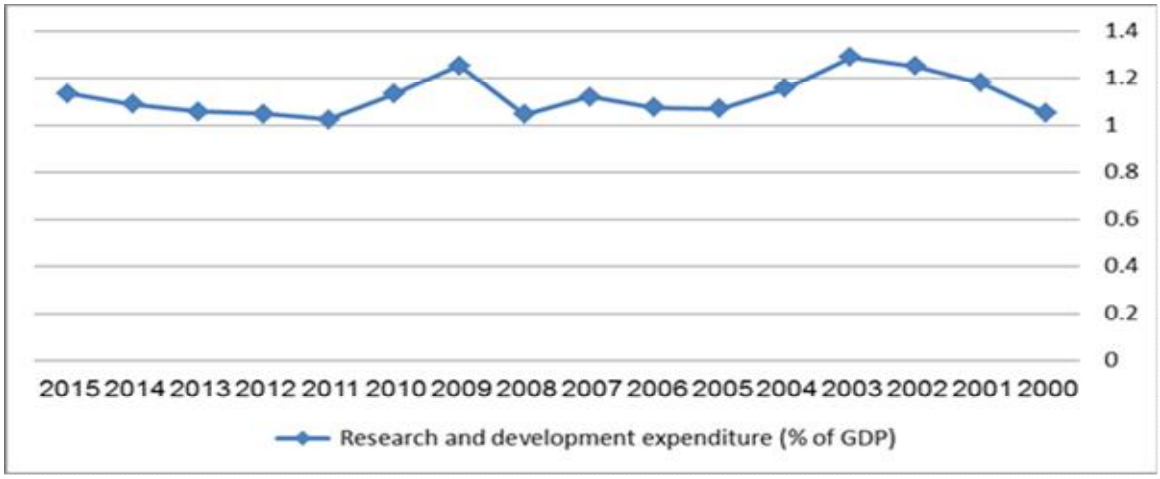


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي روسيا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لروسيا.

**الجدول رقم: 03-14: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات روسيا سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 5.1 | 4.0 | 1.7 | 3936.5 | 23.9 | **28.8** |
| 100 | 4.0 | 3.1 | 1.5 | 15.4 | 8.5 | **67.5** |
| 100 | 6.0 | 5.6 | 2.5 | 22.1 | 49.7 | **14.1** |
| 100 | 5.1 | 3.0 | 0.9 | 18.1 | 87.6 | **3.2** |

**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RU_e.pdf

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-56 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة22.1 %من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 6.0 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة36.5 %منها و5.1%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-56: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لروسيا سنة 2015**

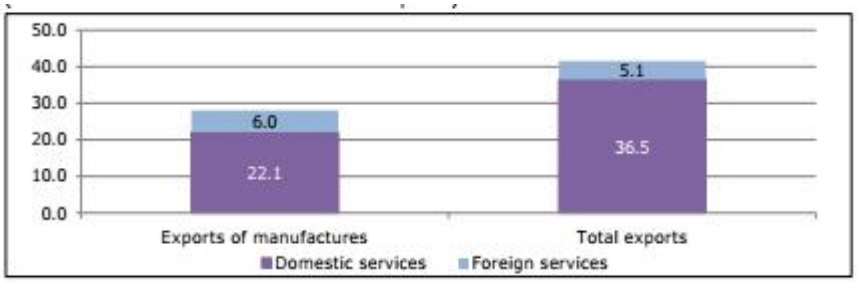


**Source**: WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RU_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة12.2 %، خدمات الأعمال الاخرى 4.5 %وخدمات النقل والتخزين 2.9%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة0.7%، الولايات المتحدة بنسبة 0.7%، ألمانيا 0.5%.[1]

**ض- تركيا**

تعد تركيا في المرتبة 27 من بين أكبر اقتصادات التصدير في العالم والاقتصاد الثاني والخمسين الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. في عام 2017، صدرت تركيا 166 مليار دولار واستوردت 214 مليار دولار، مما أدى إلى رصيد تجاري سلبي قدره 48.6 مليار دولار. في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتركيا 851 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 26.5 ألف دولار. أهم الصادرات في تركيا هي السيارات (13.2 مليار دولار) ، الذهب(6.96 مليار دولار) ، شاحنات التوصيل (5.04 مليار دولار) ، قطع غيار المركبات (4.64 مليار دولار) والمجوهرات (3.39 مليار دولار) ، وذلك باستخدام مراجعة عام 1992 لتصنيف النظام المنسق . وارداتها الرئيسية هي الذهب (17.1 مليار دولار) والنفط المكرر (9.8 مليار دولار) والسيارات (8.78 مليار دولار) وأجزاء المركبات (6.34 مليار دولار) والحديد الخردة (5.84 مليار دولار).وأبرز الوجهات التصديرية لتركيا هي ألمانيا (17.4 مليار دولار)والمملكة المتحدة (10.1 مليار دولار) وإيطاليا (9.4 مليار دولار)والإمارات العربية المتحدة (9.2 مليار دولار) والعراق ( 9.1 مليار دولار). أهم مصادر الاستيراد هي الصين (23 مليار دولار) وألمانيا(22.5 مليار دولار) وروسيا (13.2 مليار دولار) وإيطاليا (11.4 مليار دولار) والولايات المتحدة (11.3 مليار دولار).[2]

تركيا الدولة ذات الدخل فوق المتوسط ، يشكل قطاع الخدمات الذي يتطور بسرعة كبيرة أكثر من 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بنسبة 54.6 ٪ من القوى العاملة في البلاد ،[3] و من الشكل 03-57 نلاحظ أن صادرات الخدمات أكبر من وارداتها على طول سنوات الدراسة مع تزايد مستمر في كلاهما مرفوق بإرتيابات وفقا لظروف محلية أو دولية ، فتراجعت قيمة صادرات الخدمات من 37109مليون دولار سنة2008 إلى 35815مليون دولار سنة2009 راجع إلى الازمة المالية العالمية ، أما الواردات فقد كانت 18201مليون دولار و تراجعت لتصل إلى 17087 مليون دولار و قد ساعدت الأسواق المالية والنظام المصرفي التركي المنظم جيداً البلاد على مواجهة تلك الازمة ، و عادت

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/RU_e.pdf
/[2] OEC, https://oec.world/en/profile/country/tur

[3] كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html ، تاريخ الاطلاع 17-09-2018.

الصادرات للانتعاش من جديد فبلغت 51945 مليون دولار سنة 2015 ، لكن في سنة 2016 بسبب اقتصاد عالمي غير موات (نمو ضعيف في منطقة اليورو ، وإعادة تعديل السياسة النقدية الأمريكية ، والركود الروسي والصراعات في العراق وسوريا) وعدم الاستقرار السياسي (محاولة الانقلاب في جويلية 2016 )، تراجعت كل من صادرات و واردات الخدمات لتصلا إلى 37805 ، 22542 مليون دولار.

**الشكل رقم 03-57**: صادرات وواردات الخدمات تركيا خلال (**2000-2017**)، مليون دولار.

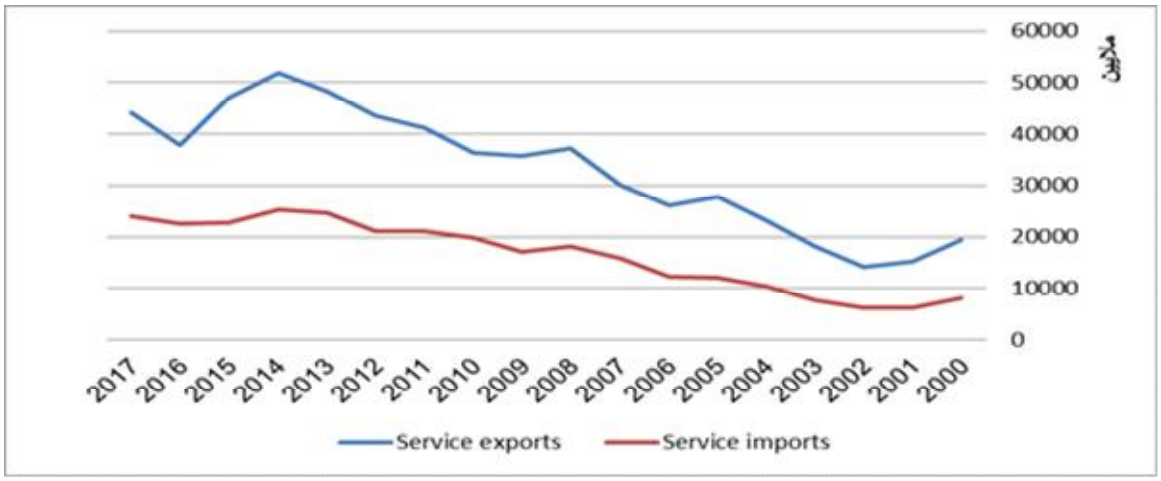


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ومن الشكل 03-58 نلاحظ ان خدمات السفر هي الخدمات الأكثر نشاطا فقد تجاوزت 73% سنة 2003، وفي نفس السنة تقاربت كل من صادرات خدمات النقل وخدمات الاتصالات و الكمبيوتر ...إلخ بنسب 12 %و11% على التوالي، وفي السنوات الموالية تراجعت خدمات الاتصالات و الكمبيوتر لتصل إلى 8.5% سنة 2015، بينما ارتفعت صادرات خدمات النقل لتصل إلى 31.04% في ذات السنة، اما خدمات السفر فقد وصلت 56.58%. وفيما يخص خدمات التأمين والخدمات المالية فصادراتها بسيطة بنسب لم تتجاوز 4%.

**الشكل رقم 03-58**: صادرات الخدمات المختلفة لتركيا كنسبة من صادرات الخدمات **2000-2017**

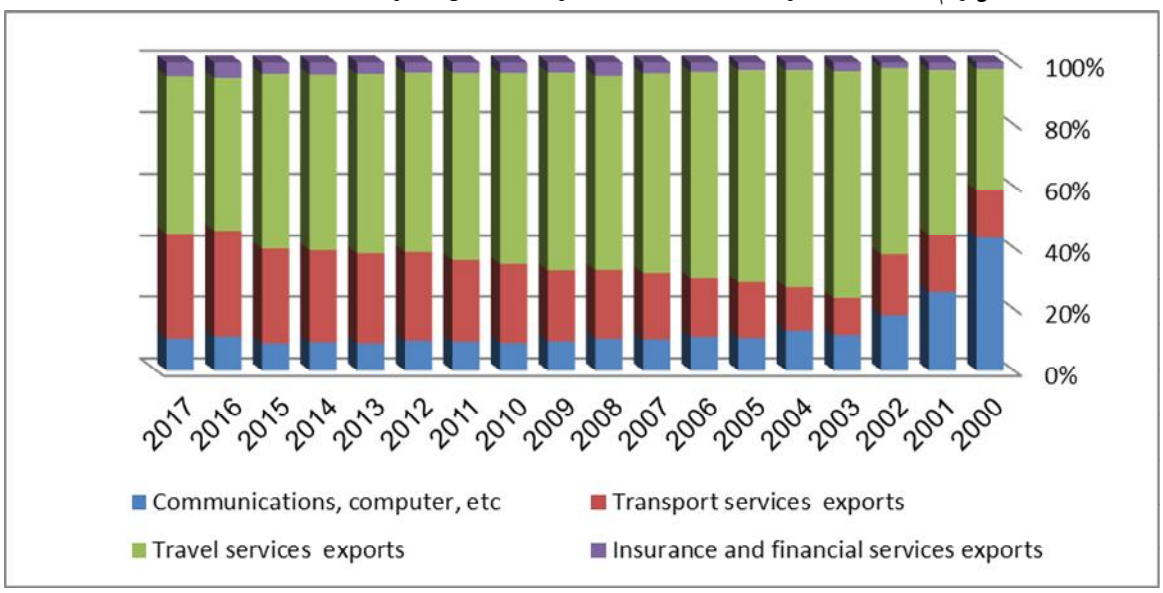


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

من الشكل03-59يتضح أن نفقات البحث و التطوير في تزايد مستمر فقد تضاعفت النسبة من سنة 2000 إلى 2008 فبلغت 0.84% ، و لا تزال تركيا تهتم بالبحث و التطوير و ذلك جلي من خلال زيادة النفقات فقد وصلت إلى 1% سنة 2014 ، و قد وصل عدد مراكز البحث والتطوير في تركيا إلى 900 مركزًا سنة 2017 وفقاً لما أفاد به وزير العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركي ، و تضم تركيا أكثر من 200 مركز تصميم، وتعمل هذه المراكز على تطوير منتجات القطاع الخاص وتحسينها وتنويعها، وهو ما يُساهم بشكل كبير في تعزيز الميزة التنافسية الدولية لدى البلاد ، [1] كما احتلت المرتبة 50 برصيد 37.42 من مئة ضمن مؤشر الابتكار العالمي سنة 2017 .[2]

**الشكل رقم03-59: نفقات البحث والتطوير لتركيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)2000-2014**

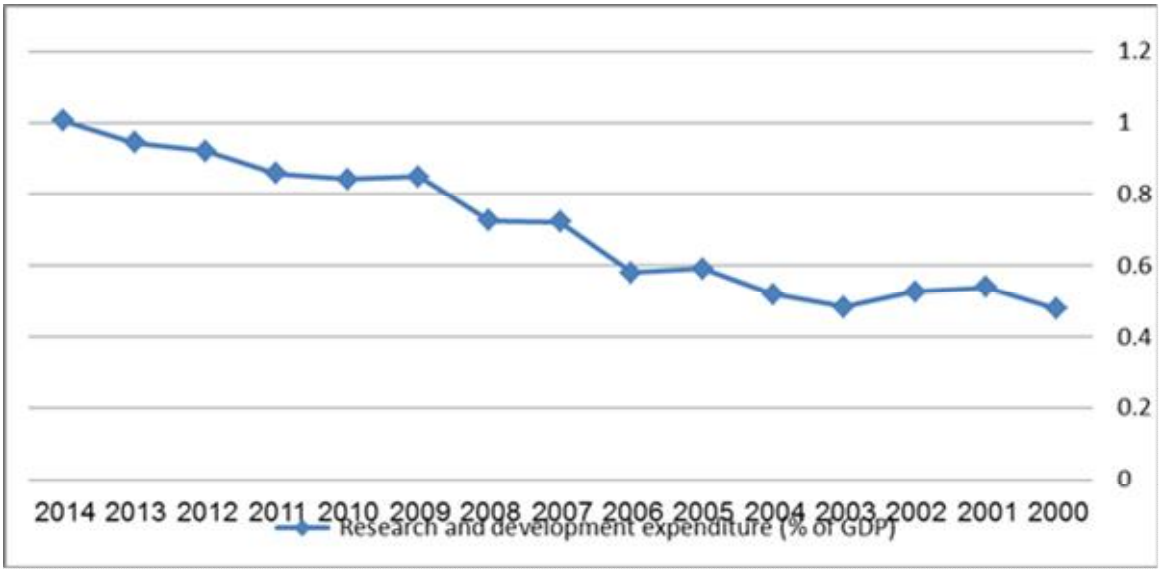


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على بيانات http://databank.worldbank.org

ولدراسة هيكل القيمة المضافة للمحتوى الإجمالي لتركيا تطرقنا إلى مساهمة القيمة المضافة المحلية والاجنبية في إجمالي الصادرات لسنة 2015، حيث يتضح لنا من خلال الجدول المرفق ان القيمة المضافة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية تمثل أكبر مساهم في إجمالي الصادرات لتركيا.

**الجدول رقم: 03-15: مساهمة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات لتركيا سنة 2015**

| المجموع | الاجنبية | | | المحلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية | الخدمات | التصنيع | المنتجات الاولية |
| 100 | 6.7 | 7.1 | 3.0 | 44.5 | 32.3 | **6.4** |
| 100 | 3.8 | 3.5 | 2.3 | 19.9 | 8.2 | **62.3** |
| 100 | 8.5 | 10.0 | 3.9 | 24.7 | 48.4 | **4.5** |
| 100 | 3.7 | 2.4 | 1.4 | 84.4 | 5.9 | **2.2** |

**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/TR_e.pdf

[1] وزارة العلوم والصناعة و التكنولوجيا في تركيا ، https://www.sanayi.gov.tr/?lang=tr ، تاريخ الاطلاع 03-10-2018.

[2] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent,op.cit ,2018,p10.

وللتفصيل أكثر في دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات، نبرز الشكل 03-60 الذي يوضح محتوى قيمة الخدمات للصادرات (نسبة الأسهم في المصنوعات وإجمالي الصادرات) لسنة 2015، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة 24.7%من الصادرات الصناعية، بينما شكلت الخدمات الاجنبية نسبة 8.5 %منها، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فقد شكلت الخدمات المحلية نسبة44.5 %منها و6.7%خدمات أجنبية.

**الشكل رقم 03-60: دور خدمات القيمة المضافة في الصادرات لتركيا سنة 2015**

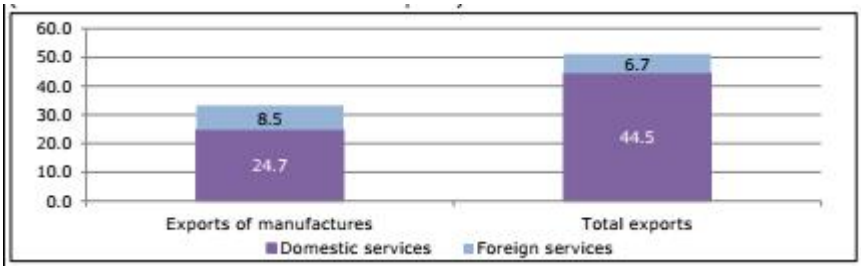


**Source** : WTO, **Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/TR_e.pdf

أهم الصناعات الخدمية المساهمة في صادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): تجارة الجملة والتجزئة10.8 %، خدمات الأعمال الاخرى 4.6 %وخدمات النقل والتخزين 5.7%، وأفضل مزودي الخدمات الأجانب لصادرات المصنوعات (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من المصنوعات): الصين بنسبة0.9%، ألمانيا بنسبة 0.7%، الولايات المتحدة0.7%.[1]

### 2.1.1. دراسة جوانب أخرى مختلفة لقطاع الخدمات

في هذا الجزء سنحاول التطرق إلى جوانب أخرى في قطاع الخدمات حسب توفر البيانات، حيث اخترنا الصين لدراسة مؤشر التقييد التجاري لتجارة الخدمات، والارجنتين لدراسة صادرات الخدمات الابداعية كنسبة من مجموع التجارة في الخدمات، أما مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية فهو متوفر لجميع دول عينة الدراسة

#### 1) مؤشر التقييد التجاري لتجارة الخدمات (STRI):

تعتبر OECD أن STRI أداة فريدة تستند إلى الأدلة وتقوم بجمع المعلومات عن القيود التجارية للخدمات عبر 19 قطاعًا للخدمات الرئيسية. كما يحتوي المشروع على صكين متميزين ولكنهما متكاملين: قاعدة بيانات تنظيمية لتجارة الخدمات ومؤشر للتقييد التجاري للخدمات. وتوفر هذه الأدوات مصدراً غنياً للمعلومات لصانعي السياسات التجارية والمفاوضين التجاريين والباحثين، وأداة لتقييم آثار تحرير التجارة. تسمح STRI كذلك للبلدان الفردية بقياس أنظمة سوق خدماتها مقابل أفضل الممارسات العالمية، وتحديد القيود الإضافية والاختناقات الحالية. كما تحتوي قاعدة البيانات التنظيمية على قوانين ولوائح تم جمعها من 44 دولة: 35 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وروسيا وشركاء رئيسيون (البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا)، بالإضافة إلى الدول التي لديها مناقشات

[1] WTO,**Trade in Value Added and Global Value Chains,** https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/TR_e.pdf

حول الانضمام مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. استنادًا إلى المعلومات النوعية في قاعدة البيانات، تحدد المؤشرات المركبة القيود المحددة عبر خمس فئات سياسية قياسية، مع قيم تتراوح بين الصفر والواحد. إن الانفتاح الكامل على التجارة والاستثمار يعطي درجة الصفر، في حين أن الإغلاق التام لمقدمي الخدمات للأجانب يعطي درجة واحدة.[1] كما أن OECD أصدرت مؤشر STRI مؤخرا في سنة 2014.

و من الشكل رقم 03-61 نلاحظ ان الصين في سنة 2017 كانت منفتحة عن الاستثمار و التجارة في خدمات الهندسة و الهندسة المعمارية و تسجيل الصوت و نقل البضائع على الطرق و نقل البضائع بالسكك الحديدية و التوزيع و أعمال البناء بالدرجة الأولى حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر في هاته الخدمات 0.29 من حيث تقديمها للأجانب ، و في المرتبة الثانية نجد خدمات اللوجستيات من التخزين و الشحن و الوساطة الجمركية ، و خدمات المحاسبة و الحاسوب بقيم انحصرت بين 0.30 و 0.39 ، في المرتبة الثالثة نجد مناولة البضائع اللوجيستية و الخدمات القانونية و النقل الجوي و البحري ، و الاعمال المصرفية التجارية و خدمات التامين بقيم لم تتجاوز 0.47 . تليها خدمات الصور المتحركة بـ 0.59 ، ثم خدمات الاذاعة بـ 0.63 ، و أخيرا خدمات البريد بـ 0.87 . فمن الواضح أن الصين اكثر انغلاقا في تقديم خدمات البريد للأجانب مقارنة بباقي الخدمات المذكورة سلفا.

**شكل رقم03-61: مؤشر التقييد التجاري لتجارة الخدمات في الصين سنة 2017**

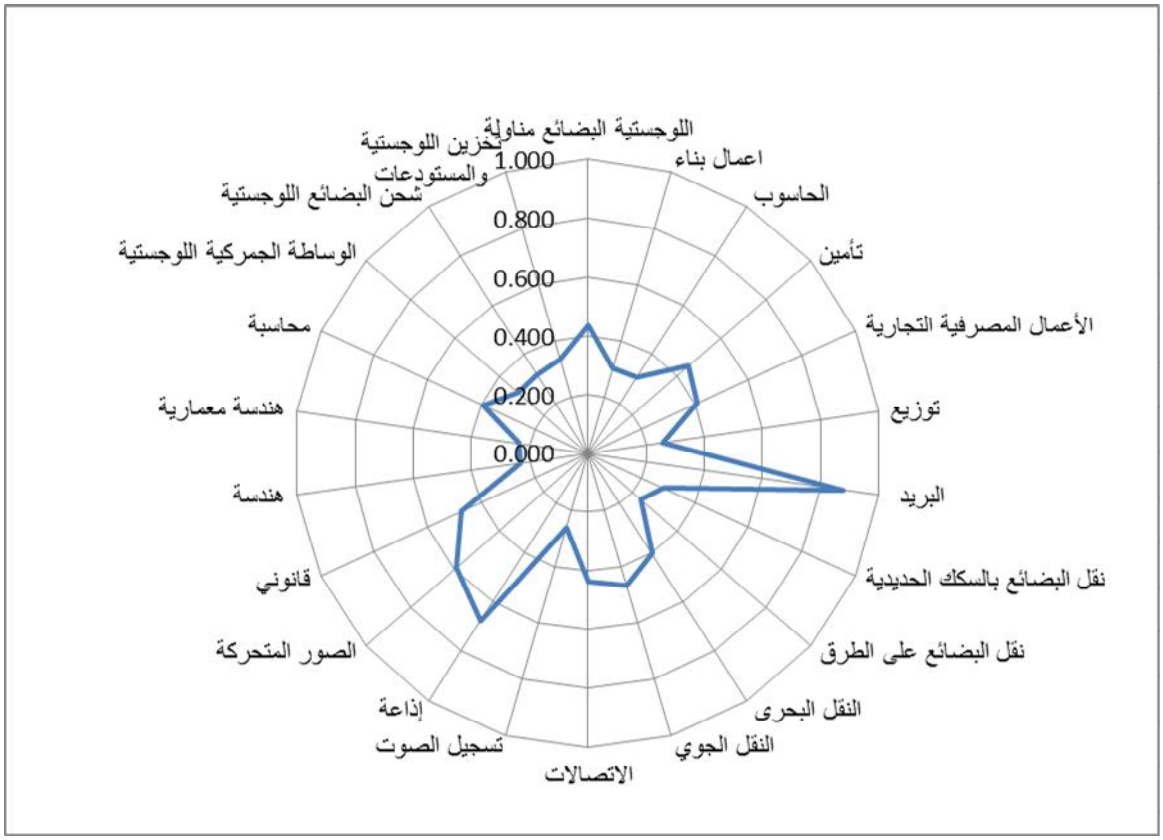


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناء على معطيات **OECD**، http://www.oecd.org/tad/services-trade/services-trade-restrictiveness-index.htm

[1] منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، https://stats.oecd.org/ ، تاريخ الاطلاع 09-10-2018.

### 2) صادرات الخدمات الابداعية كنسبة من مجموع التجارة في الخدمات:

جمع مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) الخدمات الابداعية تحت خمس فئات رئيسية نذكرها كالآتي:[1]

☒ الإعلان وأبحاث السوق وخدمات استطلاع الرأي العام (الإعلان):

"خدمات الإعلان والدراسات التسويقية المتداولة بين المقيمين وغير المقيمين تغطي تصميم وإبداع وتسويق الإعلانات من قبل وكالات الإعلان. وضع وسائل الإعلام، بما في ذلك شراء وبيع مساحات إعلانية؛ خدمات المعارض التي تقدمها المعارض التجارية. الترويج للمنتجات في الخارج. البحث عن المتجر؛ واقتراع الرأي العام في الخارج حول قضايا مختلفة."

☒ الخدمات المعمارية والهندسية والتقنية الأخرى (المعمارية):

" تشمل الخدمات المعمارية والهندسية وغيرها من الخدمات الفنية المعاملات المقيمة وغير المقيمة فيما يتعلق بالتصميم المعماري للمشاريع العمرانية وغيرها من مشاريع التنمية؛ تخطيط وتصميم المشاريع والإشراف على السدود والجسور والمطارات والمشروعات الجاهزة، وما إلى ذلك؛ المسح، ورسم الخرائط، واختبار المنتجات وإصدار الشهادات، وخدمات الفحص الفني. "

☒ خدمات البحث والتطوير (R & D):

" تغطي خدمات البحث والتطوير تلك الخدمات التي يتم التعامل بها بين المقيمين وغير المقيمين وترتبط بالأبحاث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي للمنتجات والعمليات الجديدة. من حيث المبدأ، يتم تغطية مثل هذه الأنشطة في العلوم والعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ يشمل ذلك تطوير أنظمة التشغيل التي تمثل التطورات التكنولوجية. "

☒ الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية (الترفيه الشخصي):

"الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية التي تتضمن المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين تنقسم إلى فئتين:"

✓ الخدمات السمعية البصرية والخدمات ذات الصلة (السمعي البصري): "تشتمل الفئة الأولى على الخدمات والرسوم المرتبطة بها والمتعلقة بإنتاج الصور المتحركة على شريط فيديو والبرامج الإذاعية والتلفزيونية (الحية أو على الشريط) والتسجيلات الموسيقية. كما تشمل الإيصالات أو المدفوعات الخاصة بالإيجارات؛ الرسوم التي تتلقاها الجهات المقيمة والمديرون والمنتجون وغير ذلك (أو غير المقيمين في الاقتصاد المجمع) للإنتاج في الخارج؛ بيع حقوق التوزيع لوسائل الإعلام لعدد محدود من العروض في مناطق محددة. يتم تضمين رسوم للممثلين والمنتجين وغيرهم من المشاركين في الإنتاج المسرحي والموسيقي والأحداث الرياضية والسيرك وغيرها، ورسوم حقوق التوزيع (للتليفزيون والراديو وما إلى ذلك) لهذه الأنشطة ".

[1] http://unctadstat.unctad.org/UnctadStatMetadata/Documentation/CER2010_StatAnnex.pdf

✓ خدمات شخصية وثقافية وترفيهية أخرى (خدمات ثقافية أخرى). "وتشمل الفئة الثانية خدمات شخصية وثقافية وترفيهية أخرى مثل تلك المرتبطة بالمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات وغيرها من الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. كما تشمل رسوم الخدمات، بما في ذلك توفير دورات للمراسلات، يتم تقديمها في الخارج من قبل المعلمين أو الأطباء ".

وتتوفر بيانات هذا المؤشر ابتداء من 2003 إلى 2012، وقد رصدنا البيانات الخاصة بالأرجنتين في الجدول رقم03-16 أما باقي الدول ففيها الكثير من البيانات المفقودة لذلك تم الاكتفاء بدراسة الارجنتين فقط. فمن الجدول يتبين لنا ان الارجنتين في سنة 2003 كانت تصدر الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية و الخدمات السمعية البصرية والخدمات ذات الصلة بنسب اعلى من غيرها حيث بلغت حينها 2.71% ، 2.62% على التوالي ، و بقيت هي الأعلى حتى سنة 2008 مع ارتفاع في النسب حتى بالنسبة للخدمات الابداعية الاخرى ، و في سنة 2009 أصبحت صادرات خدمات الاعلانات و أبحاث السوق في الارجنتين هي الاعلى مقارنة بباقي الخدمات الابداعية بنسبة 3.03% تليها باقي الأصناف ، و حافظت على المرتبة الاولى حتى سنة 2012 و وصلت النسبة إلى 4.08% من مجموع التجارة في الخدمات ، و ثانيها خدمات البحث و التطوير بنسبة 3.10% ، ثم الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى بـ 2.96% ، بعدها الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية بـ 2.19% تليها الخدمات السمعية البصرية والخدمات ذات الصلة بـ 2.11% و آخرها الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية أخرى بـ 0.08% و قد كان هذا الصنف من الخدمات الابداعية في ذيل الترتيب مقارنة بالفئات الأخرى .

الجدول رقم 03-16: صادرات الخدمات الابداعية كنسبة من مجموع التجارة في الخدمات للأرجنتين

| صادرات الخدمات الابداعية كنسبة من مجموع التجارة في الخدمات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاعلانات وأبحاث السوق | 0.957797 | 1.629303 | 2.624039 | 3.250462 | 3.03854 | 3.312633 | 3.038278 | 3.767338 | 3.944505 | 4.08276 |
| الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى | 1.18269 | 1.007725 | 1.013501 | 1.236591 | 1.211305 | 1.415374 | 2.050096 | 2.540896 | 2.866852 | 2.967338 |
| البحث والتطوير | 1.218691 | 1.449845 | 1.91697 | 2.099999 | 1.885711 | 2.087399 | 2.340677 | 2.679635 | 3.004289 | 3.109592 |
| الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية | 2.714277 | 2.891181 | 3.060082 | 3.211947 | 3.030705 | 3.996117 | 2.549467 | 2.341937 | 2.212205 | 2.196453 |
| الخدمات السمعية البصرية والخدمات ذات الصلة | 2.622941 | 2.724582 | 2.897008 | 3.019995 | 2.940501 | 3.8639 | 2.509802 | 2.202987 | 2.12212 | 2.113416 |
| الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية أخرى | 0.091335 | 0.166599 | 0.163089 | 0.191951 | 0.090223 | 0.1322 | 0.039664 | 0.138951 | 0.090091 | 0.083037 |

**مصدر**: من إعداد الطالبة بناء على معطيات UNCTAD http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=14774

**3) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)**

تعكس نقاط التصنيف الترتيبي الشاملة لمؤشر أداء الخدمات اللوجيستية التصورات الخاصة بمستوى الخدمات اللوجيستية في البلد المعني على أساس كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجيستية، والقدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، ومعدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد لها. وتتراوح قيمة المؤشر من 1 إلى 5، حيث الدرجة الأعلى تمثل الأداء الأفضل. البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية التي أجرها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية ودولية وشركات تابعة للقطاع الخاص وأفراد آخرين مشاركون في الخدمات اللوجيستية الدولية. وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيِّم المجيبون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المجيبين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية. ويحسب متوسط النقاط للأبعاد الستة لكافة المجيبين وتجميعها من أجل إنشاء تقدير موحد باستخدام تحليل رئيسي للمكونات. وتوجد المنهجيات المفصلة للاستقصاء ومنهجيات إنشاء المؤشر في تقرير أرفيس وآخرين الصادر بعنوان: إقامة الروابط من أجل المنافسة 2010: الخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي 2010[1]

من الجدول رقم03-17 نجد أن الصين تحتل المرتبة 26 عالميا و الاولى في دول عينة الدراسة في مؤشر الأداء اللوجيستي برصيد 3.60 من 5 ، و نجد هنغاريا هي الأعلى رصيد بـ 3.35 من 5 في كفاءة عملية التخليص الجمركي حيث رتبت في المرتبة 27 عالميا ، و ترجع الصين للصدارة مجددا في مؤشر جودة النقل و تجارة و البنية التحتية و سهولة ترتيب الشحنات و الكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية ، وصول الشحنات في موعد المحدد برصيد 3.75 ،3.53 ، 3.59 ، 3.84 على التوالي ، لكن في مؤشر القدرة على تعقب الشحنات نجد هنغاريا تتفوق عن الصين برصيد 3.67 و تحتل المرتبة 26 عالميا وتليها الصين برصيد 3.64 في المرتبة 27 عالميا . اما باقي الدول فقد اختلف ترتيبها من مؤشر لآخر حيث نلاحظ ان بروناي في ذيل ترتيب دول عينة الدراسة في معظم فئات مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية.

[1] البنك الدولي ، https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?view=chart ، تاريخ الاطلاع 08-10-2018.

**الجدول رقم 03-17: مؤشر اداء الخدمات اللوجستية سنة 2017**

| | مؤشر الأداء اللوجستي | | كفاءة عملية التخليص الجمركي | | جودة النقل وتجارة والبنية التحتية | | سهولة ترتيب شحنات | | الكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية | | القدرة على تعقب الشحنات | | وصول الشحنات في موعد المحدد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Country** | **score** | **Rank** | **Score** | **rank** | **Score** | **Rank** | **score** | **Rank** | **Score** | **Rank** | **Score** | **Rank** | **score** | **rank** |
| **China** | 3.605 | 26 | 3.285924 | 31 | 3.753218 | 20 | 3.535715 | 18 | 3.594975 | 27 | 3.648469 | 27 | 3.84 | 27 |
| **Hungary** | 3.419 | 31 | 3.354866 | 27 | 3.270945 | 30 | 3.22188 | 43 | 3.213207 | 38 | 3.670508 | 26 | 3.7859 | 32 |
| **South Africa** | 3.376 | 33 | 3.1746 | 34 | 3.186554 | 36 | 3.508124 | 22 | 3.192726 | 39 | 3.411336 | 35 | 3.7424 | 34 |
| **Malaysia** | 3.221 | 41 | 2.898268 | 43 | 3.147186 | 40 | 3.347836 | 32 | 3.297836 | 36 | 3.147835 | 47 | 3.4638 | 53 |
| **India** | 3.177 | 44 | 2.964512 | 40 | 2.905174 | 52 | 3.211983 | 44 | 3.128073 | 42 | 3.319387 | 38 | 3.4971 | 52 |
| **Turkey** | 3.146 | 47 | 2.713469 | 58 | 3.210029 | 33 | 3.060677 | 53 | 3.046799 | 51 | 3.233056 | 42 | 3.6281 | 44 |
| **Romania** | 3.119 | 48 | 2.580718 | 80 | 2.906903 | 51 | 3.176497 | 48 | 3.073653 | 47 | 3.264727 | 41 | 3.6819 | 39 |
| **Mexico** | 3.051 | 51 | 2.769794 | 53 | 2.846917 | 57 | 3.102816 | 51 | 3.019504 | 52 | 3.004811 | 62 | 3.5296 | 49 |
| **Bulgaria** | 3.034 | 52 | 2.937588 | 42 | 2.762986 | 64 | 3.233723 | 41 | 2.881315 | 55 | 3.015289 | 59 | 3.3135 | 65 |
| **Saudi Arabia** | 3.011 | 55 | 2.660549 | 66 | 3.107004 | 43 | 2.985055 | 56 | 2.860055 | 57 | 3.171576 | 46 | 3.3001 | 67 |
| **Brazil** | 2.986 | 56 | 2.406162 | 102 | 2.926983 | 50 | 2.881091 | 61 | 3.090163 | 46 | 3.111438 | 51 | 3.5102 | 51 |
| **Philippines** | 2.904 | 60 | 2.529412 | 85 | 2.725952 | 67 | 3.292618 | 37 | 2.776028 | 69 | 3.059174 | 57 | 2.9836 | 100 |
| **Argentina** | 2.887 | 61 | 2.417844 | 98 | 2.773509 | 62 | 2.923781 | 59 | 2.777043 | 68 | 3.046989 | 58 | 3.3689 | 58 |
| **Russian Federation** | 2.757 | 75 | 2.420382 | 97 | 2.77518 | 61 | 2.644032 | 96 | 2.74927 | 71 | 2.646039 | 97 | 3.3133 | 66 |
| **Brunei Darussalam** | 2.707 | 80 | 2.622014 | 73 | 2.460946 | 89 | 2.51339 | 113 | 2.709827 | 77 | 2.747244 | 88 | 3.1736 | 80 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?view=chart

### 2.1. المنهجية المتبعة في الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة ومن اجل الوصول إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية، قمنا بالإجراءات التالية:

- ✓ الخطوة الاولى: البحث في الادبيات النظرية والتطبيقية حول مؤشرات سلاسل القيمة العالمية للخدمات والتنمية الاقتصادية وأحدث طرق القياس فيهما، ثم أجرينا مسح على مختلف المؤشرات الموضوعة من طرف منظمات دولية متخصصة أهمها: OECD، UNCTAD، UNIDO، البنك الدولي. حيث أن نتائج المسح تمحورت في أحدث المؤشرات المستخدمة والمعبرة عن المتغير المستقل (سلاسل القيمة العالمية للخدمات) والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، والتي سنعرضها بشيء من التفصيل في الجزء الموالي؛
- ✓ الخطوة الثانية: حددنا عينة الدراسة المتكونة من 15 بلد نامي (موضحة سابقا) حسب أخر تصنيف للبنك الدولي لسنة 2018، وذلك حسب توفر البيانات والهيكل الاقتصادي للدول الذي يعتمد على قطاع الخدمات كأعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي؛
- ✓ الخطوة الثالثة: اختيار البرامج الاحصائية المناسبة لخصوصية البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير والمواقع الرسمية التي تنشرها المنظمات الدولية المتخصصة في الفترة الممتدة بين 2000 و2017، أين تم اختيار كل البرنامجين التاليين Eviews10,Stata14 وقمنا بإجراء الاختبارات التالية:
  1) اختبار التحديد (تجانس معلمات النموذج)
  2) اختبار جذر الوحدة
  3) اختبارات التكامل المشترك

  ثم قدّرنا نموذج الانحدار الذاتي في إطار بيانات بان (Panal ARDL model)

## 2. أدوات الدراسة الميدانية

لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والبرامج المعلوماتية التي سندرجها بشيء من التفصيل كالتالي:

### 1.2. المؤشرات المستخدمة في الدراسة:

بعد الاطلاع عن الدراسات السابقة واجراء عملية المسح واختيار العينة، حاولنا في دراستنا هذه حصر أكبر عدد من المؤشرات* التي تخدم الموضوع، وعليه تم اختيار المؤشرات التالية:

☒ المتغير المستقل (سلاسل القيمة العالمية للخدمات): نعبر عنه بالمؤشرات التالية:

- ✓ حصة القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات؛
- ✓ حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات؛
- ✓ مؤشر تنافسية الاداء الصناعي؛
- ✓ المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)؛
- ✓ الإنفاق الاستهلاكي النهائي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- ✓ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

☒ المتغير التابع (التنمية الاقتصادية): حاولنا أن تشمل مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة المؤشرات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية والمؤشرات المركبة، وذلك كي تعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق عن حال التنمية الاقتصادية، وتفاديا لكثير من الانتقادات التي وجهت لمجموعة من المؤشرات منفردة كمؤشر الناتج المحلي، واخترنا أن نعبر عنها بالمؤشرات التالية:

- ✓ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ مؤشر التنمية البشرية؛
- ✓ القيمة المضافة للخدمات.

والجدول الموالي يلخص ويوضح تعريف كل مؤشر حسب الجهة التي تصدره.

* المتغيرات والمؤشرات في البحث العلمي هي كل ما يقبل القياس ، حيث أن كل ما يتغير فهو متغير، معنى هذا الكلام ان المتغيرات والمفاهيم الاساسية للدراسة العلمية تتأثر بعوامل داخلية بين شبكة المتغيرات، وتأثيرات خارجية. المتغير في البحث العلمي اعم واشمل من المفهوم؛ لأنه سهل القياس والتقويم نجد المتغير جزء رئيس من اجزاء مشكلة البحث موضوع الدراسة.

**الجدول رقم 03-18: المتغيرات المختارة للدراسة التطبيقية**

| المتغيرات المستقلة (GVC OF SERVICES) | | | |
|---|---|---|---|
| المؤشر | الرمز | التعريف حسب المصدر | المصدر |
| حصة القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات **Foreign services value added share of gross exports** | FVASH | تمثل القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات (EXGR_SERV_FVASH) ، حصة القيمة المضافة الأجنبية للصناعات الخدمية في إجمالي الصادرات حسب الصناعة i في البلد c. لهذا التدبير ، تشمل صناعات الخدمات أقسام ISIC Rev(NACE Rev. 1) . 3 من 45 إلى 95. و الوحدة % | /http://stats.oecd.org |
| حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات **Domestic services value added share of gross exports** | DVASH | القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات (EXGR_SERV_DVASH) ، هي حصة القيمة المضافة المحلية للصناعات الخدمية في إجمالي الصادرات حسب الصناعة i في البلد c. لهذا التدبير ، تشمل صناعات الخدمات أقسام ISIC Rev. 3 (NACE Rev. 1) من 45 إلى 95. و الوحدة هي النسبة المئوية | |
| مؤشر تنافسية الاداء الصناعي | CIP | إن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) الذي طورته اليونيدو بالنسبة إلى البلدان النامية بشكل رئيسي ، يقيس النشاط الصناعي التنافسي من جانب البلدان على خلفية التحرير والعولمة. يعتمد المؤشر على أربعة متغيرات تعكس جوانب مختلفة من الأداء التنافسي و هي :<br>القيمة المضافة الصناعية (MVA) للفرد ، الصادرات المصنعة للفرد الواحد ، كثافة التصنيع ، جودة الصادرات | https://stat.unido.org/database/CIP%202018 |
| المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) | MD | المعروض النقدي بمعناه الواسع (الإحصاءات المالية الدولية، السطر: 35 (L.ZKهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. | https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS?view=chart |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) **Final consumption expenditure (% of GDP)** | FCE | الإنفاق الاستهلاكي النهائي (إجمالي الاستهلاك في السابق) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص) ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (الاستهلاك الحكومي العام .(ويشمل هذا التقدير أي اختلاف إحصائي في استخدام الموارد بالنسبة لإمدادات الموارد | https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.TOTL.ZS?locations=BG |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) **General government final consumption expenditure (% of GDP)** | GGFCE | يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (الاستهلاك الحكومي العام السابق) جميع النفقات الحكومية الحالية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين .(كما يشمل معظم النفقات على الدفاع والأمن القومي ، لكنه يستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي | https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.GOVT.ZS |

**المصدر**: من إعداد الطالبة

| المتغيرات التابعة Development | | | |
|---|---|---|---|
| المؤشر | الرمز | التعريف حسب المصدر | المصدر |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي | GDP per % | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. | https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD |
| مؤشر التنمية البشرية (Human development index) | HDI | مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس موجز لمتوسط التحصيل في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، كونها مطلعة وذات مستوى معيشي لائق HDI .هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقيسة لكل من الأبعاد الثلاثة.<br>يتم تقييم البعد الصحي من خلال العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس البعد التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 عامًا وأكثر من سنوات التعليم المتوقعة للأطفال في سن المدرسة .يقاس معيار مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد .يستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتمات الدخل، لتعكس انخفاض أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي .ثم يتم تجميع النتائج الخاصة بمؤشرات البعد الثالث لمؤشر HDI في فهرس مركب باستخدام المتوسط الهندسي. | http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi |
| القيمة المضافة للخدمات | NV.SRV | تتوافق الخدمات مع أقسام ISIC 50-99. وهي تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. كما يتم تضمين رسوم الخدمات المصرفية ورسوم الاستيراد. القيمة المضافة هي الناتج الصافي لقطاع ما بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم حسابه دون إجراء استقطاعات لإهلاك الأصول الملفقة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. يتم تحديد الأصل الصناعي للقيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)، المراجعة 3. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي. | https://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS?view=chart |

**المصدر**: من إعداد الطالبة

### 2.2. الأساليب الاحصائية المعتمدة في الدراسة

سوف نحاول من خلال هذا الفرع تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل ، حيث استخدمنا البرامج التالية :

- ✓ **برنامج Eviews10** : لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل و اختبار التكامل المشترك للبانل .
- ✓ **برنامج Stata14** : تم استخدامه لتقدير وسط المجموعة MG ، و وسط المجموعة المدمجة PMG ، و اجراء اختبار hausman للمفاضلة بينهما .

حيث تطرقنا في هذا الجزء إلى تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية " **بيانات البانل** " ثم تحديد أهميتها ، يليها اجراء مجموعة من الاختبارات و هي : اختبارات جذر الوحدة ، و بعدها اجراء اختبار التكامل المشترك . ثم تقدير نموذج الانحدار الذاتي في إطار بيانات بانل (Panal ARDL model).

#### 1.2.2. تعريف بيانات البانل ( Data Panel )

يقصد بمصطلح البيانات الزمنية المقطعية أو ما يعرف Data Panel والتي هي تلك البيانات التي لها بعدين، بعد زمني وبعد مقطع (Cross-Section) ، وتتألف من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية [1]، تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. البيانات المقطعية تصف عينة البحث كالدول الأسر ،السلع. .. الخ ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، بينما تصف البيانات الزمنية تغير الظاهرة المدروسة خلال فترة زمنية معينة ،وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعدد[2]

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء . بشكل عام يمكن كتابة نماذج بانل للدراسة بالصيغة التالية :

➢ **نموذج** $GDP_{per\%_{it}}$ **( المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) :**

$$GDP_{per\%_{it}} = \alpha + \beta_1 FVASH_{it} + \beta_2 DVASH_{it} + \beta_3 CIP_{it} + \beta_4 MD_{it} + \beta_5 FCE_{it} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(01)$$

حيث أن :

[1] خالد محمد السواعي،" **أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews**"، دار الكتاب الثقافي، الاردن، ،2011، ص2 .

[2] Dielman. « **Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis** », Texas Christian University, USA,1989, p02.

($GDP_{per\%_{it}}$): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للدولة (i) ، في الفترة الزمنية (t) و $\alpha$ معلمة تمثل القاطع العام في النموذج ، و($FVASH_{it}$)حصة القيمة المضافة للخدمات الخارجية من إجمالي الصادرات ، ($DVASH_{it}$) : حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية من إجمالي الصادرات ، ($CIP_{it}$) : مؤشر تنافسية الأداء الصناعي ،

($MD_{it}$) : المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) ، ($FCE_{it}$) : الإنفاق الاستهلاكي النهائي (٪من الناتج المحلي الإجمالي) ، و تمثل $\mu_i$ الآثار أو الاختلافات المقطعية غير ملحوظة cross-section (effects) ، التي تتفاوت بين الدول ، $\varepsilon_{it}$ تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية .

- **نموذج** $HDI_{it}$ **(المتغير التابع التنمية البشرية):**

$$HDI_{it} = \alpha + \beta_1 FVASH_{it} + \beta_2 DVASH_{it} + \beta_3 CIP_{it} + \beta_4 MD_{it} + \beta_5 GGFCE_{it} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots (02)$$

- **نموذج** $NV_SRV_{it}$ **(المتغير التابع الخدمات ، وما إلى ذلك ، القيمة المضافة للخدمات :**

$$NV_SRV_{it} = \alpha + \beta_1 FVASH_{it} + \beta_2 DVASH_{it} + \beta_3 CIP_{it} + \beta_4 MD_{it} + \beta_5 GGFCE_{it} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots (03)$$

### 2.2.2. أهمية نماذج البانل :

يفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الايجابيات ويلخص كل من Hsiao:2003 and Klevmarken:1989 فوائد تحليل البانل، ومنها[1] :

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة ؛
- توفير إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية ، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية كالبطالة والفقر، كما يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى ؛
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل ؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) ، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة ، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة ؛

[1] Hsiao C, **Analysis of Panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge,2003,p12.

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكننا لقول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر عالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية[1]. وتبرز هذه الأهمية باستخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" unobserved heterogeneity ، الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. وفي هذه الدراسة فان منهج البانل سوف يأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات أو الآثار الفردية individual effects الخاصة بكل دولة من الدول ، مثل الحالة الاقتصادية المحلية و اللغة و الثقافة و الموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص المقطعية ، التي تنفرد بها كل دولة على حدة ، والتي تؤثر بدورها في سلوك الاقتصادي بين الدول ، ولكنها تكون ثابته في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة ، كما يمكننا أيضا الأخذ في الحسبان الآثار الزمنية (time effects) المشتركة بين الدول ، و التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي و المؤسسي و تغير السياسات الاقتصادية و التجارية وغيرها .

### 3.2.2. اجراء الاختبارات

#### أ- اختبارات جذر الوحدة

زاد اهتمام الأدب المتخصص في الاقتصاد القياسي في السنوات الأخيرة بدراسة الاستقرارية ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات البانل، كونها تعطينا أفضل السلاسل الزمنية الفردية ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث تعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل ومعالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقوة الاختبارات .

وقد ظهر حديثا عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل panel unit root tests وأكثرها استخداما هي :

- ( Levin, Lin and Chu test: 2002 – LLC) ؛
- (Breitung test: 2000) ؛
- (Im,Pesaran and Shin test: 2003– IPS) ؛
- Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:1999 and ) (Choi:2001 tests
- (Hadri test: 2000)

[1] William Green, **Econometric Analysis**, Prentice Hall, Apper Saddle River, 5 ed, New Jersey, 2003, p 272

ويمكن التمييز بين جيلين من الاختبارات، يرتكز الجيل الأول فيها على الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي (عدم تجانس معلمات النموذج)، بينما يتطرق الجيل الثاني بقدر الامكان إلى الخصوصيات الأكثر عمومية لتشمل حالات متعددة الارتباط بين المفردات بشكل خاص نماذج العوامل المشتركة، ويوضح الجدول التالي أهم اختبارات الجيلين [1] وفقا للجدول التالي :

**الجدول رقم 03 – 19 : أهم اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل**

| اختبارات الجيل الأول ( الاستقلالية بين المفردات ) | |
|---|---|
| **نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H1** | اختبار Levin and Lin (1992-1993) |
| | اختبار Levin and Lin and Chu(2002) |
| | اختبار Hanisand Tzavais (1999) |
| **نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive))** | اختبار Im.Pesaramand Shin (1997,2002,2003) |
| | اختبار Wu and Maddala (1999) |
| | اختبار Choi (1999,2001) |
| | اختبار Hadri (2000) |
| **اختبار تسلسلي أو تعاقبي** | اختبار Henin,Jolivaldtand Nguyen(2001) |
| **اختبارات الجيل الثاني ( الارتباط بين المفردات )** | |
| **اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية** | اختبار Bainand Ng(2001) |
| | اختبار Moon and Perron (2004) |
| | اختبار Philips and Sul (2003) |
| | اختبار Pesaran (2003) |
| | اختبار Choi (2002) |
| **مقاربات و طرق أخرى** | اختبار O connell (1998) |
| | اختبار Chang ( 2002,2004) |

**Source** : ChristpheHurlin et Valérie Mignon , **Synthèse de tests de racineunitairesurdonnées de :panel,** Universitéd'Orléans, Janvier, 2005 , p 04.

## ب- اختبارات التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات و أنها متكاملة من نفس الدرجة I(q) ، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك .

تختلف اختبارات التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية المقطعية بانل عن اختبارات السلاسل الزمنية العادية ، قام كل من Pedroni (1997-1995)، Kao (1999)، Ng Bai and (2004) بتعريف علاقات التكامل المتزامن

[1] أيمن العشعوش ، اختبارات **جذر الوحدة لبيانات البانل** ، تطبيق عمى عينة من الدول النامية ، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجمد ( 39) العدد (05) 2017 ، ص 51 .

على أنها اختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل وهي متشابهة جدا في الجيل الأول والثاني ، أما الفئة أما الفئة الثانية التي تعتبر أكثر تطورا من قبل Johansen 1991 أين تكون رتبة التكامل المتزامن غير معروفة فهي مقدمة في أعمال كل من Larsson and Al 2001، Groen and Kleibergen 2003، 2005 Breitung ،ومن هذا المنطلق سوف نقوم بعرض أهم اختبارات التكامل المتزامن الأكثر شيوعا والمتمثلة في اختبار Pedroni ، واختبار Kao و اختبار Johansen .

➢ **اختبار Pedroni**

اقترح Pedroni هذا الاختبار 1999 وطوره 2004 ، حيث قسمه إلى 7 اختبارات جزئية لكشف و إثبات فرضية التكامل المتزامن ، حيث يستدعي تطبيقها مسبقا للعلاقة على المدى الطويل ،وتصاغ فرضيته كما يلي :

$H_0$ : عدم وجود تكامل مشترك ؛ $H_1$ : وجود تكامل مشترك ؛

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية ، فإذا تجاوز احتمال P(value) لكل اختبار 5 % ، ففي هذه الحالة تقبل فرضية الفرضية الصفرية ، أما إذا كان الاحتمال أقل أو يساوي 0.05 فأن فرضية العدمية ترفض و بالتالي تقبل الفرضية البديلة .

➢ **اختبار Kao**

قدم Kao سنة 1999 اختبار فرضية عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر DF و ADF معتبرا إيها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة .

➢ **اختبار Johansen**

يقترح كل من Groen and Kleibergen سنة 2003 استخدام مقدرات الإمكان الأعظم لتطوير اختبار التكامل المتزامن في نموذج تصحيح الأخطاء لأشعة الفرديات، بحيث يفترض بأن رتبة التكامل المتزامن هي نفسها في كافة فرضيات السلة كما أنه يقوم على أساس الاختبارات المقدمة من قبل Johansen (1991, 1995) ،

و نفرض أن : $\overline{LR}(r/k) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n} LR(r/k)$

بحيث أن : r هي رتبة التكامل المتزامن، أما الاختبار المقترح فهو اختبار الفرضية العدمية لوجود علاقات تكامل متزامن من خلال تكوين الإحصائية التالية : $\frac{\overline{LR}(r/k)-E(\overline{LR}(r/k))}{V(\overline{LR}(r/k))}$ r=0,1.....K-1

والتي تتبع توزيع طبيعي مقارب عندما تتجه $T,N \to \infty$

### 4.2.2. نموذج الانحدار الذاتي في إطار بيانات بانل (Panal ARDL model)

سوف نعتمد في هذه الدراسة على طرق التقدير التي تعتمد على عدم التجانس العلاقة ما بين المفردات ، وهذا راجع إلى اختلاف محددات متغيرات التابعة للدراسة ( GDP per % ، HDI ، NV_SRV ، GCF ) من دولة إلى أخرى نتيجة تفاوت تلك المحددات ما بين الدول، وبالتالي سيتم استخدام نموذج Panal ARDL الذي يعتبر من نماذج البانل الديناميكية التي تسمح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج التي تسمح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج بهدف الحصول على تقديرات متسقة تعكس سلوكيات المتباينة لمفردات العينة ، ولتقدير نموذج البانل الديناميكي لدراسة محددات ( GDP per % ، HDI ، NV_SRV ، GCF ) ، ويشير كل من ( Pesaran and smith) [1] ، أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف"**بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة**" (Bais of heterogeneous slope parameters) ، والتي تفضي إلى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل ، حتى في حالة العينات الكبيرة ،وقد قدم كل من (Pesaran ,Shin and smith) ، طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية وهما مقدرة وسط المجموعة (Mean Group Estimator) و اختصارا (MGE) ،ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Mean Group Estimator Pooled) واختصارا (PMGE) ، ولتقدير نموذج البانل الديناميكي لمحددات متغيرات التابعة للدراسة ( GDP per % ،HDI ،NV_SRV ،GCF ) باستخدام مقدرة MGو PMG يتم في البداية صياغة النموذج في إطار ARDL كالتالي :

➢ **صياغة نموذج GDP per % (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ) في إطار ARDL :**

$$GDP_{per\%_{it}} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} GDP_{per\%\ i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{'} x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(05)$$

حيث ( $GDP_{per\%_{it}}$ ) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للدولة (i) في الفترة الزمنية (t) و $\chi_{i,t-j}$ متجه محددات ) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ويشمل المتغيرات التفسيرية ( $FVASH_{it}$ ، $DVASH_{it}$ ، $CIP_{it}$ ، $MD_{it}$ ، $FCE_{it}$ ) ، ومعلمات المتغير التابع المبطئ زمنيا ( $\lambda_{ij}$ ) ثوابت scalars ، ( $\delta_{ij}^{'}$ ) متجه معلمات المتغيرات التفسيرية ( $x_{i,t}$ ) ويمكن أن يؤخذ في الحسبان الآثار الثابتة $\mu_i$ لاحتواء الاختلافات بين الدول ، كما يمكن أيضا أخذ الآثار الزمنية $y_t$ في الاعتبار ،ويشير $\varepsilon_{i,t}$ إلى حد الخطأ العشوائي ،و ويفترض أن يكون موزعا عبر الدول (i) و الفترات الزمنية (t) بشكل متماثل ومستقل $\varepsilon_{it} \sim N(0,\sigma^2)$ وفترات الإبطاء $(p,q)$ يمكن أن تتباين من دولة لأخرى ،ويمكن إعادة صياغة نموذج (05) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM system) كالتالي :

[1] Pesaran, M.H. and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels، Journal of Econometrics, 1995, pp 68-79-113 .

$$\Delta GDP_{per\%_{it}} = \theta_i(GDP_{per\%_{i,t-1}} - \beta_i' x_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta GDP_{per\%_{i,t-j}} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^{*'} \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots (06)$$

حيث $\theta_i$ معلمة تصحيح اختلال التوزان ، أو سرعة تعديل متغير النمو الاقتصادي نحو علاقة التوازنية ، و $\beta_i$معلمات المدى الطويل ، $\delta_{ij}^*$ معلمات العلاقة الدينامكية في المدى القصير ، وتعتبر تقديرات وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمج (PMG) من الطرق الحديثة و الشائعة في نماذج البانل الدينامكية ، إذ إنها مناسبة في تحليل البانل الدينامكي ، بالإضافة إلى أن الطريقتين تتميزان بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى الطويل ، و للحصول على تقديرات وسط المجموعة MG ، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة على حده ،ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة ، وهي معلمات المدى الطويل و القصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ ،وهذا كما يلي :

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N} \quad , \quad \hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\beta}_i}{N} \quad , \quad \widehat{\lambda^*}_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \lambda^* ij}{N} \quad , \text{j=1,….,p-1,}$$

$$\widehat{\delta^*}_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \lambda \delta^* ij}{N} \quad , \text{ j=1,….,q-1,}$$

غير أنه يعاب على MG أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية ( متجانسة ) عبر الدول ، لذلك أقترح Pesaran and et al: 1999 طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة MG ، التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج ،وطريقة التقدير التقليدية pooled estimation ، التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت الثابت ( القاطع ) لكل دولة ، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل ، أي أنها متساوية لكل الدول ، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير ، وحدود تصحيح اختلال التوازن ، وتباينات حد الخطأ ومع هذا القيد يصبح النموذج (07) كالتالي :

$$\Delta GDP_{per\%_{it}} = \theta_i(GDP_{per\%i,t-1} - \beta' x_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta GDP_{per\%i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^{*'} \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots (07)$$

حيث تصبح معلمات المدى الطويل $\beta_i$ مُتساوية عبر مجموعة الدول، وللحصول على مُقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG يتم تقدير النموذج فنتحصل على :

$$\widehat{\lambda^*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \lambda^* ij}{N} \text{ , j=1,….,p-1, } \widehat{\delta^*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \lambda \delta^* ij}{N} \text{ , j=1,….,q- } \hat{\theta}_{PMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}$$

$$1, \quad \hat{\beta}_{PMG} = \hat{\beta}$$

و للمفاضلة بين مُقدرات MG و PMG نستخدم اختبار هوسمان لاختبار فرضية التجانس لمعلمات المدى الطويل للنموذج ، فقبول هذا الفرض يعني أن المقدرات PMG متسقة و اكثر كفاءة من مقدرات MG ، وتأخذ إحصائية هوسمان الصيغة التالية :

$$H = \hat{q}' \left[ var\hat{q}' \right]^{-1} \hat{q} \quad \text{وهي تتبع توزيع مربع كاي } \chi_k^2$$

إذا كانت قيمة الاحتمالية لدينا أكثر من 5٪ فإننا نختار PMG ، إذا كانت قيمة الاحتمال لدينا أقل من 5 ٪ فإننا نختار MG .

➢ **صياغة نموذج** $HDI_{it}$ **(المتغير التابع التنمية البشرية) في إطار ARDL :**

$$HDI_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} HDI_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{'} x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(08)$$

ويمكن إعادة صياغة نموذج (08) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM system) كالتالي :

$$\Delta HDI_{it} = \theta_i (HDI_{i,t-1} - \beta_i^{'} x_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^{*} \Delta HDI_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^{*'} \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(09)$$

➢ **صياغة نموذج** $NV_SRV_{it}$ **( المتغير التابع القيمة المضافة للخدمات ) في إطار ARDL :**

$$NV_SRV_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} NV_SRV_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{'} x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(10)$$

ويمكن إعادة صياغة نموذج (10) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM system) كالتالي :

$$\Delta NV_SRV_{it} = \theta_i (NV_SRV_{i,t-1} - \beta_i^{'} x_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^{*} \Delta NV_SRV_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^{*'} \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + y_t + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots(11)$$

**ثانيا : النتائج و مناقشتها**

بعد القيام بمجموعة من الاختبارات المذكورة سلفا ،باستخدام البرنامجين الاحصائيين التاليين Eviews10,Stata14 ، أفرزت مخرجات البرامج ما يلي :

**1. نتائج اختبارات الاستقرارية :**

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة (Levin, Lin & Chu (LLC ، Breitung t-stat ، Im, Pesaran and Shin W-stat ، ADF - Fisher Chi-square ، PP - Fisher Chi-squaresquare ، Hadri Z-stat ) ، الذي يضم نتائج الاختبارات عند المستوي و الفروقات من الدرجة الأولى لكل من المتغيرات :

$$[GDPper\ \%, HDI, NV_{SRV}, FVASH, DVASH, CIP, MD, FCE, GGFCE]$$

يتضح من الجدول رقم 03-20 أسفله أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0) ، حسب أغلبية الاختبارات و بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى ، اتضحت نتائج الاستقرار من نفس الدرجة الأولى لجميع المتغيرات ، حيث كانت نتائج إحتمال جميع الاختبارات معنوية عند 5% ، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل .

**الجدول رقم 03-20 : نتائج اختبارات جذر الوحدة**

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج EViews10

## 2. نتائج اختبار التكامل المشترك :

بعد إجراء الاختبارات على متغيرات الدراسة لفحص التكامل المشترك ، تحصلنا على النتائج التالية :

**الجدول رقم 03-21 : نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن فيشر بانل**

| Prob. | Fisher Stat.* | Prob. | Fisher Stat.* | Hypothesized | |
|---|---|---|---|---|---|

| Hadri Z-stat | Panel unit root test: Summary | | | | | الإختبارات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | PP - Fisher Chi-square | ADF - Fisher Chi-square | Im, Pesaran and Shin W-stat | Breitung t-stat | Levin, Lin & Chu (LLC) | Prob (5%) |
| 6.81387 (0.0000) | 15.6227 (0.9857) | 25.0457 (0.7228) | 0.76862 (0.7789) | -0.75626 (0.2247) | -0.92218 (0.1782) | **GDPper %** |
| 4.54917 (0.0000) | 109.650 (0.0000) | 72.2645 (0.0000) | -4.60277 (0.0000) | -2.80748 (0.0025) | -7.76213 (0.0000) | **D(GDPper%)** |
| 10.0656 (0.0000) | 33.2393 (0.3123) | 21.9137 (0.8572) | 0.40474 (0.6572) | 2.09111 (0.9817) | -1.11676 (0.1320) | **HDI** |
| 4.65220 (0.0000) | 143.348 (0.0000) | 61.7692 (0.0006) | -3.57265 (0.0002) | -0.40109 (0.0324) | -3.55446 (0.0002) | **D(HDI)** |
| 8.22917 (0.0000) | 35.9393 (0.2101) | 45.2633 (0.0365) | -1.48998 (0.0681) | 0.60157 (0.7263) | -7.04428 (0.0000) | **NV_SRV** |
| 8.97480 (0.0000) | 190.349 (0.0000) | 84.3531 (0.0000) | -5.71194 (0.0000) | -5.55767 (0.0000) | -6.51201 (0.0000) | **D(NV_SRV )** |
| 6.71427 (0.0000) | 39.1192 (0.1231) | 28.5437 (0.5416) | 0.68352 (0.7529) | 1.37882 (0.9160) | -1.09805 (0.1361) | **FVASH** |
| 3.89779 (0.0000) | 209.539 (0.0000) | 86.2999 (0.0000) | -5.84737 (0.0000) | -7.01504 (0.0000) | -5.15196 (0.0000) | **D(FVASH)** |
| 7.45916 (0.0000) | 51.8100 (0.0080) | 39.2788 (0.1196) | -0.81232 (0.2083) | -1.50397 (0.0663) | -2.30928 (0.0105) | **DVASH** |
| 7.84026 (0.0000) | 191.654 (0.0000) | 88.1783 (0.0000) | -6.01114 (0.0000) | -5.00832 (0.0000) | -8.20490 (0.0000) | **D(DVASH)** |
| 8.94811 (0.0000) | 27.1179 (0.6171) | 20.1738 (0.9119) | 1.41194 (0.9210) | 2.99869 (0.9986) | -2.15533 (0.0156) | **CIP** |
| 9.41790 (0.0000) | 228.425 (0.0000) | 100.964 (0.0000) | -7.10011 (0.0000) | -5.46874 (0.0000) | -8.61921 (0.0000) | **D(CIP)** |
| 7.39584 (0.0000) | 43.3438 (0.0546) | 27.8157 (0.5802) | 0.29157 (0.6147) | -0.31886 (0.3749) | -1.32870 (0.0920) | **MD** |
| 12.0725 (0.0000) | 198.199 (0.0000) | 71.5943 (0.0000) | -4.52859 (0.0000) | -6.11683 (0.0000) | -2.00094 (0.0227) | **D(MD)** |
| 5.00001 (0.0000) | 38.6003 (0.1349) | 39.6246 (0.1123) | -0.83868 (0.2008) | 1.26279 (0.8967) | -1.77927 (0.0376) | **FCE** |
| 5.97909 (0.0000) | 173.646 (0.0000) | 86.0338 (0.0000) | -5.72670 (0.0000) | -4.36217 (0.0000) | -7.13225 (0.0000) | **D(FCE)** |
| 7.93588 (0.0000) | 34.8584 (0.2478) | 40.8666 (0.0891) | -1.47953 (0.0695) | 1.00711 (0.8431) | -4.20212 (0.0000) | **GGFCE** |
| 11.1171 (0.0000) | 156.109 (0.0000) | 80.9700 (0.0000) | -5.35239 (0.0000) | -5.84647 (0.0000) | -7.76767 (0.0000) | **D(GGFCE)** |

| | (from max-eigen test) | | (from trace test) | No. of CE(s) | |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.8942 | 20.79 | 0.8942 | 20.79 | None | **Series: He D C :** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | At most 1 | 11.09 | 0.9994 | 140.0 | **0.0000** |
| | At most 2 | 276.3 | **0.0000** | 276.3 | **0.0000** |
| | At most 3 | 341.3 | **0.0000** | 251.8 | **0.0000** |
| | At most 4 | 148.0 | **0.0000** | 112.4 | **0.0000** |
| | At most 5 | 94.85 | **0.0000** | 94.85 | **0.0000** |
| **Series: HDI FVASH DVASH CIP MD GGFCE** | None | 19.41 | 0.9310 | 37.83 | 0.1542 |
| | At most 1 | 30.90 | 0.4205 | 123.0 | **0.0000** |
| | At most 2 | 276.3 | **0.0000** | 276.3 | **0.0000** |
| | At most 3 | 305.8 | **0.0000** | 224.9 | **0.0000** |
| | At most 4 | 129.1 | **0.0000** | 101.5 | **0.0000** |
| | At most 5 | 82.99 | **0.0000** | 82.99 | **0.0000** |
| **Series: NV_SRV FVASH DVASH CIP MD GGFCE** | None | 20.79 | 0.8942 | 20.79 | 0.8942 |
| | At most 1 | 32.28 | 0.3545 | 106.0 | **0.0000** |
| | At most 2 | 276.3 | **0.0000** | 276.3 | **0.0000** |
| | At most 3 | 259.4 | **0.0000** | 194.5 | **0.0000** |
| | At most 4 | 108.1 | **0.0000** | 89.62 | **0.0000** |
| | At most 5 | 67.75 | **0.0001** | 67.75 | **0.0001** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج EViews10

تظهر أغلبية الإحصاءات لاختبار جوهانسن فيشر معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5، % مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك أي أنه هناك تكامل بين متغيرات الدراسة .

إذ يمكن القبول بالفرضيتين البديلتين سواء فرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول ، أو فرضية عدم التجانس بوجود تكامل مشترك فردي لكل دولة ، وفي ظل هذه النتائج يمكن الإشارة إلى إمكانية وجود تكامل مشترك على المدى البعيد .

### 3. نتائج تقدير نماذج Panal ARDL باستخدام PMG,MG لـــ HDI ، % GDP per ، NV.SRV .

سيتم في هذا الجزء استخراج نتائج التقدير باستخدام PMG,MG ( نتائج تقدير وسط المجموعة (MG) وسط المجموعة المدمجة (PMG) لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ وهي معلمات المدى القصير و الطويل ومعلمة سرعة التعديل ، حيث يعرض **العمود الأول** ويصف المتغيرات التفسرية في المدى القصير و الطويل ،وحد تصحيح الخطأ (ECT) ، واختبار Hausman للمقارنة بين تقدير الأجل الطويل المحسوبة بطريقة MG و المحسوبة

بطريقة PMG . ويعرض **العمود الثاني** تقدير مقدرا وسط المجموعة المدمجة (PMG) ،و هي متوسط مقدرات الدول في الأجل القصير وكذلك تقدير معلمة تصحيح الخطأ وتقديرات الأجل الطويل المشتركة بالنسبة لجميع الدول ، ويعرض العمود الثالث تقديرات وسط المجموعة (MG) في الأجلين الطويل و القصير ،و متوسط معلمة تصحيح الخطأ المقدرة ،و التي سنعرضها كالآتي :

**أولا : نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per%**

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا للجدول 03-22 أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG تظهر متسقة و أكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة MG ، حيث فشل اختبار Hausman[1] في رفض العدم القائل بتجانس معلمات المدى الطويل في كل العينة P=0.89 و بالتالي قبول الفرضية العديمة ، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل للدول متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير و تصحيح الخطأ غير متجانسة ،وبناء على ذالك ، تصبح طريقة PMG هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج(GDP per %) لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة ( 2000-2017 ) ، إن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند 5 % وبالإشارة السالبة المتوقعة 32 % ، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن من المدى القصير نحو العلاقة في الأجل الطويل كما أن سرعة التعديل كبيرة حيث يعالج الاختلال (GDP per %) أقل من سنة ،كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات التفسيرية ( FVASH، DVASH، CIP، MD، FCE ) معنوية عند 5 % في المدى الطويل .

**الجدول رقم 03-22 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% استخدام PMG,MG**

[1] الفرضية العديمة : PMG تظهر متسقة ،اكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة MG

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14

| | PMG | | MG | |
|---|---|---|---|---|
| | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير |
| **معامل تصحيح الخطأ ECT** | | -.0328104<br>( 0.031) | | -.3329932<br>( 0.006) |
| **D1.FVASH** | | 1.692023<br>( 0.979) | | 41.86723<br>( 0.41) |
| **D1. DVASH** | | -83.31443<br>( 0.038) | | -71.54383<br>( -1.74) |
| **D1. CIP** | | 33523.04<br>( 0.043) | | 25877.37<br>( 0.82) |
| **D1. MD** | | -68.31818<br>( 0.029) | | -84.4713<br>( -2.67) |
| **D1. FCE** | | -103.57<br>( 0.094) | | -109.1586<br>( -1.38) |
| **اختبار Hausman ( PMG أو MG)** | Prob>chi2= 0.8989 | | | |
| **FVASH** | 1771.824<br>( 0.000) | | 58.887<br>( 0.975) | |
| **DVASH** | 476.7056<br>( 0.001) | | -623.113<br>( 0.483) | |
| **CIP** | 331647.4<br>( 0.000) | | 107395.4<br>( 0.455) | |
| **MD** | 246.9235<br>( 0.000) | | -63.63818<br>( 0.865) | |
| **FCE** | 22.14367<br>( 0.007) | | 203.3937<br>( 0.587) | |
| **القاطع Constant** | | -2812.102<br>( 0.270) | | -2360.935<br>( -0.23) |
| **عدد الملاحظات** | 255 | 255 | 255 | 255 |
| **عدد الدول** | 15 | 15 | 15 | 15 |

وبالنسبة للتفسير الاقتصادي لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

- **علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات :**

على المدى الطويل يرتبط معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة طردية معنوية مع نمو القيمة المضافة للخدمات المحلية من اجمالي الصادرات في المدى الطويل، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث أن كل ارتفاع في معدل نمو القيمة المضافة المحلية للصناعات الخدمية في إجمالي الصادرات بوحدة واحدة ، يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج بـ 476.70 ، و كلما ارتفعت القيمة المضافة الاجنبية للصناعات الخدمية في اجمالي الصادرات بوحدة واحدة ، تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد بـ 1777.82.و ضمن أدبيات التحليل الاقتصادي تم توثيق أهمية التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فحسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية و التي من أبرز روادها آدم سميث " نظرية التكاليف المطلقة و تقسيم العمل "، دافيد ريكاردوا " نظرية الميزة النسبية "، جون ستيوارت ميل " نظرية القيم الدولية للعمل "، ومع أول ظهور لها في أفكار آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1778، إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحاً أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل المؤدي إلى

توسيع حجم السوق ، وذهب إلى القول بأن نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العمل (Division of Labor)، لذلك فإن كلا طرفي التبادل سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينها عن طريق التجارة ، و حسب طرح بالدوين بأن العالم انتقل من تجارة تساعد على تداول السلع و الخدمات إلى تجارة تساعد على الانتاج ،فالبلدان بحاجة إلى تصدير السلع والخدمات من أجل توليد إيرادات لتمويل السلع والخدمات المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محليا.

و في الآونة الأخيرة تم التركيز على تحرير تجارة الخدمات كمصدر محتمل رئيسي للمكاسب الاقتصادية ، وبفضل الأدبيات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، كان هناك حافز جديد نظرا لأن الخدمات تعتبر مدخلات هامة في أي نوع من سلسلة القيمة، بما في ذلك أنشطة التصنيع. وقد أدى تطوير سلاسل قيمة الخدمات إلى تكوين صادرات الخدمات التي تشهد تغييرا ملحوظا . و حسب البنك الدولي فإن المشاركة في سلاسل القيمة لها مهمة لتحقيق التنمية حيث تعد المشاركة في GVC محركًا قويًا لنمو الإنتاجية وخلق الوظائف وزيادة مستويات المعيشة ، و البلدان التي تتبنى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنمو بشكل أسرع ، و تزداد مهارات الاستيراد والتكنولوجيا فيها، و يتم تعزيز العمالة فيها. كما ازدادت مساهمة معظم البلدان وجميع المناطق في الناتج العالمي من خلال الصادرات وكلما كانت الروابط الأمامية أعلى مقارنة بالروابط الخلفية ، كلما كان تخصيص القيمة المحلية أعلى (تقوم الدولة بإنشاء وتصدير قيمة محلية أكثر من القيمة المضافة التي تقوم باستيرادها). فسلاسل القيمة المضافة العالمية تولد مزيدا من الدخل عن طريق تصدير الخدمات، و ارتفاع الدخل في الدول ، و ارتباطا بالاثار التبادلية للصفقات التجارية و آثار التغذية العكسية فإن البلد الأول او مجموعة البلدان التي تشهد زيادة في وارداتها ، سترتفع صادراتها و كمحصلة لذلك يزداد الناتج ، و يساهم الميل الحدي للواردات و اثر مضاعف الواردات و مضاعف الصادرات في تعميق حلقة ارتفاع الدخل .

بناء على ما سبق فإنه كلما ارتفعت القيمة المضافة المتولدة عن المشاركة في طول سلاسل القيمة العالمية للخدمات التي عبرنا عنها من خلال (FVASH, DVASH ) فإن ذلك سيساهم في الرفع من قيمة الدخل ، و بما أن نصيب الفرد يمثل حاصل قسمة إجمالي الناتج على عدد السكان في منتصف العام ، فإن الزيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من اناتج ، و هو ما يفسر العلاقة الطردية بين مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات و نصيب الفرد من الناتج .

### ➢ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و تنافسية الاداء الصناعي

من ناحية أخرى نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع تنافسية الاداء الصناعي في المدى الطويل، و هذا ما يتوافق مع التأصيل النظري ، بحيث أن كل ارتفاع في معدل نمو تنافسية الآداء الصناعي بوحدة واحدة ، يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج بـ 331647.4 ، من آدم سميث إلى نظريات النمو الأخيرة، كان

تقسيم العمل في قلب تفسيرات نمو الإنتاجية. فسلاسل القيمة العالمية ليست سوى المستوى التالي في التقسيم الدولي العمل. وفي هذه العملية، فإن الدور الأول الذي تم تحديده للخدمات في سلسلة القيمة هو الدور الذي تلعبه في ربط أنشطة التصنيع عبر البلدان.

فنتيجة لدور خدمات سلاسل القيمة العالمية في تنشيط التصنيع تم اختيار مؤشر تنافسية الآداء الصناعي، فكما اشرنا سابقا أن الخدمات يمكن أن تقدم كمدخلات للأنشطة داخل شركات التصنيع أو كمخرج ليتم جنبا إلى جنب مع السلع المصنعة، فإننا نجد بعض مدخلات الخدمات المباشرة تهدف إلى تحسين إنتاجية الشركة وخفض التكاليف. و يمكن أن تكون مدخلات الخدمات الرخيصة وغير المكلفة (المحلية أو الأجنبية) بحد ذاتها قادرة على تعزيز القدرة التنافسية في قطاعات الزراعة والتعدين والتصنيع ، ولتحسين القدرة على المنافسة تسعى الشركات الناشئة إلى رفع سلسلة القيمة على جانبي منحنى الابتسامة من خلال الانتقال إلى أنشطة خدمات ذات قيمة مضافة أعلى، والتركيز على كل من القدرات الأساسية الفردية للشركات مع الاستعانة بمصادر خارجية للباقي. وتزداد هذه العملية ازدهارا في الإنتاج والتجارة الدوليين. و ومن أجل السماح للخدمات بأن تكون ذات عوامل تمكينية لخلق سلاسل القيمة العالمية وتشغيلها، فإن السياسات التجارية والاستثمارية المفتوحة هي أمر بالغ الاهمية ، حيث أن البساطة التنظيمية والفعالية هي أيضا محددات هامة في القدرة التنافسية للخدمات وقدرة بلد ما على التقاط "مهام" الخدمات في سلسلة القيمة ، ويمكن أن يكون ذلك هاما بصفة خاصة بالنسبة لقدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أن تكون قادرة على إدراج نفسها في جزء من ناتج الخدمات المفرطة. و الدولة التي تمتلك قدرات تنافسية عالية تكون أقدر من غيرها على رفع مستوى معيشة أفرادها ،أي كلما ازداد مؤشر تنافسية الاداء الصناعي يزداد الدخل ، كون مستوى المعيشة يرتبط بشكل كبير برفع كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية ، و هو ما يفسر العلاقة الطردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و تنافسية الأداء الصناعي .

### ➢ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المعروض النقدي :

يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي بعلاقة معنوية موجبة بالمعروض النقدي في المدى الطويل، فكلما ازداد المعروض النقدي بوحدة واحدة ارتفع نصيب الفرد بـ 246.93 ، و هو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية ، فحسب ما جاء في الفكر الاقتصادي فإن عرض النقود يؤثر في القطاعات الاقتصاديّة، فعندما تزداد قيمة عرض النقود نتيجةً لسياسة نقديّة توسعيّة سيؤدي إلى تقليل أسعار الفوائد الماليّة؛ ممّا يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات، ويوفّر المال في أيدي الأفراد المستهلكين، كما يُؤثر في الشركات التي تهتمُّ بزيادة المواد الخام بهدف رفع إنتاجها؛ ممّا يُؤدي إلى دعم النشاط التجاريّ، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، و منه يرتفع الدخل أي الناتج و هو ما يقود إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد يحدث العكس في حال انخفاض النقود المعروضة أو تراجع مُعدّل نموّه.

➢ **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الإنفاق الاستهلاكي النهائي :**

حسب النتائج المحصل عليها فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق الاستهلاكي النهائي في المدى الطويل ، فكلما ازداد الانفاق الاستهلاكي النهائي بوحدة واحدة ارتفع نصيب الفرد بـ 246.93حيث أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي (إجمالي الاستهلاك في السابق) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص) ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام . و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .بالنسبة لمجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية فحسب النظرية الكينزية " القانون النفسي الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط، إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في الدخل" بالتالي هناك علاقة طردية بين الاستهلاك للأسر و الدخل ، و لقد قدم ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو تفسيراً للعلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما قال : " يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد .الاستهلاك وإنما يخصص للادخار" .

من ناحية أخرى فإن الإنفاق الحكومي العام يؤثر في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك القومي من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يُخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

مما سبق يتضح أن حسب الأدبيات النظرية فإن العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق الاستهلاكي النهائي يفترض أن تكون علاقة طردية .

**ثانيا : نموذج التنمية البشرية HDI**

على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج تصحيح الخطأ لـ HDI ، نلاحظ أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG تظهر متسقة و أكثر كاءة من مقدرات وسط المجموعة MG ، نلاحظ أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG تظهر متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة MG ، حيث فشل اختبار Hausman في رفض العدم القائل بتجانس معلمات المدى الطويل في كل العينة P=0.34 و بالتالي قبول الفرضية العديمة ، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل للدول متجانسة بينما تقديرات المدى القصير و تصحيح الخطأ غير متجانسة ،وبناء على ذالك ، تصبح طريقة PMG هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج( HDI ) لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة ( 2000-2017 ) ، إن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند

5 % وبالإشارة السالبة المتوقعة 12 %، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن من المدى القصير نحو العلاقة في الأجل الطويل كما سرعة التعديل كبيرة حيث يعالج الاختلال (HDI ) أقل من سنة ، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات التفسيرية ( FVASH، DVASH، MD ) معنوية عند 5 % في المدى الطويل ، ومتغيرين (CIP ، GGFCE ) ليست لهم دلالة إحصائية عند 5 % .

**الجدول رقم03-23: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـــــ HDI استخدام PMG,MG**

| | PMG | | MG | |
|---|---|---|---|---|
| | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير |
| **معامل تصحيح الخطأ ECT** | | -.1243599<br>( 0.008) | | -.2637176<br>( 0.000) |
| **D1.FVASH** | | -.000124<br>( 0.827) | | 0009067<br>( 0.343) |
| **D1. DVASH** | | -3.05e-06<br>( 0.988) | | -.0005883<br>( 0.026) |
| **D1. CIP** | | .0214103<br>( 0.564) | | .0959391<br>( 0.453) |
| **D1. MD** | | -.000248<br>( 0.025) | | -.0004072<br>( 0.003) |
| **D1. GGFCE** | | -.0045194<br>( 0.018) | | .0005409<br>( 0.510) |
| **اختبار Hausman ( PMG أو MG)** | Prob>chi2 = 0.3497 | | | |
| **FVASH** | .006051<br>( 0.005) | | .0102787<br>( 0.018) | |
| **DVASH** | .0022937<br>( 0.000) | | .0056913<br>( 0.421) | |
| **CIP** | .079753<br>( 0.634) | | -.3530684<br>( 0.717) | |
| **MD** | 0015508<br>( 0.000) | | .0041475<br>( 0.006) | |
| **GGFCE** | .0469167<br>- | | -.0106251<br>( 0.339) | |
| **القاطع Constant** | .073137<br>( 0.024) | | | .1604865<br>( 0.000) |
| **عدد الملاحظات** | 255 | 255 | 255 | 255 |
| **عدد الدول** | 15 | 15 | 15 | 15 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.

وبالنسبة للتفسير الاقتصادي لنموذج التنمية البشرية :

### ➢ علاقة مؤشر التنمية البشرية بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات

نلاحظ انه في المدى الطويل مؤشر التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات (FVASH, DVASH ) و هو ما يتسق مع النظرية الاقتصادية ، فبما أن مقصد الاستهلاك لسلاسل القيمة العالمية يتوافق مع مصادر الطلب المعاد تكوينه، فإن الفرص تظهر للتخصص وزيادة الإنتاج عبر

مجموعة كاملة من الخدمات، بخلاف تلك المرتبطة تقليديا بالإنتاج، مما يفتح مساحة جديدة لموردي الخدمات المحليين لربطهم بسلاسل القيمة العالمية. فمؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يشير إلى القيمة المضافة التي يخلقها الاقتصاد في هيكل الصادرات بعد خفض قيمة السلع الوسيطية المستوردة و التي يعبر عنها بصافي الصادرات لسلاسل القيمة أي الصادرات بعد تخفيض قيمة الواردات من السلع الوسيطية ، و على ذلك فكلما ارتفعت القيمة المضافة المتولدة عن التموضع ضمن مراحل سلسلة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فغن ذلك سيسهم في الرفع من قيمة الناتج وفقا لما تنص عنه نظرية حسابات الناتج الوطني ، و على ذلك فكلما زاد مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يؤدي ذلك لزيادة الدخل أي الناتج و هو الأمر الذي له انعكاس ايجابي عن مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث ( حياة مديدة و صحية ، اكتساب المعرفة ، مستوى معيشة لائق ) ، حيث ترتبط هذه الابعاد الثلاث ارتباطا وثيقا بالدخل ، فارتفاع الدخل يؤدي إلى رفع الايرادات الجبائية نتيجة لارتباط الضرائب المباشرة بالدخل و هو ما يساهم في تغطية النفقات الحكومية التي يخصص جزء كبير منها لمجال الخدمات الصحية و مجالات التعليم بما يسهم في تحسين مستوى البعدين الاول و الثاني ، كما ان ارتفاع الدخل يسهم في رفع مستويات الاستهلاك و تحسين المعيشة كما أشرنا له سلفا ، إضافة إلى الأثار الناتجة عن التخصيص الامثل للموارد التي تسهم في تخفيض تكاليف الانتاج و كمحصلة لذلك خفض تكلفة السلع النهائية سواء الاستهلاكية ضرورية كانت أو كمالية بما يحقق اشباع للرغبات و الحاجات بصورة أكبر .

بالإضافة إلى ذلك تشير الادبيات النظرية إلى الترابط القوي بين رأس المال البشري وصادرات الخدمات، فضلا عن وجود علاقة قوية بين البنية التحتية الإلكترونية (حسب قياس انتشار الإنترنت) وصادرات الخدمات. وقد أظهرت مدخلات الموارد البشرية في دراسات حالة مختلفة لمصدري الخدمات أن لها أهمية كبيرة بالنسبة لقرارات فريق تقنية المعلومات حول امكانية الاستعانة بمصادر خارجية في عمل الخدمات، و على أي مستوى من القيمة المضافة ، والعوامل التي تشمل الوصول إلى أعداد الأشخاص المدربين، ونوعية التدريب وهياكل الأجور المرتبطة بها هي عوامل حاسمة في هذه القرارات.

- **علاقة مؤشر التنمية البشرية بالمعروض النقدي :**

تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية و المعروض النقدي و هو ما يتفق مع النظريات الاقتصادية ، حيث نجد أنه كلما ارتفع المعروض النقدي بوحدة واحدة ارتفع مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0155 ، و قد وضحنا سلفا في نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي علاقته الطردية بالمعروض النقدي ، أي أن حقن السيولة في المجتمع يوفر لهم زيادة في الدخل ، مما يضمن للأفراد تحقيق مستوى معيشي لائق و مستوى تعلمي و صحي أفضل و الملخصة في الابعاد الثلاث الممثلة للتنمية البشرية .

**ثالثا : نموذج خدمات القيمة المضافة**

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG تظهر متسقة و أكثر كاءة من مقدرات وسط المجموعة MG ، نلاحظ أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG تظهر متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة MG ، حيث فشل اختبار Hausman في رفض العدم القائل بتجانس معلمات المدى الطويل في كل العينة P=0.85 و بالتالي قبول الفرضية العديمة ، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل للدول متجانسة بينما تقديرات المدى القصير و تصحيح الخطأ غير متجانسة ،وبناء على ذالك ، تصبح طريقة PMG هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج(NV.SRV ) لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة ( 2000-2017 ) ، إن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند 5 % وبالإشارة السالبة المتوقعة 19 %، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن من المدى القصير نحو العلاقة في الأجل الطويل كما سرعة التعديل كبيرة حيث يعالج الاختلال (NV.SRV) أقل من سنة و بالنسبة للدلالة الإحصائية للمتغيرات التفسيرية تشير النتائج إلى أن ( FVASH، DVASH، MD، CIP ) معنوية عند 5 % في المدى الطويل ، ومتغير (GGFCE ) ليس معنوي عند 5 % .

**الجدول رقم03– 24 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـــــ NV.SRV استخدام PMG,MG**

| | PMG | | MG | |
|---|---|---|---|---|
| | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير | تقدير المدى الطويل | تقدير المدى القصير |
| **معامل تصحيح الخطأ ECT** | | -.1987587<br>(0.001) | | -.5928205<br>(0.000) |
| **D1.FVASH** | | -.0166241<br>(0.898) | | .381245<br>(0.812) |
| **D1. DVASH** | | .2153017<br>(0.000) | | .3209531<br>(0.000) |
| **D1. CIP** | | -18.98513<br>(0.245) | | -8.913964<br>(0.601) |
| **D1. MD** | | .1046035<br>(0.037) | | .0553982<br>(0.469) |
| **D1. GGFCE** | | .7474634<br>(0.000) | | .5433467<br>(0.000) |
| **اختبار Hausman ( PMG أو MG)** | Prob>chi2 = 0.8530 | | | |
| **FVASH** | .3372329<br>(0.001) | | 2.3530589<br>(0.413) | |
| **DVASH** | 1.16268<br>(0.000) | | .6850994<br>(0.003) | |
| **CIP** | 41.3483<br>(0.001) | | -126.2763<br>(0.437) | |
| **MD** | .631087<br>(0.012) | | -.5830004<br>(0.454) | |
| **GGFCE** | .3055037<br>(0.050) | | .2230628<br>(0.622) | |
| **القاطع Constant** | -1.737958<br>(0.054) | | | -11.72396<br>(0.011) |
| **عدد الملاحظات** | 255 | 255 | 255 | 255 |
| **عدد الدول** | 15 | 15 | 15 | 15 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.

وبالنسبة للتفسير الاقتصادي لنموذج القيمة المضافة للخدمات :

- **علاقة القيمة المضافة للخدمات بحصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الأجنبية من إجمالي الصادرات**

تظهر نتائج التقدير العلاقة الايجابية بين حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الاجنبية من اجمالي الصادرات بعلاقة طردية مع القيمة المضافة للخدمات ، و هو ما يتفق مع النظريات الاقتصادية ، ففكرة سلاسل القيمة التي تغطي السلع والخدمات أفضل صدى مع أصحاب المصلحة في الخدمات، على الرغم من أن السلسلة في كثير من الأحيان حلقة خطية مغلقة. أي نشاط سلسلة القيمة أو مجموعة من الأنشطة (وظيفة الأعمال) يمكن أن تصبح ذات كفاءات أساسية أو يمكن الاستعانة بمصادر خارجية، ويمكن أيضا أن يتم نقلها إلى الخارج، مما يؤدي إلى فرص تنافسية جديدة للتخصص على مستوى البلد ومستوى الشركة. والتحدي بالطبع هنا هو رفع سلسلة القيمة إلى خدمات ذات قيمة مضافة أعلى .

➢ **علاقة القيمة المضافة للخدمات بتنافسية الأداء الصناعي**

تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة معنوية طردية بين القيمة المضافة للخدمات و تنافسية الأداء الصناعي ، حيث نجد انه كلما ارتفع مؤشر تنافسية الاداء الصناعي بوحدة واحدة ارتفعت القيمة المضافة للخدمات بـ 41.3483 و هو ما يتفق مع الأدبيات النظرية ، حيث تشير هذه الاخيرة إلى سعي الدول النامية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية للخدمات ، و هي تحتاج في ذلك إلى أن تكون شركاتها قادرة على المنافسة في نطاق ضيق من العمليات، مثل التجميع المنخفض التكنولوجيا. ويمكن للمشترين في هذه السلاسل أن يعززوا المنافسة بسهولة. و يعتمد نجاحها في هذه المشاركة في امتلاكها للقدرة التنافسية التي تضمن لها تحقيق أعلى المكاسب ، هذه القدرة التنافسية التي قد تملكها في قطاع الخدمات ، و نتيجة للترابط بين القطاعات ( الخدمات و التصنيع ) و الدور الهام الذي يلعبه قطاع الخدمات في تنشيط التصنيع فإن ذلك سيولد لها قيمة مضافة أكثر بالتالي الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية للخدمات ، ولتحسين القدرة على المنافسة تسعى الشركات الناشئة إلى رفع سلسلة القيمة على جانبي منحنى الابتسامة من خلال الانتقال إلى أنشطة خدمات ذات قيمة مضافة أعلى، والتركيز على كل من القدرات الأساسية الفردية للشركات مع الاستعانة بمصادر خارجية للباقي. وتزداد هذه العملية ازدهارا في الإنتاج والتجارة الدوليين. و هذا ما يفسر العلاقة الطردية بين القيمة المضافة للخدمات و تنافسية الأداء الصناعي.

➢ **علاقة القيمة المضافة للخدمات بالمعروض النقدي**

تظهر نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين القيمة المضافة للخدمات و المعروض النقدي ، حيث كلما زاد المعروض النقدي بوحدة واحدة ارتفعت معه القيمة المضافة للخدمات بـ 0.63 ، و هو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، فعند حقن المجتمع بالسيولة فذلك سيولد لديهم استثمارات جديدة في قطاعات متعددة ، و لأن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى النسب في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي للدول عينة الدراسة فغن ذلك سينعكس عن القيمة المضافة للخدمات إيجابا .

**خلاصة الفصل الثالث :**

تم خلال هذا الفصل قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية ارتكازا إلى أهم المؤشرات التي تعنى بقياس هذين المتغيرين ، من خلال تقدير نموذج قياسي بالاستعانة ببرنامج Eviews10 و برنامج Stata14 . كما تم اجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة للتحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع و محدداته ، و لمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج و الذي بينت نتائجه بأن جميع المتغيرات ليست ساكنه عند المستوى ، مما استلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات اختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى ، و قد أظهرت النتائج بأن أغلب الاحصائيات اختبارات الفروق الاولى متغيرات معنوية ، أي رفض الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في سلسلة البانل ، و قبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل ، ثم تم اجراء اختبار التكامل المشترك ببيانات البانل لنماذج الدراسة للتحقق ما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول و محدداتها و تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك و بالتالي فإنه يمكن القول أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة و المستقلة في بلدان العينة المدروسة .

و قد كانت نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG كالتالي :

- النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي يرتبط بعلاقة طردية مع متغيري حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الاجنبية من اجمالي الصادرات (DVASH ، FVASH) ، و متغير تنافسية الاداء الصناعي و المعروض النقدي ، الإنفاق الاستهلاكي النهائي ، حيث أن مؤشر تنافسية الأداء الصناعي هو الاكثر تأثيرا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،و هو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية .
- النموذج الثاني التنمية البشرية : تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع المتمثل في التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع متغيري حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الاجنبية من اجمالي الصادرات و المعروض النقدي على المدى الطويل، و حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الاجنبية من اجمالي الصادرات هو الأكثر تأثيرا عن التنمية البشرية و فيما يخص مؤشري تنافسية الأداء الصناعي و الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام فليس لهما دلالة احصائية عند المستوى 5% .
- النموذج الثالث القيمة المضافة للخدمات : تظهر نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للخدمات و حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية و الاجنبية من اجمالي الصادرات (DVASH ، FVASH) ، و متغير تنافسية الأداء الصناعي و المعروض النقدي على المدى الطويل، لكن يظهر أن المعروض النقدي هو الاكثر تأثيرا في القيمة المضافة للخدمات .

# الخاتمة

**تمهيد:**

تشكل الخدمات جزءا بالغ الأهمية من سلاسل القيمة العالمية هذه الظاهرة المتنامية، وهي تلعب دورا رئيسيا في التحول الجاري في أنماط التجارة الدولية والاستثمار من خلال تمكين تنمية سلاسل القيمة في السلع ومن خلال إنشاء سلاسل القيمة في حد ذاتها، وبظهور سلاسل القيمة العالمية للخدمات أصبحت الاقتصادات أكثر ترابطا، وأصبحت متخصصة على نحو متزايد في أنشطة ومراحل معينة داخل السلاسل وليس في صناعات محددة فقط. ويترتب على نمو سلاسل القيمة العالمية للخدمات آثار رئيسية على السياسات بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك تناولنا في هذه الدراسة قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية لمجموعة من البلدان النامية في الفترة من سنة 2000 إلى 2018. حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أدرجناها في أربع عناصر، الاول نتناول فيه نتائج اختبار الفرضيات، والثاني النتائج المتوصل إليها، أما الثالث فيضم التوصيات المقترحة، والعنصر الرابع احتوى على آفاق البحث.

**أولا: نتائج اختبار الفرضيات**

* الفرضية الأولى : من خلال تشخيص الدراسة لنصيب الفرد من الناتج المحلي و مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات المعبر عنه بالقيمة المضافة المحلية و الأجنبية للخدمات من اجمالي الصادرات تتأكد صحة الفرضية الاولى بوجود علاقة معنوية طردية بينهما ، حيث أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات تولد مزيدا من الدخل ( الناتج) و بما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على عدد السكان فإن ذلك يعني زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، و هو ما يثبت الفرضية الأولى ؛
* الفرضية الثانية: تظهر النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات، حيث ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات تؤدي إلى ارتفاع الدخل وهو ما يوفر مستوى معيشة لائق، ومستوى معرفي وصحي أفضل، وهذا ما يعكس الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهو ما يثبت الفرضية الثانية؛
* الفرضية الثالثة: تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للخدمات ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات، ففكرة سلاسل القيمة التي تغطي السلع والخدمات أفضل صدى مع أصحاب المصلحة في الخدمات، على الرغم من أن السلسلة في كثير من الأحيان حلقة خطية مغلقة. أي نشاط سلسلة القيمة أو مجموعة من الأنشطة (وظيفة الأعمال) يمكن أن تصبح ذات كفاءات أساسية أو يمكن الاستعانة بمصادر خارجية، ويمكن أيضا أن يتم نقلها إلى الخارج، مما يؤدي إلى فرص تنافسية جديدة للتخصص على مستوى البلد ومستوى الشركة. والتحدي بالطبع هنا هو رفع سلسلة القيمة إلى خدمات ذات قيمة مضافة أعلى.

**ثانيا: نتائج الدراسة**

سنحاول في هذا العنصر الإلمام بأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من جانبها النظري والتطبيقي:

* **النتائج النظرية:**

1. تساعد المشاركة في سلاسل القيمة الشركات الصغيرة على زيادة الكفاءة الداخلية لعملياتها وتطوير الروابط بين الشركات التي تقلل من تكاليف المعاملات، والارتقاء على طول سلسلة القيمة؛
2. إن إقامة علاقات تعاونية واسعة بين الشركات يسهل تقاسم المعارف والتكنولوجيات والمدخلات بالتالي يحدث تطور أكبر في الاستجابة للمطالب العالمية كما يمكن تحقيق مستويات تصدير أكبر نتيجة للكفاءة الجماعية والقدرة التنافسية؛
3. هناك العديد من الآثار للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على مستوى الارتقاء الاقتصادي نذكر منها ما يلي: من المعروف جيدا أن قنوات الاقتصاد الكلي التي يمكن من خلالها الانفتاح على التجارة أن تعزز الإنتاجية الإجمالية والنمو. ويؤدي الانفتاح التجاري إلى توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة عبر القطاعات داخل البلدان، ومن ثم يرفع النمو، وتؤدي إلى تزايد الترابط بين الاقتصادات في الأنشطة التجارية العالمية، وقد تزيد الإنتاجية نظرا لأنه من شأن المشاركة في GVC أن تسهل الوصول إلى المدخلات المتوسطة أو الأرخص؛
4. تم تحديد ثلاث خصائص ناشئة عن انتشار سلاسل القيمة العالمية تقود النمو نحو الخطر

هي: تزايد عدد الشركات ضمن سلاسل القيمة مما يعني تزايد عدد نقاط توقف التوريد المحتملة كما أن انخفاض وضوح الرؤية الناجمة عن زيادة طول سلسلة القيمة يعيق بدوره جهود الكشف والاستجابة. وزيادة الآثار العالمية للأنشطة المحلية في سلسلة القيمة يزيد من مخاطر النتائج دون المستوى العالمي الأمثل؛

5. تقوم الخدمات في سلاسل القيمة العالمية بأدوار مهمة ليس فقط كمدخلات ولكن أكثر من ذلك بكثير، أهمها الدور الذي تلعبه في ربط أنشطة التصنيع عبر البلدان، وبعض الخدمات تعتبر في حد ذاتها مراحل انتاج هامة وليست فقط روابط في السلاسل، كما تعتبر ايضا أنشطة لخلق القيمة، بالإضافة إلى ذلك تسهل الخدمات المعاملات من خلال الفضاء (النقل والاتصالات) والوقت (الخدمات المالية)، وبالتالي فهي ذات أهمية نظامية، كما تعتبر محورية لتوسيع الانشطة الاقتصادية؛
6. لتحليل مساهمة الخدمات في سلاسل القيمة العالمية في تحليل القيمة المضافة في الصادرات حسب مصدرها اقترحت الأدبيات الآخذة في التوسع تحليلات بديلة للتجارة في القيمة المضافة ومقاييس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أن يعتمد التحليل على الحسابات التي نشرتها OECDو قاعدة بيانات WTO في القيمة المضافة، والتي تحتوي على عدة مؤشرات تمثل القيمة المضافة للخدمات في التجارة. والمؤشر الرئيسي هو القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات المجسدة في إجمالي صادرات الصناعة i والبلد (c) كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات الإجمالية من البلد i .(SERV Vici).

7. تعد المشاركة في GVC محركًا قويًا لنمو الإنتاجية وخلق الوظائف وزيادة مستويات المعيشة. والبلدان التي تتبنى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنمو بشكل أسرع، وتزداد مهارات الاستيراد والتكنولوجيا فيها، ويتم تعزيز العمالة فيها، ومع التنمية القائمة على GVC، تولد البلدان النمو من خلال الانتقال إلى مهام ذات قيمة مضافة أعلى وذلك عن طريق دمج المزيد من التكنولوجيا والدراية في جميع مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات، لكن يجب أن تكون لدى الحكومات السياسات المناسبة للتعامل مع السلاسل العالمية للقيمة بشكل إيجابي. حيث يجب عليها تحديد أولويات أهدافها، وتحديد القيود الملزمة، وتصميم السياسات والتدخلات التنظيمية مع وضع تحديات محددة في الاعتبار؛
8. تمكن سلاسل القيمة العالمية الشركات من تصنيع وتجميع منتج معين في أكثر من بلد واحد، فتسمح هذه العملية بتدفق المعرفة من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛
9. تقدم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مجال الخدمات إمكانيات كبيرة للدول النامية والدول الصغيرة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في منطقة السلع لعدد من الأسباب منها الخدمات لا ترتبط بالموارد الطبيعية ولا بالموقع الجغرافي؛
10. يمكن لسلاسل القيمة العالمية للخدمات أن توفر للشركات المحلية في البلدان النامية إمكانية أفضل للحصول على المعلومات، وتفتح أسواقا جديدة، وتهيئ فرصا للتعلم التكنولوجي السريع واكتساب المهارات. لأن المعاملات والاستثمارات المرتبطة بسجلات القيمة العالمية تأتي عادة من أنظمة مراقبة الجودة ومعايير الأعمال العالمية السائدة التي تفوق تلك الموجودة في البلدان النامية. والشركات والأفراد في البلدان النامية يمكن أن تكتسب كفاءات ومهارات جديدة عن طريق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات.

أيضا فإن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع بعض نتائج الدراسات السابقة التالية:

- ✓ في دراسة (Konishi Yoko 2017 )**لتطوير** الخدمات والحصول على خدمات عالية الجودة وجذابة وقوية في البلاد يجب أن يتم ربط التصنيع بالخدمات من خلال استخدام التقنيات المتقدمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي؛
- ✓ كما أوضحت الدراسة أن الخدمات لها حصة متزايدة في الصادرات، سواء كانت منتجات مباشرة كمدخلات مجسدة في صادرات السلع والخدمات الأخرى، أو كأنشطة داخل شركات التصنيع وهو ما توصلت إليه سلفا دراسة Sébastien Miroudot) 2016 )
- ✓ اتفقت الدراسة كذلك في نتائجها مع دراسة Rainer Lanz and Andrea Maurer (2015) في كون خدمات سلاسل القيمة تدخل إما كمدخلات أو كخدمات "التمكين" في الانتاج الصناعي، أو كمدخلات في إنتاج الخدمات المجزّأة ، و في الواقع لا يتم تداول الخدمات فقط عبر الحدود، ولكن أيضا من خلال حركة الأفراد ورؤوس الأموال والبضائع ، يتم تغطية العرض الدولي للخدمات من خلال أربع اوضاع هي : التجارة عبر الحدود

، وحركة المستهلكين ، العمل ، و رأس المال ، بالإضافة إلى أنه أصبح بالإمكان قياس الخدمات التي يتم تداولها على أنها تتجسد في السلع خلال إحصاءات التجارة في القيمة المضافة المستمدة من جداول المدخلات والمخرجات الدولية مثل مشروع منظمة التعاون والتنمية لمنظمة التجارة العالمية TIVA ؛

- ✓ دعمت نتائج هذه الدراسة دراسة Sherry Stephenson) 2012 )يمكن أن تثبت أسهل وأقل تكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة للقبض على واحد أو أكثر من "المهام" في خدمات سلسلة القيمة، بدلا من محاولة للمنافسة على كل نقطة على طول تلك السلسلة، الشركات المحلية تكون قادرة على التعامل بسهولة أكبر في الأسواق العالمية عندما تخلق الحكومات مناخ تشجعي وعندما لا تكون هي ملزمة، ولديها ميزة تنافسية من حيث التكلفة لمنتج كامل. وبدلا من ذلك، فإنها يمكن أن تكرّس أنفسها ل ''مهمة" واحدة ضمن واحد أو مختلف سلاسل القيمة العالمية لتعزيز دمجهم في الأسواق العالمية.

* **النتائج التطبيقية:** قد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج كالآتي:

1. النموذج الاول نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي($GDP_{PC}$): تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشري حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية والاجنبية من اجمالي الصادرات (المؤشرين المعبرين عن المشاركة في سلاسل القيمة للخدمات)، ومتغير تنافسية الاداء الصناعي CIPو المعروض النقدي MD.

   ومؤشر CIPهو الاعمق في التأثير على $GDP_{PC}$. بينما يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع الانفاق الاستهلاكي النهائي؛
2. النموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI): تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية بين التنمية البشرية ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات والمعروض النقدي، ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات هو الأكثر تأثيرا عن التنمية البشرية، بينما تظهر نتائج التقدير بأن مؤشري تنافسية الأداء الصناعي CIP والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام GGFCE غير معنويين؛
3. النموذج الثالث القيمة المضافة للخدمات: تظهر نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للخدمات ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات وتنافسية الاداء الصناعي والمعروض النقدي، حيث يتبين أن مؤشر المعروض النقدي هو الاكثر تأثيرا عن القيمة المضافة للخدمات.

**ثالثا: الاقتراحات والتوصيات**

من خلال ما تم الطرق إليه في هذه الدراسة، فإننا نقترح مجموعة من التوصيات، ولعلّ اهمها:

- ✓ تفتح سلاسل القيمة العالمية فرصا هائلة للتنمية لم تكن موجودة من قبل في الاقتصاد العالمي، بالنسبة للبلدان النامية قد يكون من الأسهل والأقل كلفة استيعاب واحد أو أكثر من "المهام" في سلسلة قيمة الخدمات بدلا من محاولة التنافس على طول خط أنشطة الخدمات بأكمله. وقد يسمح ذلك أيضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية بالمشاركة على نحو أكثر سهولة في التجارة الدولية حيث لا يلزم أن تكون لها ميزة تكلفة في منتج نهائي ويمكن أن تختار "مهمة" واحدة فقط على طول سلسلة القيمة؛
- ✓ توصي الدراسة كذلك بتكريس جهود المنظمات الدولية المتخصصة في حسابات القيمة المضافة لمحاولة تجسيد طرق قياس واضحة ودقيقة لقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات لتشمل دول أخرى غير تلك الدول المتواجدة في قواعد البيانات الحالية لمساعدة الحكومات وصناع القرار؛
- ✓ من أجل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للخدمات، تحتاج الشركات إلى أن تكون قادرة على المنافسة في نطاق ضيق من العمليات، مثل التجميع المنخفض للتكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشركات في البلدان النامية قادرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات من هذا المدخل، وحالما يتم الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية للخدمات، تتاح للشركات فرصة إجراء عملية تحسين من أجل تحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تميل سلاسل القيمة إلى أن تكون أكثر تنوعا و تنافسية ، بالتالي فإن قدرة عمال و شربات البلدان النامة عل المشارة بطرق مفردة لا نبغي اعتباره أمرا مفروغا منه ، وتواجه العديد من البلدان الأكثر فقرا التحدي المتمثل في وضع بعض الشروط المسبقة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ، بالتالي إذا ما ركزت البلدان النامية سياساتها على التعليم وخلق رأس المال البشري (كما فعلت العديد من اقتصادات شرق آسيا)، فقد يكون من الممكن لها تحقيق مستويات عالية في التنمية الاقتصادية وتجاوز المراحل التقليدية من التصنيع من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي ؛
- ✓ قد يكون اقتطاع إحدى المهام المتعلقة بالخدمات من أجل الحصول على رخصة التجارة العالمية مشروطا بقدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو محرك التجارة في القرن الحادي والعشرين

ومن العوامل الكبيرة وراء إنشاء سلاسل القيمة العالمية. والتركيز على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مهام نقل الخدمات هو أمر هام للغاية. فمن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تنتقل التكنولوجيا والابتكار لا سيما في الاقتصادات الصغيرة حيث يكون حجم السوق المحلية محدودا. وهذا يعني أن سياسة

الحكومة ينبغي أن تكون مفتوحة وترحب بالأجانب وتشجع الاستثمار الاجنبي المباشر لا سيما في المجالات التي تعزز كفاءة أداء الخدمات.

- ✓ كما يمكن للبلدان النامية أن تعزز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية أو سلاسل القيمة العالمية للخدمات من خلال ما يلي:
  - ●الاهتمام بالموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية موضوعة من قبل مختصين وتشجيع البحث العلمي المثمر، وتخصيص ميزانيات معتبرة من قبل الحكومات لكل ما يخص تطوير فكر العنصر البشري والاستفادة منه، والحد من هجرة الأدمغة عن طريق توفير الظروف الملائمة للكوادر لتطوير اقتصادات بلدانهم؛
  - ●الاهتمام أكثر بالجانب التكنولوجي الذي يمثل حلقة وصل هامة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل سريع؛
  - ●فيما يخص الدول ذات الاقتصاد الريعي يجب أن تتخلص من تبعية النفط عن طريق تشجيع قطاعي الصناعة والخدمات واللجوء إلى التنويع الاقتصادي المثمر.

## رابعا: آفاق الدراسة

يعتبر موضوع سلاسل القيمة العالمية ميدانا خصبا للبحوث والدراسات، وقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى جانب فقط من جوانب هذا الموضوع الشاسع ألا وهو قطاع الخدمات، وكآفاق بحثية جديدة لهذه الدراسة نقترح بعضها منها فيما يلي:

- ✓ إمكانية تناول كيفية تفعيل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية ؛
- ✓ تناول موضوع سلاسل القيمة العالمية في قطاع الزراعة؛
- ✓ استخدام قطاع الخدمات في دراسة سلاسل القيمة العالمية لكن ليس بصفة كلية بل بصفة مجزئة، مثلا الخدمات التجارية أو خدمات السفر أو الخدمات المالية ...إلخ كلّ على حدي أو استخدام نمطين أو أكثر من الخدمات بصفة متكاملة أو في شكل مقارنة؛
- ✓ يمكن إسقاط نفس الدراسة على فترات زمنية مغايرة لفترة الدراسة؛
- ✓ يمكن استعمال طرق قياس أخرى لتقدير أثر خدمات سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يمكن استعمال مؤشرات أخرى أو دراسة مقارنة بين الدول أو عينة أخرى من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

# قائمة المراجع

## أولا : المراجع باللغة العربية


### ➢ الكتب

1. أحمد عارف العساف ، د محمود حسين الوادي ، **التخطيط و التنمية الاقتصادية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011.
2. الطاهر سعود ، **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي** ، دار الهادي ، بيروت ، ط1، 2006.
3. خالد محمد السواعي،" **أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام "Eviews**" ، دار الكتاب الثقافي، الاردن ،2011 .
4. روب موريس ، **النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة** ، ترجمة هشام متولي ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت 1979.
5. عبد الرحمن يسرى احمد ، **التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الاسلام** ، مؤسسة شباب الجامعية ،الاسكندرية ، ط1 ، 1981.
6. عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ، ط 1 ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، لبنان ، 2014.
7. علي حاتم القريشي ، **اقتصاديات التنمية** ، حوض الفرات / النجف الأشرف ، ط1 ، بغداد ، 2017.
8. مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية . نظريات و سياسات و موضوعات** . دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007 .
9. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996.

### ➢ المحاضرات

10. عبلة عبد الحميد بخاري ، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، السعودية ، 2017.

### ➢ المقالات المنشورة

11. أيمن العشعوش ، **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل ، تطبيق على عينة من الدول النامية** ، مجلة جامعة تشرين لبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجمد ( 39) العدد (05) 2017 .
12. دحمان بواعلي سمير ، البشير عبد الكريم ، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية–دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها–** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر .

➢ **وقائع التظاهرات العلمية و منشورات جامعية**

13. صليحة مقاوسي ، هند جمعوني ، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني بعنوان " الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية " ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2009-2010.

14. عبد العزيز بن عبد الله السنبل ، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة** ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ( الأمن مسئولية الجميع ) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 24 . 26 /9/ 2001.

15. علي لزعر ، عبد الحليم جدي ، **تقييم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة** ، التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، عدد 34 ، جوان 2013 ، المركز الجامعي سوق أهراس ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

16. نهى الخطيب ،**اقتصاديات البيئة والتنمية** ،مركز دراسات واستشارات الإدارة ، جامعة القاهرة ، مصر ،2000 .

➢ **التقارير**

17. الأمم المتحدة ، **دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات** ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات ، جنيف ، السلسلة ميم ، العدد86، 2010.

18. البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية – عرض عام –** ،البنك الدولي للإنشاء و التعمير و البنك الدولي ، 2019. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequence=45&isAllowed=y

19. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، **تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030** ، الدورة السبعون ، 21 أكتوبر 2015 .

20. المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية ، **تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي** ، هيئة الامم المتحدة ، الدورة 42، 22-25 فيفري 2011.

21. Jason Dedrick و أخرون ، **رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية " دراسة حالة الهواتف الذكية "** ، التقرير العالمي للملكية الفكرية ، WIPO، سويسرا ،2017

22. جيفري ساكس و آخرون ، **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العاملي**، نيويورك: مؤسسة برتلمسان وشبكة حلول التنمية المستدامة ، جويلية 2016.

➢ **الجرائد و المجلات**

23. ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو ، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟** ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2014.
24. زينب توفيق السيد ، **عدالة توزيع الدخل و النمو الاقتصادي" الحالة المصرية نموذجا"** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة بحوث اقتصادية و عربية ، العددان 70،69، لبنان ،2015.
25. علي عبد القادر علي ، الديمقراطية و التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد 27 ، الكويت ، ماي 2008.
26. كمال صالح ، **مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي** ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الاحصائية ، عمان ، الاردن ، اكتوبر 2014.
27. Maritza Vergas ، **أهداف التنمية المستدامة" :تحويل عالمنا "بالابتكار** ، مجلة بيئة المدن الالكترونية ، العدد 13 ، جانفي 2016.
28. محمد عدنان وديع ، **قياس التنمية و مؤشراتها** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002 http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf
29. و. و روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، أفريل 1962.

**ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية**

30. Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, **supply chain perspectives and issues,** WTO,2013.
31. Alexandros M. Goulielmos, **The "Kondratieff Cycles" in Shipping Economy since 1741 and till 2016**, Modern Economy, 2017, 8, 308-332,28 February 2017. DOI: 10.4236/me.2017.82022
32. Alina-Petronela HALLER,**Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge,**Economy Transdisciplinarity Cognition,George Bacovia University from Bacau, Romania ,Vol. 15, Issue 1/2012.
33. André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, l'harmattan, France, 2010.
34. Andrea del Bono, Mireia Valverde, María Tatiana Gorjup and Laura Henry, **Call centres' employment practices in global value networks: A view from**

**Argentina as a receiving economy**, Economic and Industrial Democracy 34(4) 693–717,SAGE,2012, DOI: 10.1177/0143831X12462488.

35. Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke**,Macroeconomics,Fifth Edition,** The Addison-Wesley Series in Economics, Part 3, Chapter 8,United States of America, 2005.

**36.** Bamber, P. et al, **"Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains: Update**", OECD Trade Policy Papers, No. 160, OECDPublishing,2014, http://dx.doi.org/10.1787/5jzb95f1885l-en

**37.** Burns, A & Mitchell, W**. ´´Measuring Business Cycle``**, National Bureau of Economic Research, New York,1946.

**38.** Byung-Yeon Kim , Iikka Korhonen **: Equilibrium Exchange Rates in Transition Countries: Evidence from Dynamic Heterogeneous Panel Models** , A preliminary version, 11th November 2002 .

39. Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, **Services trade and global value chains**, chapter6, GVC report 2017.

40. Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, **Services Trade and Global Value Chains**, the World Bank, Policy Research Working Paper 8126, June 2017.

**41.** Dielman**. « Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis »**, Texas Christian University, USA,1989

42. E. Armando et al**, Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin,** RAI Revista de Administração e Inovação, 13 May 2016. http://dx.doi.org/10.1016/j.rai.2016.01.002

43. G. Dang and L. Sui Pheng, **Infrastructure Investments in Developing Economies**, Springer Science+Business Media Singapore, 2015. DOI 10.1007/978-981-287-248-7_2

**44.** Gary Gereffi , **A Global Value Chain Perspective on industrial policy and development in emerging markets**, the Duke Journal of Comparative and International Law's ,2014

45. Gary Gereffi **, Global value chains, development and emerging economies**,UNIDO, Vienna,27 November 2015.

46. Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark, **The Offshore Services Value Chain : Developing Countries and the Crisis,**The World Bank, Policy Research Working Paper 5262, April 2010.

47. Hans-Jörg Naumer et al**, The sixth Kondratieff – long waves of prosperity,** Allianz global investor,fFrankfurt am Main January 2010.

48. Heba Elsayed Tolba, **The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade**, (ME15Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7 , Dubai-UAE, 22-24 May, 2015 Paper ID: D526.

49. Heinz D. Kurz & Neri Salvadori, **Theories of Economic Growth – Old and New,** Chicago,2001.

**50.** Hongni Zhang, **Research Hewlett Packard through its Value Chain**, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8; August 2010

**51.** Ibrahim Akoum, RESEARCH, **DEVELOPMENT AND INNOVATION IN MALAYSIA: ELEMENTS OF AN EFFECTIVE GROWTH MODEL**, Asian Economic and Financial Review, 2016

**52.** Jack Daly and Gary Gereffi, **Tourism global value chains and Africa,** WIDER Working Paper 2017/17, January 2017.

53. Scanned from John Maynard Keynes, **Essays in Persuasion,** New York: W.W.Norton & Co., 1963.

**54.** Joseph Cortright,**New Growth Theory : Technology and Learning,** Reviews of Economic Development, Literature and Practice: No. 4,U.S,2001.

55. Joseph Francois, Miriam Manchin, Patrick Tomberger**, Services Linkages and the Value Added Content of Trade**, The World Bank, Policy Research Working Paper 6432,1 May2013.

56. Karina Fernandez-Stark , Penny Bamber , Gary Gereff , **Global value chains in Latin America : A development perspective for upgrading** , ECLAC Books, No. 127 (LC/G.2617-P), Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2014.

57. Konishi Yoko**,Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases**, RIETI Policy Discussion Paper Series 17-P-011, March 2017.

58. Kowalski, P. et al**, "Participation of DevelopingCountries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies"**, OECD Trade Policy Papers, No. 179, OECD Publishing, Paris,2015. http://dx.doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en

59. Lanz, Rainer; Maurer, Andreas , **Services and global value chains: Some evidence on servicification of manufacturing and services networks**, WTO Staff Working Paper, No. ERSD-2015-03.

60. Larry Edelson, **Get Ready for the 'Granddaddy of all Cycles'** , Adventist Heritage Center, Michigan,USA,3 February 2015.

61. Liliana Scutaru, **Economic development versus sustainable development**,Ecoforum , "Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania ,Volume 2, Issue 1(2),2013.

62. Liliana SCUTARU, **Economic development versus sustainable**, Ecoforum, Volume 2, Issue 1(2),2013.

63. Luca Marcolin and Mariagrazia Squicciarini**, Investing in innovation and skills : Thriving in global value chains**, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No. 44, October 2017.

**64.** M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin & Ron P. Smith, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels,** Journal of the American Statistical Association,1999.

65. Marín-Odio, A. **Global Value Chains in services : A Case Study on Costa Rica**. International Trade Centre Technical Paper, Geneva,2014.

66. Meshkova T, Moiseichev E, **Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains** , Foresight and STI Governance, vol. 10, no 1 ,2016, DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82 .

67. Muriel Dal-Pont Legrand and Harald Hagemann**, Business Cycles in Juglar and Schumpeter,** The History of Economic Thought,Vol.49,No.1, University of Stirling, Scotland,2007.

**68.** Murshed Chowdhury "**Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy Output Dynamics in South Asia**" Journal of Economics

and Behavioral Studies Vol. 4, No. 5, May 2012.

69. Neil Foster-McGregor, Florian K aulich, Robert Stehrer**, Global Value Chains in Africa**, UNIDO,2015.

70. Nicole Timney, **The effect on supply chains of the formation of alternate structured/synergistic logistics networks from a New Zealand perspective**, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Commerce and Management, Lincoln University ,2015.

71. Niels Beerepoot , Randhir kumar, **Upgrading service delivery and employment conditions through indirect insertion in global value chains**, SAGE, 2015, DOI: 10.1177/1024529415593244.

72. Patrick Low, **Modes of Service Delivery and Global Value Chain Participation**, Trade Hot Topics ,the Commonwealth, ISSUE 135,2016.

73. Pesaran, M.H. and R. Smith**, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels**, Journal of Econometrics, 1995.

74. Rainer Lanz and Andreas Maurer**, Services and global value chains – some evidence on servicification of manufacturing and services networks,**WTO Working Paper ERSD-2015-03, 02 March 2015, https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201503_e.pdf.

75. Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh , **Services contribution to value chains : case study of the Egyptian ready-made Garment sector**,the Egyptian Center for Economic Studies, Working paper No.191 , January 2018 .

76. Rashmi Banga , **Measuring value in global value chains**, UNCTAD, May 2013.

**77.** Sébastien Miroudot, **Services in global value chains: from inputs to value-creating activities,** OECD, 4 March 2016

78. Sergio Barile at al, **From 'EGO' to 'ECO' in B2B relationships,** J Bus Mark Manag , 31.12.2013.

79. Sherry Stephenson,**Emergence of services ,global value chains (GVC) and resulting implications for Latin America**, Organization of American states, September 10-11, 2012.

80. Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality**, American Economic

Review, vol. 14, no 1, March 1955.

81. Solow, R.M.**"Technical Change and Aggregate Production"**,Review of Economics and Statistic,1957, No 39.

82. Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, **GLOBAL INNOVATION INDEX 2018** ,WIPO,2018,. http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2018.pdf

83. Stephenson, S and J Drake-Brockman, **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, Commonwealth Trade Policy Discussion Papers 2014/04, Commonwealth Secretariat, London,2014.

84. THE WORLD BANK, **Factory Southern Africa? SACU in Global Value Chains**, The International Bank for Reconstruction and Development, 2016.

85. Timothy J. Sturgeon and Gary Gereffi, **Measuring success in the global economy: international trade, industrial upgrading, and business function outsourcing in global value chains**, Transnational Corporations, Vol. 18, No. 2 (August 2009.

86. Tracey Strange and Anne Bayley, **Sustainable Development**, Linking economy, society, environment,OECD,2008.

87. Wai-San Wan, **Global and Regional Sourcing of ICT-enabled Business Services: Upgrading of China, Hong Kong and Singapore along the Global Value Chain**, The London School of Economics and Political Science, London, April,2012.

**88.** William Green, Econometric Analysis, Prentice Hall, Apper Saddle River, 5 ed, New Jersey, 2003.

89. World Economic Forum, **The Shifting Geography of Global Value Chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy** , 2012.

90. WTO**,trade in services,**2015. https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/services_brochure2015_e.pdf

91. WTO,Trade in Value Added and Global Value Chains, https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/AR_e.pdf

92. Yuan-Ming Lee & Kuan-Min Wang ,**Dynamic heterogeneous panel analysis of the correlation between stock prices and exchange rates**, Economic ResearchEkonomska Istraživanja,2015 .

## ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية


**93.**DIEMER **,Fluctuations et cycles** , cours de economie generale , iufmauvergne ,parttie 2,chapitre 5.

**94.**Philippe Deubel**, Les stratégies de développement,** Pearson Education France , Analyse économique et historique des sociétés contemporaines,2008.

**95.**Raphaële Granger**, Identifier les activités créatrices de valeur, France,** http://www.manager-go.com/strategie-entreprise/chaine-de-valeur.htm , 28-01-2016


## رابعا : المواقع الالكترونية الرسمية


96. البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/

97. المنظمة العالمية للملكية الفكرية ' http://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4330

98. البوابة الرسمية الوطنية للهند ، https://www.india.gov.in/

99. المعهد الاحصائي الوطني لبلغاريا ، http://www.nsi.bg/en

100. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

101. بوابة جدة الاقتصادية ، السياسة المالية و ميزان المدفوعات في السعودية ، غرفة جدة ، 2014. http://www.riyadhchamber.org.sa

102. دائرة الاحصاءات الحكومية الفدرالية الروسية ، http://www.gks.ru/wps/wcm/connect/rosstat_main/rosstat/en/figures/domestic/

103. OEC, https://oec.world/en/profile/country/arg/#Exports

104. دائرة التخطيط الاقتصادي و التنمية في بروناي ، http://depd.gov.bn/SitePages/Brunei%20Research%20Council%20(BRC).aspx

105. كتاب حقائق العالم ، وكالة الاستخبارات المركزية ،
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html
106. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD :
https://unctad.org/en/Pages/Home.aspx
107. مجموعة بوسطن الاستشارية ، https://www.bcg.com/industries/public-sector/sustainable-economic-development-assessment.aspx
108. منتدى الاقتصاد العالمي World Economic Forum:
https://www.weforum.org/
109. منصة المعلومات الدولية للمحاسبين القانونيين ، http://www.expert-comptable-international.info/fr/pays/mexico/economie-3
110. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، https://stats.oecd.org/
111. هيئة تنمية الاستثمار الماليزية ، http://www.mida.gov.my/home/services-/sector/posts
112. وزارة التجارة و الاستثمار في السعودية ،
https://mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx
113. وزارة العلوم والصناعة و التكنولوجيا في تركيا ،
https://www.sanayi.gov.tr/?lang=tr
114. http://awex-export.be/fr/marches-et-secteurs/bulgarie/secteurs-porteurs-150

# الملاحق

## الجدول رقم 01 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% باستخدام PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): id
Time Variable (t): time

| | |
|---|---|
| Number of obs | = 255 |
| Number of groups | = 15 |
| Obs per group: min | = 17 |
| avg | = 17.0 |
| max | = 17 |
| Log Likelihood | = -1942.406 |

| D.GDPper | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ECT** | | | | | | |
| FVASH | 1771.824 | 168.9455 | 10.49 | 0.000 | 2102.951 | 1440.697 |
| DVASH | 476.7056 | 145.7013 | 3.27 | 0.001 | 191.1364 | 762.2749 |
| CIP | 331647.4 | 31945.26 | 10.38 | 0.000 | 269035.8 | 394259 |
| MD | 246.9235 | 18.83642 | 13.11 | 0.000 | 210.0048 | 283.8422 |
| FCE | 22.14367 | 90.81986 | 0.24 | 0.007 | 200.1473 | 155.86 |
| **SR** | | | | | | |
| ECT | -.0328104 | .0523546 | -0.63 | 0.031 | -.1354234 | .0698026 |
| FVASH D1. | 1.692023 | 62.87992 | 0.03 | 0.979 | -121.5504 | 124.9344 |
| DVASH D1. | -83.31443 | 40.13659 | -2.08 | 0.038 | -161.9807 | -4.648152 |
| CIP D1. | 33523.04 | 16539.52 | 2.03 | 0.043 | 1106.17 | 65939.9 |
| MD D1. | -68.31818 | 31.32899 | -2.18 | 0.029 | -129.7219 | -6.91448 |
| FCE D1. | -103.57 | 61.92865 | -1.67 | 0.094 | -224.9479 | 17.80795 |
| _cons | -2812.102 | 2547.281 | -1.10 | 0.270 | -7804.682 | 2180.477 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 02 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ GDP per% باستخدام MG**

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

| D.GDPper | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ECT | | | | | | |
| FVASH | 3602.535 | 1846.195 | 0.03 | 0.975 | -3559.588 | 3677.362 |
| DVASH | -623.113 | 887.9099 | -0.70 | 0.483 | -2363.385 | 1117.158 |
| CIP | 107395.4 | 143806.3 | 0.75 | 0.455 | -174459.9 | 389250.6 |
| MD | -63.63818 | 374.1295 | -0.17 | 0.865 | -796.9185 | 669.6421 |
| FCE | 203.3937 | 293.1692 | 0.54 | 0.587 | -415.4947 | 733.7076 |
| SR | | | | | | |
| ECT | -.3329932 | .1204377 | -2.76 | 0.006 | -.5690468 | -.0969396 |
| FVASH D1. | 41.86723 | 103.0672 | 0.41 | 0.685 | -160.1408 | 243.8752 |
| DVASH D1. | -71.54383 | 41.02857 | -1.74 | 0.081 | -151.9583 | 8.870684 |
| CIP D1. | 25877.37 | 31704.94 | 0.82 | 0.414 | -36263.16 | 88017.9 |
| MD D1. | -84.4713 | 31.66558 | -2.67 | 0.008 | -146.5347 | -22.40789 |
| FCE D1. | -109.1586 | 79.28432 | -1.38 | 0.169 | -264.553 | 46.23582 |
| _cons | -2360.935 | 10064.32 | -0.23 | 0.815 | -22086.64 | 17364.77 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 03 : إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ GDP per%**

| | Coefficients (b) mg | (B) pmg | (b-B) Difference | sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E. |
|---|---|---|---|---|
| FVASH | 3602.535 | 1771.824 | 1830.711 | 7716.762 |
| DVASH | -623.113 | 476.7056 | -1099.819 | 3709.333 |
| CIP | 107395.4 | 331647.4 | -224252 | 600379.4 |
| MD | -63.63818 | 246.9235 | -310.5617 | 1564.055 |
| FCE | 203.39377 | 22.14367 | 181.2501 | 1222.319 |

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.62
Prob>chi2 = 0.8989

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

## الجدول رقم 04 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ HDI باستخدام PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as **pmg**)

Panel Variable (i): **country1**
Time Variable (t): **time**

| | |
|---|---|
| Number of obs | = 255 |
| Number of groups | = 15 |
| Obs per group: min | = 17 |
| avg | = 17.0 |
| max | = 17 |
| Log Likelihood | = 1153.003 |

| D.HDI | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ECT** | | | | | | |
| FVASH | .006051 | .0021515 | 2.81 | 0.005 | .0018342 | .0102679 |
| DVASH | .0022937 | .0004543 | 5.05 | 0.000 | .0031841 | .0014034 |
| CIP | .079753 | .1674293 | 0.48 | 0.634 | -.2484025 | .4079085 |
| MD | .0015508 | .0001687 | 9.19 | 0.000 | .0012202 | .0018814 |
| GGFCE | .0469167 | . | . | . | . | . |
| **SR** | | | | | | |
| ECT | -.1243599 | .0469261 | -2.65 | 0.008 | -.2163334 | -.0323864 |
| FVASH D1. | -.000124 | .0005689 | -0.22 | 0.827 | -.0012391 | .000991 |
| DVASH D1. | -3.05e-06 | .0002093 | -0.01 | 0.988 | -.0004133 | .0004071 |
| CIP D1. | .0214103 | .0371077 | 0.58 | 0.564 | -.0513194 | .0941401 |
| MD D1. | -.000248 | .0001103 | -2.25 | 0.025 | -.0004641 | -.0000318 |
| GGFCE | -.0045194 | .0019133 | -2.36 | 0.018 | -.0082693 | -.0007695 |
| _cons | .073137 | .0324331 | 2.26 | 0.024 | .0095693 | .1367048 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 05 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ HDI باستخدام MG**

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

| D.HDI | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ECT | | | | | | |
| FVASH | -.0218571 | .0092139 | -2.37 | 0.018 | -.039916 | -.0037981 |
| DVASH | .0056913 | .0070725 | 0.80 | 0.421 | -.0081706 | .0195532 |
| CIP | -.3530684 | .9750158 | -0.36 | 0.717 | -2.264064 | 1.557927 |
| MD | .0041475 | .0015202 | 2.73 | 0.006 | .001168 | .0071269 |
| GGFCE | -.0106251 | .0111067 | -0.96 | 0.339 | -.0323939 | .0111436 |
| SR | | | | | | |
| ECT | -.2637176 | .0612407 | -4.31 | 0.000 | -.3837472 | -.143688 |
| FVASH | | | | | | |
| D1. | .0009067 | .0009555 | 0.95 | 0.343 | -.0009661 | .0027795 |
| DVASH | | | | | | |
| D1. | -.0005883 | .0002649 | -2.22 | 0.026 | -.0011075 | -.0000691 |
| CIP | | | | | | |
| D1. | .0959391 | .1279393 | 0.75 | 0.453 | -.1548174 | .3466956 |
| MD | | | | | | |
| D1. | -.0004072 | .0001369 | -2.97 | 0.003 | -.0006756 | -.0001389 |
| GGFCE | .0005409 | .0008218 | 0.66 | 0.510 | -.0010698 | .0021516 |
| _cons | .1604865 | .0442354 | 3.63 | 0.000 | .0737868 | .2471862 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 06 : إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ HDI**

| | Coefficients (b) mg | (B) pmg | (b-B) Difference | sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E. |
|---|---|---|---|---|
| FVASH | -.0218571 | .006051 | -.0279081 | .0173377 |
| DVASH | .0102787 | .0022937 | .007985 | .0134026 |
| CIP | -.3530684 | .079753 | -.4328214 | 1.841141 |
| MD | .0041475 | .0015508 | .0025967 | .0028775 |

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 4.44
Prob>chi2 = 0.3497

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

## الجدول رقم 07 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ NV.SRV باستخدام PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): id
Time Variable (t): time

Number of obs = 255
Number of groups = 15
Obs per group: min = 17
avg = 17.0
max = 17

Log Likelihood = -214.9086

| D.NVSRV | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ECT | | | | | | |
| FVASH | .3372329 | .0997696 | 3.38 | 0.001 | -.5327777 | .141688 |
| DVASH | 1.16268 | .1449523 | 8.02 | 0.000 | .878579 | 1.446782 |
| CIP | 41.3483 | 12.40624 | 3.33 | 0.001 | 17.03252 | 65.66409 |
| MD | .0631087 | .0252604 | 2.50 | 0.012 | .0135992 | .1126182 |
| GGFCE | .3055037 | .1556399 | 1.96 | 0.050 | .0004551 | .6105522 |
| SR | | | | | | |
| ECT | -.1987587 | .0610466 | -3.26 | 0.001 | .0791096 | -.3184077 |
| FVASH | | | | | | |
| D1. | -.0166241 | .1295249 | -0.13 | 0.898 | -.2704882 | .23724 |
| DVASH | | | | | | |
| D1. | .2153017 | .0516913 | 4.17 | 0.000 | .1139887 | .3166147 |
| CIP | | | | | | |
| D1. | -18.98513 | 16.33624 | -1.16 | 0.245 | -51.00356 | 13.0333 |
| MD | | | | | | |
| D1. | .1046035 | .0502505 | 2.08 | 0.037 | .0061143 | .2030927 |
| GGFCE | | | | | | |
| D1. | .7474634 | .1913676 | 3.91 | 0.000 | .3723897 | 1.122537 |
| _cons | -1.737958 | .9034278 | -1.92 | 0.054 | -3.508644 | .0327279 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 08 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ NV.SRV باستخدام MG**

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

| D.NVSRV | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ECT** | | | | | | |
| FVASH | 2.3530589 | 2.048818 | 0.82 | 0.413 | -2.337016 | 5.694203 |
| DVASH | .6850994 | .2286714 | 3.00 | 0.003 | .2369116 | 1.133287 |
| CIP | -126.2763 | 162.4985 | -0.78 | 0.437 | -444.7674 | 192.2149 |
| MD | -.5830004 | .7783749 | -0.75 | 0.454 | -2.108587 | .9425864 |
| GGFCE | .2230628 | .4521287 | 0.49 | 0.622 | -.6630931 | 1.109219 |
| **SR** | | | | | | |
| ECT | -.5928205 | .0917501 | 6.46 | 0.000 | .4129937 | .7726473 |
| FVASH D1. | .0381245 | .1605558 | 0.24 | 0.812 | -.2765592 | .3528081 |
| DVASH D1. | .3209531 | .080481 | 3.99 | 0.000 | .1632133 | .4786929 |
| CIP D1. | -8.913964 | 17.06392 | -0.52 | 0.601 | -42.35864 | 24.53071 |
| MD D1. | .0553982 | .0765164 | 0.72 | 0.469 | -.0945711 | .2053675 |
| GGFCE D1. | .5433467 | .1464193 | 3.71 | 0.000 | .2563702 | .8303233 |
| _cons | -11.72396 | 4.607254 | -2.54 | 0.011 | -20.75401 | -2.693904 |

المصدر : مخرجات برنامج EViews10

**الجدول رقم 09 : إختبار Housman للمفاضلة بين MG و PMG لـ NV.SRV**

| | Coefficients (b) mg | (B) pmg | (b-B) Difference | sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E. |
|---|---|---|---|---|
| FVASH | 2.3530589 | .3372329 | 2.015826 | 4.702703 |
| DVASH | .6850994 | 1.16268 | -.4775809 | .5045859 |
| CIP | -126.2763 | 41.3483 | -167.6246 | 372.8644 |
| MD | -.5830004 | .0631087 | -.6461091 | 1.786847 |
| GGFCE | .2230628 | .3055037 | -.0824409 | 1.026281 |

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.97
Prob>chi2 = 0.8530

المصدر : مخرجات برنامج EViews10